

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة وهران  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

**دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية:**

دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تحت إشراف الأستاذ:

د. **عالم محمد** مشرفاً.

د. **عبد القادر عبد العالي** مساعداً للمشرف.

إعداد الطالب:

**فتاح كمال**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

1- الدكتور: رئيساً.

2- الدكتور: **عالم محمد** مقررًا ومشرفاً.

3- الدكتور: عضواً.

4- الدكتور: عضواً.

السنة الجامعية: 1432-1433هـ / 2011-2012 م.

## الإهداء:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما  
الذين سهرأ على تربيتي وتعليمي وغمراني  
بدعواتهما الصالحة، وضحيا من أجلي بالكثير،  
طلباً للرضا وخفضاً لجناح الذلّ من الرحمة.  
إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي التي كانت دعماً  
وسنداً لي في هذا الإنجاز العلمي.  
وإلى إخوتي الأعزاء محمد فؤاد، عبد الصمد،  
توفيق وكلّ الأهل والأحبة.  
أهدى هذا العمل المتواضع، عسى أن يذكرني  
ويذكرهم بأنّ مشوار المثابرة يؤتي ثماراً طيبةً.



# كلمة شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره، وأثني عليه بأن وفقني وأعانني لطلب العلم، وأكرمني بإتمام هذا البحث، ومن تمام شكر الله عزّ وجل أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى:

\* أستاذي الفاضل الدكتور **غالم محمد** على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى كلّ ما قدمه لي من آرائه القيّمة ووقته الثمين، ولم يدّخر جهداً في نصحي وتوجيهي وكان راعياً لهذا العمل من أوله لآخره، ممّا يجعلني أعجز عن أن أوافيه حقّه.

\* أستاذي الفاضل الدكتور **عبد القادر عبد العالي** الذي كان عوناً وسنداً لي بفضل إرشاداته وتوجيهاته النيرة لإثراء هذا البحث.

\* أساتذة الكلية على ما قدموه لي من توجيهات علمية قيّمة.

\* القائمون على كلية الحقوق والعلوم السياسية، الساهرون على خدمة طلبتها.

فأسأل الله تعالى أن يوفق روادها لكلّ خير.

\* أوجه شكري وتقديري للأب الروحي **عدنان الحاج الطاهر** الذي وجّهني وأعانني لإتمام دراستي العليا في البحث العلمي.

\* ولا أنسى بالشكر **السادة الأمناء الولائيين** لأحزاب التحالف الرئاسي وأخص بالذكر الأستاذ **جليد قادة**، وكلّ إخوتي وزملائي الأعضاء الذين كانت لهم إسهامات قيّمة في المراحل الأولى المتعلقة بالتحضير للبحث أو المراحل الأخيرة المتعلقة بنشر هذه المذكرة، وأشكر كلّ من ساهم في إثراء هذا البحث وسانديني من قريب أو بعيد.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام لقبولهم وتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى ما سيبدونه من توجيهات وملاحظات قيّمة يستقيم بها ما اعوج من هذا البحث المتواضع ليشتدّ عوده.

## فاتحة البحث:

إنّ أمي هي التي صنعتني لأنها كانت تحترمني وتثق بي، أشعرتني أنني أهم شخص في الوجود، فأصبح وجودي ضرورياً من أجلها، وعاهدت نفسي ألاّ أخذلها كما لم تخذلني قط.

إنّ أشقى لحظات حياتي وأضيعها هي التي لا أجد فيها عقلي بالتفكير.

إنّ المثابرة والكّد والصبر هي أساس النجاح، وإن نسبة الوحي والإلهام هي 1% و 99% عرق جبين.

الكثير من الفاشلين في الحياة هم أشخاص لم يدركوا مدى قربهم من النجاح لحظة استسلامهم.

كلّ واحد يفكر في تغيير العالم لكن لا يوجد أحد يفكر في تغيير نفسه.

لا تكن أرضاً يداس عليها ..... بل كن سماءً يتمنى الجميع الوصول إليها.

توماس أديسون

# المقدمة:

تعدّ الأحزاب السياسية من أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، وعلى اعتبار أنّ فعالية سياسة التصنيع تعبر عن مضمون التنمية الاقتصادية، فإنّ حركية الأحزاب السياسية والنظام الحزبي تعبر بالمقابل عن درجة التنمية السياسية داخل النظام السياسي.

ولقد حافظت الأحزاب السياسية على أهميتها بالرغم من تطور مؤسسات المجتمع المدني التي اكتسب بعضها مركزاً مرموقاً على الصعيد الخارجي من خلال التحالفات عابرة القوميات، ولكن تلك المؤسسات لم تستطع أن تؤدي وظيفة الأحزاب في عملية التداول السلمي على السلطة، بالإضافة إلى وظائفها الأخرى داخل المجتمع.

إنّ التنمية المجتمعية هي عملية تسريع النمو في المجتمع أي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة معينة من الزمن، على أن تكون هذه التنمية موجهة لخدمة المجتمع والدولة بصفة عامة. والتنمية السياسية التي هي أحد أوجه التنمية المجتمعية تتضمن في إحدى جوانبها تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة التي تمثل مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

ومما لاشك فيه أنّ التنمية السياسية في الجزائر من أهمّ المواضيع التي لها أثر بالغ الأهمية في إرساء البناء المؤسسي للدولة، وعليه فإننا سنحاول في هذه الدراسة تحليل الواقع السياسي للجزائر انطلاقاً من المستوى القاعدي المحلي، على اعتبار أنّ تنمية الكل لا تتم إلا من خلال تنمية مختلف أجزائه، مع التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصيات كل منطقة من مناطق وطننا. وبالتالي تبرز أهمية تضافر وتكامل الجهود وطنياً لاستحالة قيام عملية تنمية سياسية شاملة بصورة عشوائية أو وفق منظور جهوي ضيق.

وعلى هذا الأساس لابدّ من الوقوف على أهمّ الجهود المبذولة لمواجهة الأزمات السياسية والتي اعتبرناها كمؤشرات إيجابية لإحداث التنمية السياسية، مع إبراز العقبات التي تواجه مجتمعنا أملين في ذلك إيجاد سبل لعلاجها وفق رؤية تحليلية نقدية، بغرض تفسير الظواهر السياسية التي تحكم واقع التنمية السياسية في الجزائر.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنمية السياسية في الجزائر من خلال تحليل أزمة المشاركة السياسية على المستوى المحلي (ولاية معسكر)، ومعرفة دور الأحزاب وإسهامها في الحياة السياسية المحلية والوطنية، في محاولة لإيجاد إطار نظري وتصور واقعي للتنمية السياسية على ضوء المعطيات التي تحكم الحياة السياسية في مجتمعنا، وبالتالي إمكانية صياغة الحلول الممكنة للأزمات التي تعيق الديمقراطية والتنمية السياسية في بلادنا. وجاء اختيارنا لموضوع التحالف الرئاسي والتنمية السياسية بولاية معسكر للدراسة والبحث انطلاقاً من الأسباب التالية:

- 1- عدم وضوح مسألة التنمية السياسية التي هي الركيزة الأساسية في منح الأحزاب السياسية مكانتها ودورها القيادي في النظامين السياسي والاجتماعي على حدّ السواء.
- 2- التطورات الحاصلة في الحياة السياسية التي عرفت سلسلة من التغيرات على مستوى السياسات العامة والنشاط الحزبي، والمتمثلة أساساً في تعديل الدستور الجزائري وبروز مشروع تعديل قانوني البلدية والولاية، وانعكاسات هذه الإصلاحات على الأداء السياسي للنخبة الحاكمة وعلاقتها بالتنمية السياسية المحلية.
- 3- أزمة المشاركة السياسية التي تعرفها الجزائر نتيجة ضعف الإقبال على الاقتراع، سواء خلال الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) أو الوطنية (التشريعية والرئاسية).
- 4- ازدواجية الهدف لهذه الدراسة البحثية باعتبارها تهدف إلى تفسير وتحليل الواقع السياسي الراهن ومحاولة إيجاد الحلول للأزمات السياسية التي يشهدها النظام الحزبي والنظام السياسي، إضافة إلى محاولة كشف سبل تنمية المجتمع المحلي وتأهيله لأداء مهامه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- 5- إمام الباحث وإدراكه لمجتمع المحلي الذي يعيش فيه بشكل عاملاً محفزاً في البحث والدراسة، لذلك جاء اختياري للتنمية السياسية بولاية معسكر من منطلق قول المثل العربي الشهير: "أهل مكة أدرى بشعابها".

6- يعدّ موضوع التحالف الرئاسي من أبرز القضايا السياسية المطروحة للتحليل والنقاش على مستوى الساحة السياسية، نظراً لتأثيره البالغ الأهمية في الواقع السياسي والرهانات والتحويلات التي يشهدها في الوقت الحالي.

7- محاولة إدراك طبيعة التنسيق بين أحزاب التحالف الرئاسي على المستوى الهيكلي والقاعدي وتسليط الضوء على واقع التنمية السياسية بولاية معسكر.

وباختصار فإنّ هدف البحث هو تقديم نظرة واقعية معتدلة ودراسة أكاديمية جادة لهذا الموضوع بعيداً عن التطرف والارتجالية التي ميّزت الكثير من الكتابات السابقة، وبالتالي ترسيخ ثقة الأمة الجزائرية بموروثها الحضاري والديني وإثبات ثرائه وصلاحيته وملاءمته لحلّ مشاكلها، كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق التنمية السياسية في الجزائر، ومن ثمة وضع أسس علمية وعملية لتجاوز الأزمات والسعي لتحقيق التنمية السياسية المنشودة.

### مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختياري لهذا الموضوع إلى مبررات ذاتية و أخرى موضوعية.

#### أ - المبررات الذاتية:

إنّ أهمّ ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع - على تشعبه هو حال أغلب الدول المتخلفة وخاصة دول العالم العربي والإسلامي، وما تعانيه من تخلف وفساد وعدم استقرار يؤسف له، في مقابل ما يجري في العالم من تطور سريع سبقنا فيه غيرنا.

ثمّ إنّ الرغبة في البحث عن موضوع يجمع بين السياسة والاجتماع هو ما شجعتني على اختيار هذا الموضوع نظراً لخلفية تكويني العلمي، لهذا فإنّ غاييتي من هذه الدراسة تتدرج ضمن توظيف الجوانب المعرفية والنظرية التي تلقيتها في هذا الاختصاص "علم التنظيم السياسي والإداري" وتطبيقها على موضوع التنمية السياسية في الجزائر (على المستوى المحلي).

لقد أصبح في حكم المؤكد على ضوء معطيات العصر الراهن، استحالة التخلص من الأزمات السياسية وترسيخ الديمقراطية، دون تجميع الإمكانيات والطاقات المادية والبشرية والثقافية وفق



رؤية شاملة تتيح الوصول إلى أعلى درجة من المشاركة السياسية وزيادة قدرات النظام السياسي والدفع بالتغيير السياسي والتنمية السياسية...<sup>(1)</sup>

ولهذا أرى أنّ الضرورة العلمية تستلزم البحث في سبل التنمية السياسية عن طريق إفساح المجال لمختلف الفئات للمشاركة في العملية السياسية، وهو ما سيشجع على عودة الحيوية إلى الأحزاب السياسية، وبالتالي سينعكس إيجابياً على تطور النقاش وتنوع البرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا والمشكلات العامة بوضوح وجدّية، ومن جهة أخرى فإنّ تحول طبيعة النظام السياسي المنغلقة إلى نظام سياسي منفتح وقابل للاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية، سيعمل على تغيير بيئة الأحزاب السياسية ويساهم في التحفيز على العمل السياسي وتعزيز النهج الديمقراطي.

**ب - المبررات الموضوعية:**

إنّ أهمية هذه الدراسة تعود إلى مجموعة من العوامل، بعضها نظري والبعض الآخر عملي، فمن الناحية النظرية استفاد الباحث من المفاهيم الحديثة في التنمية السياسية والنظام الحزبي مثل: مفهوم التحديث السياسي Political Modernization ومفهوم التغيير السياسي Political Change ومفهوم الإصلاح السياسي Reform Political ومفهوم التطور السياسي Political Evolution ومفهوم التغريب Westernization.

وللتمييز بين هذه المفاهيم يرى بعض الباحثين أنّ مصطلح النمو، والتغيّر، والتطور، هي كلمات مشتقة من التنمية، والتغيير، والتطوير. إلا أنّ الفرق بينهما يكمن في معيار التلقائية واللاإرادية من جهة، ومعيار المنطقية والعقلانية من جهة أخرى.

فالمفاهيم اللاإرادية كالنمو، والتطور، والتغيير قد تتضمن معنى التحول دون أن تحدد هل هو تحول إيجابي أو سلبي؟ عقلائي أو عشوائي؟ على العكس من المفاهيم الإرادية كالتنمية، والتطوير، التحديث، والتي تنطلق من مفهوم التحول الإيجابي والمنطقي...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> إنّ اتساع دوائر البحث في مجال دراسة التنمية السياسية عرفت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي فترة ظهور الحركات التحررية الوطنية وتخلص معظم البلدان المستعمرة من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الاستقلال السياسي، فقيام دولة فتيحة مستقلة يسودها التخلف السياسي.

<sup>2</sup> عبد المعطي عساف، آراء في التطور الإداري، المجلة العربية للإدارة، الأردن:المجلد الرابع، العدد الثالث، أكتوبر 1980، ص 84-85.

ومن الناحية العملية تطرح هذه الدراسة النظام الحزبي في الجزائر من وجهة ديناميكية، فأبي نظام من التفاعلات والعلاقات المتشابكة ليس حقيقة ساكنة، بل إنه يشهد تغيرات جمّة في حجم كثافة هذه التفاعلات وطبيعتها وأطرافها من مرحلة لأخرى، وإذا كان ذلك يصدق بصفة عامة فإنّ دلالاته تبرز بجلاء عندما نسعى لفهم واقع ومستقبل الأحزاب السياسية ومدى التنمية السياسية في الجزائر، وهي تعيش مرحلة تحديات وتهديدات، بالنظر إلى عمق التغيرات التي حدثت خصوصاً بعد التعددية الحزبية و المسار الديمقراطي الذي تعثر في التسعينيات.

ومن جملة المبررات العلمية الموضوعية ما يلي:

**1-** الرهانات والتحولات السياسية التي تحكم واقع الدول النامية، وضرورة القيام بإصلاحات شاملة تجسداً لتطلعات شعوب المنطقة في تحقيق تنمية شاملة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية).

**2-** ضرورة تفعيل التنمية السياسية باعتبارها شرطاً أساسياً لنجاح التنمية المجتمعية، ودعم سبل الإصلاح السياسي التي تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات ضمن البناء الشامل للدولة والمجتمع.

**3-** تنوع الدراسات العلمية الأكاديمية والمتخصصة والتي تولى عناية فائقة بموضوع التنمية السياسية، ممّا يؤكد على أهميتها في الواقع المعاش للدول والمجتمعات مهما اختلفت وتباينت مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

### أدبيات الدراسة:

بدأت تظهر دراسات التخلف والتنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وركزت على بلدان العالم الثالث ومن أهمّ تلك الدراسات، دراسات **صامويل هنتجتون S.Huntington** ودراسات **لوسيان باي Lucien Pye** حول ظاهرة التخلف السياسي وقد نشرت أفكارهما في كتاب **"الموجة الثالثة: الديمقراطية في العالم الثالث"**، حيث رأى **هنتجتون** أنّ ثمة ثلاث مقومات للحدثة السياسية وهي: ترشيد السلطة - التمايز - المشاركة السياسية.

أمّا **لوسيان باي** فقد وضع خمس سمات لظاهرة التخلف السياسي وهي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل وأزمة التوزيع.

وتجدر الإشارة إلى إسهامات لجنة السياسة المقارنة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي التي أصدرت سلسلة من المؤلفات والكتب العلمية الرائدة حول مشاكل الحياة السياسية في العديد من البلدان منها: كتاب غابرييل ألموند G.Almond و جيمس كولمان J.S.Coleman صدر سنة 1960م عن "السياسة المقارنة في البلدان النامية".

ثمّ كتاب ليونارد بيندر L.Binder عن إيران "التنمية السياسية في مجتمع متغير" سنة 1962م، وكتاب لوسيان باي L.Pye عن بورما "السياسة والشخصية وبناء الأمة"، فضلاً عما قامت به هذه اللجنة من مقارنات في ذات المجال، بالإضافة إلى كتاب ريتشارد هيجوت "نظرية التنمية السياسية" سنة 1983م.

ثمّ جاء بعدهم جيل الكتاب الماركسيين خاصة من بلدان العالم الثالث من أمثال: راوول بريبيش "R.Brebich"، أندريه جنر فرانك "A.G.Frank"، تيوتونيودوس سانتوس "T.Santos" والباحث المصري سمير أمين وغيرهم...<sup>(1)</sup>

ويلاحظ أنّ جلّ الكتابات في ذلك الوقت كانت كتابات غربية، أمّا الكتابات العربية فكانت قليلة جداً، وقد جمع الدكتور عبد الحليم الزيات تلك الكتابات حتى عام 1983م فوجدها لا تربو عن العشرين معظمها مقالات تفتقر إلى تقويم المنهج العلمي، وقد قام هو بدوره بدراسة جادة حول التنمية السياسية، ومع تسعينات القرن الماضي وحتى هذا اليوم شهد هذا الحقل انتعاشاً وحيوية غير معهودة لاسيما من قبل الكتاب العرب، في مختلف مراكز الدراسات والمنتديات المتنوعة التي نشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

• "مركز الرؤى للدراسات التنموية والإستراتيجية" هو مركز بحث علمي متخصص تأسس في عمّان الأردن، يركز على التعامل مع قضايا التنمية المحلية والإقليمية وفق أساليب وقواعد ومناهج البحث العلمي بأبعادها النظرية والعملية، إلى جانب اختصاصه بتقديم مجموعة من الأنشطة العلمية والتدريبية في مجال العمل الاجتماعي والسياسي والثقافي التنموي، ويقوم بتوفير خدمات استطلاع الرأي العام وفق المعايير العلمية الدولية المهنية والموضوعية، وبمستوى عالي

<sup>1</sup> حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها ومعوقاتهما الأساسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2007-2008م، ص 07.

من المصدقية والشفافية فيما يتعلق بمصادر المعلومات ونتائج الاستطلاعات، وينشر أعماله على موقعه بالإنترنت.

• **"منتدى التنمية السياسية"** الذي يتخذ من اليمن مركزاً له، وهو يعنى بقضايا التخلف السياسي والتنمية في بعض البلدان العربية وخاصة اليمن ومنتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية وينشر أعماله على موقعه بالإنترنت.

وتجدر الإشارة إلى المؤلفات القيمة مثل: كتاب **"دراسات في التنمية السياسية"** لرشاد القصبي، وكتاب **"التنمية السياسية والسياسة المقارنة"** لمحمد زاهي بشير المغربي، بالإضافة إلى كتاب **"نظريات التنمية السياسية المعاصرة"** لنصر محمد عارف.

بينما ركزنا في دراستنا للأحزاب السياسية على المراجع والمقالات التالية:

كتاب **"الأحزاب السياسية في العالم الثالث"** لأسامة الغزالي حرب.

كتاب **"مأزق الشعبوية، الجزائر: الجماعة السياسية وبناء الدولة"** للأستاذ لهواري عدي.

بالإضافة إلى دراسة للأستاذ لهواري عدي بعنوان **"ما الجدوى من الأحزاب السياسية في الجزائر؟ أزمة النظام والناخبين الكبار"**.

مداخلة **"التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات (المجتمع المدني في**

**الجزائر: دراسة في آلية تفاعلية)"** للأستاذ مرسي مشري فرع العلوم السياسية كلية العلوم

القانونية والإدارية جامعة الشلف، بتاريخ 20 أوت 2008م.

مداخلة **"الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"** للأستاذ عبد القادر عبد العالي ورقة

مقدمة إلى الملتقى الوطني حول **"التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات"**

قسم العلوم السياسية جامعة الشلف، بتاريخ 16-17 ديسمبر 2008م.

مقال حول **"الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"** للأستاذ نور الدين ثنيو جامعة

الأمير عبد القادر.

حوار صحفي بعنوان **"التداول حول مفهوم الحزب"** للباحث الأكاديمي مصطفى الصوفي.

مقال بعنوان **"الانتخابات الرئاسية الجزائرية إشكالية الترشح والمشاركة"** للأستاذ عبد الناصر

جابي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر، موقع أصوات بتاريخ 09 أفريل 2009م.

وهي أبرز المراجع والكتب والمداخلات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة.

## تحليل أولى لأهم المصادر والمراجع المعتمد عليها في البحث: أولاً- المصادر الأصلية:

اشتملت المصادر التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه على كتاب ابن منظور "لسان العرب المحيط" والذي استقيننا منه التعريف اللغوي لمعني كلمة الحزب والتحزب والدلالات النحوية لهذا المصطلح المتداول بكثرة في الدراسات السياسية.

أمّا كتاب **خشيم مصطفى عبد الله "موسوعة علم السياسة"** الصادر سنة 1994م .

وكتاب **هيثم مناع "الإمعان في حقوق الإنسان"** سنة 2000م وهو المصدر الهام المتضمن مواد وقوانين حقوق الإنسان في شقيها الإقليمي والعالمي، ولا بدّ من التأكيد على أنّ احترام حقوق الإنسان والحريات العامة لا غنى عنها في فهم وتحليل أبعاد التنمية السياسية المحلية والوطنية.

وكتاب **"المقدمة" لابن خلدون** وهو أهم المصادر الأصلية لأنه يمتاز بالبعد السياسي والاجتماعي لتحليل ظاهرة السلطة في المجتمعات العربية، انطلاقاً من دراسة التقلبات التاريخية وتأثيرها على الجماعة الحاكمة. كما أننا نلمس فيه ربط النظريات المفسرة لطبيعة السلطة ونشأة الدولة وزوالها بمضمونها الاجتماعي لأنّ كتابات ابن خلدون التاريخية ليست مجرد سرد للأحداث والأزمات فقط، وإنّما كانت ذات أبعاد ومضامين سياسية واجتماعية واقتصادية حيث أطلق على هذا العلم الذي رأى ضرورة إقامته **علم العمران البشري**.

### ثانياً- المراجع:

تزرخر المكتبة الجزائرية بعدد كبير من المؤلفات السياسية والتاريخية والاجتماعية القديمة منها والحديثة، وقد حظي موضوع الرسالة بعناية كثير من المفكرين والمحليلين والمؤرخين.

ويمكن تقسيم مراجع هذا البحث إلى مراجع أجنبية ومراجع عربية، وذلك باعتبار مراجع التنمية السياسية في هذا المجال قسماً مشتركاً لكلّ من المراجع العربية والغربية.

أ- **مراجع غربية:** شارك المفكرون الغربيون في نقل الأحداث الأولى من الفكر السياسي التنموي لاسيما المتعلقة منها بأحداث التنمية السياسية للدول الشرقية من أوروبا وأمريكا الجنوبية.

ونلاحظ ذلك عند بعض المؤلفين الذين جمعوا الروايات المختلفة عن تلك الوقائع، مثل دراسات كتاب **غابرييل ألموند G.Almond** و **جيمس كولمان J.S.Coleman** صدر سنة 1960م عن

"السياسة المقارنة في البلدان النامية" وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.

ثمّ كتاب ليونارد بيندر L.Binder عن إيران "التنمية السياسية في مجتمع متغير" سنة 1962م الذي استعرض من خلاله آليات التنمية السياسية في إيران، على أساس أنها تشكل نموذجاً قائماً بذاته من حيث الطبيعة الإيديولوجية لنظامها السياسي ودرجة التغير والتحديث السياسي التي عرفها المجتمع الإيراني.

وكتاب لوسيان باي L.Pye عن بورما "السياسة والشخصية وبناء الأمة" وهو الكتاب الذي اشتمل على تحليل البنية السياسية للمجتمعات النامية، ويرجع إليه الفضل في تكوين منهج التقدم في نظرية التحليل السياسي والذي ارتكز على مفاهيم النظرية الوظيفية في علم السياسة. بالإضافة إلى كتاب ريتشارد هيجوت "نظرية التنمية السياسية" سنة 1983م والذي تتضح فيه أبعاد إشكالية التنمية السياسية في الدول النامية من ناحية الشكل والمضمون، من خلال عرض مفصل من نظرية التحديث إلى السياسة العامة ثمّ التواصل والتغير في علم السياسة وكذلك تناول قضية التنمية السياسية باعتبارها قضية صراع في إطار التكتلات والتحالفات السياسية العالمية. وكتاب راؤول بريبيش "R.Brebich" "تحو سياسات تجارية جديدة للتنمية" سنة 1966م والذي تناول فيه مسألة التنمية السياسية من منظور التحليل الاقتصادي وأبرز من خلاله فكر مدرسة التبعية.

ب- مراجع عربية: وهي إسهامات علمية جادة من للمفكرين العرب قصد فهم مسائل التنمية السياسية وربطها بالموروث الثقافي والحضاري من خلال منظور إسلامي يحافظ على التوازن في النظم والقيم التي تحكم القومية العربية في مجملها.

كتاب رشاد القسبي "دراسات في التنمية السياسية" حيث تناولت هذه الدراسة أهمية وجود بناء مؤسسي مستقر لنجاح عمليات التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، وكذلك قامت بتحليل الأنظمة السياسية العربية وقدم دراسة جادة عن سياسات الانفتاح في إطار محاولة الأنظمة التكيف مع ضغوطات البيئة الداخلية والخارجية.

بالإضافة إلى كتاب نصر محمد عارف "نظريات التنمية السياسية المعاصرة" وهو دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي كإطار تحليلي بديل لدراسة التنمية السياسية،

ونجد فيه شرحاً مفصلاً لمفهوم الاستخلاف والعمران البشري (المسلمات، المفاهيم والغايات) باعتباره طرحاً نظرياً وعملياً بديلاً للتنمية السياسية.

أما كتاب "التنمية السياسية والسياسة المقارنة" لمحمد زاهي بشير المغربي سنة 1981م يستعرض فيه جهود حقل السياسة المقارنة في صياغة نظريات تفسيرية عامة حول التنمية السياسية وما يتعلق بها من مفاهيم وتصورات لها دلالتها وفق المنظور النظري والتطبيقي للفكر التنموي.

وكتاب "الأحزاب السياسية في العالم الثالث" لأسامة الغزالي حرب سنة 1987م ساهم من خلاله في وضع الأسس النظرية لدراسة الأحزاب السياسية ودورها في التحديث والتنمية السياسية (نشأة الظاهرة الحزبية، أنماط وخصائص النظم الحزبية في العالم الثالث).

أما كتاب "مأزق الشعبوية، الجزائر: الجماعة السياسية وبناء الدولة" للأستاذ لهواري عدي سنة 1990م فقد تطرق إلى إشكالية استراتيجيات التنمية الإقليمية (مفهوم النمو المتوازن وغير المتوازن ونظرية قطب النمو)، بالإضافة إلى طبيعة مؤسسية الدولة الجزائرية والعلاقة بين النظام الإنتاجي والنظام السياسي الجزائري، وكذلك عنصر القومية والجماعية السياسية والحزب وعلاقته بالجهاز السياسي للدولة ومنطق السلطة وعلاقته بالعنف والشرعية.

ولقد اعتمدنا في دراستنا على هذه المراجع لأنها تنطلق من محاكاة الواقع السياسي للعالم العربي وتدايعات الصراع الدولي (وفق أطر العلاقات الدولية) على الأنظمة السياسية العربية وانعكاسه على التنمية السياسية في هذه البلدان، والتي رغم تباين انجازاتها السياسية والاقتصادية إلا أنها لا تزال تسعى من أجل تحصيل مستويات أعلى من التنمية تضاهي تنمية المجتمعات الغربية.

### الإشكالية والتساؤلات:

تتمحور إشكالية الدراسة حول وظيفة الأحزاب في التنمية السياسية المحلية وإبراز العوامل المحلية التي تؤثر على هذا الدور؟.

وتتدرج في سياق هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تتمثل فيما يلي:

- هل ثمة نخبة سياسية في ولاية معسكر وما هي خصائصها؟.
- هل تمكنت أحزاب التحالف الرئاسي من إحراز تقدم في التنمية السياسية بولاية معسكر؟.

## فرضيات الدراسة:

الفرضية التي طرحها هذه الدراسة للنقاش سعياً للتحقق من مدى صحتها ومن ثمّ قبولها كمنطلق أساسي لأي تنمية سياسية تتكون من فرضيتين متداخلتين:

**الفرضية الأولى:** تتأثر أدوار الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية بأدوارها داخل التحالفات السياسية الحزبية.

**الفرضية الثانية:** تلعب العلاقة بين القيادة الحزبية المحلية والقاعدة الانتخابية دوراً حاسماً في تفعيل الحزب للتنمية السياسية المحلية (زيادة المشاركة السياسية، التنشئة السياسية، بلورة الثقافة السياسية).

## منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع المتشعبة فإنه لا مناص من اللجوء إلى التعدد المنهجي بدلاً من الواحدية المنهجية، لأنّ ذلك في نظري لا يؤدي فقط إلى التعرف على كافة أبعاد الظاهرة وإنما يساعد أيضاً على فهم الظاهرة في تطورها وتفاعلها، لذلك استعان الباحث بمنهجية تتمثل فيما يلي:

تعدد المداخل المستخدمة في دراسة الأحزاب السياسية وفي مقدمتها **المدخل التاريخي والمدخل البنوي والمدخل السلوكي**، إضافة إلى **المدخل الوظيفي والمدخل الإيديولوجي**، بحيث يتم استخدام هذه المداخل بغية تصنيف الأحزاب أو النظم الحزبية طبقاً لسمات معينة.

وتظل المهمة شديدة الصعوبة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية في حدّ ذاتها، لما تتسم به الظاهرة الحزبية - على الصعيد الواقعي - من صعوبات بالغة في التطابق مع النماذج التي تقوم خاصة على معايير بنائية (مثل: التفرقة بين أحزاب الكوادر والأحزاب الجماهيرية)، أو بين ما يسمى **أحزاب التمثيل الفردي وأحزاب التكامل**، أو معايير سلوكية (مثل: الاختلاف حول كيفية تمثيل المصالح في الأمة)...<sup>(1)</sup>.

حاولت في هذه الدراسة إتباع **منهج تحليلي نقدي** مع الإشارة إلى السياق التاريخي الذي نشأت وتطورت فيه ولاية معسكر من دون التوغل كثيراً بهدف حصر الموضوع في نطاقه العام.

<sup>1</sup> أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 1978 م، ص 08.



وعمدنا في البحث والتحليل إلى استخدام **المنهج التاريخي** بهدف عرض مسيرة التحالف الرئاسي وتحليل مختلف المحطات التي عايشها والرهانات التي يشهدها على الساحة السياسية الوطنية والمحلية.

كما استفادت الدراسة من توظيف **المنهج المسحي** الذي يتم بواسطته تفكيك الكلّ إلى أجزاء، وتقويم الأجزاء لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج جديدة وذلك باستخدام (المقابلات الشخصية والملاحظة).

بالإضافة إلى الاستعانة **بالمدخل القانوني** لاستقراء بنود الدساتير والقوانين الداخلية للأحزاب السياسية وقانوني البلدية والولاية، مع استخدام **تقنية دراسة الحالة** لتفسير وتحليل واقع التنمية السياسية في الجزائر من خلال قياس مستوى المشاركة السياسية، ودراسة حالة **أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر** من جميع جوانبها بهدف تحليل أجزائها والوصول إلى نتائج محددة (العينة والاستمارة) ومحاولة ضبط مؤشرات التنمية السياسية المحلية.

مع العلم أنني لم أحاول تقديم دراسة مفصلة للأوضاع الوطنية التي تتحرك ضمنها السياسة المحلية بولاية معسكر واكتفيت بإشارات سريعة، كي لا ينفاد البحث إلى موضوعات ومعالجات كثيرة تجعل موضوعه ومنهجيته فضفاضة.

وعلى هذا الأساس حدد الإطار الزمني منذ الفترة التي برز فيها مصطلح **التحالف الرئاسي** - أي منذ سنة 2004م - ويمكن تناول فترة تاريخية سابقة أو لاحقة لظهور هذا المصطلح بشكل موجز لأغراض البحث، وعليه فإنّ الفترة الزمنية لدراستنا هذه تمتد من سنة 1999م إلى غاية سنة 2009م.

### **معوقات البحث:**

لا شك في أنّ أية دراسة متخصصة تواجه قدراً من المعضلات والعوائق تتفاوت باختلاف طبيعة البحث وأهميته، وعلى الباحث في هذا المجال أن يحاول قدر جهده مواجهة هذه العقبات قصد تذليلها والسيطرة عليها وتجاوزها بهدف إتمام دراسته على أكمل وجه ممكن.

وفي حقيقة الأمر فقد تلخصت معوقات هذا البحث في:

**1- شمولية البحث** وسعته مما يؤدي إلى إفلات الكثير من جزئياته.

- 2- نوعية المصادر المتوفرة، إذ أنّ معظمها يفتقر إلى الدراسة الأكاديمية المتخصصة ويغلب عليها الطابع الوصفي والشكلي دون التأصيل العلمي السياسي (ماعدا المراجع التي اعتمدنا عليها).
- 3- صعوبة الاتصال بالمراجع والأرشيف لغياب التسهيلات اللازمة لذلك.
- 4- ضيق الوقت بالنظر إلى حجم الموضوع وسعة مجاله وتعدد المتغيرات والمداخل النظرية للبحث موضوع الدراسة.

وللتغلب على هذه الصعوبات قمت بإتباع الخطوات التالية:

أولاً- حصر جوانب البحث في المسائل السياسية المتعلقة بالتنمية السياسية مع التركيز على السياق المحلي للظاهرة التنموية من خلال توضيح علاقة أدوار الأحزاب السياسية ووظائفها بالتنمية السياسية المحلية.

ثانياً- محاولة إيجاد صيغة علمية لربط الواقع العملي بالجانب النظري عن طريق إسقاط المفاهيم والتصورات المتعلقة بالتنمية السياسية على الواقع المحلي، ومحاولة قياس مؤشرات التطابق أو التنافر بينها وذلك لإعطاء مصداقية علمية للنتائج المتوصل إليها.

ثالثاً- من المؤكد علمياً أنّ كلّ دراسة لا تخلو من العوائق، وبالتالي لا بدّ من توافر عنصر الإرادة والرغبة العلمية في كشف الحقائق، لذلك فإنّ دراسة الأحزاب السياسية من منظور موريس دوفرجه (وهو من أوائل الذين تعرضوا للأحزاب بدراسة جادة مقارنة سنة 1950م) تكتنفها صعوبات متعددة، وسبب ذلك أنّ تنظيم الأحزاب يركز أساساً على أعراف وعادات غير مكتوبة، وحتى لو وجدت نصوص مكتوبة منظمّة لكيفية سير العمل داخل الحزب فإنّها لا تتعرض إلاّ للقليل من المسائل، ونادراً ما تعكس ما يجرى من الناحية الواقعية لأنّها نادراً ما تطبق تطبيقاً جامداً.

ومن ناحية أخرى فإنّ طريقة سير الأحزاب تكون عادة محاطة بالغموض، وليس من السهل الحصول على معلومات من القائمين عليها لأنّهم يتعمدون الاحتفاظ بأسرارهم وعدم البوح بها، وذلك لإبقاء الحزب بعيداً عن أنظار عامة أفراد الشعب، بل إنّ معرفة أسرار ومناورات الأحزاب لا تتوفر إلاّ عند المناضلين القدامى للحزب، وهؤلاء ليس لديهم القدرة على تقديم صورة موضوعية لما يجرى داخل الأحزاب، كما أنّهم يرفضون التحدث والإدلاء بالمعلومات التي لديهم.

وبالرغم من كلّ هذه الصعوبات إلاّ أنّه بإمكان الباحث استغلال علاقات الوساطة واعتماد تقنية المقابلة، لكشف جزء من الحقائق العلمية والعملية التي تحكم أدوار الأحزاب السياسية ومحاولة التقرب إلى مراكز القيادة الحزبية، وهنا تكمن قدرة الباحث على التغلغل للظاهرة المراد دراستها رغم حركيتها وتعقيدها.

رابعاً- عامل الوقت من أبرز العوامل التي تتحكم في إنجاز الوظائف العلمية والعملية على حدّ سواء، لهذا فإنّ الدراسات العلمية الجادة يطول فيها زمن البحث عادة، وبالتالي اعتمدت في هذه الدراسة على الاستثمار الأمثل للوقت وتخصيص زمن أطول نسبياً للجانب العملي من خلال حصر جوانب التنمية السياسية في ثلاث مؤشرات عامة (المشاركة، التنشئة، الثقافة السياسية) وإبراز علاقة دور الأحزاب السياسية بالتنمية السياسية المحلية التي تعدّ الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة.

## خطة البحث:

انطلاقاً من الإشكالية والتساؤلات التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، وضعنا خطة تشتمل على ثلاثة فصول - إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

**الفصل الأول** يشكل الإطار النظري للدراسة ونتناول من خلاله المداخل النظرية للتنمية السياسية والدور التنموي للأحزاب، وينقسم إلى ثلاث مباحث: **المبحث الأول** ركزنا فيه على دراسة الأحزاب السياسية ووظائفها، أما **المبحث الثاني** أوضحنا فيه التنمية السياسية ومستوياتها، بينما يتعلق **المبحث الثالث** بالبعد التنموي للأحزاب السياسية.

وفي **الفصل الثاني** قمنا بدراسة أحزاب التحالف الرئاسي، حيث يستعرض **المبحث الأول** الجانب التاريخي للتحالفات الحزبية السياسية، في حين يوضح **المبحث الثاني** أصل التحالف الرئاسي وأهدافه السياسية (الإطار التاريخي - الأدوار - التقسيمات).

بينما عالجنا في **المبحث الثالث** علاقة أحزاب التحالف الرئاسي بالتنمية السياسية، وواقع التجربة الديمقراطية في الجزائر.

**الفصل الثالث** وهو الإطار الميداني للدراسة، تناولنا فيه مؤشرات عملية التنمية السياسية على

المستوى المحلي بولاية معسكر، **فالمبحث الأول** ندرس من خلاله مؤشر المشاركة السياسية بولاية معسكر، و**المبحث الثاني** نحدد فيه مؤشر التعبئة والتنشئة السياسية ودرجة فعالية الأحزاب السياسية في الواقع السياسي المحلي، بينما يتضمن **المبحث الثالث** حقيقة الثقافة السياسية وعلاقتها بالتنمية السياسية المحلية، وعمدنا إلى تثبيت خلاصة ونتائج لكل فصل.

**خاتمة البحث** يتم من خلالها كشف النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات التي ينبغي العمل بمقتضاها لتفعيل التنمية السياسية وتجسيدها على أرض الواقع.

# الفصل الأول: المداخل النظرية للتنمية السياسية والدور التتموي للأحزاب.

## المبحث الأول: الأحزاب السياسية ووظائفها.

**تمهيد:** في البداية لا بدّ من التفريق بين الظاهرة الحزبية والأحزاب السياسية التي تعدّ مؤسسات ومنظمات متخصصة في المشاركة السياسية، فالظاهرة الحزبية موعلة في القدم وهي تشير إلى انقسام المجموعة الواحدة أو الجماعة إلى أطراف متميزة تناصر كلّ منها فكرة أو معتقداً أو شخصاً ما. أمّا الحزب السياسي فهو مؤسسة حديثة ارتبط ظهورها وتطورها التنظيمي مع توسع المشاركة والاقتراع العام.

تعتبر الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية لاسيما في الأنظمة الديمقراطية، وذلك لما تقوم به من دور أساسي في التداول السلمي على السلطة وتجسيد مبدأ المشاركة السياسية بالإضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه، وانطلاقاً من هذه الأهمية في الحياة السياسية فإننا سنحاول البحث في مفهوم الحزب السياسي وما تضطلع به الأحزاب السياسية من وظائف متعددة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية السياسية.

والأحزاب السياسية كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية الحديثة ليست في حاجة إلى الإثبات، لأنّه بصرف النظر عن أي أحكام "قيمية" حول الظاهرة الحزبية، فإنّ النظم السياسية الحديثة تظلّ غالباً نظماً "حزبية" سواء كانت ليبرالية أم شمولية، تعددية أم أحادية.

وعلى هذا الأساس فإنّ الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية الحديثة، يضفي أهمية خاصة على موقع وأهمية الأحزاب السياسية داخل النظم السياسية السائدة في بلدان العالم الثالث، والساعية للفتك من أسر التخلف وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها...<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول- تعريف الأحزاب السياسية وأصل نشأتها:

إنّه من الصعوبة أن يتمكن الباحث من تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتعقيد مثل الظاهرة الحزبية وكذلك الأحزاب السياسية، ويرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفية الإيديولوجية للمفكرين والباحثين الذين تصدوا لتحديد هذا المفهوم، غير أنّ ذلك لن يمنعنا من محاولة مقارنة هذا الموضوع من خلال التمييز بين اتجاهين أساسيين وسرد مجموعة من التعاريف قدّمت للحزب السياسي، ثمّ التطرق لظروف نشأة الأحزاب السياسية وأبرز مكوناتها وعناصرها.

<sup>1</sup> أسامة الغزالي حرب، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، مرجع سابق، ص 05.

لهذا ينبغي علينا في البداية التساؤل كيف يكون الحزب السياسي؟ وهل توجد معايير محددة تسمح بقراءة وجود الأحزاب السياسية ومن ثمّ تصنيفها؟.

كيف نشأت الأحزاب السياسية؟ وما هي الوظائف والأدوار التي تقوم بها؟.

### 1- تعريف الأحزاب السياسية:

على الرغم من أنّ أغلب دارسي الأحزاب السياسية سواء القدامى أو المحدثين قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي، فإنّ البعض الآخر من أبرز دارسيها لم يهتموا بمسألة التعريف بشكل مباشر بل شككوا في جدواها، ومن الأمور الملفتة للنظر أنّ كتاب الأستاذ الفرنسي **موريس دوفرليه** عن الأحزاب السياسية والذي صدر للمرة الأولى سنة 1951م لا نجد فيه تعريفاً واضحاً للحزب السياسي...<sup>(1)</sup>

أيضاً فإنّ الأستاذ الإيطالي **جيو فاني سارتوري** في مؤلفه الذي صدر سنة 1976م بعنوان: "الأحزاب والنظم الحزبية"، وبعد أن يستعرض التعاريف التي وضعها عدد من الدارسين الآخرين يتساءل عن جدوى التعريف وأهميته...<sup>(2)</sup>

وبالتالي فإنّ سارتوري يعود على الفور، ليقرر أنّه إذا كانت دراسة الأحزاب السياسية لا تستلزم ضرورة إيجاد تعريف دقيق، فإنّ التطورات المعاصرة تحتم ذلك في الوقت الراهن، وفي مقدمتها التوسع العالمي الشامل للظاهرة وفي مجالات دراستها والضرورات الإجرائية للدراسة. ويضيف سارتوري أنّ دخول الدراسات الحزبية ضمن العديد من مجالات الدراسات السياسية الأخرى في عصر ثورة العقول الالكترونية، يستلزم إيجاد تعاريف دقيقة تضمن سلامة البيانات التي تغذي بها الحاسبات وبنوك المعلومات، كشرط أساسي لسلامة النتائج التي يمكن التوصل إليها...<sup>(3)</sup>

### أولاً- تعريف الحزب لغةً واصطلاحاً:

الحزب في اللغة له أكثر من مدلول، وقد بيّنت كتب اللغة هذه المدلولات وأشارت إلى معاني الحزب، ف جاء في "لسان العرب" الحزب جماعة الناس والجمع أحزاب، وحزبُ الرجل: أصحابه وجنده الذين على رأيه، "وكلّ قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم

<sup>1</sup> موريس دوفرليه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت: دار النهار، ط.3، 1980، ص01-05.

<sup>2</sup> Giovanni sartori, **Parties and Party Systems: A Framework for Analysis**, Cambridge: Cambridge University Press, 1976, Vol. 1, p58-60.

<sup>3</sup> Giovanni sartori, **Parties and Party Systems**, Ibid, p60.

بعضاً"، والحزب: الورد، وورد الرجل من القرآن والصلاة حزبه، والحزب: النصيب يقال أعطني حزبي من المال أي حظي ونصيبي، والحزب: النوبة في ورود الماء، والحزب: الصنف من الناس، والحزب: الطائفة وحازب القوم وتحزبوا تجمعوا وصاروا أحزاباً، وحزبهم جعلهم كذلك، وحزب فلان أحزاباً أي جمعهم وحزبه أمر أي أصابه...<sup>(1)</sup> وبالتالي فإنّ الحزب له عدّة مدلولات لغوية، من بينها الجماعة والطائفة وهذا المعنى يشترك مع المعنى الاصطلاحي.

أمّا اصطلاحاً فقد وردت تعاريف متعددة للحزب، تأثرت بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قدم التعريف والبيئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها.

وفي سياق عرضنا حول مفهوم الحزب السياسي عند المفكرين والباحثين الغربيين نجد رئيس وزراء بريطانيا **موشي حايم دزرائلي** يرى بأنّ الحزب السياسي "مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين"، غير أنّ هذا الاتجاه يغفل حقيقة إمكانية وجود حزبين أو أكثر يتقاسمان نفس المبادئ والأهداف داخل الدولة نفسها...<sup>(2)</sup>

بينما عرّف **هارولد لازويل Harold Lasswell** الحزب السياسي بأنه "المنظمة المختصة بتقديم المرشحين والقضايا السياسية تحت اسمها في الانتخابات"...<sup>(3)</sup>

وعرّف الكاتب البريطاني **إدموند بيرك** الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الأفراد اتحدت بجهودها الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع"...<sup>(4)</sup>

بينما نجد **جيمس كولمان J.S.Colman** يوسع من دائرة مفهومه للحزب السياسي لتتطبق على كلّ الأنظمة السياسية، فقد عرّف الأحزاب السياسية بأنها "اتحادات وجمعيات منظمة بصفة رسمية ولها هدف واضح ومعلن يتمثل في حصولها، أو احتفاظها بالقيادة أو الإدارة الشرعية على الأشخاص أو السياسة الحكومية لدولة ذات سيادة حالية أو مرتقبة، سواء حصلت على هذه

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت: دار لسان العرب، (د.ت.ط)، ج1، ص(308-309) بتصرف.

<sup>2</sup> الكيلاني وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: مطبعة الوطن، 1994، ص523.

<sup>3</sup> علي محمد شمش، العلوم السياسية، بنغازي: مطبعة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1979، ص86.

<sup>4</sup> صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية، الخرطوم: مطبعة جي تاون، ط2، 2003، ص378.



القيادة بمفردها أو بواسطة الائتلاف أو عن طريق المنافسة الانتخابية مع غيرها من الاتحادات أو الجمعيات المماثلة...<sup>(1)</sup>

ولا يبتعد جوزيف لبالومبارا في تعريفه للحزب السياسي عن التعاريف السابقة مع بعض الإضافات " فالحزب في نظره تنظيم رسمي هدفه وضع وتنفيذ السياسات العامة"...<sup>(2)</sup> في حين أن ماكس فيبر يرى أن اصطلاح الحزب "يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء"...<sup>(3)</sup> وبأسلوب لا يخلو من البساطة والتفصيل يعبر جورج بيردو G.Burdeau من خلال تعريفه للحزب بأنه "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولى الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة".

ربما هذه التعاريف الأخيرة مقنعة أكثر من غيرها باعتبارها تتحدث مباشرة عن المفهوم الحقيقي لتنظيم الأحزاب ولاسيما طموحها النهائي لتجربة ممارسة السلطة.

ولكن التعريف الأخير يكون قد تجاهل أشياء مهمة تتعلق بتنظيم وتصنيف الأحزاب السياسية خاصة عندما يقول أن الحزب يعمل على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين والأعضاء، لأنه في هذا الإطار يستبعد ما نسميه "أحزاب الكوادر".

وفي التعريف السالف ذكره لابد أن يخرج الحزب عن طبيعته وبنيته الداخلية، خاصة عندما يجمع كل من يؤمن أو لا يؤمن بأفكاره أو يشترك معه، وهو ما يتنافى مع وجود أحزاب "مغلقة" تمارس عملها بالإكراه والإجبار (حزب البعث مثلاً والعديد من الأحزاب الفاشية).

بينما يرى البعض الآخر من الباحثين أن الحزب بمثابة تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> علي محمد شمش، العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 86.

<sup>2</sup> الكيلاني وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 532.

<sup>3</sup> صلاح نيوف، نظرية الأحزاب السياسية، الحوار المتمدن، العدد 1254، بتاريخ: 2005/7/10، www.rezgar.com

وفي اعتقادي أنّ سمير عبد الرحمن الشمري في مفهومه للحزب استطاع الجمع بين العديد من خصائص الحزب السياسي وبالتالي اقترب من التوفيق بين التعاريف السابقة، حيث عرف الحزب "بأنه جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة تهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة إذا كانت في المعارضة، وإلى تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتماشى مع قناعاتها واتجاهاتها".

يعتبر ويليام كروس William Cross الأحزاب السياسية من أهمّ مرتكزات الديمقراطية حيث يمكن بواسطتها اختيار رئيس الوزراء وتعيين الحكومة والهيئات التشريعية وبالتالي تقرير القضايا المصيرية للبلاد...<sup>(2)</sup>

ويعتقد بنجامن كونستانت Benjamin Constant بأنّ "الحزب هو اجتماع من الناس لرأيهم أو ينادون بمذهب سياسي واحد"....<sup>(3)</sup>

بينما يقترح كلسن H. Kelsen تعريفه للحزب السياسي بقوله "الأحزاب هي تكوينات تجمع عدد من الناس من نفس الرأي لتحقيق تحالف حقيقي وسيطرة على إدارة الشؤون العامة". ولا يختلف المفكرون العرب كثيراً عن الغربيين في تعريف الحزب، بل إنّ التعاريف متشابهة إلى حدّ كبير إن لم تكن متطابقة، فقد جاء تعريف الحزب في "موسوعة السياسة" بأنه مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة.

وتصف الدكتورة نبيلة عبد الحلیم الأحزاب بأنها ظاهرة سياسية مركبة، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة وإعطائها تعريفاً شاملاً، وبالتالي فهي تعرف الحزب وفقاً لمدلوله التنظيمي ثمّ تعرفه وفقاً لمبادئه وأهدافه وتعرفه مرة أخرى باعتبار وظائفه.

وتحاول بعد ذلك صياغة تعريف جامع للحزب وهو "تنظيم يضمّ مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضمّ

---

<sup>1</sup> علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص168.

<sup>2</sup> Cross William، Political Parties، Canada، 2004، p 08.

<sup>3</sup> حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص262.

أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولى الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة "...<sup>(1)</sup>

هذه أهم التعاريف التي قدمها الباحثون والمفكرون في محاولة منهم لضبط مفهوم الحزب السياسي وتحديد مدلوله الإجرائي، وكأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية تتعدد التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية، على أنه ومن واقع النظر لهذه التعاريف يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو " اتحاد بين مجموعة من الأفراد، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها، وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قاداته وأعضاءه، وله جهاز إداري معاون ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب".

وقد لاحظنا مدى التمايز بل والتناقض أحياناً بين التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية إلا أن ذلك لا يمنعنا من محاولة رصد بعض القواسم المشتركة بين تلك التعاريف وهي كالاتي:

أ- ضرورة توفر رؤية سياسية موحدة أي وجود إيديولوجيا مشتركة تترجم عادة في برنامج الحزب السياسي الذي يعرض على المواطنين لاختياره عبر الانتخابات.

ب- وجود تنظيم يتمتع بالعمومية والاستمرار على أن يمتد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منظمة داخلية وبين الوحدات المحلية والقومية.

ج- اهتمام الحزب السياسي بالتأييد الشعبي واستقطاب الأنصار لاسيما في أوقات الحملات الانتخابية والتصويت والتظاهرات الهامة.

د- السعي الحثيث للوصول للسلطة أو المشاركة فيها عبر إقامة التحالفات في محاولة التأثير على قرارات وأولويات السلطة الحاكمة من خلال وجود الحزب في صف المعارضة.

هذا ومن خلال استقراء هذه التعاريف نرى أن هناك عناصر يجب أن تتوفر في الحزب السياسي والتي تكاد تكون نقاط اتفاق بينها، ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- مجموعة من الأفراد: إذ لا يمكن أن يطلق على أي تنظيم حزب ما لم يكن له أعضاء ومؤيدون وجماهير، ولا يطلق على الشخص الواحد حزب مهما كانت لديه أفكار وبرامج ما لم يلتف حوله الناس والجماهير.

ب- الإطار الفكري: بمعنى أنه يجب أن يجتمع هؤلاء الأفراد حول رابطة فكرية وفق جملة من

<sup>1</sup> نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1982، ص71.

المبادئ والأفكار ويكون لهم برنامج واضح المعالم.

**ج- الإطار التنظيمي:** الرابط التنظيمي شرط أساس للحزب فلا بد من وجود نوع من العلاقة التنظيمية بين أفراد الحزب، إذ أنّ الحزب يهدف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفه، وهذا يقتضي وجود قوالب وأشكال تنظيمية تستوعب هؤلاء الناس وتوظف طاقاتهم وتوزع الأدوار بينهم.

**د- الهدف السياسي:** إنّ الوصول إلى السلطة هو العنصر الأساسي الذي يميّز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات، فهناك تنظيمات عدّة تشترك مع الحزب في العناصر السابقة مثل: الجمعيات الثقافية والنقابات المهنية وجماعات الضغط التي هي كلّها عبارة عن مجموعة من الأفراد يجتمعون على بعض المبادئ وقد توجد روابط تنظيمية بينهم، ولكن ما يميّز الحزب عن هذه التنظيمات هو أنّ هذه الأخيرة لا تسعى للوصول إلى السلطة، فالجمعيات تسعى لنيل حقوق شريحة معينة كما هو الحال في النقابات المهنية، أو تسعى لحلّ بعض المشاكل والأزمات الآنيّة، وعليه فإنّ المعيار الوحيد للتفريق بين الأحزاب وغيرها من التنظيمات هو الهدف السياسي، وبهذا فإنّ أي تجمع أو تنظيم تجتمع فيه العناصر السابقة يمكن أن يطلق عليه "حزب سياسي"، بينما توجد عناصر أخرى إضافة للعناصر الأساسية للحزب السياسي مثل: القيادة والإدارة والعنصر المالي.

ويؤكد موريس دوفرجه أنه بالرغم من أنّ لكلّ حزب تركيبته الخاصة التي لا تشبه في شيء تركيبية الأحزاب الأخرى، إلاّ أنّه يوجد عناصر تمثل أهمّ مكونات الأحزاب السياسية وهي: **اللجنة - الشعبية - الخلية.**

ويمكن أن نضيف إلى مكونات الحزب السياسي ما يلي:

1- اسم وشعار خاص للحزب يميّزه عن بقية الأحزاب.

2- عنوان رئيسي ومقرات فرعية.

3- مجموعة من الأهداف يسعى الحزب إلى تحقيقها.

4- قائمة بشروط الانتساب للحزب.

5- مالية عامة للحزب وإجراءات صرفها...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> الكيلاني وآخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، بيروت المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، 2006، ص12.

كلّ من جوزيف لابلومبارا J. LaPalombara و وينر ماينر M.Weiner أنه يوجد أربعة معايير  
ضرورية وكافية للحصول على حزب سياسي وهي:

المعيار الأول: استمرارية التنظيم.

المعيار الثاني: تنظيم متقن وكامل على مستوى الدولة.

المعيار الثالث: الإدارة الحرّة والقوية لقادة الأحزاب الوطنية والمحلية بممارسة السلطة منفردة أو  
مع أحزاب أخرى في نظام سياسي قائم أو نظام مستقبلي.

المعيار الرابع: وهو البحث عن المساندة الشعبية من خلال الانتخابات...<sup>(1)</sup>

ثانياً- تصنيف الأحزاب السياسية:

تختلف التصنيفات التي قدمت في دراسة الأحزاب السياسية إلى ثلاث فئات أساسية وهي:

1- فئة أولى التصنيفات التي تركز على الخصائص التنظيمية وبنية ممارسة السلطة داخل

الحزب السياسي، وذلك عبر دراسة قوانينها التنظيمية وبنيتها الهرمية وطريقة تولى المسؤوليات  
داخلها، وعلاقة القيادة بالقاعدة الجماهيرية من مناضلين ومتعاطفين وناخبين.

2- فئة ثانية من التصنيفات تركز على المضمون الإيديولوجي للأحزاب السياسية عبر النظر إلى  
برامجها الانتخابية وتصنف الحزب على أساس موقعه من اليمين أو اليسار السياسي.

3- فئة ثالثة من التصنيفات تركز الخصائص الاجتماعية للفئات القيادية والمناصرة للحزب

وتوجهاتها السوسيولوجية، وموقعها من الصراع الاجتماعي.

**التصنيفات على أساس الخصائص التنظيمية:** إنّ من أشهر التصنيفات التي قدمت للأحزاب

السياسية تصنيف موريس دوفرليه القائم على الخصائص التنظيمية للحزب ويرى بأنّها تتجسد  
في ثلاثة أنماط:

أ- أحزاب الكوادر أو الصفوة (النخبة): تضمّ في الغالب أبناء الطبقة البرجوازية ولا تبدي

اهتماماً بالجماهير لأنّها تهتمّ بفئة قليلة معينة، وتعتمد أحزاب النخبة على الثروة والمكانة

الاجتماعية المرموقة لأعضائها وتتسم بنوع من الهشاشة الداخلية والتزام الأعضاء بمبادئها،

وترى هذه النخب أنّها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من

كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم.

<sup>1</sup> LaPalombara Joseph and Myron Weiner, **Political Parties and Political Development**, Princeton, Princeton University Press, 1966.PP 5-7.

ب- **أحزاب الجماهير**: تستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية واجتماعية ومالية بغية تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسياً، وإعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة، إضافة إلى المورد المالي الذي يحصل عليه الحزب من تسديد اشتراكات المنتسبين، ويندرج في هذا الإطار الأحزاب الشيوعية والقومية والدينية.

ج- **الأحزاب النضالية**: وهي تتشابه مع أحزاب الجماهير من حيث بحثها على التأييد الجماهيري واعتمادها التنظيم التراتبي في استيعاب وتأطير المناضلين، ولكن تتميز عنها بإيديولوجيتها الشمولية وتنظيمها الحزبي الهرمي ذو الطابع العسكري، والأساس التنظيمي القاعدي لها هو الخلية وهي أقل حجماً من الشعبة، وتتواجد في كل أماكن المناضلين...<sup>(1)</sup> ونظراً لتطور الجانب التنظيمي في الأحزاب السياسية، فقد برزت أنماط جديدة من الأحزاب أصبح تصنيف **دوفرجيه** غير قادر على استيعابها ومن ذلك:

أ- **الأحزاب اللاقطة**: وهي مصطلح منحه لها الألماني **أوتو كيرشهيمر** ليصف التحول في الكثير من الأحزاب الجماهيرية من حيث توجهاتها الانتخابية وخطابها السياسي الذي توسع ليشمل أكبر قدراً من الفئات، لذا أصبحت أكثر مرونة وبراغماتية، وغموض أكثر في إيديولوجية الحزب.

ب- **أحزاب الناخبين وأحزاب الآلة**: وهي نمط حزبي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح نموذجاً منتشراً نظراً لانحسار الاهتمام الحزبي لدى المواطنين، وانخفاض مستويات الانخراط والنضال في الأحزاب، فإن الأحزاب أصبحت تنظيمات متخصصة في تسيير الحملات الانتخابية وتمويلها لصالح مرشحها.

ج- **الأحزاب الاحتكارية (الكارتل)**: تغيّر في الخصائص التنظيمية للحزب وميله نحو التنظيم البيروقراطي والاحترافية السياسية في قيادته، وزيادة ارتباطه بمؤسسات الدولة في تمويل نشاطاته وفي تولي المناصب الرسمية لأعضائه.

<sup>1</sup> عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة - الدكتور مولاي الطاهر، السنة الجامعية: 2007-2008، ص 83.

وهناك أيضاً تصنيف لاوسن Kay Lawson للأحزاب السياسية: حيث اعتمد في تصنيفه على معياري المشاركة في الحزب بالنسبة للمنخرطين (ضعيفة، متوسطة، عالية) ومدى تمركز أو تشتت السلطة بين يدي أوليغارشية الحزب (مركزة أو غير مركزة)...<sup>(1)</sup> واستناداً إلى هذا الطرح كان تصنيفه للأحزاب السياسية على النحو الآتي:

- 1- أحزاب النوادي: سلطة غير مركزة (أوليغارشية) ومشاركة ضعيفة من المنخرطين.
- 2- أحزاب الانخراط: تنشط في الفترات الانتخابية سلطة مركزة ومشاركة متوسطة للمنخرطين.
- 3- الأحزاب الطليعية: سلطة مركزة ومشاركة عالية لدى المنخرطين.
- 4- أحزاب اللجان: أوليغارشية غير مركزة ومشاركة متوسطة للمنخرطين.
- 5- أحزاب الأطر: سلطة مركزة ومشاركة متوسطة لدى المنخرطين.
- 6- الأحزاب الجماهيرية: سلطة غير مركزة ومشاركة عالية للناخبين.

**التصنيفات على أساس الانتماء الإيديولوجي:** رغم الانتقادات التي تصف هذا النوع من التصنيفات على أساس مقياس اليمين واليسار، بالإضافة إلى أن التمييز بين الأحزاب السياسية في الدول أصبح شائعاً على أساس اليمين واليسار، وهو مسألة نسبية تختلف من بلد إلى آخر. غير أن المدافعين عنه يرون أنه ضروري لدراسة البرامج الحزبية وتوجهات الحزب الإيديولوجية بناءً على الوثائق والتصريحات التي تصدر من قيادته، وذلك على أساس معايير ثابتة، ومن أهم التصنيفات في هذا المجال تصنيف **جان بلوندل Jean Blondel** للأحزاب السياسية استناداً إلى ثلاثة معايير وهي:

أ- معيار المشاركة داخل الحزب: هل تتم بالديمقراطية أم بالأوليغارشية على أساس التعيين أم بالتزكية؟.

ب- معيار الوسيلة إلى بلوغ السلطة: هل عبر وسائل ليبرالية أم سلطوية؟.

ج- معيار الموقف من الوضع القائم: هل بالمحافظة على الوضع القائم، أو اتخاذ موقف وسطي، أو الدعوة إلى التغيير؟

وقدم التصنيف التالي انطلاقاً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار:

محافظين، مسيحيين ديمقراطيين، ليبراليين، أحزاب الفلاحين، الاشتراكيين، الشيوعيين.

<sup>1</sup> Kay Lawson, *The Comparative Study of Political Parties*, New York: st. Martin's Press, Inc. 1976, pp 04-05.

**التصنيفات على أساس الانتماء الاجتماعي:** عمدت إلى تصنيف الأحزاب السياسية على النحو التالي: أحزاب طائفية، أحزاب الأقليات، الأحزاب الجهوية، الأحزاب القومية...<sup>(1)</sup> أما فيما يخص أنماط النظم الحزبية فقد شاع في أدبيات السياسة تمييز بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب، حيث طرح علماء السياسة معيار التنافس الحزبي للتفرقة بين نظم حزبية تنافسية ونظم حزبية غير تنافسية، الأولى يميزها تنافس أكثر من حزب على السلطة ويدخل فيها نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب، وفي الثانية يحتكر السلطة حزب سياسي معين، ونجد في هذا السياق نظام الحزب الواحد في الدول الشيوعية وفي بلدان العالم الثالث. ونظام الحزب المسيطر ضمن تعدد الأحزاب مع احتكار أحدها للسلطة في فترة طويلة من الزمن، بالإضافة إلى نظام الحزب القائد وهو وجود تحالف حزبي تكون القيادة فيه لحزب معين...<sup>(2)</sup>

بعدما اقتربنا من رسم الملامح العامة لمفهوم الحزب السياسي الذي يمكن تعريفه على اعتبار أنه مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة، تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو الاشتراك فيها وذلك لتحقيق أهداف معينة...<sup>(3)</sup>

فإننا من هذا المنطلق نجد من الضروري إلقاء نظرة سريعة على ظروف نشأة الأحزاب السياسية التي يتزايد حضورها السياسي ومحوريتها في الأنظمة السياسية يوماً بعد يوم، فبالرغم من أن كلمة الأحزاب قديمة وطالما أطلقت على الزمر التي كانت تحيط بالقيادة في إيطاليا إبان عصر النهضة، إلا أن توظيفها توسع من خلال استخدامها للدلالة على النوادي واللجان الانتخابية والتنظيمات الشعبية والكتل البرلمانية والتجمعات الطائفية أو المذهبية أو الإقليمية وغير ذلك.

## 2- أصل نشأة الأحزاب السياسية:

إنّ أغلب المختصين وعلى رأسهم العالم الفرنسي **موريس دو فرجيه** يؤكدون أنّ المعنى الصحيح للحزب السياسي كما نعرفه اليوم، لا يعود لأكثر من حوالي قرن ونصف من الزمن أي حتى

<sup>1</sup> عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، المرجع السابق ذكره، ص 84-85.

<sup>2</sup> الكيلاني وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 524.

<sup>3</sup> حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص 255.



عام 1850م، ولم يكن هناك وجود لأحزاب سياسية في أي بلد من العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية...<sup>(1)</sup>

أمّا العام 1950م فقد شهد بداية تسرب هذه الظاهرة إلى الشعوب والأمم الأخرى، واليوم توجد الأحزاب السياسية وتنتشر في كلّ مكان من العالم. ولكن ما هي الأسباب الحقيقية وراء نشوء الأحزاب السياسية؟.

أولاً- أصل النشأة والتأسيس: يشير موريس دوفرليه إلى أنّ نمو الأحزاب السياسية ارتبط تاريخياً بنمو الديمقراطية واتساع مفهوم الاقتراع العام الشعبي ليشمل كافة الطبقات وإلغاء القيود المالية التي ارتبطت به في السابق وهناك أصليين أساسيين لنشوء الأحزاب السياسية...<sup>(2)</sup>

أ- الأصل الانتخابي البرلماني ( أحزاب داخلية النشأة ): أطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنّها ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات وقد أدى استمرار هذا الاتصال والتفاعل إلى ظهور الأحزاب السياسية.

Des partis Origine intérieure électorale et parlementaire

ب- الأصل غير الانتخابي أو غير البرلماني ( أحزاب خارجية النشأة ):

ظهر هذا النوع من الأحزاب الذي ارتبط بقيام مجموعة من الجمعيات والنقابات والاتحادات التي قامت بتأسيسها، يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي وهذه هي الأحزاب التي قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية.

Des partis Origine extérieure

الأحزاب السياسية قديمة من حيث نشأتها فقد تحدث أرسطو عن الجمعيات السياسية، ولكن لم يعط معلومات عن نشاطاتها وفعاليتها والتي لم تكن بالتأكيد تعطي نفس المعنى اليوم. ولكن إذا كان مصطلح الحزب قديماً، فإنّ مفهوم الحزب السياسي لم يبدأ بشكل حقيقي إلا مع ظهور "البرلمانية" Parliamentary (أحزاب نشأت داخل البرلمانات ومن تنظيم الناخبين).

<sup>1</sup> سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، أستاذة القانون العام كلية الحقوق جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، حقوق الطبع محفوظة للمركز 1428هـ/2007، ص204.

<sup>2</sup> طارق المجذوب، الإدارة العامة، كلية الحقوق جامعة بيروت العربية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص611.

في حين كانت التجمعات السياسية موجودة حتى القرن التاسع عشر، ولكن اعتمدت بشكل جوهري على اعتبارات شخصية تتعلق بالصفات الشخصية لأعضاء هذا التجمع من أجل الحصول على أعضاء أو مناصرين أو على التجانس الفكري والإيديولوجي. وقد حصل هذا التجانس والتكتل الأيديولوجي بشكل واضح على سبيل المثال قبل وأثناء الثورة الفرنسية، كما فعل "الجيرونديون" ...<sup>(1)</sup>

وفي بريطانيا نشهد بروز الأحزاب بعد الإصلاح الذي حصل في الانتخابات عام 1832م والذي زاد من عدد الناخبين، فالأحزاب البريطانية طورت نوعية تنظيمها وأصبحت أحزاباً وطنية بمعنى الانتشار الجغرافي، وفي فرنسا بقي مصطلح الحزب يستحضر ويذكر باتجاه أو نزعة. وفي عام 1848م ظهر ما يمكن أن نسميه "حزب العمال" والذي يشير حصراً إلى الحزب الذي أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح العمال، وضمن هذه المرحلة وجدت العديد من الأحزاب العمالية في فرنسا وخارجها، ولكن قبل نهاية القرن التاسع عشر لم يأخذ مصطلح الحزب معناه كتنظيم سياسي مبني على أسس قوية وفق ترتيب بنيوي إلا بين عامي 1864-1891م. أمّا الأحزاب السياسية الحالية فإنها تشكل نماذج من التنظيم مختلفة جداً عما كانت عليه الأحزاب في القرن التاسع عشر خاصة فيما يتعلق بوظائفها أو قواعد عملها. تكوّنت أول الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا وأمريكا، وقبل ذلك ظهر حزبا الويچ والتوري...<sup>(2)</sup> في بريطانيا، وكانا في القرن الثامن عشر الميلادي مجموعتان

---

<sup>1</sup> الجيرونديون أعضاء حزب سياسي فرنسي نشأ أثناء الثورة الفرنسيّة. وجاءت تسمية الحزب بهذا الاسم لأن معظم القادة المنظمين له ينتمون لمقاطعة جيروند، والجيرونديون جمهوريون يمثلون البرجوازيّة (الطبقة المتوسطة) ويؤمنون بالملكية الخاصة ويخشون من سيطرة باريس على فرنسا كلّها، كما كانوا يفضلون التّخلص من الملكيّة في فرنسا وإنشاء جمهورية فيدرالية. وأهم شخصيتين من الجيرونديين هما: جاك بيير بريسو دي وارفيلي والسيدة ماري جان رولان دي لابلاتيير. جاء الجيرونديون إلى الحكم بناء على دستور عام 1791م. وفي شهر يونيو من عام 1793م أجبرت مظاهرة من عامة الناس في باريس المؤتمر المحلي على إزاحة واعتقال الجيرونديين، وقعت الحكومة تحت سيطرة اليعاقة وهم جمهوريون يؤمنون بسيطرة باريس. كما تم إعدام العديد من الجيرونديين بالمقصلة أثناء عهد الإرهاب في الثورة الفرنسيّة.

لمزيد من التفاصيل يراجع موقع الموسوعة المعرفية الشاملة على الانترنت: <http://www.mousou3a.educdz.com>

<sup>2</sup> حزب الويچ (whige) يسمى حالياً حزب الأحرار تأسس عام 1874م، اسم يطلق على الأحزاب السياسية بإنجلترا واسكتلندا وأمريكا. وكلمة ويچ مصطلح أسكتلندي أطلق في وقت ما على سكان غربي اسكتلندا الذين عارضوا الملك تشارلز الأول في عام 1648م، كما أطلق على الخصوم السياسيين لهذه الجماعة اسم التوري (Tories) حزب المحافظين حالياً تأسس عام 1867م

متفرقة من ذوي المصالح المشتركة التي تهدف للسيطرة على الحكم وأعضاؤهما في الغالب هم أصحاب الأراضي والأعمال التجارية والأثرياء الذين كانوا يتنافسون للتقرب من الملك، ولم يكونوا بحاجة لمن ينتخبهم لأن حق الانتخاب كان مقصوراً على فئة قليلة من الشعب. ونشأت الأحزاب السياسية المنظمة مع تطور نظم الحكم الديمقراطي، غير أن كثيراً من القادة لم يكونوا راضين عن نشوئها، لكن المصالح الاقتصادية والميول السياسية والاجتماعية هي التي جمعت بعض الناس إلى بعض لتكوين منظمات سياسية تحفظ مصالحهم.

لقد استخدم مستبدون أحزاباً لتدعيم سلطتهم، ففي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين استولت أحزاب فاشية معادية للحرية على مقاليد الحكم في عدد من البلاد الأوروبية، وفي الوقت نفسه برزت الأحزاب الشيوعية مستلهمة تجربة قيام النموذج السوفياتي (سابقاً) بعد الثورة البلشفية الروسية عام 1917م، وكانت هذه الأحزاب الشيوعية شديدة التنظيم تحت قيادة مركزية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تكونت أحزاب سياسية في كثير من البلاد الساعية للاستقلال عن الحكم الأجنبي، وكثير من قادة تلك الأحزاب صاروا قادة لدولهم الجديدة.

كما أن بعض الدول برزت فيها الأحزاب السياسية على أساس التقسيمات القبلية والعرقية والدينية، بينما في بعض البلاد النامية لا ينظر إلى الأحزاب المعارضة على أنها ضرورية للحكم الديمقراطي، لذلك اتجهت بعض هذه الدول إلى نظام الحزب الواحد.

ثانياً- أسباب نشأة الأحزاب السياسية: إن الأحزاب السياسية التي ينطبق عليها مثل هذه الشروط لم تنشأ نشأة واحدة، بل نشأت بأشكال ولأسباب مختلفة أهمها خمسة:

أ- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ووظائفها في النظم السياسية المختلفة: لأنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة الأولى لظهور الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والمصالح، وتوضح لديهم حتمية العمل المشترك وازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام، كما حدث

---

وهم الجماعة المساندة للملكية والكنيسة الانكليكانية في اتحاد وطني يجتمع سنوياً، ويرجع أصل هاتين الجماعتين السياسيتين إلى ما كان يُعرفُ بقوائم الاستبعاد. للمزيد من التفاصيل: انظر كلمة الويج في موقع الموسوعة المعرفية الشاملة على الإنترنت.

في العديد من الأحزاب الأوروبية، وفي العالم النامي توجد حالة حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام 1911م.

**ب- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم:** وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام عوضاً عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء. حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف، وقد اختفت تلك الكتل - بداية - مع انتهاء الانتخابات، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدين في الفكر والرأي، وبداية التواجد هنا كان خارج البرلمان ثم أصبح الحزب يتواجد داخله، وكانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية.

**ج- ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات:** وقد سعى بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك **حزب العمال البريطاني** الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال، وكذلك الحال بالنسبة **لأحزاب الفلاحين** خاصة في بعض الدول الإسكندنافية التي كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية.

إضافة إلى ذلك نشأت بعض الأحزاب المسيحية في أوروبا أساساً من الجمعيات المسيحية، أمّا في أمريكا اللاتينية فإنه لا يوجد أي أساس للنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية، لهذا فإنّ البحث في أصل الأحزاب هناك يركز على التحليل الاجتماعي والاقتصادي لأوضاع هذه البلدان بعد جلاء الاستعمار، بما يعكس مصالح كبار الملاك والعسكريين والكنيسة، وكانت تلك هي اللبنة الأولى لظهور الجيل الأول من الأحزاب السياسية هناك.

**د- ارتباط نشأة الأحزاب السياسية (في بعض الأحيان) بوجود أزمات التنمية السياسية:** إنّ العديد من أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة الكثير من الأحزاب السياسية، ومن الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة شرعية وما تبعها من أزمة مشاركة نذكر الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الـ18م وخلال الحكم الاستعماري الفرنسي في خمسينيات القرن الماضي، أمّا أزمة التكامل فقد أنتجت في كثير من البلدان أحزاباً قومية وفي هذا الصدد نشير على سبيل المثال إلى بعض الأحزاب الألمانية

والإيطالية، إضافة إلى بعض الأحزاب العربية التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفاً لها.

**هـ - ظهور الأحزاب السياسية نتيجة قيام بعض الجماعات بتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من الاحتلال الأجنبي:** وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي ودول إفريقيا. وعلى هذا الأساس نشأت الأحزاب السياسية وتطورت مع مرور الزمن، وتجلت أهميتها في تنظيم المجتمعات البشرية وإسهامها في فتح آفاق المشاركة السياسية ودعم سبل التنشئة السياسية للفرد ضمن الجماعة، رغم ما قيل عنها في بداية نشأتها من أنها ستكون أداة للانقسام والفساد وعدم الاستقرار السياسي، وأنها ستفتح المجال أمام التدخل الأجنبي وفق منظور جورج واشنطن مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية.

#### **المطلب الثاني- وظائف الأحزاب السياسية:**

نظراً للمكانة المحورية التي تتمتع بها الأحزاب في الأنظمة السياسية وارتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية، مما دعي البعض إلى القول بأن الأحزاب السياسية عماد الديمقراطية والعداء للأحزاب يخفي العداء للديمقراطية نفسها...<sup>(1)</sup> أصبحت الأحزاب تضطلع بأدوار بالغة الأهمية داخل المجتمعات وخاصة أنظمتها السياسية، حيث يمكننا التفريق بين وظائف الأحزاب الحاكمة ووظائف الأحزاب خارج السلطة أو المعارضة، لكننا لن نتوقف كثيراً عند هذه التقسيمات مع الإشارة إلى تلك الفوارق الوظيفية والتقسيمات في حدود متطلبات البحث.

**أولاً- وظائف وأدوار الأحزاب السياسية:** هناك الكثير من الدراسات التي ركزت على الجانب الوظيفي للأحزاب السياسية، أي أهمية الأحزاب في الربط بين النظام السياسي والمجتمع. أكد **سيجموند نيومان** أربع وظائف رئيسية للأحزاب السياسية سواء كانت ديمقراطية أو شمولية وهي كما يلي:

أ- تنظيم الإرادة السياسية للشعب والتسويق لمبادئ الحزب.

ب- إدماج المواطن في الحزب وتعليمه الالتزام السياسي.

<sup>1</sup> طارق المجذوب، المرجع السابق ذكره، ص 612.

ج- ممارسة الحزب دور الوسيط أو همزة الوصل بين الرأي العام والحكومة.  
د- اختيار القادة لانتخابهم من قبل الشعب الأمر الذي يستدعي مستوى من الوعي لدى المواطنين لضمان الاختيار الصحيح، ويرى **نيومان** أنّ الديمقراطية يمكن أن تواجه أزمة شديدة في حال فشل الأحزاب في ممارسة هذه المهام، ممّا يهيئ المناخ لصعود الحركات الراديكالية التي يصبح هدفها النضال من أجل نظام سياسي جديد...<sup>(1)</sup>

أمّا **دافيد أبتير** فيميّز بين وظائف الأحزاب السياسية وفق طبيعة النظام السياسي الذي تتواجد فيه (ديمقراطي أو شمولي)، ففي النظم الديمقراطية يتضح أنّ الحزب يلعب ثلاث وظائف أساسية:  
أ- مراقبة السلطة التنفيذية.

ب- تمثيل المصالح.

ج- استقطاب المرشحين والأعضاء.

بينما في الأنظمة الشمولية تقوم الأحزاب السياسية بوظيفتين:

أ- الحفاظ على صلابة وتضامن مجموعتها.

ب- دور الإشراف والإدارة...<sup>(2)</sup>

بينما ركز بعض الدارسين على وظائف خاصة ببعض الأحزاب السياسية مثل الوظيفة المنبرية عند الأحزاب الاحتجاجية حسب **جورج لافو**، أو وظيفة التنظيم المضاد.

وفي إطار البنيوية الوظيفية حدد **جيمس كولمان** و**غابريال ألموند** ثلاث وظائف تختص فيها الأحزاب وهي: جمع المطالب، الترابط بين المصالح، ترشيح الإجماع.

أمّا **روبرت ميرتون** فقد ميّز بين الوظائف الظاهرة وهي تلك الوظائف المقصودة والمتوقعة النتائج، والوظائف الخفية وهي النتائج التي تترتب على النشاطات وتكون غير مقصودة ومفهومة من طرف الفاعلين. فالوظائف الظاهرة للأحزاب تتمثل في تلك الوظائف التي تساهم في تصحيح وتكييف النظام مع محيطه، بينما الوظائف الخفية فتتمثل في تخفيف وحل الصراعات الاجتماعية.

<sup>1</sup> خضر طارق فتح الله: دور الأحزاب السياسية في النظم النيابية دراسة مقارنة، القاهرة: دار نافع، 1986، ص60.

<sup>2</sup> صلاح نيوف، نظرية الأحزاب السياسية، الحوار المتمدن، مرجع سابق.

وانطلاقاً من هذا المفهوم حدد **فرانك سوروف F.Sorauf** ثلاث وظائف ظاهرة للأحزاب السياسية وهي: الوظيفة الانتخابية، الوظيفة الرقابية الحكومية، تحديد التعبير السياسي أو هيكله الرأي العام.

أما الوظائف الخفية فنتمثل في: تحديد وشخصنة بعض الحاجات الاجتماعية، تنظيم شبكة من المصالح والوساطات بين أطراف مالية وأطراف سياسية وحكومية وتبادل الخدمات والمنافع، فتح القنوات أمام الحراك الاجتماعي لبعض الفئات المهمشة والسماح لها بتسلم بعض الوظائف والمهام.

وبعيداً عن هذا الجدل يمكن أن نجمل أهم وظائف الأحزاب السياسية فيما يلي:

1- **تجميع المصالح:** يقصد بها تحويل مطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة موجودة من قبل، ويقول **ألموند** عن تجميع المصالح " إنه النشاط الذي تتوجه فيه مطالب للأفراد والجماعات ومصادرهم لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى، وتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية والأحزاب مهياً بشكل خاص لتجميع المصالح، فهي تسمى مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات ثم تحاول أن تحشد التأييد لهم" (1).

ويمارس الحزب وظيفة تجميع المصالح من خلال مؤتمراته، وعندما يتلقى الشكاوى والمطالب من التجمعات النقابية والعمالية والهيئات الأخرى، يقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة على تلك المطالب لتسويتها واقتراح سياسة معينة بديلة، وفي الأنظمة غير الديمقراطية تضمهر هذه الوظيفة وتتجهم كثيراً من جراء قيود وضوابط النخبة المسيطرة على نشاط الأحزاب.

2- **التجنيد السياسي:** يعنى بالتجنيد عموماً عملية اختيار أفراد لشغل أدوار ضمن نسق اجتماعي معين، ويعني التجنيد السياسي شغل المناصب الرسمية كرئيس مجلس الوزراء أو الوزير أو عضو برلمان أو موظف إداري، وكذا المناصب الأقل رسمية كالنقابي أو الحزبي أو الدعائي... (2)

يقوم الحزب بهذا الدور من خلال التعيين أو عبر الانتخابات، والأحزاب التي تصل إلى السلطة تقوم بتشكيل الحكومة وتعيين كوادرها في المناصب والوظائف الإدارية السامية.

<sup>1</sup> غابريال ألموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله مراجعة سمير نصار، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 1998، ص131.

<sup>2</sup> الكيلاني وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص470.

- 3- **التنشئة السياسية:** تشير إلى عملية تعلّم القيم والاتجاهات السياسية والسلوكيات والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي "....<sup>(1)</sup>، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة، وقد تقتصر هذه العملية على مجرد نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، كما أنّها قد تستهدف إحداث تغيير جزئي أو شامل في مكونات هذه الثقافة.
- وتعتبر الأحزاب من المؤسسات الهامة التي تقوم بهذا الدور من خلال تكوين رؤية المواطن للمجتمع والسياسة عبر صحافتها أو ما تقوم به من نشاط تثقيفي وتوعوي...<sup>(2)</sup>
- 4- **الأحزاب السياسية كسمسار أفكار:** فهي تختار وتحدد القضايا التي تواجه المجتمع بما يخدم مصالحه، ثم تعمل على تجميع هذه المطالب مع تأكيدها على المصالح المشتركة ومحاولتها التوفيق بين أكبر عدد ممكن من المواطنين...<sup>(3)</sup>
- 5- **الأحزاب السياسية تقضي على الفردية السلبية:** من خلال إطارها التنظيمي الذي يجمع أعداداً من المواطنين تقضي الأحزاب السياسية على الفوضى والفراغ السياسي، إضافة إلى كونها تعبّر عن مدى تباين القوى الموجودة في المجتمع.
- يؤكد الدكتور طارق المجذوب أنّ دور الانضواء للأحزاب السياسية هدف في حدّ ذاته واكتمال اجتماعي واجب لتحقيق الذات المسؤولة في المجتمع، فالانضمام إلى جماعة تنادي بفكرة أو عقيدة تؤمن بها ونتمنى تحقيقها وانتصارها هو التزام واعٍ بخط من التفكير المسؤول وإذا كانت الحرية مسؤولية فالمسؤولية هي بدورها التزام وانضواء...<sup>(4)</sup>
- 6- **الأحزاب عامل نشاط في الحياة السياسية والبرلمانية:** لأنها تمكن الشعب من التعبير عن حاجاته ومطالبه بطريقة منظمة وفاعلة، وتقوي الروابط بين الهيئة الناخبة والهيئة الحاكمة.
- 7- **الرقابة والمحاسبة:** تقوم الأحزاب بمراقبة تصرفات الحكومة وأعمالها، الأمر الذي يؤثر على السلطة ويمنعها من التجاوزات والفساد، لهذا فإنّ أسلوب عمل الأحزاب يضمن أن تكون النظريات والأهداف السياسية والاجتماعية في وضع قابل للتطبيق.

<sup>1</sup> الكيلاني وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص478.

<sup>2</sup> إيمان محمد محسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة دراسة حالة التجمع في مصر، القاهرة: مؤسسة الأهالي، 1995، ص25.

<sup>3</sup> الكيلاني وآخرون، المرجع السابق ذكره، ص524.

<sup>4</sup> طارق المجذوب، المرجع السابق ذكره، ص610.



8- أداة لإضفاء الشرعية: إنّ مشاركة الأحزاب في العملية السياسية تمنح النظام السياسي الشرعية في حين أنّ مقاطعة الأحزاب للانتخابات مثلاً قد يشكك أو يقلل من شرعية النظام سواء في الداخل أو الخارج.

والأحزاب السياسية بمثابة مؤسسات تعليمية، كما أطلق عليها البعض "مدارس الشعوب"...(1)، فهي تتقّف الشعب وتوجّهه وتمدّه بالمعلومات اللازمة بطريقة مبسطة وواضحة، وهذا ما يساعد على خلق الوعي السياسي وتكوين رأي عام أكثر فاعلية خدمة للوطن.

9- الحفاظ على تماسك الكتل البرلمانية: إنّ وجود أحزاب منظمة من شأنه أن يجعل المجالس البرلمانية بمنأى عن تأثير الانفجارات العاطفية الشعبية التي يخشاها النواب غير الملتزمين حزبياً...(2)

10- الأحزاب أداة لتحقيق التكامل القومي: إنّ الأحزاب عبر مراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء الإقليم وحثّها المواطنين على الانتساب إليها بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية أو الثقافية أو الدينية، قد تساهم في انتقال هذه الشعوب من الانتماء التقليدي الضيق القائم على القبيلة أو الطائفة أو المذهب إلى فضاء أرحب وهو الانتماء إلى الدولة، خاصة في البلدان النامية التي تعرف تخلفاً في مجال التنمية السياسية.

تعقيب: غير أنني أميل إلى القول أنّ هذا الطرح بعيد عن الواقع إلى حدّ ما، فمن الثابت حسب قناعاتي أنّ معظم الأحزاب في العالم الثالث كرّست القبلية والطائفية أكثر من كونها حاولت القضاء عليها لأنّ النخب الحاكمة تستفيد من ذلك لضمان البقاء والسيطرة، ولعلّ هذا ما يفسر الصراعات والحروب والمشاكل المزمنة التي تعانيها الشعوب في البلدان المتخلفة.

ثانياً- مهام الأحزاب ومركزها ضمن النظام السياسي:

تقوم الأحزاب السياسية بعدّة مهام رئيسية في الحياة العامة، وهي مهام تختلف حسب النظام الحزبي القائم لكن أهمّها على وجه العموم ما يلي:

أ- تنظيم إرادة قطاعات من الشعب وبلورتها.

ب- توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي

<sup>1</sup> إيمان محمد محسن، المرجع السابق ذكره، ص 57.

<sup>2</sup> طارق المجذوب، المرجع السابق ذكره، ص 609.

والتنظيم الفعّال، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي. وبمعنى آخر فإنّ مهمة الأحزاب هي سدّ الفراغ الناجم عن إحساس الهيئة الناجبة بالحاجة للاتصال مع الهيئة الحاكمة.

ج- الحصول على تأييد الجماعات والأفراد، بغية تسهيل الهدف المركزي من وجود الحزب وهو الوصول إلى السلطة والاستيلاء على الحكم بالوسائل السلمية. وفي هذا الشأن تقوم الأحزاب باختيار مرشحين لها في الانتخابات لتمثيلها وتحقيق مبادئ محددة هي مبادئ الحزب، وإدارة كيفية الرقابة على الحكومة وتشريع ما تريده من قوانين، لأنّ الأفراد لا يستطيعون بمفردهم القيام بهذا العمل، ليس لعجزهم ولكن لعدم توفر التنظيم والمعلومات اللازمة للقيام بذلك. على هذا الأساس ومما تقدم ذكره يتبيّن لنا أنّ الحزب السياسي ظاهرة إنسانية متجذرة في الحياة السياسية وهو مفهوم مركب، لم يتمكن الدارسون حتّى الآن من تقديم تعريف واحد جامع مانع له بسبب تعدد الوظائف التي يؤديها من خلال تفاعله في سياق الحياة السياسية، إلى جانب تباين أدواره وصراعه من بقية المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل النسق السياسي للدولة.

وقام جورج بيردو من خلال الرسم التوضيحي رقم: 01...<sup>(1)</sup>، بترتيب أشكال القوى السياسية وحدد مكانة كلّ منها من مركز النظام السياسي الذي يتمثل في: القادة والحكومة، والطبقة السياسية ثمّ القوى المنظّمة والمجتمع الكلي والجماعات الجزئية، ويتمّ ترتيبهم على النحو الآتي:

1- القادة والحكومة: Leaders et gouvernement

2- الطبقة السياسية: La classe politique

3- القوى المنظّمة: Les forces organisées

4- الجماعات الجزئية: Les groupements partiels

5- المجتمع الكلي: La société globale

وتصنّف الأحزاب السياسية ضمن القوى السياسية المنظّمة حيث تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية بالإضافة إلى: هيئة الناخبين وجماعات الضغط والصحافة والجيش...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> أنظر الرسم التوضيحي رقم 01: أشكال القوى السياسية في الملحق رقم (02).

<sup>2</sup> سعاد الشرفاوي، المرجع السابق ذكره، ص 201-202.

## المبحث الثاني: التنمية السياسية ومستوياتها:

**تمهيد:** تميّزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بسمتين بارزتين، السمة الأولى وهي تصاعد حركات التحرر الوطني واستقلال عدد متزايد من البلدان التي شكلت ما عرف لاحقاً بدول العالم الثالث، والسمة الثانية وهي انقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والآخر ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبين المعسكرين صراع وتنافس في مجالات مختلفة لذلك عمل كل منهما على محاولة استقطاب البلدان الحديثة العهد بالاستقلال إلى صفه.

وفي هذا السياق الدولي المتميز بوجود بلدان متقدمة تسعى من أجل الهيمنة ونشر نموذجها الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي والحضاري بوجه عام، وبلدان متخلفة تبحث عن نفسها وعن السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق تقدمها.

بدأ اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة بتطور دول العالم الثالث وظهرت الدراسات والأبحاث والنظريات عن التنمية الاقتصادية في بادئ الأمر، ثم سرعان ما تبين أن التنمية ينبغي أن تكون في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معاً، خاصة وأنه قد ظهر تفاوت كبير بين الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية في ميدان التنمية الاقتصادية من جهة وفي المجال السياسي من جهة أخرى وتأخر الثاني عن الأول، وكان تمسك قطبي العالم المتطور شديداً بتصدير نموذجها السياسي.

وهكذا على غرار التنمية الاقتصادية ظهر مفهوم "التنمية السياسية"، وصارت أبحاث التنمية السياسية ونظرياتها حقلًا من حقول علم السياسة التي تدرج في سياق العلوم الاجتماعية، ومنذ البداية كانت العلاقة قوية بين نظريات التنمية السياسية وواقع النظام السياسي العالمي وستظل هكذا إلى وقتنا الحاضر.

فالمقولات والمصطلحات والانشغالات التي تُكوّن هذه النظريات تعكس واقع النظام المذكور وتطوراتها، فبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور الأحادية القطبية أصبح الحديث عن التنمية السياسية حديثاً عن كيفيات التحول إلى الديمقراطية وبنائها.

## المطلب الأول- الدلالة النظرية والميدانية للتنمية السياسية:

يعدّ مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استتبّطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، وكان الشغل الشاغل للعاملين في مجال التنمية السياسية، سواء كانوا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز الأبحاث، ممن راحوا يُنظرون للتنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة، أم أولئك الذين كانوا يبحثون عن محددات التحديث السياسي والاجتماعي في منظومة "العالم الثالث" حيث أنّ التنمية السياسية بالنسبة إليهم عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية، ولأنّها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات...<sup>(1)</sup>

والملاحظ أنّ مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدّة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب من ناحية تنظيمها وأدائها وعلاقاتها، والمعروف أنّ مفهوم التنمية السياسية وظّف من قبل الجامعات الأورو-أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي، وتمّ إجراء العديد من الدراسات في إطار المشاريع التحديثية والتنموية مثل مشروع **كاملوت الأمريكي**...<sup>(2)</sup> فالسياسة الأمريكية التي رفعت رايات التحديث الفكري والثقافي وتحقيق الاستقرار السياسي، وصرفت ملايين الدولار بهدف ضمان استمرار تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي، لأنّه على حدّ زعمهم يشكل النموذج

<sup>1</sup> عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية: مصطلحات ومفاهيم، دمشق: دار المعارف للنشر، ط1، 2000، ص362.

<sup>2</sup> محمد أحمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، القاهرة، 1989، ص153.

(تبنّت الخارجية الأمريكية بعض الدراسات التي تسير مع أهدافها، منها دراسة لوسيان باي حول حرب العصابات في ماليزيا، كما تبنّت بعض الخلاصات النظرية التي توصل إليها هنتجتون وجوان نلسن في مؤلفيهما: "المشاركة السياسية والدول النامية" سنة 1976م، وهو ما دعا الكونغرس إلى ضرورة الاقتصاد في منح المعونات الاقتصادية للدول النامية التي تتسم نظمها السياسية بالرغبة والاستعداد لمحاكاة النموذج الأمريكي الإنمائي، أنظر: أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص 12).

الذي يحتذى به في العالم، والذي يرتكز على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان...<sup>(1)</sup>

## 1- تعريف التنمية:

يرى أرسطو في بداية كتاب "السياسة" وهو يحدد تعريف الأشياء أن كل شيء يستمد تعريفه من وظيفته وقدرته على تأديتها، وينتج عن ذلك أنه ما لم تكن الأشياء قادرة على تأدية وظيفتها، فلا ينبغي علينا أن نقول أنها لا تزال هي نفسها الأشياء، حتى وإن كانت لا تزال تحمل الأسماء ذاتها، وعلى هذا الأساس لا يمكننا إدراك حقائق الظواهر بتحصيل معلومات سريعة، فالمعرفة الحقّة تبحث في العلة أو السبب بحيث يبدو وجود الشيء ضرورياً، وهذه العلة هي المبدأ العقلي الكامن وراء الشيء وبذلك تصبح المعرفة الحقيقية هي معرفة الضروري الذي هو ثابت لا يتغير.

أولاً- الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية:

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "تمى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماءً فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نمواً، وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي، فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه وإذا كان الاشتقاق من "تمى" على وزن فعّل فذلك يعني أن التنمية تكون بفعل فاعل - لا حالة طبيعية- إذن فأصل التنمية أن تكون نابعة من الذات لا من الغير. وطبقاً لهذه الدلالة فإن مفهوم التنمية لا يعدّ مطابقاً للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ونلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي، فعلى سبيل المثال تعالج ظاهرة النمو في المفهوم العربي الإسلامي كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني

<sup>1</sup> عز الدين دياب، الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي، مجلة الفكر العربي، العدد رقم 70، ص 44-61.

لغةً واصطلاحاً الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاةً وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله سبحانه وتعالى، وهو ما يقارن على العكس بالربا الذي قال عنه الله تعالى: "يمحق الله الربا ويربي الصدقات" (سورة البقرة، الآية 276).

ويتضح من ذلك أنّ مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم **Development** على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أيّة غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمراً للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للأخر/ الغريب.

وفي الواقع فإنّ التنمية تعدّ من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها...<sup>(1)</sup> إنّ التنمية التي تعتبر مطلب بشري عام أصبحت شعاراً يرفع في كلّ مناسبة وأملاً تتغني به الدول النامية، فما هي هذه التنمية التي احتلت المكانة المرموقة بين أهداف الدول النامية؟ وهل هذه المكانة شكلية أم حقيقية؟

لقد درج الوضع في بعض الدول العربية على إيثار لفظ "الإِنماء" على لفظ "التنمية"، على اعتبار أنّ الإِنماء يعبر عن الاتجاه القسدي في التنمية بينما ينسحب لفظ "التنمية" على العملية ذاتها، ويرى البعض أنّ كلاً للفظين لا يعبر عن الواقع المقصود في الدول النامية حيث الحاجة إلى التغيير الجذري في أوضاع متخلفة، بينما "التنمية" في الدول المتقدمة هي تنمية لأوضاع لا تعدّ متخلفة...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، إشراف عبد المنعم صالح مصطفى، عمّان، 2008، ص 215-216.

<sup>2</sup> جمال البناء، التنمية ومشتقاتها، مجلة العمل العربية، عدد خاص عن المؤتمر الثاني لتنمية القوى العاملة في الصناعة، نوفمبر 1975م، ص 177.

وظهر الحق في التنمية لأول مرة في مطلع الستينيات على يد لوبريه Lebret ، المستشار السابق للحكومة الجزائرية والمهتم بقضايا العالم الثالث Code de development، وهو الذي اقترح قانوناً للتنمية يقوم على ضرورة وضع أخلاق للتنمية يؤسس عليها نص دولي يعترف بحق كل الشعوب في التنمية، ففي سنة 1977م صار حق التنمية على جدول الأعمال في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وفي سنة 1981م شكلت اللجنة فريق عمل خاص حول الحق في التنمية الذي صودق عليه بالأغلبية، ومنذ سنة 1990م بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يرمز له باختصار P.N.U.D بإصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية في العالم...<sup>(1)</sup>

انطلاقاً من المعنى اللغوي للتنمية وجملة الخصائص المشتركة التي قدمت في تعريف التنمية يمكن أن نعرفها بقولنا: "أنّ التنمية هي عملية تغيير ذاتي شامل مستمر من أجل تحقيق رفاهية المجتمع وتتسم بتضافر جهود الحكومة والأهالي وفق برنامج عمل هادف لرفع مستوى معيشة السكان وضمان العيش الكريم"

ويذكر موريس دوفرليه في كتابه "دراسة السياسة" عام 1964م أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي، بينما لا يلاقي الباحث الصعوبة نفسها عندما يتصدى التعريف لموضوع في علم الاجتماع، وبالنسبة لكلمة "سياسة" فهي قديمة تستخدم في الحديث اليومي لكل إنسان...<sup>(2)</sup>

يعكس مصطلح "علم السياسة" الاهتمام بعزل الظواهر السياسية، وذلك بالحدّ من تفاعلها مع بقية الظواهر الاجتماعية، ويورد دوفرليه تعريفين لعلم السياسة في كتابه "فكرة السياسة" الأول يقول أنّ "السياسة هي حكم الدول" والثاني أنّها "فن ممارسة حكم المجتمعات الإنسانية".

ثانياً- القضايا المرتبطة بتعريف التنمية السياسية:

إنّ الباحث لقضية التنمية السياسية يواجه كثيراً من الصعوبات عند تحديد جوانبها المعرفية النظرية...<sup>(1)</sup>، وهذا راجع -حسب حدود علم الباحث- إلى عدّة اعتبارات أهمّها:

<sup>1</sup> هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، مارس 2006، ص52، للمزيد من التفاصيل أنظر: هيثم مناغ، الإمعان في حقوق الإنسان: موسوعة عالمية مختصرة، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ط1، 2000، ص117-118.

<sup>2</sup> علماً أنّ من الفقهاء المسلمين من شكك في أصل الكلمة، وهو الإمام المقرئ أحمد بن علي، حيث ذهب إلى أنّها مصطلح دخيل عُرِب عن المغولية، وأصلها (الياسة) أي جملة القوانين التي حكم بها جنكيز خان وخلفاءه، أنظر: سعيد فكرة، محاضرات في السياسة الشرعية، جامعة باتنة، قسم الشريعة والقانون، السنة الجامعية: 2006-2007.

أ- أن الظواهر الاجتماعية والسياسية عامة، وظاهرة التنمية السياسية خاصة ظواهر حركية متعددة المتغيرات، ومن ثمّ فالنظريات والمداخل الدالة عليها اتسمت بالعمومية والتعقيد وتعدد الأبعاد، كما أنّ النظريات تعتبر نتاجاً لخبرة اجتماعية مشتركة.

ب- إضافة إلى أنّ النظريات والمناهج ليست جامدة أو ثابتة، بل أنّها في حالة تغير مستمر مع تغيّر الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتلاشى نظريات ومداخل منهجية، لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها.

ج- كما أنّ هذه النظريات ومناهج الطرح تتخذ تحاليلها معاني مختلفة من حقبة إلى أخرى، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى.

على هذا الأساس وانطلاقاً من الثورة المعرفية التي عرفها حقل علم السياسة عامة، ودراسات نظريات التنمية السياسية خاصة، زاد إصرار العلماء على ضرورة تدقيق ضبط المفاهيم وتزايد اهتمامهم بالنظرية، حيث أشار دافيد إيستن David Easton في مقدمته لمجموعة دراسات في النظرية الميدانية (الإمبريقية) إلى أنّ النظرية لم تعد تأتي في الخلف للتفسير، وإنما أصبحت تمثل طليعة البحث، ويؤكد في هذا السياق على استخدام البنائية الوظيفية في الدراسات السياسية كما يشير إلى القدرة على معالجة متطلبات النظام السياسي، وأنماط الأداء الحكومي مع أنّه لم يحاول تقديم تصور تحليلي لمفهوم القدرات أو الكفاءات The Capabilities...<sup>(2)</sup>

ومن هنا بدأ الباحثون يتطلعون لنظرية عامة لا تنطبق فحسب على العالم الغربي، وإنما أيضاً على النظم غير الغربية بحيث تكون عامة وشاملة وقادرة على التنبؤ الدقيق، وفي نفس الوقت ميدانية

---

<sup>1</sup> إن كانت هناك محاولات للفرقة بين النظرية والمنهج على اعتبار أنّهما من أهمّ المفاهيم في البحث العلمي كثيراً ما يختلطان، فالنظرية تشير إلى مجموعة من التعميمات المرتبطة بصورة منظمة أمّا المنهج فهو الإجراء أو العملية التي تتضمن تقنيات وأدوات تستخدم في فحص واختبار وتقويم النظرية، بينما المنهجية تتكون من المناهج والإجراءات ومفاهيم العمل وقواعده التي تستخدم في بناء واختبار النظرية. راجع في ذلك: عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990، ص49. السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص22.

<sup>2</sup> بومدين طاشمة، محاضرات في التنمية السياسية: المفاهيم والنظريات، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009، ص78.



وليس ت معيارية مثالية، وحتى يتم تذليل الصعوبات فإنّ الباحث عليه أن يعتمد في دراساته لظاهرة التنمية السياسية على أكثر من منهج، وعلى أكثر من علم واحد من هذه العلوم الاجتماعية...<sup>(1)</sup> في مجال التعاريف حول التنمية السياسية، يعرفها غابريال ألموند بأنها الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

ويعرف لوسيان باي التنمية السياسية بأنها تشمل ما يلي:

أ- زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب.

ب- الزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية (توسيع الاقتراع العام) أو من خلال زيادة التعبئة السياسية.

ج- التجنيد في المناصب العامة على أساس الجدارة وليس عبر الطرق التقليدية، ولكن تبقى مشكلة كيفية قياس التنمية السياسية وعلاقة هذا المفهوم بمفاهيم التحديث، الديمقراطية، التطور. بينما يرى صاموئيل هنتنغتون S.Huntington أن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى مثل التحديث والتصنيع، ويضرب على ذلك بمثال الهند، فهي من جهة مجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في قسم كبير جداً من سكانها، ومن جهة أخرى هي بلد متطور من الناحية السياسية، باعتبارها أكبر بلد ديمقراطي في العالم.

ويقصد هنتنغتون بالتنمية السياسية تلك العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة Rationalization of Authority، والتباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة السياسية...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> وهذا يرجع لاعتبار أن أواسط الخمسينيات من القرن الماضي عرفت ثورة في حقل علم السياسة (الثورة السلوكية، وما بعد السلوكية) استهدفت جعل بؤرة تركيز الحقل أكثر كونية، وأكثر ميلاً لأن يكون علم السياسة حقلاً بينياً، أي ما بين الحقول الاجتماعية الأخرى في مداخله، وأكثر علمية في منهجه وهدفه، هذه الثورة كانت جزءاً من جهود لتطبيق مناهج ومعايير العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة الظواهر السياسية بوجه عام، ومن ثم تضمنت الدراسة العلمية لعلم السياسة تحولاً في البؤرة من الوصف لذاته إلى الوصف بغرض التفسير، كذلك تم التحول في تحديد إشكالات البحث. لمزيد من المعلومات حول الثورة العلمية في حقل دراسة الظواهر السياسية. أنظر: نصر محمد عارف، إستيمولوجية السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 330.

ويقصد **هنتنغتون** من ترشيد السلطة إحلال سلطة قائمة على أسس دينية أو عائلية وراثية إلى سلطة سياسية موحدة وذات طابع قومي وطني، بينما يقصد بالتباين في الهياكل والأبينة السياسية فصل المجال السياسي عن بقية المجالات المجتمعية الأخرى.

أما المشاركة السياسية فيقصد بها زيادة انخراط المواطنين في الشأن السياسي. وضعت تعاريف متعددة تفوق الثمانية...<sup>(2)</sup> لمفهوم التنمية السياسية، هناك من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، بينما ركز البعض على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنها ما اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، بينما أولى البعض الآخر عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع، وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة فيها القصير والطويل...<sup>(3)</sup> يمكن اختصار مضمونها فيما يلي:

التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.

التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.

التنمية السياسية هي عملية بناء الديمقراطية.

التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البني السياسية...<sup>(4)</sup>

التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> Roger Gerard Schwantzenberg, **Sociologie Politique**, Paris: Montchrestien, 5ed, 1998, p 195-196.

<sup>2</sup> في الستينيات ذكر **لوسيان باي L. Pye** أكثر من ثماني دلالات لمفهوم التنمية السياسية، يراجع في ذلك:

Lucien Pay, **Aspects of political development**, Boston, Little Brown, 1967, p 31- 48.

<sup>3</sup> هذه التعاريف ملخص ما ورد في مادة "التنمية السياسية" لموسوعة العلوم السياسية، كما كتبها ربيع محمد محمود وإسماعيل صبري مقلد في: موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1994.

<sup>4</sup> هذا التعريف يستنتج من مفهوم **ج. كولمان** الذي حاول اختصار الدلالات المختلفة للمفهوم كما ذكرها لوسيان باي في مفاهيم المساواة والقدرة وتمايز البني السياسية، وقصد **كولمان** بالقدرة "تنمية المشاركة الشعبية وقوانين كونية وإسناد الوظائف السياسية على أساس الجدارة وليس اعتبارا لمركز موروث"، وبالقدرة "فعالية الأداء الحكومي وترشيد الإدارة".

L. Binder, J. Coleman, **Crises and Sequences in political development**, Princeton, Princeton University Press, 1971, p 20.

إنّ النظام المتطور سياسياً هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكلّ نظام سياسي وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي...<sup>(1)</sup>

وفي العقد الأخير من القرن الماضي وإلى اليوم هيمن موضوع الديمقراطية على انشغالات الساحة السياسية الدولية وعلى أبحاث علماء السياسة وظهر "علم التحول الديمقراطي وتوطيد الديمقراطية" حتى أنّ التنمية السياسية احتجبت من اللغة السياسية الراهنة وأصبحت مرادفة لبناء الديمقراطية وبات قياسها يتم بالخطوات التي تخطوها الدول غير الديمقراطية في هذا البناء. من خلال التعاريف العديدة لمفهوم التنمية السياسية والأشياء الكثيرة التي اشتمل عليها يتبين أنّه مفهوم مطاطي واسع للغاية وهذا ليس من صفات المفهوم العلمي الذي ينبغي أن يكون واضحاً وضيقاً نسبياً ليتم التعرف بسهولة على الأشياء التي توضع فيه، أمّا المفهوم الغامض الواسع الذي يضم أشياء كثيرة وبالتالي تكون قدرته التفسيرية والتحليلية ضعيفة. فالمفهوم الذي يدلّ على كلّ شيء لا يدلّ دلالة واضحة على أي شيء.

ولعلّ هذا الغموض والاتساع في المفهوم هو السبب في أنّ دراسات التنمية السياسية لما أتت إلى تصنيف الأنظمة السياسية وضعتها في فئات واسعة وغامضة، فميّزت الأنظمة الغربية المتطورة سياسياً وسمتها "نظام المصالحة"، وأنظمة العالم الأخرى تصنّف ضمن طور "المجتمعات الانتقالية" المنقسمة بدورها إلى "أنظمة الأوتوقراطيات التحديثية" و"أنظمة التعبئة". وهناك أيضاً تصنيف آخر نجده في أبحاث التنمية السياسية ميّز بين "الأنظمة التعددية" و"الأنظمة التقليدية" و"أنظمة التعبئة" و"الأنظمة العسكرية".

وقسم دافيد أبتر D.Apter من جهته الأنظمة السياسية إلى أربعة نماذج مثالية وهي: الأنظمة الثيوقراطية والأنظمة التعبوية وأنظمة المصالحة والأنظمة البيروقراطية بالنظر إلى خصائصها المعيارية والبنوية...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> هذا ما ذهب إليه غابريال ألموند في مؤلفه:

G. Almond, **A functional approach to comparative politics**, G. Almond, J. Coleman (éd.), **The politics of developing areas**, Princeton, Princeton University Press, 1960, pp 03-64.

<sup>2</sup> Apter David, **The Political of Modernization**, Chicago: University of Chicago press, 1965, p25.

ولا شك أنّ كلّ واحد من هذه المفاهيم يشير إلى خصائص الأنظمة التي يقع عليها، غير أنّها من ناحية أخرى تظلّ واسعة بما يجعلها غير كافية لتحليل جميع الأنظمة الملموسة التي يطبق عليها المفهوم، ذلك أنّ كلّ من هذه الفئات يضمّ عدداً كبيراً من الأنظمة الملموسة والمختلفة فيما بينها من نواحي عديدة رغم اجتماعها في عدد من الخصائص المبررة لوضع المفهوم.

استناداً إلى مجمل تعاريف "التنمية السياسية" فإنّ المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية التي يفترض أن يسعى إليها المجتمع، إنّما تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية هي: "المساواة"

Equality و "التمايز" Differentiation و "القدرة" Capacity...<sup>(1)</sup>

وانطلاقاً من أدبيات التنمية السياسية والعوامل التي تؤدي إليها، يصعب إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم التنمية السياسية هذا فضلاً عن النقد الذي وجه إلى هذا المفهوم، وتزداد الصعوبة بالانتقال إلى المستوى الإجرائي للمفهوم، وكيفية إيجاد مؤشرات ومقاييس يمكننا على أساسها أن نرتب الدول والمجتمعات وفق سلم التنمية السياسية؟.

ويرتبط مفهوم التنمية السياسية أساساً بانتقال النظم السياسية من نظام يقال عنه تقليدي إلى نظام سياسي حديث، أي إذا كان هناك من الناحية الاقتصادية أنظمة في طريق النمو، فإنّ هناك أنظمة سياسية في طريق التحديث في إشارة إلى مسار عملية التطور في النظام السياسي التي تعزز الاستقرار.

لكن مع ذلك تبرز العديد من الأسئلة حول هذا المفهوم من حيث مكونات وعناصر التنمية السياسية وكيف نقيس هذه التنمية السياسية؟.

**التأصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية:** تعدّ شبكة المفاهيم جزءاً من المنهج وأداة له، تستبطن مقولاته وتعكس مضامينه، فالمفهوم يحمل من المضامين والمعاني ما يفوق كثيراً إطاره اللفظي، فهو لا يعدّ كلمة بسيطة وإنّما هو معلومة لها أهميتها وموقعها من البيئة المعرفية، لذا تحظى المفاهيم بأهمية قصوى لدى الخبراء لأنّها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا عجب أنّ نجدهم يحرصون كلّ الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهمّ العناصر المكونة لها.

<sup>1</sup> أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق ذكره، ص 30.

وتأسيساً على ذلك نقدم المفاهيم الأساسية التي طرحتها مداخل التنمية السياسية في سياق التناول النقدي لهذه المداخل والنظريات، فالمفهوم هو محور النظرية وأداتها في التعبير والتغيير، ومن ثم فإنّ التناول النقدي لهذه المفاهيم يعدّ نقضاً لأسس هذه النظريات، وقبل التعرض لهذه المفاهيم يستلزم عليّ أن أطرح مجموعة من الملاحظات حول هذه الشبكة المفاهيمية عامة مبرزاً أنّه: أ- قد نجد عدّة مفاهيم تستخدم في دراسة ظاهرة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الثقافية والفكرية، وهذا يعود حسب رأي المتواضع إلى غياب تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، الأمر الذي انعكس سلباً على التصور النظري الموحد...<sup>(1)</sup>

ب- إنّ هذه المفاهيم ليست مفاهيم عامة أو عالمية، وإنما هي وليدة خبرة حضارية معينة تستبطن منظومتها وتختلف في مقدماتها ونتائجها مع أي حضارة مغايرة، وتتبنّق أساساً من الرؤية الخاصة للعقل الغربي الأوربي.

فمفاهيم مثل التقدم والتحديث والرقى والتخلف، لم تأت من دراية بحركة التاريخ الإنساني أو من قواعد عامة تصلح للتطبيق على جميع الظروف بقدر ما جاءت من رؤية غربية أوربية للتاريخ، وحركة المجتمعات قياساً إلى ما وصلت إليه المجتمعات الغربية الأوربية في عصرنا الحالي، وهذه المفاهيم تعكس تماماً الواقع الغربي الأوربي بما يسوده من قيم ومؤسسات وعلاقات تبعية وتسلط واستغلال...<sup>(2)</sup>

ج- إنّ المفاهيم التي طرحها مداخل التنمية السياسية تفقد عنصر التكامل المفهومي وإن ادعت الوصول إليه، وعدم استنادها إلى معيار مستقل. وقد انعكس هذا التفسخ في المفاهيم على الظواهر محل الدراسة وعلى البدائل النظرية المطروحة في إطار هذه المداخل النظرية، بحيث لا نكاد نجد رابطاً نظرياً بين هذه المفاهيم المطروحة على ساحة الدراسة التنموية مثل التقدم

<sup>1</sup> لعلّ السبب في ذلك يرجع إلى أمور ثلاثة رئيسية لخضها الأستاذ الدكتور برهان غليون فيما يلي:

أ- نقل المفاهيم عن ثقافات سياسية أخرى مع اختصار مستخدميها لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها، واختزالها إلى معاني تستجيب للضرورة الطارئة لاستخدامها.

ب- التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية للمجتمعات.

ج- السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات، والذي يرتبط ارتباطاً كبيراً بالمجال السياسي والعقدي والعلمي.

أنظر: برهان غليون، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية والخارجية، مجلة نقد، الجزائر، 1994، عدد 07، ص 06.

<sup>2</sup> محسن عبد الحميد، المنهجية الإسلامية والتغيير الحضاري، الدوحة: كتاب الأمة، 1404 هـ، ص 114.

والتطور، والتحديث، والتغريب، وتجاوز الفجوة، وتحقيق الرفاهية، سوى أنها تتجه صوب هدف واحد من مواقع متشردمة متداخلة...<sup>(1)</sup>

د- التناقض بين المفاهيم والواقع السياسي الذي تعالجه، فهذه المفاهيم رغم أنها مطروحة لمعالجة أوضاع العالم غير الغربي، إلا أنها صادرة عن خبرة تاريخية مغايرة تماماً لموضوعها. ومن هنا فإن الإشكال الذي يطرح في هذا السياق : هل يمكن لمثل هذه المفاهيم التي نشأت وتطورت في مجتمعات مغايرة، مختلفة في ظروفها التاريخية والاجتماعية والدولية عما عليه الواقع في المجتمعات الغربية أن تسهم في تفسير الواقع المتغير لهذا العالم...؟<sup>(2)</sup>

لذلك سأحاول في هذه الدراسة تناول بالنقد والتحليل مختلف المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تبنتها مختلف نظريات التنمية السياسية، وبناءً على تحليل هذه المفاهيم النظرية وتبيان قصورها في وضع نموذج تنموي يناسب المجتمعات المتخلفة ويتمشى وبيئتها وثقافتها وتاريخها، وذلك بهدف وضع مدخل بديل وأصيل وملائم يستفيد من جهة من المداخل المنهجية السابقة من خلال تحييد ما بها من قصور ومن تحيزات، وإعادة توظيفها في إطار أنساق أخرى وفي إطار كليات مختلفة، ومن جهة ثانية مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المتخلفة، وأبعادها البيئية الحضارية والتاريخية والثقافية، وتتمثل تلك القضايا في عملية التمييز بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى المرتبطة به وفي تحديد طبيعة الظاهرة التنموية.

أولاً- التمييز بين مفهوم التنمية السياسية و المفاهيم الأخرى:

1- مفهوم التنمية السياسية: للتنمية السياسية تعاريف متعددة فقد عرفها روبرت باكنهام Robert Pakenham حسب خمس مدلولات...<sup>(3)</sup>:

أ- مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة ، بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

ب- مدلول اقتصادي: يعني تحقيق نمو اقتصادي يتوافق وتطلعات الشعب الاقتصادية.

ج- مدلول إداري: ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية.

<sup>1</sup> نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة، دار القارئ العربي، 1993، ص228.

<sup>2</sup> بومدين طاشمة، المرجع السابق ذكره، ص09.

<sup>3</sup> مصطفى الصوفي، الجماعات المحلية والتنمية والسياسية على الموقع الآتي:

[www.safipness.com/indesc.php?op=suit et art=96](http://www.safipness.com/indesc.php?op=suit et art=96)

د- مدلول سياسي: تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية والمشاركة في الحياة السياسية.

هـ- مدلول ثقافي: التنمية عبارة عن تحديث يأتي نتيجة لتقافة سياسية معينة.

بينما يرى كلٌّ من **غابريال ألموند و بنكام باول** "أنّ التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية ، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة السياسية".

وقد وضع **لوسيان باي** قائمة شاملة تضمنت تعاريف مختلفة ومركزة لمفهوم التنمية السياسية انطوت على عدّة مفاهيم جوهرية من بينها:

التنمية السياسية هي: التحديث السياسي، التعبئة السياسية، بناء الديمقراطية، تحقيق الاستقرار، التغيير الاجتماعي، التنمية الإدارية والقانونية...<sup>(1)</sup>

من خلال السعي نحو فهم ودراسة التنمية السياسية واجه علماء السياسة إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحديث السياسي، وقد ساد الاعتقاد بأنّ المفهومين متطابقين، وأنّ التنمية السياسية هي مظهر من مظاهر التحديث حتى جاء الاعتراض من قبل **سامويل هنتغتون** سنة 1965م وضرورة التمييز بين التنمية السياسية والتحديث السياسي، حيث يفترض **هنتغتون** بوحادية اتجاه التنمية السياسية...<sup>(2)</sup>

**2- مفهوم التحديث:** يعتبر مصطلح التحديث أهمّ وأشمل المصطلحات، لكن في الوقت ذاته يعدّ أكثرها ضيقاً من حيث الثقافة والزمن، فالتحديث عملية عامة Global بمعنى ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين وإنما تشهدها معظم الدول، كما أنه عملية طويلة المدى مستمرة وتدرجية تتمّ على مراحل أي أنها ليست انتقالاً فجائياً من التقليدي إلى الحديث، بالإضافة إلى كونه عملية انسجام بين أبنية المجتمع المختلفة...<sup>(3)</sup>

إنّ هدف التحديث السياسي هو تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها، وعليه يمكن تحديد ثلاث سمات للتحديث السياسي:

<sup>1</sup> بومدين طاشمة، المرجع السابق ذكره، ص 41-42.

<sup>2</sup> بومدين طاشمة، المرجع السابق نفسه، ص 58.

<sup>3</sup> صلاح زرنوقة، مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية، في مصطفى كامل السيد وآخرون، صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر، القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003م، ص 26.

- أ- تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية القبلية والأسرية.
- ب- دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لتحديد المهام والأدوار.
- ج- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي.

ويرى دانكوت روستو D.Rostow أن التحديث يتضمن السيطرة المتسارعة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد...<sup>(1)</sup>

ويربط روستو التنمية السياسية بالبناء الاقتصادي فالنقل يد عنده مناقض للتنمية ومتعارض معها، لذلك فإن عملية الانطلاق نحو التنمية تتميز بالقضاء نهائياً على مظاهر أو آثار المجتمع التقليدي.

والمجتمعات البشرية تمر بمراحل وأطوار مختلفة وكل طور يكون أكثر تطوراً عن سابقه، والتقدم بمعنى التحديث يفهم بالمعنى المادي أي أن يصبح المجتمع أكثر قدرة على الإنجاز والإنتاج.

ولقد اهتم الكثير من علماء الاجتماع بإقامة نماذج تعكس المجتمع المتقدم ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي، غير أن هذه النماذج استندت إلى نزعة تطورية انعكست على الثنائيات التي قدموها.

فنجد هنري مين Maine يفرق بين مجتمع يستند إلى التعاقد (تقليدي) ومجتمع آخر يستند إلى المكانة (حديث)، بينما يميز تونيز Tonnie بين المجتمع المحلي والمجتمع الوطني. أما دوركايم فقام بالتفريق بين مجتمع متضامن تضامناً ألياً ومجتمع آخر متضامن تضامناً عضوياً، في حين أن ماكس فيبر Max weber يرى ضرورة التمييز بين مجتمع قائم على سلطة تقليدية ومجتمع آخر يستند إلى سلطة قانونية رشيدة...<sup>(2)</sup>

وبالتالي فإن إعطاء تعريف للتحديث يعتمد على وجهة نظر تعني اكتساب الطابع الغربي. ومن هذه الزاوية يبرر الأستاذ جوزيف لابلومبارا موقفه، مقترحاً إيقاف استعمال هذا المفهوم وذلك لأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

<sup>1</sup> Samuel Huntington, *The change to change; Modernization, Development and Politics*, Comparative Politics, 1971, p322.

<sup>2</sup> السيد الحسيني، دراسات في التنمية والتخلف: دراسة بنائية تاريخية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1982، ص12.



أ- الارتباك الناتج عن الميل لاستبدال النظام السياسي بالنظام الاقتصادي أو الاجتماعي، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى فكرة أن النظام السياسي الحديث هو الذي يوجد في المجتمعات المتقدمة.  
ب- أن هذا المفهوم غالباً ما يستعمل المفهوم الأجلو- أمريكي للتحديث، وأن هذا المصطلح يوحي بنظرية حتمية وذات بعد واحد في التطور السياسي...<sup>(1)</sup>

3- مفهوم التغيير: يعتبر مصطلح التغيير...<sup>(2)</sup> مفهوماً حيادياً غير رقمي، وهذا ما يؤكد الأستاذ فيريل هيدي Ferel Heady: "أن مصطلح التحديث السياسي والتنمية السياسية يشير إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحاً فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية بدلاً من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح"...<sup>(3)</sup>

والتغيير سواء في البنية أو العملية، وتغيراً نوعياً أو كمياً يمكن أن يكون وظيفياً بالنسبة لعمليات المجتمع، فيحدث حالة من التنمية أي يزيد من قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية، ويمكن أن يكون غير وظيفي فيحدث حالة انتكاسية أي يقلل ويعيق قدرات المجتمع ونظمه الفرعية. ويمكن تحديد صيغ التغيير السياسي في صيغتان أساسيتان: التغيير الجذري والتغيير الإصلاحية،

<sup>1</sup> عبد الغفار رشاد القسبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ج1، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006م، ص43.

لمزيد من المعلومات حول التحديث السياسي يراجع: بومدين طاشمة، محاضرات في التنمية السياسية: المفاهيم والنظريات، مرجع سابق، ص15-18.

<sup>2</sup> حظي مفهوم التغيير بدراسات مستفيضة، وأقامت نظريات وتصورات فلسفية حوله، وقد قال الفيلسوف الإغريقي قديماً هيراقليدس « Heraclitus » « 475-540 ق.م: "أن التغيير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم" .

وقد درس مفهوم التغيير باهتمام بالغ عند العديد من العلماء والباحثين، أمثال: عبد الرحمان بن خلدون (1332-1406م)، في كتابه "المقدمة" عندما تناول أعمار الدولة، وظهر نظريات التطور خلال منتصف القرن التاسع ونظرية - عشر، ويتمثل ذلك في نظرية "أوجست كانت (1798-1857)، "قانون الحالات الثلاث"، هربرت سبنسر (1820-1903)، ودارندورف (1842-1906) وكارل ماركس (1818-1883).

راجع في ذلك على سبيل المثال: حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000، ص280-294.

Raymond Aron, *Les étapes de la Pensée Sociologique*, Paris: Gallimard, 1967, p320-670.

<sup>3</sup> فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص82.

فالتغير الجذري هو الذي يؤدي إلى تغير كمي وإلى تغير نوعي في آن واحد، كما أنه لا يقتصر على التغير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعة الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

أما التغير الإصلاحي فإنه يختلف عن التغير الجذري، لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسنّ قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغير كمي أو نوعي، ومن الملامح الأساسية للتغير الإصلاحي عملية التغير تتعلق بالسياسات والأبنية السياسية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار، كذلك أنّ التغير الإصلاحي يؤكد على التغير الكمي أكثر من تأكيده على التغير النوعي، إذ أنه لا يقوم على تغيير أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء، أي أنّ التغير الإصلاحي لا يتمّ على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده، ومن هذا التعريف للتغير السياسي يمكن إبراز الحقائق التالية:

أ- أنّ مفهوم التغير السياسي مفهوم أصيل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، و من ثمّ فهو لا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها، إنه يؤثر في و يتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية ومؤسساتها بحكم العلاقة الإرتباطية والتأثير المتبادل بين النظام السياسي كنظام فرعي و البيئة المحيطة به.

ب- أنّ التغير السياسي دائماً نتاج لعوامل متداخلة و مترابطة، ويعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي سواء كانت داخلية أم خارجية، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف معها، كما أنه يأخذ العديد من الصور والأشكال التي تختلف باختلاف المجتمعات، بل وتختلف في نفس المجتمع من فترة إلى أخرى نظراً لتأثر المتغير بخصائص المجتمع موضع التغير و طبيعته ومستوى تقدمه، فضلاً عن ذلك فإنّ التغير قد يحدث في القيم السياسية كما قد يحدث في الهياكل أو السلوك السياسي، و قد يكون تدريجياً كما قد يكون فجائياً، وقد يكون عفويّاً تلقائياً كما قد يكون مخططاً، و قد يكون محدوداً كما قد يكون شاملاً، وقد تكون وسائله وأدواته ذات طبيعة سلمية كما قد تكون ذات طبيعة ثورية، ومن ثمّ فإنّ تحليل التغير يتمّ من عدّة أبعاد وجوانب من حيث معدله و نطاقه واتجاهاته ومسبباته وآثاره.

ج- بما أنّ للتغير السياسي أسبابه البيئية المتعددة، فإنّ له أيضاً نتائج وآثاره على الهيكل الاجتماعي برمته، فالتغير السياسي يطرح آثاراً تختلف من حيث مداها وعمقها تبعاً لشدة التغير

وسرعته ومدى حدته، ولا شك أنّ هذا ناتج من كون المجتمع يمثل وحدة عضوية آلية مترابطة يتأثر كل جزء بما يطرأ على باقي الأجزاء من تغير...<sup>(1)</sup>

**4- مفهوم الإصلاح:** إنّ المدلول اللفظي والضمني للإصلاح يعني التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويراً لها، وارتباطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام لتحسينها وتطويرها معتمداً المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظةً على الأصل ومجدداً ومطوراً له...<sup>(2)</sup>

ومن هنا يمكن تعريف الإصلاح كما عرفه الأستاذ الدكتور حسن أبشر الطيب بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وثقافي، وإداري هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات، تحقيقاً لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه...<sup>(3)</sup>

**5- مفهوم التحول:** إنّ التحول يختلف عن مصطلح التحديث والتنمية والترقية وغيرها من التغيرات التي تتطلع دائماً إلى الحسن، فقد يكون التحول تغييراً نكوصياً إذ يؤدي إلى تخلف شديد، ومن أمثلة هذا النوع من التحولات تلك التي تحدث نتيجة الاستعمار الطويل المدى، أو نتيجة الحروب الأهلية أو نتيجة بعض الكوارث الطبيعية...<sup>(4)</sup>

يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات أو يحتلونها في المجتمع، ومن ذلك يمكن أن نعتبر التحول تغيير شديد الوطأة، كثيراً ما تتجم عنه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يصعب مواجهتها في حينها، وهذا ما جعل الباحثين يجتهدون في دراسة التحول والبحث عن

<sup>1</sup> بومدين طاشمة، محاضرات في التنمية السياسية: المفاهيم والنظريات، مرجع سابق، ص 22-23.

<sup>2</sup> يستند هذا المفهوم إلى أنّ الإصلاح في اللغة يعني تقويم الشيء وتعديله، لذا فلا بدّ من أن يضمّ إليه الخبرات الماضية وتقويم وضعه الحالي مع التركيز على الرؤية المستقبلية لقدرته ومحاولة التغيير لمجاراة ذلك.

راجع في ذلك: ياسر العدوان، نماذج لمفاهيم الإصلاح الإداري في الوطن العربي، في: ناصر محمد الصائغ (محرر)، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1406هـ، ص 785.

<sup>3</sup> حسن أبشر الطيب، الإصلاح الإداري في الوطن العربي: بين الأصالة والمعاصرة، في: ناصر محمد الصائغ (محرر)، المرجع السابق الذكر، ص 808.

<sup>4</sup> محمد السويدي، التحولات الاجتماعية الكبرى، محاضرات مخصصة لطلبة قسم الماجستير، فرع التنظيمات بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994، ص 10.

العوامل الأساسية التي وقفت وراء هذه الظاهرة..<sup>(1)</sup>، ولعلَّ أهمَّ النظريات في ذلك نظرية التحولات الاجتماعية...<sup>(2)</sup>

**6- مفهوم التطور:** كثيراً ما يتم خلط مصطلح التطور مع المفاهيم الأخرى كالتغير والنمو والتنمية والتقدم، ليعبر عن مفهوم واحد ذا مضمون واحد، فمصطلح التطور وليد الفلسفة الغربية الداروينية...<sup>(3)</sup>

غير أنَّ انتقال هذا المصطلح إلى العلوم الإنسانية وخاصة علم السياسة أعطى له دلالات مختلفة نظراً لتعدد مجالات توظيفه، بحيث أصبح هذا المصطلح على حدِّ تعبير الأستاذ حامد ربيع موضع غموض، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين:

أولهما: ما درج عليه الفقه السياسي من النظر إلى ظاهرة التطور السياسي على أنها عملية تتابع زمني، وثانيهما: ما وقع فيه الفقه الحركي من خلط بين طبيعة التطور وأدوات التطور، فالتطور كانتقال مرحلي يعني الانتقال من وضع إلى وضع، أو من صورة إلى صورة، أو من نظام إلى نظام، وهذا يذكرنا بنظرية الدساتير لأفلاطون، ونظرية الدولة لابن خلدون، وتكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكوّن الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان، ومن جانب عنصر التتابع، ثمَّ من جانب ثالث عنصر الاستغلال الشكلي أو الهيكلية لكلِّ تلك المراحل المتتابعة...<sup>(4)</sup>

**7- مفهوم التغريب:** يعدّ مفهوم التغريب من أول المفاهيم التي أطلقت على عملية التنمية في سياق تطوير المجتمعات الأوروبية الشرقية، وإحاقها بالنمط الصناعي لأوروبا الغربية، ويتسق هذا المفهوم في معانيه ودلالاته مع حقيقة مفاهيم التنمية والتحديث، حيث يعدّ الغرض من توظيفه في الإنتاج الفكري الغربي تحقيق النمط الحضاري الأوروبي وسيادته على جميع دول العالم، لإنتاج صورة من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوروبي في هذه البلدان لأغراض وأهداف تخدم سياسات

<sup>1</sup> أهمها الثورة الثقافية، والعامل السكاني، والحركة العمالية، وتغير بناء الأسرة، ومركز المرأة، ونمو الطبقة الوسطى، وتطور الحركة الديمقراطية، واستفحال ظاهرة العولمة، وما ترتب عنها من تغييرات شديدة الوطأة خاصة على العالم العربي والإسلامي.

<sup>2</sup> لمزيد من المعلومات عن نظرية التحولات الاجتماعية، أنظر: عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 101-104.

<sup>3</sup> نسبة إلى العالم البيولوجي الإنجليزي: داروين (1809-1882)، الذي جاء بنظرية التطور في "أصل الأنواع" 1859، ثمَّ في "أصل الإنسان" 1971.

<sup>4</sup> حامد ربيع، نظرية التطور السياسي، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1972، ص 02.

واضحة لديهم، ونسخ حضاراتهم المتميزة، وطمس ملامح المجتمعات الآسيوية والإفريقية المستعمرة وتمويلها إلى هامش حضاري للمركز الأوربي، حيث يعد ذلك الضمان الأكيد لبقاء حالة التبعية لهذا المركز، بحيث تصبح هذه المجتمعات لا تفكر في سلك طريق آخر في تطورها أو طرح نموذج حضاري مغاير، قد يكون أكثر جدوى ونجاحا بصورة متكاملة...<sup>(1)</sup> إن معنى هذا المفهوم يتضمن تقليد الغير والعلاج بالمثل **Homeopathic**، عكس الأخذ بأسلوب العلاج بالضد **Allopathic** الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد، وهذا مخالف لقاعدة أصولية في الشريعة الإسلامية، حيث النهي الجازم والقاطع عن التقليد لأي أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول الله تعالى: " اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء " سورة الأعراف، الآية 03.

فإذا كانت المداخل النظرية الغربية للتنمية السياسية تقدم مفاهيم كالتحديث السياسي، والتغيير السياسي، والتحول السياسي، والتطور السياسي، والتغريب كمفاهيم إيطارية تحدد مضمون وأبعاد العملية السياسية التي يجب أن تسلكها المجتمعات المتخلفة للوصول إلى مستوى الرقي الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية، فإن الإسلام يقدم مفاهيم شاملة من بينها مفهوم الاستخلاف...<sup>(2)</sup> إن الاستخلاف مفهوم يؤطر الحركة السياسية للفرد والمجتمع والأمة مستمد من المصدر المعرفي المستقل عن البشر وهو الوحي، حيث يحدد هذا المصدر أسسه ومرتكزاته التي تعطي له أبعاده النظرية وضوابطه الحركية بحيث لا يخضع للتحريف، وتكامل هذه الأبعاد أو الأسس يعطي للمفهوم ذاتيته ودلالاته الكاملة، وأهم الأسس التي يستند عليها مفهوم الاستخلاف وتحدد أبعاده ومضامينه:

<sup>1</sup> محمد عمارة، إشكالات التغيير الاجتماعي، الحوار، النمسا، العدد الرابع، 1987، ص 72.

<sup>2</sup> الاستخلاف يعني الخلافة نيابة عن الغير أو وكالة عنه، ومنها خليفة وجمعها خلائف وهو الوكيل أو النائب، ومنها خليف، وجمعها خلفاء، وهو التالي أو اللاحق، وقد ورد اللفظ في القرآن الكريم بكل هذه المعاني، سواء بمعنى التتابع الزمني أو الوراثة أو الإحلال محل قوم آخرين في قوله تعالى: " أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض أعله مع الله قليلا ما تذكرون " سورة النمل، الآية 62. وقوله تعالى: " ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون " سورة يونس، الآية 14. وقوله تعالى: " وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم " سورة الأنعام، الآية 165.

أ- ملكية الله المطلقة للكون لقوله تعالى: " قل اللهم مالك الملك...<sup>(1)</sup> "، وكل مالك دونه ملكيته معارة له خاضعة لشروط المالك الأصلي وأوامره، فإذا تصرف فيها المستعير تصرفاً مخالفاً لشروط المالك وقع هذا التصرف باطلاً...<sup>(2)</sup>، وإن كان الاستخلاف عام لكل البشر، فإنه لا يحصل للأفراد على حق الاستعمال والحيازة إلا مقابل عملهم.

ب- عبودية الإنسان المطلقة لله سبحانه وتعالى: ومعنى ذلك تحرير الإنسان من الخضوع لأي أمر أو منهج دون منهج الله وأوامره، ومن ثم فإنّ هذا المفهوم يعني لا توجد عبودية وخضوع الإنسان للإنسان.

ج- إلزامية وجود منهج وضوابط لتحقيق الاستخلاف: يحدد فيها المستخلف قواعد وأسس وضوابط حركة المستخلف وهذا المنهج والشرعة هما القرآن الكريم والسنة، حيث "الشرعة ما ورد في القرآن الكريم والمناهج ما ورد في السنة...<sup>(3)</sup>"، والقرآن والسنة هما دستور الاستخلاف، " فما وقع من المستخلفين من أعمال وتصرفات وفق هذا الدستور فهي صحيحة وما خالفه باطل موقوف، فإذا أنفذ قسراً وقوة فهو ظلم واعتداء لا يقره الله ولا يقره المؤمنون بالله...<sup>(4)</sup>

د- وجود يوم للمحاسبة والمراجعة ثم الثواب والعقاب: حيث أنّ الأسس الثلاثة السابقة لن تكتمل فعاليتها إلا إذا كان هناك حساب على التصرف وجزاء مترتب عليه، إما ثواباً وإمّا عقاباً، وهو ما يتمثل في العقيدة الإسلامية بالإيمان باليوم الآخر والجنة والنار، ومن هنا فإنّ ترسيخ هذه العقيدة في الإنسان تجعل للفعل والتصرف غاية محددة، ودون هذه العقيدة يصبح الالتزام بالشرعة والمنهج دون ضابط أو مقصد أو غاية.

وانطلاقاً من مفهوم الاستخلاف تتحدد النظرية الكلية الإسلامية التي تعتبر أنّ النظام السياسي والإداري هو نظام فرعي محكوم بأسس وقواعد وأهداف النظام الإسلامي الكلي، فإذا تأملنا النظام الإسلامي الكلي على ضوء النظريات الحديثة، نجده يتكون من نظامين فرعيين:

1- نظام فرعي عقائدي: وهو في حدّ ذاته نظام متكامل ومتناسق تتفق نتائجه مع مقدمته، ويتأسس على التوحيد والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

<sup>1</sup> سورة آل عمران، الآية 26.

<sup>2</sup> سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق، الطبعة 16، 1983، ص 384.

<sup>3</sup> نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المرجع السابق ذكره، ص 257.

<sup>4</sup> سيد قطب، في ظلال القرآن، المرجع السابق ذكره، ص 318-319.

2- النظام التطبيقي الشريعي: الذي يحدد العلاقات بين الأفراد والجماعات بما يحقق الأهداف العامة للنظام، وبما يتفق مع الأسس التي يقرها النظام الفكري العقائدي.  
إنّ العلاقة بين النظام الفكري والنظام التطبيقي تتمثل في أنّ النظام الفكري يعتبر قاعدة يبني عليها النظام التطبيقي، فالعبادات التي فرضها الله على عباده من صلاة وزكاة وصوم يساعدهم على توثيق صلّتهم بخالق النظم جميعاً، كما تساعدهم على صيانة نظمهم الفكرية والتطبيقية من الانحراف.

ويلتقي هذا التصور مع الحكمة من استخدام الرسول صلى الله عليه وسلم لكلمة (بُني) "بُني الإسلام على خمس.."، فالإسلام إذن بناء فكري وتطبيقي أساسه عبادة الله عز وجل لقوله تعالى: "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون"..<sup>(1)</sup>، ومن هنا نجد أنّ النظام الإسلامي أدخل بعداً اجتماعياً هاماً ومؤثراً على السلوك السياسي والإداري داخل المجتمع وهو البعد الأخلاقي، فلا حضارة ولا تنمية في الإسلام إلا بوجود الأخلاق، كما أنّه لا نهضة لمجتمع إسلامي دون أخلاق.  
إذا كانت طبيعة المفاهيم التي ارتكزت عليها المداخل النظرية الغربية للتنمية السياسية قد فرض عليها النقص والقصور وافتقاد الشمول، فإنّ مجتمع الاستخلاف الذي يقوم على أسس وقواعد متناقضة لتلك التي تقوم عليها مداخل نظريات التنمية السياسية، يستند إلى معيار مستقل عن البشر متجاوز لإطار الزمان والمكان، يحكمها ولا يحكم بها، يجعل غاياته تتصف بالشمول، لأنّها غايات صادرة عن الله عز وجل الذي يحددها، وليس العقل البشري المتلبس بالزمان والمكان، فغاية الإنسان - طبقاً للمفهوم الإسلامي - تشمل جميع أبعاد حياته، سواء على الامتداد الزماني أو على مستوى جوانبها المختلفة...<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني - المداخل المنهجية لنظريات التنمية السياسية

#### أولاً- الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية السياسية:

يرتبط مفهوم التنمية السياسية بانتقال النظم السياسية من نظام يقال عنه تقليدي إلى نظام سياسي حديث، أي إذا كان هناك من الناحية الاقتصادية أنظمة في طريق النمو، فإنّ هناك أنظمة سياسية في طريق التحديث، وفي هذا السياق يبرز اتجاهين نظريين في دراسة التنمية السياسية وهما:

<sup>1</sup> سورة الأعراف، الآية 129.

<sup>2</sup> بومدين طاشمة، محاضرات في التنمية السياسية: المفاهيم والنظريات، المرجع السابق ذكره، ص29.

أ- **الاتجاه الكمي**: وهو مجموعة الأبحاث والدراسات المتأثرة بالموجة السلوكية في اعتمادها على الطرق الكمية، ويحاول هذا الاتجاه ربط التغير السياسي والنزعة إلى الاستقرار والتطور في الأداء السياسي إلى النمو الاقتصادي وما يؤدي إليه من تغيرات اجتماعية وسياسية، بحيث عالجت هذه الدراسات النظرية مسألة التنمية السياسية باعتبارها نتيجة لتطورات اقتصادية واجتماعية...<sup>(1)</sup>

ب- **الاتجاه الكيفي**: هذا الاتجاه يدرس تطور الأنظمة السياسية من منطلق التحولات النوعية التي تحدث فيها، وانطلاقاً من الدراسات الأنثروبولوجية يرى **مشيل فوكو** بأنّ هناك علاقة بين مصدر المعرفة وأنظمة الحكم، أي أنّ أنظمة الحكم تأثرت بتطور الوعي الإنساني والمعارف العلمية، ففي عصر الخرافة والاعتقاد بأنّ الآلهة هي مصدر المعرفة كان الحكم ثيوقراطياً، وحين ساد أنّ مصدر المعرفة هم الأبطال كان الحكم أرستقراطياً، وحين ساد الاعتقاد بالإنسان سادت النظم الجمهورية...<sup>(2)</sup>

ومن أهمّ رواد المدخل الكيفي **غابريال ألموند**، **صامويل هنتنغتون**، **سيدني فيربا**، حيث يرى **ألموند** بأنّ التنمية السياسية هي المسار الذي عرفته النظم السياسية عبر التاريخ في تطور أبنيتها ووظائفها، من حيث الاتجاه نحو التخصص الوظيفي والتمايز البنيوي، ممّا يعزز قدرات الأنظمة السياسية...<sup>(3)</sup>

تشير بعض الكتابات إلى أنّ التنمية هي معركة استكمال التحرر الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي الرسمي أي كسر روابط التبعية، أمّا التنمية السياسية فإنّها تعنى تحقيق التكامل القومي في إطار الدولة من خلال إذابة الفوارق الثقافية والمعرفية والإيديولوجية، مع وجود نظام سياسي ذو

<sup>1</sup> Bertrand Badie, **le développement politique**, Préface de George Lavau, 5ème Edition Paris: impression Europe Media Duplication, Janvier 1994, p70

<sup>2</sup> عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات 16-17 ديسمبر 2008، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، ص03.

<sup>3</sup> غابريال ألموند و بنجام باول و روبرت مندت، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، بنغازي، ليبيا: جامعة قار بونس، 1996، ص289-302.



فاعلية وشرعية قادر على أداء المهام الأساسية للسلطة، وفقاً لردود أفعال المواطنين وإيمان الشعب بأنّ النظام السياسي القائم هو أكثر ما يلائمه...<sup>(1)</sup>

لقد أخذ العالمان **غابريال ألموند** و **جيمس كولمان** المبادرة في إدراج التنمية السياسية في صلب النظرية الوظيفية في معناها الأكثر كلاسيكية، حيث أنّ المجتمع أو النظام السياسي هو مجموعة عناصر متبادلة أو مترابطة وكلّ واحد من هذه العناصر يساهم بطريقة خاصة في تنظيم وسير المجموعة التي يعمل كجزء منها، إنّ تحليل **ألموند** الوظيفي يعطي للتنمية السياسية إجمالاً صورة متناسقة ومطمئنة مشبهاً إيّاها بالتحول البطيء والمتصل المؤثر في كلّ المجتمعات.

أمّا **لوسيان باي** في مؤلفه: **Aspects of Political Development "مظاهر التنمية**

**السياسية"**، فيقدم عناصر نمط جديد لمفهوم التنمية السياسية ونقطة الانطلاق في تحليله تدرج في الاتجاه الكامل للمناهج التنموية الأكثر كلاسيكية، ويلاحظ أنّ كلّ المجتمعات تشترك في تزامن أعراض الحداثة التي تؤدي إلى الثالث التالي: تعزيز المساواة، تحسين الكفاءات السياسية، والتمايز الهيكلي...<sup>(2)</sup>

كذلك نجد وفي نفس السياق الاقتراب الذي صنفه **روبرت باكنهام** في مقالته "اقترابات لدراسة التنمية السياسية"، حيث يرى هذا الباحث أنّ قضية التنمية السياسية لها عدة اقترابات وذلك راجع إلى تعدد الزوايا التي ينظر منها كلّ باحث لهذه القضية، فمن بين هذه المقاربات:

أ- المقاربة القانونية: الذي ينظر إلى التنمية السياسية من الوجهة القانونية الرسمية، كالحماية المتساوية في ظل القانون وحكمه ومبدأ فصل السلطات...<sup>(3)</sup>

ب- المقاربة الاقتصادية: وهو يشكل وجهة النظر التي ترى أنّ التنمية السياسية هي تلك التي تصبو إلى دعم الانسجام بين الطموحات وإشباع الحاجات الاقتصادية للشعب.

<sup>1</sup> نداء مطشر صادق الشريفي و مصطفى عبد الحميد دلاف، التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها، طرابلس، مجلة دراسات، عدد 11، لسنة 2002، مركز دراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، ص 45.

<sup>2</sup> بيرتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدي، طرابلس: ليبيا، تالة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001 م، ص 63.

<sup>3</sup> هذا المبدأ الذي نادى به شارل دوسكوندا مونتسكيو « Charles de Secoundat Montesquieu » (1686-1755م)، كدعامة لإقامة التوازن لتجنب هدر الحريات والسلطات المطلقة، على أنّ الفكر السياسي الإسلامي يؤمن بتوزيع السلطات وليس فصلها كما يذهب إليه: عبد الوهاب خلاف (1305-1375هـ) (1888-1956م) في مؤلفه: السلطات الثلاثة في الإسلام.

ج- المقاربة الإدارية: ينظر إلى التنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون والانتظام بشكل فعال وكاف لأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة...<sup>(1)</sup>

د- مقارنة النظام الاجتماعي: والذي يرى أن التنمية السياسية تقوم على أساس النظام الاجتماعي الذي يسهم المشاركة الشعبية في العمليات السياسية وعلى كل المستويات، ويسهل تجاوز الانشقاقات الدينية والإقليمية والطائفية وغيرها.

هـ- مقارنة الثقافة السياسية: الذي ينظر إلى التنمية السياسية على أنها مجموعة الخصائص الاتجاهية والشخصية، التي تمكن أعضاء النظام السياسي من قبول امتيازات وتحمل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية...<sup>(2)</sup>

وإن كان كل اقتراب ينظر إلى قضية التنمية السياسية من وجهة نظر أحادية كل في مجال تخصصه واهتماماته، فإن هذه الاقترابات من جهة أخرى تجعل من التنمية السياسية كمتغير تابع، بحيث تركز على العوامل التي تؤثر أو تخلف الظروف والشروط المحددة لها، ويمكن القول أنه بسبب تعقد قضية التنمية السياسية، نجد عدة دراسات تعتمد على أكثر من اقتراب وذلك حتى يمكن لها أن تقلب الظاهرة التنموية على جميع جوانبها بغية السيطرة على خباياها والوصول إلى معرفة حقائقها وغاياتها.

**التنمية السياسية بوصفها موضوعاً للعلم السياسي:** تفيدها مجالات التنمية وعناصرها وسماتها وحتى وجهتها أنها شكلت ولا تزال ميداناً وموضوعاً واسعاً للعلم السياسي بكل تفصيلاته وخاصة الأنثروبولوجيا السياسية...<sup>(3)</sup>، وعلم الاجتماع السياسي، وأنثروبولوجيا التنمية، وما دامت التنمية على هذا المنوال فإنها تتناول بالتحليل والتفسير والتنظير الحياة السياسية في الأبنية الاجتماعية، بحثاً عن مكوناتها ومحدداتها البنائية نسبة إلى البناء الاجتماعي، كما تغوص استقصاءً ومقارنةً

<sup>1</sup> Robert Packenham, **Approaches to the study of political development**, The Johns Hopkins University Press, <http://www.jstor.org>, 21/03/2009, PP:110-113.

<sup>2</sup> عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981م، ص69.

<sup>3</sup> الأنثروبولوجيا السياسية (Political Anthropology): هي ذلك الفرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية أو الثقافية الذي يتعامل مع علاقات القوة والسلطة ومع قضايا المنافسة والصراع في الحياة الاجتماعية، وتتركز على العمليات السياسية في كافة المجتمعات ابتداءً من النظم السياسية محدودة النطاق قبل مرحلة الدولة وإنهاءً بالدولة القومية الحديثة، وما تتضمنه من مؤسسات سياسية متنوعة.

أنظر: ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات الاستراتيجية، 2001، ص227.

بين أوجه التشابه والاختلاف داخل المجتمع الواحد خلال انتقاله من حقبة أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطوراً، فالتنمية السياسية هي جملة العمليات والإجراءات التي تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي، وهي في هذه الحالة من المفاهيم الحديثة التي استنبطها علم الاجتماع السياسي الأنثروبولوجيا السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، علماً أنّها كإجراءات وأنشطة وعمليات سياسية، قديمة قدم نشاط الإنسان السياسي وإن كانت موسومة دائماً بظروف المرحلة ودرجة تطورها، والمعروف في الأنثروبولوجيا السياسية أنّ مفهوم التنمية السياسية دخل نطاق التوظيف الأكاديمي ضمن مراكز الأبحاث التطبيقية في الجامعات الأورو-أمريكية تدريجياً، وكانت وجهته تلك الأمم والشعوب التي تشكل مجالاً حيويّاً واستراتيجياً لدول وحكومات تلك الجامعات بحيث يتم دراسة هذه الدول النامية وتحليلها سياسياً بموجب مصالحتهم...<sup>(1)</sup>.

ويرى عبد الحليم الزيات...<sup>(2)</sup> أنّ اهتمام رجال العلم وصانعي السياسة وعنايتهم بحقل التنمية السياسية باعتبارها قضية عالمية يعود لسببين:

أ- اتساع دائرة البحث العلمي وامتداد أنشطته إلى العالم الثالث.

ب- الضرورات العلمية التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتابت مجتمعاتهم خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة مباشرة لها.

**ثانياً- نظريات التنمية السياسية:**

في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامّة ومقنعة، تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم، من هذه النظريات نذكر: في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجاً هي "نظرية التحديث" ونظرية التنمية الاقتصادية ونظرية الثقافة السياسية، وابتداء من نهاية الثمانينيات خاصة صار الحديث مركزاً على نظريات التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية بوجه عام، وفي مقدمتها نظرية "الديمقراطية أولاً"، وحدث هذا في

<sup>1</sup> فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، إشراف عبد المنعم صالح مصطفى، عمان، 2008، ص218.

<sup>2</sup> عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، ج1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص5.

ارتباط وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصة في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقاً، وفيما يلي نلقي نظرة على كل من النظريات المذكورة مع تبيان أوجه قصورها.

أ- **نظرية التحديث:** الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية هي المجتمعات المتخلفة ومجتمعات حديثة هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وهو المقابل لليبرالي للنظرية الماركسية القائلة بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية.

ركزت نظرية التحديث على العوامل الخارجية من حيث أنها على حد قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة وتحقيق التنمية السياسية، وفي سياق عرضنا لهذه النظرية شدد أشهر القائلين بها وهو **دافيد أبتر D.Apter** على التفريق بين التنمية والتحديث...<sup>(1)</sup>

حيث تتطوي نظرية التحديث على ثلاثة مبادئ أساسية وهي: وجود طريق واحد للتطور، أهمية الانقطاع عن الماضي وتغيير القيم والاتجاهات التقليدية وتبني قيم واتجاهات عصرية، تحقيق التطور مرهون بتفعيل الانتشار الثقافي أي الاقتباس من الغرب. تقتضي التنمية أن يتبع وينجم عن عملية التصنيع تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار...<sup>(2)</sup>، وينشأ طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي وانتماء الأفراد غير المعتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من "مصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية" تؤدي إلى تشكيل "مجموعات مصلحة متخصصة".

<sup>1</sup> D. Apter, **Some conceptual approach to the study of modernization**, Englewood, Prentice Hall, 1968, PP. 298 et suiv, et 334.

<sup>2</sup> يستخدم لفظ الدور هنا بالمعنى السوسولوجي للمفهوم، وهو "مجموع التصرفات والسلوكيات التي ينتظرها الآخرون من صاحب الدور بالنظر إلى مركزه الاجتماعي".

ويتجه الوعي الطبقي نحو الزوال حيث يسود نظام وظيفي أو مهني تكون فيه النخب مجتمعة  
بـ مركز وظيفي متخصص، تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة  
بها وهي كلها من خصائص الحداثة.

ومقتضى التحديث في هذه النظرية أنه " تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار اجتماعية في  
مجتمع غير صناعي، هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في  
طريق التحديث، وفي هذه المجتمعات النامية تقوم الأدوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي  
استراتيجي، وتكمن أهميتها الإستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور، لأنّ المجتمع  
غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنميته"...<sup>(1)</sup>

إنّ اتجاه النماذج (المؤشرات النمطية النموذجية) كما أشار إليه أندريه جندر فرانك A.G.Frank  
من بين الاتجاهات الأكثر شيوعاً في نظرية التحديث التي قامت بدراسة العالم الثالث فهو يصور  
التنمية على أنها مجرد اكتساب النماذج أو المؤشرات التي توجد في الدول الغربية المتقدمة، لكن  
ما يلاحظ على هذا الاتجاه اقتصره على الطابع الوصفي التقريري...<sup>(2)</sup>

ولقد صاغ طالبكوت بارسونز ما أسماه "متغيرات النمط" والتي هي عبارة عن نماذج مثالية يتم  
تبنى البعض منها في مقابل التخلص مما يقابلها من متغيرات، فالمجتمعات الرأسمالية الحديثة في  
الغرب كلها تتبنى مستويات ثقافية تقوم على الإنجاز والحياد الوجداني والتخصص والعمومية  
والمصلحة الجماعية وفي نفس الوقت قامت بالتخلص من المتغيرات المقابلة وهي الغزو،  
الوجدانية، والانتشار والخصوصية وتفضيل المصلحة الذاتية، وإذا كانت المتغيرات الأولى تبناها  
الغرب محققاً بذلك درجة عالية من التباين الوظيفي، فإنّ دول العالم الثالث تنتشر فيها المتغيرات  
الثانية وهذا يعني أنها لم تستطع أن تحقق بعد مستويات عليا من التباين الوظيفي مثل  
الغرب...<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> Cf. J. Leca et J-C. Vatin, *Algérie politique, institutions et régime*, PFNSP, Paris, 1975, p 481.

<sup>2</sup> رمزي زكي، فكر الأزمة: دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، القاهرة، مطبعة مدبولي، 1987،  
ص 77-78.

<sup>3</sup> عبد العالي دبله، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 153.

خلاصة القول أنّ ممثلي هذا الاتجاه ومن خلال نموذجهم المقارن يجمعون على أنّ النماذج الغربية هي النماذج المثلى وأنّ دول العالم الثالث الموصوفة بالتسلطية والشمولية، عليها أن تتبنى نفس قيم تلك النماذج فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تختلف عن التنمية السياسية. وتبدو نظرية التحديث قاصرة في تفسيرها لتخلف مجتمعات العالم الثالث، فأغلب الدول المصدرة للبترول يتمتع أفرادها بدخل فردي مرتفع وتشهد درجة عالية من التحضر والتصنيع، ومع ذلك لا يمكن أن نصنّفها بأنّها دول متقدمة أو أنّ ارتفاع تلك المؤشرات ساهم في تطور وتقديم هذه المجتمعات، وهذا ما يؤدي بنا إلى ما قاله راوول بريبيش R.Brebich: "ليس بالإنتاج الوطني الخام وحده يحيا الإنسان".

إنّ منظري التحديث وانطلاقاً من تمركزهم الثقافي لا يرون نموذجاً بديلاً آخر صالح لدول العالم غير نماذج الدول الغربية، ويرى دافيد أبتز في الاستعمار قوة تحديثية و"نموذجاً صار التحديث بواسطته كونياً"...<sup>(1)</sup>، لكن دول العالم الثالث وإن لم تستطع بناء هياكل ومؤسسات الدولة الحديثة فإنّ ذلك كان نتيجة السيطرة الاستعمارية التي لم تسمح بتكوين دولة قوية، بالإضافة إلى التبعية التي أحدثتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإنّ إدعاء أصحاب هذا التوجه النظري بأنّ دول العالم الثالث تفتقد إلى الهياكل والمؤسسات الديمقراطية كلام يدل على تحيّر واضح وتجاهل إرادي للحقائق التاريخية والموضوعية، فالدول الغربية نفسها لا تريد تطوير صور المشاركة السياسية والديمقراطية في هذه الدول بل نجدها تشجع النظم التسلطية طالما أنّها تحقق مصالحها ومصالح شركاتها الاحتكارية الرأسمالية العاملة بها...<sup>(2)</sup> ومن المعلوم أنّه بعد عقود من التصنيع والبرامج التنموية، ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وتقل بعثات المتقاعدين التقنيين الأجانب في البلدان النامية، ودفعات الطلبة من هذه الدول للتكوين في البلدان المتطورة، فما هي حصيلة التحديث؟.

لاشك أنّ أثره في نقل المجتمع باتجاه الحداثة يختلف من بلد إلى آخر، وأنّ تقدير حجم التحديث الحاصل في كلّ بلد يحتاج إلى دراسات خاصة بكلّ منها، لكن بوجه الإجمال ليس ممكناً القول بأنّ التحديث قد حقق التنمية السياسية والاجتماعية في البلدان غير المتطورة.

<sup>1</sup> Cf. *Encyclopaedia universalis*, t. 12, article « Modernité », pp. 424 et suiv.

<sup>2</sup> عبد العالي دبلّة، الدولة رؤية سوسيولوجية، مرجع سابق، ص 192-193.

ففي البلدان العربية على وجه الخصوص لم تتأثر الأنظمة السياسية بالتحديث ولم تحدث فيها التنمية السياسية بأي وجه من الوجوه.

ب- مدرسة الثقافة السياسية: أشهر الباحثين وواضعي مقولات هذه المدرسة غابريال ألموند الذي ينتمي إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية، وهو يعتقد أنّ أي ثقافة من الثقافات تضمّ ثلاثة جوانب، جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخصّ التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية.

ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية وفق منظور ألموند بأنها مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية، وهناك تعريف آخر أشمل وأوجز مفاده أنّ الثقافة السياسية هي: "الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أنّ هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء" (1)...

يعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لما قام ألموند وفيربا في فترة 1958-1963م بتحقيق شمل خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، وسئل فيه 5000 شخص... (2)

قام ألموند في إطار التحقيق بتحليل الثقافة السياسية وميّز بين ثلاثة أصناف منها: "ثقافة محلية culture localiste" و"ثقافة التبعية culture de sujétion" و"ثقافة المشاركة culture participante".

الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفاً سلبياً، ينتظرون منافع وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه، أمّا ثقافة المشاركة فهي على النقيض من ذلك، هنا يعتقد المواطنون أنّه

<sup>1</sup> M.Duverger, *Sociologie de la politique*, Paris, PUF, 1973, p121

<sup>2</sup> G.Almond, S.Verba, *The civic cultures: political attitudes and democracy in five nations*, Princeton, Princeton University Press, 1963, p43.

باستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالانتخابات والمظاهرات وتنظيم الجماعات الضاغطة.

في نظر أ尔蒙د كلّ صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممرّكز تماماً، فيه لامرّكزية واسعة وظاهرة، بينما ثقافة الخضوع في نظام ممرّكز سلطوي، في حين أننا نجد ثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي. وعليه فإنّ التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري لاستقرار النظام وعمله بشكل جيّد والتفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره.

أوضح أ尔蒙د أنّ ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنّما هو نماذج مثالية لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة، ونجد مزيجاً من الثقافات الثلاث في الأنظمة السياسية لكن المهم بنظره أن يكون المزيج "جيداً" وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة. وانطلاقاً من التحقيق انتهى أ尔蒙د إلى أنّ بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجاً جيداً ومتوازناً من الثقافة السياسية تسوده ثقافة المشاركة بما يجعله ملائماً للديمقراطية، وهو ما جعله يعلن أنّ "التنمية السياسية ناتجة من تطور المجتمع المدني"، إلاّ أنّه عاد في 1980م ليناقض نظريته وقلب المعادلة قائلاً إنّ "التنمية السياسية أو التطور الديمقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني"، وبالتالي أصبح السبب (المجتمع المدني يلد الديمقراطية) في سنة 1963م، نتيجة (التطور الديمقراطي ينجب المجتمع المدني) في سنة 1980م...<sup>(1)</sup>

وجهت انتقادات عديدة لنظرية الثقافة السياسية...<sup>(2)</sup>، ومن بين عيوبها خلفية واضعها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم، إضافة إلى تردها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، غير أنّ هذه النظرية لم تكن من غير فائدة لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية.

وفي البلدان العربية بحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة العامة، لجأ البعض من دعاة هذه المدرسة إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسية السائدة ضمن مجتمع محدد في زمن معين، وعندما تبين أنّ البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديمقراطية في عالم تزايدت فيه

<sup>1</sup> G.Almond, S.Verba, **The civic cultures: political attitudes and democracy in five nations**, Princeton, Princeton University Press, 1963, p58.

<sup>2</sup> Cf. M.Duverger, **Sociologie de la politique**, Ibid, p120-126.



تجارب التحول الديمقراطي واتسع نطاقها، وكثرت الدراسات السياسية والاجتماعية حولها، كان من الطبيعي أن يُقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب على النظر في الثقافة العربية الإسلامية، خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديمقراطية...<sup>(1)</sup>

انقسم الباحثون في هذا السياق إلى اتجاهين: الاتجاه الأول يدعم القول بأنّ الثقافة العربية لا يمكنها التعايش مع الديمقراطية وأنها من أهمّ معوقات قيامها في هذه البلدان، بينما الاتجاه الثاني يؤكد أنصاره أنّ الموانع والعقبات أمام الديمقراطية بهذه البلدان مسؤول عنها الحكام والأنظمة. ومع أنّ انتشار القيم الديمقراطية ومفاهيمها مثل: المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحرية في المجتمع وحقوق الإنسان وحرية الفكر وما شابه ذلك، أمر ضروري لقيام الديمقراطية وتوطيدها، إلا أنّ السؤال الأهم الذي يبقى قائماً برمته يتمحور حول الأساليب والقوى القادرة على زرع هذه القيم وتمييتها.

**ج- نظرية التنمية الاقتصادية:** هذه النظرية امتداد معرفي لمقولات المدرسة السلوكية في علم السياسة والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، ومن المعلوم أنّ النظرية السلوكية في علم السياسة تقدم عبارة "كيف" على "لماذا" وتسعى لبناء نظريات علمية انطلاقاً من ملاحظة سلوكيات منتظمة متكررة وثابتة تشاهد في العمليات السياسية. وهو ما يؤدي إلى اتخاذ المنهج التجريبي بواسطة التقنيات الكمية أداة للبحث واعتماد نتائجه لوضع المقولات. ومن ناحية الأداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية...<sup>(2)</sup> أنّه مع زيادة التصنيع والتحديث وارتفاع مستويات التعليم وتزايد التمدن ونشاطات الإعلام تزيد فاعلية النظام وشرعيته. يركز رواد هذه النظرية على نمو الطبقة الوسطى وتعاضد دورها في المجتمع، ويؤكدون على أنّ تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتحضر وتزايد الدخل الفردي وتغيير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية، يؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحاً مدنيةً عاليةً مهتمةً بسير الشأن السياسي وأحواله، ولها رغبة ملحة في أن تسند الوظائف العامة لأصحاب الكفاءة والأقدر على تحمل المسؤوليات ومطالبة باختيار الأشخاص

<sup>1</sup> J. Waterbury, *Une démocratie sans démocrates ? le potentiel de libéralisation politique au Moyen-Orient*, in Ghassan Salamé, Paris, Fayard, 1994, pp. 106-108.

<sup>2</sup> الكتابات التي تناولت هذه النظرية بالعرض والدعم أو النقد كثيرة، يراجع مثلاً ملخص نقدي عنها في:

J. Waterbury, *Ibid*, pp. 96 et suiv

الملائمين المنتخبين منهم والمعينين، فالطبقة الوسطى تنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والمحاسبة وهو ما يعنى وجود ثقافة ديمقراطية ليس بإمكان النظام تجاهلها. اتفق أصحاب هذه النظرية حول دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي، واختلفوا حول أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. ويعتبر سيمور مارتن ليبست...<sup>(1)</sup> من أقوى المدافعين عن هذه النظرية، وهو القائل بوجود علاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، مؤكداً أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية، وذهب آخرون في مقدمتهم صامويل هنتنغتون...<sup>(2)</sup> ومن دون إنكار لدور الطبقة الوسطى في قيام الديمقراطية إلى أن التنمية الاقتصادية واحد من العوامل وليست العامل الوحيد في عملية الديمقراطية، لكنه سلم بحتمية قيام الديمقراطية مع وجود التنمية الاقتصادية، ملخصاً ما درسه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي وللمتغيرات الأخرى بقوله: "التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقية أو فعلية". يرى فريق من الاقتصاديين أن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية). ونشير في هذا السياق إلى نظرية التبادل غير المتكافئ للمفكر الاقتصادي S.AMIN "سمير أمين" الذي فضل أن يطلق على المجموعة الأولى اسم (بلدان المركز) وعلى المجموعة الثانية اسم (بلدان المحيط)، وتهدف كتاباته إلى نقد الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية وإظهار أن التفاوت الكبير في نصيب كل من بلدان المركز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية لا يرجع إلى الاختلاف في النفقات النسبية (كما يدعى ريكاردو) أو إلى الاختلاف في درجة الوفرة للموارد الطبيعية (كما تدعي النظرية النيوكلاسيكية) أو الاختلاف في نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمة (كما يقول الكثير من الاقتصاديين الماركسيين). وإنما يرجع هذا التفاوت إلى الظروف التاريخية الداخلية التي مرت بها مجتمعات المركز ومجتمعات المحيط، كما يرجع إلى الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصاديات المحيط في

<sup>1</sup> S. M. Lipset, **Political Man: The Social Bases of Politics**, Expanded Edition, 1981, p122.

<sup>2</sup> S. P. Huntington, **The Goals of development**, in Myron Weiner and S. P. Huntington, **Understanding Political Development**, Harper Collins, 1987, p80.

اقتصاديات المركز، ووفقاً لنظرية سمير أمين فإنّ بلدان المركز تتميز عن بلدان المحيط بسيطرتها على التراكم الرأسمالي، وتتطلب هذه السيطرة توافر خمسة شروط هي...<sup>(1)</sup>: الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل، الهيمنة على مركز الفائض المالي، الهيمنة على السوق المحلي، الهيمنة على الموارد الطبيعية، وأخيراً الهيمنة على التكنولوجيا. أمّا فيما يخص الصلة بين بلدان المركز والمحيط فيذهب سمير أمين إلى القول بأنّ العلاقات التجارية والمالية بينهما قد قامت في جميع مراحل نمو النظام الرأسمالي العالمي بوظيفتين: أولاً: استثمار الفوائض المحققة في المركز وذلك بتوسعة نطاق السوق العالمية على حساب النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية التي كانت سائدة في الأطراف (المحيط). ثانياً: المحافظة على الارتفاع المستمر في المعدل المتوسط للفائدة الذي كان سائداً ويسجل ميلاً للانخفاض في بلدان المركز.

وقد تحققت هاتان الوظيفتان عن طريق الاستعمار وكذا بتشجيع التجارة الخارجية وتصدير رؤوس الأموال، مما سمح بإنشاء صناعات حديثة نسبياً في بلدان المحيط وإن انخفضت مستويات الأجور فيها بصورة ملحوظة، وقد كانت هذه هي البداية الحقيقية للتبادل اللامتكافئ الذي أنبت التنمية اللامتكافئة، حيث أنّ قطاع التصدير في الدول النامية (المحيط) من خلال إتباع إستراتيجية إحلال الواردات كان الهدف منه تأمين الحصول على المواد الأولية الضرورية لرأس المال الثابت، وكذلك توفير السلع الاستهلاكية لإشباع حاجيات السوق المحلية بتكاليف أقلّ من تكاليف إنتاجها في الدول الرأسمالية...<sup>(2)</sup>

ويظهر التبادل غير المتكافئ في كون المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط تكمن أهميتها في مدى انخفاض الأجور ممّا هي عليه في بلدان المركز مع تساوي الإنتاجية، وهو ما يمهد الطريق لإخضاع الدول النامية لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة في قطاع التصدير، ومن هذا المنطلق يعرف سمير أمين التبادل اللامتكافئ بأنه "تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق

<sup>1</sup> أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1999، ص 72.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 338.

بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات...<sup>(1)</sup> وهذا يعني أن سعر المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط سيكون سعرها أقل في السوق العالمي مما لو أنتجت في بلدان المركز حيث الأجور المرتفعة، وبالتالي سيستفيد المستهلك في بلدان المركز من انخفاض السعر وارتفاع الأجور...<sup>(2)</sup>، والعكس يحدث في بلدان المحيط، وهو ما يجسد في اعتقادنا نمط التبادل غير المتكافئ بين المركز والمحيط.

وللخروج من هذا المأزق يرى سمير أمين ضرورة اتجاه الأطراف (بلدان المحيط) نحو فضّ ارتباطها بالمركز والشروع في تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. غير أن هذا لا يعني الانغلاق الكامل والامتناع تماماً عن المشاركة في التجارة الدولية، بل يعني أنّ المصلحة العليا للأطراف تقتضي اتجاهها نحو تنمية القطاعات الإنتاجية الأكثر تطوراً والتخصص فيها، ويجب أن يعاد النظر في هذا التخصص وفقاً لظروف كل مرحلة من مراحل التنمية، دون أن تركز بلدان المحيط إلى التخصص في إنتاج المنتجات التقليدية ضعيفة القيمة وتترك للدول الأخرى أخذ زمام المبادرة في الابتكار والإنتاج والهيمنة على هياكل التجارة الدولية.

ولقد اتجه الرأي السائد في التبادل الاقتصادي إلى ضرورة اشتمال اتفاقيات تسويق السلع على أكبر قدر من الإجراءات التي تتناسب مع مختلف جوانب التجارة الدولية، وخاصة تحديد الحد الأدنى للأسعار والدخول إلى الأسواق، وتصريف الفائض وتنمية وتعزيز مختلف أنواع التعاون الدولي، وبغض النظر عما للبلاد المستوردة من مصلحة في الحصول على وارداتها بأقل الأسعار، فإنّ هناك على الأقل جانبيين آخرين يجب أن تراعيهما البلاد المستوردة، أولهما مراعاة أنّ الانخفاض في حصة صادرات الدول النامية نتيجة لهبوط الأسعار سيؤدي حتماً إلى انخفاض قدرتها على الاستيراد من البلاد الصناعية، وثانيهما ما يترتب على انخفاض أسعار السلعة من تأثير ضار على معدلات النمو في الدول النامية، وبالتالي على الوضع الاقتصادي

<sup>1</sup> أحمد باشي، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986 (غير منشورة)، ص 81.

<sup>2</sup> لمزيد من الإطلاع حول النظرية والأمثلة الواردة عنها أنظر:

والسياسي العام فى العالم كله.

ومن هنا نبتت الدعوة إلى تدعيم وتحسين الاتفاقيات القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالمسألة لا تتعلق بخلق إطار دولي جديد بقدر ما تتعلق بتعديل الإطار الحالي لهذه الاتفاقيات وتطويره بما يتلاءم مع الاحتياجات الجديدة المرجوة فى هذا المجال، بحيث يلعب هذا الإطار الجديد دوراً أكثر فعالية فى تحديد سياسات الإنتاج والتجارة لكل من البلاد المصدرة والمستوردة للمواد الأولية.

ومن الممكن عقد الكثير من الاتفاقيات الأكثر شمولاً وعدلاً إذا ما أعطيت هذه الجوانب وزناً أكبر فى المفاوضات، وإنّ الوصول إلى هذه الغاية يتطلب تحديداً واضحاً للسياسة التي يجب إتباعها بشأن السلع الأولية، وبعبارة أصح يجب أن تتوفر (الإرادة السياسية) التي تستهدف الوصول إلى هذه الاتفاقيات كما يجب أن تتوفر الرغبة فى تنفيذها والذي لا شك فيه كما يقول راول برينش هو أنّ العائق فى الواقع سياسي قبل أن يكون فنياً...<sup>1</sup>

وهناك أيضاً نظرية قطب النمو (La Théorie de pole de croissance) التي تطورت على يد المفكر فرانسوا بيرو F.Perroux والذي استوحى نماذج ضخمة للإنتاج عن كارل ماركس وعن أعمال تخطيطية سوفياتية مع بداية العشرينيات...<sup>(2)</sup>.

حيث استخدم فرانسوا بيرو مصطلح قطب النمو للدلالة على النمو غير المتوازن فى الاقتصاد القومي، ورأى بأنّ هذا النمو لا يظهر فى كل مكان وفى وقت محدد، ولكن يظهر فى نقط أو فى أقطاب نمو بكثافات متنوعة وينتشر من خلال قنوات متفرعة لها تأثيرات مختلفة على الاقتصاد القومي ككل.

ويعرّف بيرو قطب النمو بأنه "توطن لمجموعة من الأنشطة تولد نمواً ديناميكياً فى الاقتصاد وهي أنشطة مرتبطة بعلاقات فنية واقتصادية مع أحد الأنشطة فى حيز متجانس وتمتد آثاره إلى المناطق المحيطة به بحيث ينمو وينمى هذه المناطق ويساهم فى تحقيق أهداف قومية.

<sup>1</sup> راول برينش، نحو سياسات تجارية جديدة للتنمية، ترجمة د جرجس عبده مرزوق، مراجعة د رفعت المحجوب الدار

المصرية للتأليف والترجمة، 1966 صفحة 81

<sup>2</sup> Lahouari Addi, *L'impasse Du Populisme*, L'Algérie: Collectivité politique et Etat en construction, Entreprise Nationale Du Livre, Alger, 1990, P173.

وتقتضي إستراتيجية أقطاب النمو اختيار عدد محدود من المناطق التي تتمتع بإمكانيات للنمو الاقتصادي يتم تكثيف مجهودات التنمية فيها، لكي تصبح قطباً للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها.

ونلاحظ معاناة الدول النامية التي تتخذ من التخطيط أسلوباً للتنمية من خلال ظاهرة النمو غير المتوازن بين الأقاليم المختلفة بها، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الإقليمية، وإلى إغفال البعد المكاني عند رسم خطط التنمية وعدم فهم دور التخطيط الإقليمي وأهميته.

إنّ مؤسسية الدولة الجزائرية ورقابتها على المؤسسات ومجمل النشاطات التجارية والاقتصادية والخدماتية كعنصر ضمن الإستراتيجية الوقفية الجديدة يظهر متناقضاً ظاهرياً مع النظام السياسي وبالمثل مع النظام الإنتاجي، لكن تراكم الخسائر والعجز في الميزانية في مقابل انعدام ارتفاع الإنتاجية يعيق النظام الإنتاجي، في حين تتجلى معالم حتمية وإلزامية تقديم نماذج ضرورية من أجل تفادي أزمة على مستوى النظام السياسي نفسه...<sup>(1)</sup>

وبالتالي فإنّ نتائج الدراسات الخاصة بالبلدان المعنية بمسألة الديمقراطية كان فيها ما يتفق مع نظرية التنمية الاقتصادية وما يناقضها، فهناك بلدان منها الهند وسريلانكا حققت قدراً من الديمقراطية لفترات طويلة وهي في مستويات ضعيفة من التنمية الاقتصادية، بمؤشرات المركز الاجتماعي الاقتصادي المتدنية ونسبة عالية من الأمية، وخصائصها خصائص المجتمعات الزراعية وليس الصناعية، وهو ما يجيز القول أنّ التنمية الاقتصادية ليست شرطاً لا غنى عنه للممارسة الديمقراطية.

بينما هناك بلدان عديدة أخرى منها نيجيريا والمكسيك وتايلاندا وكوريا الجنوبية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متفقة مع مقولات هذه النظرية.

أمّا البلدان العربية بالمقابل، سجّل فيها تناقض بين مستويات التنمية وبوادر التحول الديمقراطي وفي كثير من بلدان المنطقة اتخذت مؤشرات "المركز الاجتماعي الاقتصادي" منذ فترة منحى تصاعدياً مستمراً.

<sup>1</sup> Lahouari Addi, *Ibid*, P 211.

فبعض البلدان العربية ليست أقلّ من نسب الدول الأوروبية من حيث الدخل وحجم الطبقة الوسطى، ووجود فئات أرباب المال وأصحاب المهن الحرة، والعاملين في الصناعة من ذوي الأجور العالية، ومع ذلك لم تخلق هذه المراكز الاقتصادية والاجتماعية الحديثة حسب توقعات نظرية التنمية الاقتصادية أيّة حداثّة في المجتمعات ولم تعكس التوجه الديمقراطي في أنظمتها. كان إخفاق نظرية التنمية الاقتصادية واضحاً في البلدان العربية، وهذه النظرية كما رأينا تشدد على دور التمدن وزيادة حجم الطبقة الوسطى باعتبارها حاملة للتجديد والتحديث في المجال الاجتماعي وفي الثقافة السياسية والموقف من الشأن السياسي، وما ينجم عن ذلك من ضغط باتجاه الحداثّة على مستوى النظام السياسي.

والحال أنّ الجهود التنموية المبذولة في البلدان العربية طوال عقود من الزمن لم تنتج تنمية سياسية حقيقية، فأين المجتمع المدني؟، وأين ضغط المتقنين باتجاه التحديث والتنمية؟. أين خصائص الحداثّة في العلاقات الاجتماعية وفي سلوك الأفراد؟. هناك جديد في القيم المادية من دون القيم الثقافية والمدنية.

وهذا التمدن الذي راهن عليه أصحاب هذه النظرية، ما أثره من جهة التنمية السياسية؟. لقد سار الناس بأعداد كبيرة من الأرياف إلى المدن، وتوسعت المدن نحو الأرياف وتكونت مدن جديدة من دون أي أثر للتنمية السياسية، فكان التمدن شكلياً مادياً ظاهرياً، أمّا في السلوكات والنماذج والقيم السياسية والثقافية فكانت العملية بترييف المدن أشبه منها بتمدين الأرياف. وعلى هذا الأساس برز التفاوت الشديد بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية في الأنظمة السياسية للبلدان النامية، فلم يسجل تغيير في هذه الأنظمة بجمهورياتها الأوتوقراطية أو العسكرية وملكياتها المطلقة أو الدستورية، وتجارب الانفتاح التي تمت هنا وهناك في بعضها تعود إلى أسباب عديدة لكنها ليست من إفرازات التنمية الاقتصادية ولا من نتائجها.

#### د- نظرية "الديمقراطية أولاً":

هذه النظرية نقيض النظريات السابقة، انطلقت من دراسات عن بلدان فقيرة متقاربة المستوى من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكنها مختلفة في أنظمتها السياسية، بعضها أخذ بقدر معين من الديمقراطية والبعض الآخر ظلّ خاضعاً لأنظمة سلطوية، حيث لاحظ عدد من علماء

السياسة وفي مقدمتهم هيجل وفاينزشتاين وهالبرين...<sup>(1)</sup> أن الديمقراطيات الفقيرة حققت نمواً لا يقل سرعةً وحجماً عما حققته الأوتوقراطيات الفقيرة، وتفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التسيير كما أنها لم تقع فيما وقعت فيه الاستبداديات الفقيرة من إفلاس. فالكوارث كالمجاعات والأوبئة الفتاكة واستشراء الفساد وتفاقم البطالة والبطس كانت من نصيب الحكومات العسكرية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية. كما لوحظ في إفريقيا وآسيا مثلاً أن البلدان التي خاضت تجربة ديمقراطية لفترة مثل: الهند والموزمبيق والسينغال كانت أفضل حالاً من أوتوقراطيات أنغولا والكونغو وزيمبابوي وأوزبكستان، سواء في معدلات نمو الاقتصاد الوطني ونمو الدخل الفردي أو فيما يخص مقاييس الرفاهية الاجتماعية وأحوال المعيشة والصحة والتعليم ونوعية الإدارة والخدمات. **تعقيب:** إن توفر المناخ الديمقراطي للممارسة السياسية شرط ضروري لحدوث التنمية لكنه غير كاف لوحده، بل نجد بعض الدول حققت مستويات عالية من التنمية رغم أن أنظمتها غير ديمقراطية مثل: اليابان وهذا ما يجعلنا نتحفظ على اعتبار التنمية السياسية رهينة النهج الديمقراطي دون غيره من السياسات الفاعلة في المنظومة التنموية السياسية. وبالتالي نتائج هذه الدراسات حملت أصحابها على التصدي بنقد شديد...<sup>(2)</sup> لنظرية التنمية الاقتصادية ومعاكستها بتقرير أسبقية الديمقراطية على التنمية الاقتصادية. إن الانتقاد البارز الذي وجهه أنصار الديمقراطية لنظرية التنمية الاقتصادية كونها وطدت الاستبداد وأطالت عمره وأجلت قضية الديمقراطية، ذلك أن في مقولة التنمية أولاً إقصاء لقضية الديمقراطية وعضّ للبرص عن ممارسات أنظمة سلطوية رفعت شعار التنمية الاقتصادية واعتلت به لاستبعاد المطالب الديمقراطية، داعية إلى "حشد القوى وتعبئة الجهود الوطنية كافة حول النظام للانتصار في معركة التنمية".

أمّا أسباب تفوق الديمقراطيات على غيرها في الأداء والتنمية، فرآه أصحاب هذه النظرية في عوامل منها أن بنية النظام الديمقراطي ومؤسساته تفسح المجال لمحاسبة شعبية مستمرة وفعّالة

<sup>1</sup> S. T. Siegel, Michel M. Weinstein and Morton H. Happers, **Why Democracies excel**, Foreign Affairs (sep-oct 2004).

<sup>2</sup> ملخص عن نقد هذه النظرية في: رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 12، كانون الأول، 2006، ص 84-86.



في الأسفل من جهة، ووجود توازن ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات في الأعلى من جهة أخرى. فالضغط الشعبي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية تسمح بالتداول على السلطة، إضافة إلى أن التحرك من خلال منظمات المجتمع المدني يجعل الحكام يقدمون الكفاءة والجدارة على المحسوبة، ويحمل النخب السياسية على تحسين البرامج الاقتصادية والسعي من أجل الأداء والفاعلية في مؤسسات الدولة وسلطاتها.

لقد حققت تجارب الانتقال الديمقراطي تراكمات إيجابية فيما يخص الدراسات والأبحاث حول التحول الديمقراطي وأصبح هناك علم يطلق عليه "علم الانتقال"، وذلك بالاعتماد على مؤشرات وبراديجمات تتخذ سياقات مختلفة.

وبالرغم من تعدد أشكال الانتقال الديمقراطي إلا أنه لا يعنى ظرف دقيق يعيشه النظام السياسي وهو بصدد تغيير تنظيمه القديم إلى تنظيم جديد يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي وأسلوب المأسسة كنظام في الحكم والتسيير من جهة، ومن جهة أخرى تعدّ كل تجربة من تجارب الانتقال وصفة جديدة تساهم في بناء النظرية والبراديجم معاً في التحول الديمقراطي.

وبالتالي أصبح الانتقال الديمقراطي مجالاً خصباً للدراسة والتحليل، وإطاراً واسعاً تنصب فيه اهتمامات الباحثين والفاعلين السياسيين على مقاربة هذا الموضوع من زوايا متعددة، ولعل أهمها اعتباره الوسيلة المفضية للتنمية السياسية، واعتبار الديمقراطية هدفها وغايتها ومن ثمّ كان الحديث عن مداخل الانتقال إلى الديمقراطية...<sup>(1)</sup>

يذكر أصحاب النظرية أنّ الديمقراطية نقيض تركيز السلطات واحتكارها، وأنّها تقوم على توزيع السلطة والتوازن بين المؤسسات والتأثير المتبادل فيما بينها خاصة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويصبح التصحيح والتعديل والتحسين ممكناً وضرورة دائمة لتسيير الشؤون العامة، ثمّ إنّ الديمقراطية في نظر القائلين بأسبقيتها تعمل بمبدأ الشفافية في وقت الاختيار والتقرير وأثناء التسيير، والشفافية بما تقتضيه في جملة أمور أخرى من إعلام واسع وإطلاع على الخيارات المطروحة تجعل التصحيح ممكناً وتحول دون وقوع أخطاء كبيرة ربّما أدت إلى أضرار وأزمات اقتصادية أو سياسية.

<sup>1</sup> حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 55.

تراجع الحديث عن التنمية السياسية في العقدين الأخيرين وتحديداً منذ نهاية الثنائية القطبية، وصارت مفاهيم الديمقراطية والتحول الديمقراطي والانفتاح الأكثر رواجاً في اللغة السياسية المتحدثة عن بلدان العالم الثالث والدول النامية، واتجهت أبحاث جزء كبير من علماء السياسة إلى وضع "نظريات التحول" نحو الديمقراطية وتوطيدها، وخصص للبلدان العربية قدراً لا بأس به من هذه الدراسات. غير أنه بالنظر إلى معطيات الواقع السياسي العربي في الماضي القريب والحاضر، نجد ما يجيز القول أن مصير نظريات الانتقال هذه لن يكون أفضل من مصير نظريات التنمية السياسية من قبلها.

لقد تميزت أدبيات التنمية السياسية بكثرة التعاريف وغموض المفاهيم التي وضعت بشأنها نظريات عديدة لم تثبت صحتها في الواقع، ومع ذلك فهي مهمة من ناحيتين على الأقل: أولاً: لأنّ عدم ثبوت نظرية في الواقع لا يعني أنّ جميع مقولاتها خاطئة جملةً وتفصيلاً، وفي هذا المعنى تكون نظريات التنمية السياسية قد ساهمت في معرفة الأنظمة السياسية التي وضعت من أجلها، وقدمت أدوات نظرية لدراستها وتحليلها وكشف نقائصها وعيوبها، ثمّ إنّ بعض مقولاتها الجزئية تظلّ صحيحة وسيبقى تحقيقها في هذه الأنظمة مطلوباً ومفيداً لشعوبها، مثل ضرورة العقلنة والرشاد والفاعلية والشفافية والمشاركة والرقابة والحس المدني ومحاربة تركيز السلطة وسوء استعمالها وغيرها.

ثانياً: لأنّ في سقوط النظريات المذكورة ما يدعو إلى مواصلة البحث، فسؤال التنمية السياسية في البلدان العربية ودول العالم الثالث لا يزال قائماً برمته، ومحاولة الإجابة عنه ضرورة علمية وعملية ملحة، لأنّ شعوب المنطقة بحاجة إليها لتحقيق تنمية شاملة ترتكز على اقتصاد قوي وموارد بشرية مؤهلة، بالإضافة إلى قيام أنظمة سياسية مستقرة خالية من الاستبداد والأزمات، قوية وشرعية بصلاحياتها وأدائها.

**تعقيب:** تشترك النظريات الأربعة في تحديد مجموعة من العوامل التفسيرية المشتركة ولو بطرق مختلفة لعملية الديمقراطية، وأول هذه العوامل: التنمية الاقتصادية حيث تقر هذه النظريات بأنّ الأزمات الاقتصادية قد تقوض عملية التحول الديمقراطي، وأنّ التخلف الحادّ لم يشكل مناخاً مشجعاً للديمقراطية، وثاني هذه العوامل التباينات الاجتماعية حيث تنمو طبقة وسطى تكون أكثر استعداداً لتقبل القيم الديمقراطية وممارستها، أمّا العامل الثالث فيتعلق بالدولة والمؤسسات السياسية ومدى هيمنتها على المجتمع المدني، ودرجة انتشار الفساد السياسي والإداري في مؤسساتها، أمّا المجتمع

المدني فهو العامل الرابع حيث يمكن أن يكون حائلاً أمام عودة التسلطية ويلعب دوراً حيوياً في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها.

لكن المتأمل في هذه النظريات يجد أن مفهوم الديمقراطية أو "التحول الديمقراطي" والذي يشكل هيكل التنمية السياسية إنما المقصود به الديمقراطية الليبرالية كما يفهمها الغرب، ولذلك نجد أن كل هذه النظريات تلتقي عند نقطة واحدة وهي ضرورة تتبع سنن الغرب للوصول إلى الديمقراطية، ولاشك أن هذا الرأي فيه تحيز واضح لمبادئ الليبرالية فهو لا يراعي خصوصية الدول المتخلفة لاسيما البلدان العربية، ومع ذلك فإن من بين هذه النظريات ما يقترّب كثيراً إلى الحالة العربية خاصة "نظرية الديمقراطية" والتي تبدو مراحلها ظواهر بارزة في العديد من البلدان العربية حالياً، وهذا ما سنعمل على توضيحه لاحقاً، لذلك سوف نستعين بهذه النظرية في دراستنا مع إدخال بعض التعديلات التي نراها ضرورية لتنسجم مع دراسة التنمية السياسية في بلداننا العربية، خصوصاً ما تعلق منها بالفكر التنموي العربي بشكل عام وعلاقته بالتاريخ والتراث...<sup>(1)</sup>، ذلك أن "أية حركة نهضوية تجديدية لا بد لها وهي تعيد قراءة واقعها بأبعاده الزمانية (الماضي، الحاضر، المستقبل) من أن تحتّم بالماضي البعيد وتوظفه لصالحها".

وذهب المفكر ريتشارد هيجوت إلى القول بأنه أصبح واضحاً وجلياً- مع الاستفادة من الإدراك المتأخر- أن نفهم مسائل ومعضلات عملية التنمية بواقعية وسهولة كبيرة عن أن نعطي علاجاً وحلولاً لها على المستوى السياسي، أو حتى محاولة بناء نماذج نظرية عامة نستنتجها من السياسة نفسها.

فلا وجود لأزمات التنمية في العالم الثالث، بل الأصح أن هناك مجتمعات لا تُعدّ (لا يحسب لها حساب) مع كثرتها تختلف أوضاعها الاجتماعية في الحياة وتوقعاتها المستقبلية. وهكذا فإن معضلات التنمية في دول العالم الثالث اختلقها وأحدثها أولئك الذين تكتلوا واجتمعوا معاً ضدّ هذه المجتمعات غير المعدودة من العالم النامي...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> للاطلاع على إشكالية الصراع بين التراث والحداثة، أنظر على سبيل المثال: محمد خاتمي، الإسلام والعالم، تقديم محمد سليم العوا، القاهرة: مكتبة الشروق، ط2، 2002، ص7 وما بعدها.

<sup>2</sup> Richard A.Higgot, **Political development theory**, British library cataloguing in publication data, Routledge international series in social and political, 1983, p86.

**تعقيب:** إنّ هذا القول يحيلنا إلى تلمس حساسية مسألة التنمية السياسية التي تسير في إطار صراع بين كتل سياسية لا بدّ أن تفقه دول العالم الثالث أبعدياته، فمن الضروري أن تتطرق عملية التنمية من فهمنا ووعينا لأدوارنا في الحياة، ولا بدّ أن يتمحور إدراكنا بمدى أهمية التنمية السياسية وانعكاسها على أوضاعنا وطبيعة تفكيرنا وسلوكنا مستقبلاً، بل والأكثر من ذلك أن نحاول التأثير في واقعنا السياسي قبل أن يأتي هذا التأثير مفروضاً ومحسوباً علينا من الخارج بواسطة قوى أجنبية تهدف أساساً من خلال تدخلها إلى كسب مصالح على حسابنا.

### **ربط هذه النظريات بمضمونها الاجتماعي:**

إنّ الهدف من محاولة ربط هذه النظريات التي حاولت تفسير السياق العام الذي تتمحور حوله التنمية السياسية المحلية بمضمونها الاجتماعي، يرجع بالأساس إلى مدى التقارب بين هذه النماذج والبيئة المحلية (ولاية معسكر) التي نحن بصدد دراستها، بالإضافة إلى ضرورة فهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات التي ترتكز عليها هذه النظريات وإبراز قيمتها العلمية والعملية. ومن هذا المنطلق فإننا نوّكد على أنّ كلّ النظريات التي استعرضناها في إطار تحليل الواقع التنموي السياسي وثيقة الصلة بموضوع دراستنا الذي يتمحور حول واقع التنمية السياسية المحلية بولاية معسكر، لكنّها لا تعبر بصورة كلية وشاملة عن كلّ ما يحدث من علاقات التأثير والتأثر في بيئتنا المحلية بسبب جزئيتها وقصورها في تناول ظاهرة التنمية السياسية على أساس إستراتيجي وليس ديناميكي، ومن هنا فإنّ نظرية التحديث مثلاً تتطوى على الكثير من مفاهيم الأساس لفهم آلية سير المؤسسات السياسية ودرجة تنظيمها في واقعنا السياسي المحلي (البلدية والولاية)، بالإضافة إلى أنّ فهم مدى تأثير الثقافة السياسية المحلية على درجة المشاركة السياسية يقترن أساساً بالمنطلق النظري لمدرسة الثقافة السياسية.

كما أنّ النظرية الديمقراطية تسير في نفس النهج الذي تحاول من خلاله نظريات التنمية السياسية إيجاد تبرير مناسب لتخلف مجتمعاتنا، فإذا أردنا ربط الديمقراطية بواقعنا السياسي والاجتماعي فلا مجال للحديث عن درجة كبيرة من الديمقراطية لأننا لم نؤسس لمساحات واسعة من الحوار العقلاني حول المصالح والبرامج التي يجب أن نسلكها لتحقيق تنمية أكبر لأوطاننا.

حقيقة يمكننا الاستفادة من هذه النظريات في فهم واقعنا السياسي المحلي والوطني لكن لا بدّ من صنع نموذج فريد للتنمية السياسية المحلية والوطنية يتماشى مع قيمنا الدينية وثقافتنا السياسية ومؤهلاتنا الفكرية والعلمية والحضارية.

## المبحث الثالث: البعد التنموي للأحزاب السياسية:

**تمهيد:** لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دوراً في التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية، أو من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية، مما جعل الكثير من الدارسين لأدبيات التنمية السياسية مثل **جوزيف لابلومبارا J. Lapalombara** و **ميرون وينر M. Weiner** يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرنامجي في التنمية السياسية، هذه الأخيرة التي يصفها **صاموئيل هنتنغتون Huntington** بأنها عملية معقدة وراдикаلية وطويلة الأمد وغير قابلة للرجوع إلى الوراء، ولكن لعوامل معينة تصبح الأحزاب السياسية عائقاً أمام التغيير وبعضها يعمل للحفاظ على الأوضاع القائمة خدمة لامتيازات حزبية أو مصلحة ضيقة. سنحاول في هذا المبحث تحليل ومناقشة دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وإيراز أهمّ المعوقات التي تحول دون أداء الأحزاب لوظائفها ومهامها سواء تعلق الأمر بطبيعة الأنظمة السياسية في الحكم أو تقصير الأحزاب في حدّ ذاتها، وهذا راجع لجملة من الأسباب ذات العلاقة بالبيئة الداخلية والخارجية والتي تنعكس سلباً على تنمية قدرات المجتمع، وتحدث اختلالاً في توازن نسقه السياسي والاقتصادي الاجتماعي وتعيق مسار التحول الديمقراطي والتنمية السياسية.

### المطلب الأول: دور الأحزاب في العملية التنموية السياسية:

#### 1- الأحزاب السياسية وبناء الديمقراطية:

تشكل الأحزاب السياسية المحور الأساسي في العملية الديمقراطية في أي مكان في العالم، وبدون وجود أحزاب سياسية فإنه لا يمكن الحديث أبداً عن وجود ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، فإما ديمقراطية كاملة أو ديكتاتورية شاملة ولا حلول وسط بينهما. ويرتبط مصطلح التنمية السياسية دائماً بالأحزاب السياسية والدور المسند إليها من خلال وضع الأسس الراسخة لقيام مجتمع ديمقراطي مبني على التعددية وصولاً إلى مبدأ التداول السلمي على السلطة بين الأحزاب أو التيارات المختلفة كما هو سائد الآن في العالم الغربي الديمقراطي.

إنّ الحديث عن دور الأحزاب في التنمية السياسية يجبرنا على الخوض في عنوان عريض هو الديمقراطية، فلا يمكن أن نتحدث عن أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية دون البحث حول الديمقراطية السائدة في عالمنا العربي والمشاركة بصورة فعّالة وحقيقية فيها. وفي هذا السياق يربط **لوسيان باي** التنمية السياسية بعملية تحقيق الديمقراطية، واعتبارها مرادفاً لعملية إقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية التي يرمي النظام السياسي من خلالها إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع وأشمل ومشاركة شعبية في الشأن السياسي.

يبدو مفهوم التقدم السياسي عند **لوسيان باي Lucian Bye** متضمناً ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

أ- توفر القابلية في التجديد والتعبئة وفي مواصلة الحياة.

ب- توفر المؤسسات المتعددة الاختصاص في المجتمع السياسي.

ج- رغبة النظام السياسي في إشاعة المساواة التي يهدف النظام للوصول إليها، وذلك بانتقال الثقافة السائدة في المجتمع من ثقافة **إذعان أو تابعين Culture Subject** إلى ثقافة مشاركة أو **مساهمة Participation Culture**..(1)

ومن المصطلحات والمفاهيم الأكثر اقتراناً بمفهوم التنمية السياسية مصطلح "الديمقراطية" أو بناء الديمقراطية، ذلك أنّ جوهر الديمقراطية هو المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودخول شرائح واسعة من المواطنين في العملية السياسية، إلى جانب توفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي وتغيير بناء التمثيل السياسي كلّما اقتضى الأمر، وبالتالي ظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية أي "حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه"....(2)

وبهذا المعنى والمفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية، ولكن ثمة تحفظات على هذا الكلام أولاً مفهوم الديمقراطية وإن كان قد حقق نوعاً من الإجماع، إلاّ أنّه عملياً ليس هناك نموذج ديمقراطي واحد متفق عليه، ولذلك لم تعدّ الديمقراطية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب بل صارت منهج تفكير وأسلوب حياة يفرض وجوده على جميع مستويات الحياة، ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق العامة والحريات....(3)

<sup>1</sup> حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، ص:17.

<sup>2</sup> عبد الحلیم الزيات، مرجع سابق، ص 122 وما بعدها.

<sup>3</sup> حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص:45.

ثمة شرطان أساسيان للحياة الديمقراطية يؤكد وجودهما الباحثون، أولهما وجود القنوات القانونية التي تضمن للمواطن المشاركة السياسية وتقرير مصيره والتي تتحدد فيها حقوق وواجبات المواطن وهي الدساتير التي لا بدّ منها لتأطير وتنظيم الحياة السياسية وهي ضمانة لها، والشرط الثاني وجود المؤسسات التي تؤهل المواطن للمشاركة وهي منظمات المجتمع المدني والأحزاب والمؤسسات التربوية والتعليمية في جميع مراحلها.

وإذا كانت وظيفة الأحزاب السياسية في النظم السياسية الراشدة تتمثل في التمثيل والاتصال وربط المصالح وتجميعها، إضافة إلى تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية ووضع البرامج والسياسات العامة، فإنّ الأمر يختلف في البلدان التي تسير نحو التحول الديمقراطي وفي سياق ظروف هذه النظم السياسية تتاط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث والتنمية السياسية، وتصبح الأحزاب قوى مؤسسية مستقلة تؤثر في التحديث والتنمية السياسية حيث يتأثر بها المجتمع ويؤثر فيها، أي أنّ هناك ارتباط وتأثير متبادل بين الحزب والتنمية.

**2- دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية:** تواجه مجتمعات الدول النامية في سعيها نحو الأخذ بنمط أو بآخر من أنماط التنمية عدداً من الأزمات من بينها: أزمة المشاركة السياسية التي تتخذ أبعاداً مختلفة من حيث الصيغ المطروحة للمشاركة ومدى فاعليتها.

وتعتبر ظاهرة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية من أبرز القضايا التي شغلت المهتمين بمستقبل الديمقراطية بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة نظراً لخطورة آثارها ودلالات أسبابها، حيث يؤكد علماء السياسة على وجود عناصر مؤثرة في عملية المشاركة السياسية وهي (النظام السياسي-الأحزاب السياسية-القاعدة الشعبية)، وبالتالي فإنّ عدم قدرة أي عنصر على القيام بدوره في الحياة السياسية يؤدي إلى إحداث خلل سياسي يضعف التنمية السياسية.

وعلى الرغم من تعدد أسباب التغيب والامتناع عن المشاركة السياسية في الانتخابات ومنها المعوقات المسؤول عنها النظام السياسي مثل: عدم تنفيذ أحكام القضاء المتعلقة بالانتخابات سواء بطلان الإجراءات الانتخابية أو إلغاء نتائج الانتخابات في إحدى الدوائر، وهو الأمر الذي يؤدي بالمواطن إلى حالة من الإحباط والشعور باليأس وعدم جدوى مشاركته السياسية.

ونجد بالمقابل أنّ هناك معوقات تقف حائلاً ضدّ المشاركة السياسية مسؤول عنها كلّ من الأحزاب السياسية والمجتمع على حدّ سواء.

## أ- المعوقات المسؤولة عنها الأحزاب السياسية :

أولاً- تقصير الأحزاب في تقديم مشاريع وبرامج تخدم المواطنين، وحصر نشاطها في خدمة مصالح شخصية لأعضائها وهو ما يؤدي إلى العزوف عن الاهتمام بالأحداث السياسية والمشاركة فيها...<sup>(1)</sup>

ثانياً- قلة المنبهات السياسية الموجهة للفرد والتي تقلل من إمكانية مشاركته في العملية السياسية، حيث تتوقف مشاركته على توفر الظروف الملائمة من حيث كمية ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها، وتتوع مصادرهما من وسائل إعلام وحملات انتخابية، وهو ما يؤدي إلى تفعيل المشاركة السياسية.

ثالثاً- معاناة الأحزاب السياسية من ضعف العضوية، وذلك نتيجة أسباب عديدة منها عدم الاقتناع من جانب أكثرية الناس بدور الأحزاب، والنظر إلى معظمها على أنها أحزاب أشخاص غير واضحة في برامجها ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع.

## ب- المعوقات المسؤولة عنها المجتمع:

أولاً- أدوات التنشئة السياسية التي لا يزال يسيطر عليها النمط السلطوي، حيث يعيش الطفل داخل الأسرة باعتبارها النواة الأولية للتنشئة تحت ضغط واقع سلطوي، ويستمر هذا النمط سائداً في مختلف مراحل العمر سواء في المدرسة أو الجامعة وحتى الوظيفة وغيرها، مما يؤثر على الممارسة السياسية للفرد ويبعدها عن الشكل الديمقراطي، وكلما ابتعدت عملية التنشئة عن النمط السلطوي واقتربت من النمط الديمقراطي كلما كان ذلك دافعاً قوياً للأفراد نحو الممارسة السياسية الديمقراطية السليمة، بالإضافة إلى أن تهيئة المناخ الديمقراطي السليم للممارسة السياسية يمكن أن يؤدي إلى إعادة تشكيل نمط التنشئة والقيم المسيطرة عليها ويدفع إلى نمط من التنشئة أكثر ديمقراطية.

ثانياً- السلبية الشعبية واللامبالاة وعدم الميل إلى المشاركة السياسية نتيجة ضعف الاتصال بين الجماهير والنظام السياسي، حتى أن غالبية أعضاء البرلمان أنفسهم تتجه إليهم السلبية بعد حصولهم على المقاعد في البرلمان والتغيب عن مناقشات المجلس وحضور جلساته.

<sup>1</sup> سلوي العامري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، 1993.



ثالثاً- سيطرة الطابع الشخصي على العلاقات السياسية، ويقصد بذلك أنّ الروابط و العلاقات الشخصية تلعب دوراً هاماً في التأثير على العملية السياسية وخاصة عملية التجنيد النخبوي، من خلال علاقات النسب والمصاهرة والزمانة، وبالتالي تحول دون تطور المؤسسات ونضجها وتضعف استقلاليتها، ويمكن علاج هذا الوضع عن طريق فرض المعايير الموضوعية المتعلقة بالكفاءة والعلم والقدرة التي يجب أن تكون الأساس في اختيار الكوادر...<sup>(1)</sup>

**المطلب الثاني: واقع الأحزاب السياسية في ظل الوضع الراهن:**

### **1- طبيعة الأنظمة السياسية وتأثيرها على الدور التنموي للأحزاب السياسية:**

لقد أشار العديد من رواد نظريات التنمية إلى دور الأحزاب السياسية باعتبارها تنظيمات سياسية فاعلة في عملية التنمية السياسية، ولم تستغن عنها حتى الدول الحديثة التي سعت نحو التطوير والتحديث، سواء من خلال تجارب الحزب الواحد أو التعددية الحزبية ودور هذه الأحزاب في التعبئة نحو المشاركة السياسية القسرية أو الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية، وجلب التأييد للمشاريع التنموية وبناء وتعزيز الهوية الوطنية والشعور القومي. لكن بيئة الأحزاب السياسية ووظيفتها تغيرت جذرياً في الوقت الراهن، حيث أجمع علماء السياسة على انحطاط الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة وامتداده إلى المجتمعات الأخرى، وتحولت الأحزاب السياسية إلى أحزاب لاقطة أو أحزاب الكارتل أو أحزاب بيروقراطية هي امتداد لجهاز الدولة في النظم البيروقراطية التسلطية...<sup>(2)</sup>

ومن هذا المنطلق لا تستطيع النظم القائمة على غير اختيار شعبي، بل على تغييب الشعب والرأي العام مهما كانت إيديولوجيتها وفي أي مكان وجدت، القبول بأي تحول ديمقراطي أو إصلاح سياسي يستدعي تطبيق حكم القانون وإلغاء الامتيازات، وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها وهي الولاء والذبونية والرشوة المعممة، والتعسف وطمس المسؤولية وإخفاء الحقائق وفرض الأحادية الفكرية والسياسية والاستبداد بالحكم...<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> إكرام بدر الدين، تطور المؤسسات السياسية: التجربة الديمقراطية في مصر، القاهرة، ط3، 1986، ص22.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، مداخلة سابقة، ص05..

<sup>3</sup> حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها ومعوقاتها الأساسية، مذكرة

ماجستير، مرجع سابق، ص71.

كما أنّ الأهمية المركزية التي كانت تحتلها الأحزاب السياسية في حياة المواطنين والمناضلين من خلال الأحزاب الجماهيرية والاندماجية لم تعد موجودة على الساحة السياسية، وحلت محلها فواعل جديدة بفعل تطور التكنولوجيا الإعلامية وتعدد مصادر المعلومات وتقلص دور الأحزاب في الحملات الانتخابية.

### أولاً- الأنظمة السياسية وعلاقتها بالأحزاب السياسية:

نجد في العالم العربي ثلاثة أنماط من النظم السياسية وهي: النظم الجمهورية، النظم الملكية، والقاسم المشترك فيما بينها -على اختلاف أشكالها- هو ضعف قوامها الديمقراطي وتفاوت درجة الضعف بينها، ومعاداتها لأبسط مظاهر الحياة الديمقراطية (غياب دستور، غياب حياة نيابية، إهدار حقوق الإنسان)، بالإضافة إلى استئثار مؤسسة الجيش والمخابرات بالسلطة خاصة في الدول الجمهورية ومعه تحويل السياسة من شأن مدني عمومي إلى شأن ينفرد به الجند دون سواهم...<sup>(1)</sup>. نلاحظ أنّ عملية بناء المؤسسات وإرساء قواعد الممارسة السياسية لا تزال مستقرة في مختلف النظم السياسية العربية، وهذا راجع لكونها قد استندت إلى مبادئ أساسية متعددة من الناحية التنظيمية أهمها: مبدأ دمج السلطات، ومبدأ المركزية الشديدة، ومبدأ الاستغناء عن الحزبية...<sup>(2)</sup> فمن ناحية استندت الدولة إلى **مبدأ الجمع بين السلطات**، وهو ما ميّزها بما يسمى "حكومة الإدارة"، وذلك بقدر ما جعل جهاز الإدارة هو المؤسسة الوحيدة في الدولة بقدر ما أناط بها من صلاحيات رسم السياسة وتقريرها فضلاً عن وظيفته الأساسية في التنفيذ، وهكذا امتزج أمن الإدارة ونقدها بأمن الدولة ونقدها وتجسد النظام السياسي في هذا الكيان الأوحد، وكان من الطبيعي في هذا السياق أن يتضاءل دور الرقابة على نشاط الدولة سياسياً كان أو إدارياً.

ومن ناحية أخرى اعتبرت **المركزية الشديدة** من السمات الأساسية في بناء أجهزة الدولة، فقد أخذت السلطات الحقيقية والفعالة تتركز شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى قمة السلطة مجسدة في شخص الرئيس الذي يمسك بزمام الأمور والقرارات، كما يظهر الرئيس القائم على رأس الجهاز مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع بأسره، أمّا المبدأ الثالث فهو **مبدأ الاستغناء عن الحزبية** في عمومها سواء في شكل تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد وذلك من حيث الجوهر، بغض

<sup>1</sup> عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع مدائح الأسطورة، المغرب: الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2001، ص144.

<sup>2</sup> انظر الجدول رقم:01 في قائمة الملاحق.

النظر عن الإطار الشكلي للممارسة الحزبية، مما يؤدي إلى غياب المؤسسات السياسية المتخصصة من أحزاب سياسية ومجتمع مدني...<sup>(1)</sup>

وعلى الرغم من أنّ الخبرة التاريخية العربية غنية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة إلا أنّ التراث السياسي العربي تميّز بـ: "الحساسية الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة"، ولعلّ ابن خلدون كان محقّقاً عندما تحدث في مقدمته عن نوع من الطباع العربية في التمسك بالحكم حين قال: "وفي العرب متنافسون في الرياسة، وقلّما أن يُسَلِّمَ أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته، إلاّ في الأقلّ وعلى كُرّه من أجل الحياء"...<sup>(2)</sup>

إنّه ممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ نظم الحكم القائمة في الدول العربية وأغلب دول العالم الثالث خاصة تلك التي عمدت النخب العسكرية على ابتكارها واستنباتها، ليست ثمرة طبيعية من ثمرات التطور الحقيقي للحضارة العربية الإسلامية، وإنّما هي نتاج هجين بعض عناصره محلية ذاتية، وبعضها الآخر مستتبت في البيئة الغربية عن طريق التقليد المباشر من الحضارة الأوروبية لهذا لم يتفاعل معها الضمير العربي تفاعلاً صحيحاً، ولم تؤدي في معظم الحالات وظائفها المرجوة منها.

والحال أنّ هذه النخب المسيطرة تدرك أنّ تطبيق أيّ إصلاح أو تنقيف سياسي يعني إلغاء وجودها نفسه لصالح صعود نخبة جديدة، وبالتالي فإنّ هذه النخب ترفض الخروج من الإطار القائم عن طريق الاحتفاظ والإشراف الكامل على كلّ ما يتعلق بموارد السلطة المادية والمعنوية الذي رسمته لنفسها منذ البداية، لأنّه يضمن احتكارها من دون مشاركة أي طرف كان، وتعمل من خلاله على تحويل حركة المجتمع المدني إلى جيوب هوائية موزعة ومتباعدة فاقدة للفعالية ومنقطعة عما حولها.

**ثانياً- دور القوى الأجنبية سواء الإقليمية أو الأجنبية في إعاقة مسار التنمية السياسية:**

إنّ معظم القوى الأجنبية تأوي أغلب القيادات السياسية لمختلف قوى المعارضة في الدول النامية وكذلك الجماعات الأصولية التي ساهمت في أعمال العنف السياسي، بالإضافة إلى الدعم المادي والمعنوي لهذه القوى المعارضة وإعدادها لممارسة أعمال العنف والشغب في الكثير من الدول العربية والدول النامية، وفي مجال العلاقات الدولية القائمة على القوة والمصلحة نجد قائمة

<sup>1</sup> حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها ومعوقاتهما الأساسية، مذكرة مقدمة ماجستير، مرجع سابق، ص74.

<sup>2</sup> ابن خلدون، المقدمة، (تحقيق حامد أحمد الطاهر)، ط1، القاهرة: دار الفجر للتراث، 2004، ص195.

طويلة لدول تعاني من هذا التدخل السافر في شؤونها الداخلية ومنها: إيران، السودان، أفغانستان والعراق، البوسنة والهرسك، تونس ومصر وليبيا، وغيرها، من خلال تحريض هذه القوى الهدامة على الاستمرار في ممارسة العنف السياسي المضاد لأنظمة الحكم فيها بغية تحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية...<sup>(1)</sup>

مع الإشارة في هذا السياق إلى اختلاف مستويات تدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية لهذه الدول المتخلفة نتيجة اختلاف المصالح وطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي السائد فيها. كما عملت الدول الكبرى من خلال التحريض على العمليات العسكرية داخل دول العالم الثالث بغية إهراء النظام السياسي في المسائل الأمنية وإهماله الجانب التنموي السياسي، وهكذا نلاحظ أن هذه الدول الأجنبية ساهمت في إعاقة التنمية السياسية في الدول العربية وفي البلدان المتخلفة قصد الحفاظ على تبعيتها لها.

وتواجه الدول النامية أيضاً أثناء محاولتها تفعيل التنمية السياسية مشكلة المدى الذي يمكن أن تصله قدرتها على التكيف مع مطالب المشاركة السياسية بكل ما تعنيه من دلالات انتخابية وإجراءات قانونية تكفل لأفراد المجتمع قدراً أكبر من الحقوق والحريات، كما تطرأ تغييرات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تستدعي حلولاً لها، لذا لا بدّ لهذه النظم أن تستوعبها وأن تتجاوب معها بمعيار عملية صنع السياسة، بل لا بدّ من الاستجابة الناجحة للمطالب كأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي والسياسي، وهذا ما يعرف بـ "النمو السياسي" طويل الأمد أو المستمر (Sustained Political Growth).

وهو اختبار حاسم للمدى الذي يمكن للتنمية السياسية أن تصله في تحقيق أغراضها، ونلاحظ هنا حالات التكيف الفاشل مع مثل هذه المطالب، والتي تدلّ عليها أحداث العنف السياسي الحاصل في الدول المتخلفة ومحاولات هذه الأنظمة السياسية الدفاع عن مكتسباتها السلطوية، والإبقاء على الوضع الراهن بمصالح وتطلعات القوى المهيمنة أدى إلى اللجوء لأسلوب القمع، وبالتالي تأزم الأوضاع في العديد من الدول النامية وهو ما يفضي في النهاية إلى ضعف التنمية السياسية.

<sup>1</sup> حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 81-82.

## 2- مظاهر تقصير الأحزاب السياسية في القيام بوظائفها:

أولاً- طبيعة البرامج الحزبية: إنّ البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب السياسية في الجزائر عادة مبهمة وغير واضحة، حيث أخذ النقاش السياسي يفقد أهميته لدى الأحزاب السياسية والرأي العام بصفة عامة وذلك لعدة أسباب منها: افتقاد رؤية واضحة للتمتية بمختلف أبعادها وغياب سبل الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية وكيفية مواجهة المشاكل الاجتماعية.

ومن نتائج ذلك ضعف النقاش الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب السياسية، وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين وغياب السلوك النضالي.

فالأحزاب الإسلامية تفتقر في برامجها إلى رؤية حول كيفية الحكم وكيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية وسبل معالجة المشاكل الاجتماعية والتي تقف البطالة في صدارتها، أمّا أحزاب الإدارة أو الأحزاب الوطنية الممارسة للسلطة فلم يتغير خطابها وتصورها حول الإصلاح الاقتصادي والسياسي في إطار خطاب تقليدي لا يخاطب الأغلبية الساحقة للجماهير، بينما الأحزاب الديمقراطية تطرح بعضها برامج بعيدة عن الديمقراطية توصف بأنها برامج أوتوقراطية تحديثية حيث تحاول في برامجها فرض حداثة قسرية على المجتمع، والعامل المشترك الغائب هو النقاش حول التحول الديمقراطي.

ثانياً- علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع: نتيجة لما سبق عرضه فإنّ انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع والتي هي علاقة محدودة، حيث أصبحت تبني على أسس مصلحة من خلال الممارسات القبلية والجهوية وفي المناسبات الانتخابية فقط.

ونتيجة لذلك فقدت أغلب شرائح المجتمع الأمل (خصوصاً في أوساط المدن عالية الكثافة) في الأحزاب السياسية وفي التغيير عبر صناديق الاقتراع، من خلال الارتفاع المتواصل لنسب المقاطعة الانتخابية داخل المدن وضعف الإقبال على النشاطات السياسية.

بينما تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني، نتيجة ضعف الصلة بين المجتمع والأحزاب السياسية وهو ما جعل الأحزاب تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى

السلطات، وبدلاً من ذلك أصبحت هذه الأحزاب امتداداً للإدارة الحكومية وللسلطة ممّا أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين.

ويبرز هذا الواقع من خلال خروج الأحزاب السياسية عن دائرة التأثير وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، والعديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية التي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إنّ هذا العنف والسخط اتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب الأرسيدي والأفاس في منطقة القبائل رغم أنّها تمثل معقلاً لها...<sup>(1)</sup>

**تعقيب:** لا يمكننا أيضاً في هذا الشأن أن نتجاهل الدور السلبي للتحالفات السياسية القائمة على

وأد المعارضة السياسية قصد تأمين امتيازات حزبية ضيقة، بالإضافة إلى عزوف النشاط السياسي عن المصلحة العامة وتجاهل الأحزاب السياسية للمطالب الشعبية التي تزداد حدتها في مقابل تصاعد وتيرة انعدام الثقة وغياب الاتصال السياسي بين القيادة الحزبية والقاعدة الانتخابية.

**ثالثاً- البنية الداخلية للأحزاب السياسية والتغيير:** إنّ الأحزاب السياسية في دول العالم العربي

ودول العالم الثالث لا تعرف دوران سلس ومرن للنخبة، فبقاء القيادات واستمرارها، وغياب

التناوب أو التداول السلمي على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية

المهيمنة على الساحة السياسية في هذه البلدان، بالإضافة إلى توجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الكرتلة أو الاحتكار، فهذه الأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد.

هناك واقع أوليغارشي للأحزاب السياسية في ظلّ طموح ديمقراطي للتغيير على مستوى القواعد

الحزبية، ونتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة فقد عرفت الأحزاب السياسية الجزائرية

على سبيل المثال لا الحصر، أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هيكل

الحزب، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كلّ من حزب النهضة وحركة الإصلاح وجبهة

التحرير الوطني سنة 2003م، وحركة مجتمع السلم (حمس) سنة 2008م.

حيث بات من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث الانشقاق بين تيار تصحيحي وتيار آخر

موال للقيادة الحزبية الحالية، أمّا الكيفية الثانية لحدوث أزمات التناوب تتمّ عن طريق الانقلابات

<sup>1</sup> عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، مداخلة سابقة، ص 06.

داخل الأحزاب السياسية كما حدث مع **عبد الحميد مهري** في حزب جبهة التحرير الوطني،  
وجاب الله مع حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح.

إنّ السبب الأول الرئيسي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية  
واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها.

والسبب الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية فالديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن  
من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية، كما أنّ بروز قيادات سياسية غير معروفة  
سيكون له ثمن انتخابي باهظ على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية  
المؤسسة لها.

والسبب الثالث يكمن في الطبيعة الأوتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر حيث تنحصر  
معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية، فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو  
النمط الرئاسي...<sup>(1)</sup>

وبالتالي يبقى تساؤل جدير بالطرح حول سر بقاء التصلب التنظيمي والهيكلية داخل الأحزاب  
السياسية الجزائرية مع ما يحمله التجديد التنظيمي وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية  
الحزبية من تجديد لدماء الحزب ودخول فئات شابة وتوسع قاعدة الحزب الاجتماعية، لماذا لا  
تفكر الأحزاب السياسية في فتح المنافسة السياسية داخلياً عبر تنظيم انتخابات أولية، تمكنها من  
ترشيح المنتخبين الأكثر شعبية وتسمح للأحزاب بتوسيع قاعدتها الشعبية بانفتاحها على  
ال جماهير؟، هل نتوقع التغيير من الأحزاب السياسية في الجزائر؟.

إنّ الأحزاب السياسية إذا أريد لها أن تلعب دوراً في تنمية قدرات النظام السياسي، لابدّ أن تعكس  
التصدع الاجتماعي والسياسي الفعلي، وما هو واقع هو محاولة تغطية التصدعات الاجتماعية  
وحصرها، بدلاً من معالجتها وعرضها على المسرح السياسي لتجد التعبير المؤسسي لها.  
لهذا يرى المفكر السياسي **لهواري عدي** أنّ التصدع بين الدولة والمجتمع هو الذي أفرز  
الانتصار الساحق للجبهة الإسلامية، وتمّ إلغاء هذه النتيجة وعدم القبول بها.

إنّ المسؤولية لا تتحملها الأحزاب لوحدها، لأنّ هناك بيئة لا تشجع على التغيير السياسي والعمل  
الحزبي، من أهمها: مظاهر الثقافة السياسية السلوكية والقيمية لدى فئات كبيرة من المواطنين

<sup>1</sup> عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، مداخلة سابقة، ص 07.

والتي لها توجه سلبي ونافر من الأحزاب السياسية يدعم حججه بأنّها مجرد منبر للنظام وأنّها إطار للسياسيين الذين يسعون نحو المصالح الشخصية، ولم تقم الأحزاب السياسية بدور في تحسين ظروفهم المعيشية، وهذا التوجه السلبي من الثقافة السياسية تشجع عليه السلطة، وتضيف إليه جملة من الممارسات مثل التضييق على تشكيل الأحزاب السياسية من خلال جملة من القرارات والقوانين التي تقيد نشوء الأحزاب السياسية، وهنا نتساءل لماذا تمتلك وزارة الداخلية صلاحية الحسم في الملفات الحزبية من حيث الاعتماد وتجديد الهياكل الحزبية، والمفروض أن تتولى ذلك هيئة إدارية قضائية محايدة، كما هو الحال في العديد من الديمقراطيات الراسخة. ويندرج في هذا السياق تعرض الأحزاب السياسية للعديد من الأزمات الداخلية كانت السلطة السياسية طرفاً غير محايد فيها، كما أنّ هناك من يرى بأنّ الأحزاب السياسية في الجزائر ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية، لأنّها سلطة مزدوجة قائمة على السلطة الفعلية العسكرية والسلطة الشكلية الظاهرية المدنية، وأنّ الأمر يستدعي تعديلاً دستورياً يعترف بمكانة الجيش في النظام السياسي وفي نفس الوقت يعطي الاعتبار للمؤسسات السياسية التمثيلية.

وهناك اتجاه يشكك في الاستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، فيرى أنّها إمّا امتداد لأحد الأجنحة أو تعمل لتأييد مشاريع السلطة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة وذلك لضمان البقاء السياسي. فالأمر برمّته في الجزائر يرجع إلى غياب المعارضة السياسية الحزبية أو تهميش وتغييب المعارضة بمختلف الوسائل وتقزيمها بحيث لم تعد لها قوتها السياسية..<sup>(1)</sup>

لذا يرى المحلل السياسي نور الدين ثنيو على سبيل المثال أنّ فرصة نجاح الديمقراطية مشروع لازال مؤجلاً نظراً لطبيعة السلطة التي يصف أوضاعها قائلاً: "إنّ استمرار منطق الشرعية الثورية والكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار، وبناء نواة الحكم على مصدر عسكري من شأنه أن يبقي الديمقراطية في حكم المؤجل. لأنّه ستنتهي كلّ صور و صيغ التلاعب بحتمية الحل الديمقراطي للأزمة الجزائرية التي تعدّ في جوهرها تعبير عن الغياب المتواصل لمقتضيات

<sup>1</sup> Lahouari Addi, « les parties politiques en Algérie », Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, CNRS Aix-en-Provence, 2005.



الديمقراطية من الفضل السلمي للنزاعات الاجتماعية والسياسية، وإمكانية تداول المسؤوليات العليا وليس السيطرة على مؤسسات الدولة أو محاولة امتلاكها وإلا أخذ النظام السياسي الشكل الاستبدادي"...<sup>(1)</sup>

ويطرح المفكر لهواري عدي تساؤل بخصوص الجدوى من الأحزاب السياسية في الجزائر؟. حيث جاء في مقاله حول "الأحزاب السياسية في الجزائر" مايلي:

مع بروز فضائح الرشوة والفساد في أعلى قمة هرم سلطة الدولة، نجد الرأي العام حسب ما تتداوله الجرائد والوثائق الخاصة قد أعرض عن الأحزاب السياسية وأصبح يسير في الاتجاه المعاكس لتوجهاتها ونشاطاتها وأهدافها، هذه الأحزاب التي أضحت مجرد منظمات لا فائدة منها ترجى في الدولة أو بالأحرى لها فائدة فقط من جهة مسيرتها ومستخدمها. فالأحزاب السياسية في الجزائر لا تؤدي دورها المتوقع من طرف المواطنين. فنجد أحزاب السلطة: حزب جبهة التحرير الوطني FLN وحزب التجمع الوطني الديمقراطي RND حزبان توأمان في التوجهات الإيديولوجية وغريمان في السباق نحو المناصب القيادية.

وهناك أحزاب لها رجل في المعارضة ورجل في الحكومة أو التحالف الرئاسي (حزب العمال PT وحركة مجتمع السلم HMS) ويختتم الباحث دراسته بمقولة: "لكن ليس بسبب خوفنا عليه من السقوط، لا نترك الصبي يتعلم المشي" في إشارة إلى التهميش المفعل لدور المجتمع المدني في الحياة السياسية..<sup>(2)</sup>

**تعقيب:** إن تحليل الكاتب لهواري عدي يكتنفه جانب كبير من الصواب، فالأحزاب السياسية في الجزائر مهمشة ومغيبية إلى حد بعيد من الحياة السياسية، حيث أفرغت الأحزاب من محتواها الهادف إلى التعبئة والتنشئة السياسية للجماهير الشعبية وكذا اقتراح ومتابعة برامج التنمية التي تسير عليها البلاد، بالإضافة إلى مراقبة عمل الحكومة ومنع فضائح الفساد والرشوة على مستوى

<sup>1</sup> نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، موقع التجديد العربي (2008/08/09):

<http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=1584>

<sup>2</sup> Addi Lahouari, **A Qu'oi servent les parties politiques en Algérie?**, Le Quotidien D'oran, Jeudi 21 Janvier 2010, p 06.

السلطة، وبالتالي فإنّ الأحزاب السياسية هي صمام الأمان لكنّها فقدت مصداقيتها لدى المواطنين وأصبحت تعبر عن مصالح فئوية ونخبوية متعلّقة بمسيريها ومنتخبها ولا حاجة لها في المصلحة العامة.

لهذا طرح كاتب المقال سؤال في غاية الأهمية: ما الجدوى من الأحزاب السياسية في الجزائر؟. إنّ الأحزاب السياسية التي تعتبر همزة الوصل بين الجماهير والسلطة السياسية أضحت هي الحلقة المفقودة في عملية التنمية السياسية، حيث تشهد الحياة السياسية حالة ركود سياسي بسبب غياب الدور الفاعل للأحزاب وانقسام المجتمع المدني وكثرة الصراعات والنزاعات السلطوية، وتغليب المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة ممّا كرس أزمة عدم الثقة وعدم الاستقرار السياسي، وبالتالي ضعف مستوى التنمية السياسية.

### خلاصة ونتائج الفصل:

بعد هذا العرض السريع لأدبيات التنمية السياسية وتطور حقول دراستها وعلاقتها بالأحزاب السياسية نصل إلى جملة من الاستنتاجات والحقائق التي نوجزها فيما يلي:

يتأثر النظام الديمقراطي للأحزاب السياسية بالطبيعة الإيديولوجية لنظام الحكم، فكّما كنا أمام نظام قائم على عقيدة شمولية كلّما كنا أمام توجه لقصر حق تكوين الأحزاب على أطراف أقل. فالممارسة الحزبية تخترقها عوائق تنظيمية في مستويات متعددة قانونية وتاريخية، والإنتاج الحزبي ظلّ محكوماً في بداياته بفكرة مقاومة المحتل، وفي مرحلة ثانية ارتبط السؤال الحزبي بالنضال على ديمقراطية الدولة وتحديث بنياتها وتعميق النقاش حول الصيغ الديمقراطية لممارسة السلطة وهيكله الثروة الوطنية.

لهذا لا بدّ أن تعكس التنمية السياسية تطلعات الحكام والمحكومين في نسق تكاملي يهدف إلى إحلال التضامن العضوي محل التضامن الآلي وتكريس الحداثة في التنظيم السياسي والاجتماعي.

فالتنمية السياسية عملية معقّدة تتضافر فيها جهود أبناء الأمة الواحدة، وتتطلب القضاء على الأزمات للنهوض بمستوى الأداء السياسي بهدف حفظ مصالح الوطن، ولا يتمّ ذلك إلا من خلال نبذ العنف وإحلال العدل والحوار البناء داخل المجتمع، إضافة إلى العمل الدؤوب على تبني سياسة المشاركة الفاعلة والسعي لتعزيز الثقة بين أبناء الشعب بأنفسهم وبدولتهم وبحكامهم

ومؤسسات وطنهم، وبضرورة الحفاظ على هويتهم ووطنيتهم ومنع التغريب السياسي والتدخل الأجنبي مهما كان شكله.

ويمكن القول بأنّ التنمية السياسية هي محصلة توافق الإرادة السياسية الحزبية مع الإرادة الشعبية بخصوص إرساء دعائم الديمقراطية والحكم الراشد وحفظ المصلحة العامة للوطن في الداخل والخارج.

إنّ مسألة تنمية أوطاننا تستوجب علينا ضرورة العمل على استحداث منظور تنموي حضاري كمدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية، لأنّ مجتمعاتنا أضحت فاقدة للوجهة والاتجاه وتتساق عموماً نحو دوائر احتواء ذات أنساق سياسية وثقافية خارج النسق الأصلي. وبالتالي تحولت السياسة في المجتمعات المتخلفة إلى بوليتيك...<sup>(1)</sup>، فإذا كانت السياسة لغة الحثّ على القيام بالواجب فإنّ البوليتيك عند المفكر الجزائري مالك بن نبي لغة المطالبة بالحقوق دون القيام بالواجبات، فالتقليد لا يثمر علماً ولا يُصلح حالاً متردياً، ولا يفضي إلى معرفة صادقة بأهمية أدوارنا في الحياة وعمق رسالتنا التي خلقنا من أجلها، بل إنّ جوهر العلم التفقه والنظر والتدبر ولا يكون ذلك إلا بالنظر في الأدلة واستيفاء الحجة دون التقليد.

ومن وجهة نظري أنّه لا النموذج الغربي ولا الماركسي ولا غيرهما مناسب للثقافة العربية، وذلك لاختلاف المجتمعات من ناحية العصر والاتجاهات والأهداف. وكما يرى مالك بن نبي فإنّه لا يمكننا اقتباس حل أمريكي أو ماركسي متكامل لحل مشكلة التنمية السياسية في بلداننا العربية، لأنّ هذه الحلول وجدت لتخدم مجتمعات بعينها تختلف في ثقافات وتوجهاتها عنّا. ولذلك يجب أن نكون تعريفنا الخاص الذي يناسب أفكارنا ومجتمعنا العربي الإسلامي، وهنا تكمن المشكلة إذ أنّ الثقافة كالرسم البياني ثلاثي الأبعاد يجب أن يُدرس من كل الجوانب قبل أن يرسم.

وبما أنّ المجتمعات العربية الإسلامية أصبحت تصنّف ضمن المجتمعات غير الفعّالة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فأرى أننا ما مادمنا نواجه مشكلة في تحسين السلوك السياسي والاجتماعي، وبالتالي لدينا نقص في الأفكار فلن نتمكن حينئذ من إيجاد تعريف جيّد

<sup>1</sup> البوليتيك تعني عند مالك بن نبي قذف لمجرد كلمات، وحركات لمغالطة الشعب واستغلاله.

أنظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، دمشق: دار الفكر، 1978، ص 85.

لتقافتنا، وبالتالي لن نجد حلاً متكاملاً لمشكلاتنا، فنحن لم نتمكن حتى الآن سوى من وضع اسم ورسم للأفكار وما زال الطريق أمامنا طويلاً.

ومن هنا يتوضح لدينا في هذا القسم من الدراسة دور الأحزاب السياسية في العملية التنموية السياسية، من خلال إدراكنا لطبيعة الظروف التي تحيط بالأحزاب أثناء تفاعلها مع بقية أجهزة النسق السياسي للمجتمع ومحاولتنا كشف المتغيرات المتحركة في مسار التنمية السياسية لاحقاً. ويجدر بنا في هذا السياق التفريق بين اعتبار التنمية كحالة اقتضتها ظروف ورهانات مرحلة معينة، وبين اعتبارها كعملية لها شروطها ومستلزماتها ومؤشراتها الدالة عليها.

وعلى هذا الأساس لابدّ من التفريق بين **التنمية المتنامية** التي تقوم على أسس وقواعد وقيم ثابتة ظاهرية وباطنية، بحيث يكون الخط البياني لهذه التنمية التي أساسها **القيم الأخلاقية** في مسار صاعد، وتبني على الكفاءة في المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني والغاية منها الخير العام، بينما **التنمية الصاعقة** وهي تنمية ظاهرية فقط تبني على **قيم مادية** محضّة، وعلى الرغم من أنّ الخط البياني لهذه التنمية في الظاهر يبدو لنا متزايداً، إلاّ أنّها سرعان ما تنقضي وتزول وتتلاشى مع مرور الزمن لأنّ أساسها الإعجاب بالشكل فقط. إنّ السياسة والوحي يجب أن يسيرا في خطين متوازيين، فالتنمية السياسية لا يمكن تحقيقها إلاّ بالعمل على توافق أحداث الواقع مع أحكام الدين، من خلال إيجاد الحلول للأزمات السياسية الراهنة وفق آليات الضبط الشرعي للمصالح الدنيوية قصد مسايرة التغيرات الحاصلة في المجتمع والتكيف معها.

بالإضافة إلى تنمية قدرات النظام السياسي من خلال إرساء أسس الشرعية والتكامل وتحديد الهوية، والتوزيع العادل للموارد وتكريس ثقافة المشاركة السياسية والعمل على تغلغل جهاز الدولة داخل أبعاد المجتمع السياسي.

وخلاصة القول فإنّ التنمية السياسية لا يمكن أن تتم في ظلّ سجن العقل خلف أسوار الماضي والبقاء رهينة للفكر الديني المطلق، كما أنّها لا يمكن أن تتم دون ملامسة آفاق التطور والتحديث للفكر السياسي في العالم المتقدم. وبالتالي فإنّ التنمية لا يمكن تحقيقها إلاّ عبر توافق السياسة والوحي وهو ما عبر عنه **الماوردي** في صياغته بقوله: " ليبقي في الوقت نفسه موافقاً لأحكام الدين ومطابقاً لأحوال الدنيا".

## الفصل الثاني: أحزاب التحالف الرئاسي.

## المبحث الأول: الجانب التاريخي للتحالفات الحزبية السياسية.

**تمهيد:** إنّ موضوع التحالفات الحزبية صار اليوم من أكثر المواضيع المتداولة في النقاش السياسي، وذلك بصرف النظر عما إذا كان يمكن اعتباره - أو اعتبار الخوض فيه- من مستتبعات الظرفية السياسية ومتعلقاتها المباشرة وأجندتها الضاغطة، سواء من قبيل انتخاب رئيس مجلس النواب أو ضمان التماسك الحكومي وحرص الصفوف إزاء المعارضة، أو تلافي الانزلاقات بين أقارب سياسيين قد تبدأ بتصريحات أو سلوكيات معزولة لأفراد وتنتهي بأزمة أو قطيعة سياسية، أو نظرنا إليه كموضوع أكثر إستراتيجية وعمقاً باعتباره يحيل على قضايا تتصل بتشكيل الخارطة الحزبية بما يكسبها شمولية وقابلية للقراءة والتحليل على ضوء ما هو متعارف عليه من معايير في سياق التمايزات الحزبية ومنطلقاتها وأسسها الموضوعية.

أنشأت أحزاب **التحالف الرئاسي** ممثلة في حركة مجتمع السلم، حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي هذا التكتل عشية الانتخابات الرئاسية سنة 2004م، وهنا تساءل الملاحظون والمتتبعون للسياسة حول طبيعة هذا التحالف هل هو تحالف انتخابي فقط أم هو تحالف رئاسي؟.

وجاء الردّ حاسماً من قبل زعماء هذه الأحزاب من كون أنّ التحالف هو تحالف رئاسي وليس تحالفاً انتخابياً، على اعتبار أنّ التحالف الانتخابي هو تحالف ظرفي مبني على معطيات انتخابية وسياسية آنية، أمّا التحالف الرئاسي فهو تحالف حول برنامج معين، أي أنّ الرئيس بوتفليقة هو مرشح هذه الأحزاب الثلاثة وأنّ لهذه الأحزاب نفس المصير المشترك والمرتبط أساساً بمصير الرئيس في حدّ ذاته.

وعلى هذا الأساس فما هي حقيقة هذا التحالف؟، وهل أنّ ربط مصيره بمصير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سيجعل منه تحالفاً دائماً أم أنّ الصراعات والمصالح المتضاربة التي لاحت في الأفق ستعجل برحيله؟.

كلّ هذه التساؤلات نحاول الإجابة عنها في هذا الفصل من خلال التركيز على السياق العام الذي نشأ فيه التحالف الرئاسي وتحديد تركيبته الحزبية وأهدافه وغاياته المسطرة والتي لا تخرج عن البرنامج السياسي للرئيس.

المطلب الأول- الدلالة النظرية والميدانية للتحالف الرئاسي:

## 1- التحالف الرئاسي ومراحل تطوره:

**تعريف التحالف (Alliance):** هو مثال من أمثلة التعاون الجماعي وهو تعبير يطلق على تنظيم أو التزام عدد من الأفراد أو الجماعات (Spécial Relationships) باتخاذ تصرفات أو سلوكيات وتوجهات معينة ضدّ تنظيم مختلف آخر في ظروف معينة، ويستعمل تعبير حلف أو تحالف للدلالة على الالتزام التعاقدى من النوع السياسي المتبادل بين الأحزاب السياسية أو النوع العسكري المتبادل بين الدول على سبيل المثال لا الحصر.

في قاموس العلوم السياسية يعرف الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية " بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعينون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، وسياسة الأحلاف بديل عن سياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم مبدأ التحالف والذي تجعل منه عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة".

ومن أقدم الأحلاف التي أرّخها المؤرخون ذلك **الحلف** الذي جرى في العام 1280 ق.م بين ملك مصر رمسيس الثاني وملك الحيثيين خاتيسار.

ويتضح لدينا أنّ سياسة التحالفات ضرورية لتوازن القوى في النظام العالمي، وهي قديمة قدم انشطار العالم إلى كيانات سياسية تتصارع فيما بينها حول كسب القوة والنفوذ والمصلحة. وبالتالي فإنّ اختيار الدول لمسلك التحالف أو سياسة الأحلاف ليس مسألة مبدأ وإنما مسألة ملائمة (Expediency) كما يعتقد الأستاذ هانس مورغانثو.

ويضيف التحالف للأطراف خاصية الدقّة (Précision) بمعنى التحديد لمجموع المصالح المشتركة القائمة والسياسات العامة والتدابير الدقيقة المصمّمة لخدمته.

يتطلب **التحالف** وجود مجموعة مصالح مشتركة لقيامه وفي هذا يقول **ثيو كيد ايدس**: " وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة سواء بين الدول أو الأفراد".

وبالتالي ليس في السياسة والعلاقات الدولية صداقة دائمة أو عداوة دائمة، فلا عجب والحالة هذه أن يكون أعداء أمس حلفاء اليوم...<sup>(1)</sup>

وفي هذا الصدد يميّز هانس مورغانثو بين عدّة أنواع من التحالفات:

- 1- التحالفات التي تخدم مصالح وسياسات متطابقة (Identical)
- 2- التحالفات المتممة (Complementary) أو العقائدية (Idéologique)
- 3- التحالفات المتبادلة (Mutual) من الوحيدة الطرف (One Sided)
- 4- التحالفات العامة (Général) من المحدودة الأطراف (Limited)
- 5- التحالفات الدائمة (Permanent) من المؤقتة (Temporary)
- 6- التحالفات الفعّالة (Opérative) من غير الفعّالة (inopérative).

ونتوقع إنشاء حلف أو تحالف معين حينما تتعرض أسس النفوذ السياسي ضمن تكتل ما للضعف بسبب التغييرات السياسية، حيث لا تملك الدولة المستقلة فيه القدرة على مقاومة الخصم الخارجي (حالة الدول) أو الداخلي ممثلاً في قوى المعارضة (حالة الأحزاب السياسية) بدون مساعدة الأطراف المتحالفة.

ومن الناحية النظرية يجب أن يكون توازن المنافع متبادل ضمن التحالف، أي أن تكون الخدمات التي يقدمها الأطراف لبعضهم فيه متعادلة مع المنافع المتوخاة، ويتجلى هذا بصورة مثالية في تحالف معقود بين أحزاب متساوية في القوة وتعمل لمصالح متطابقة. أمّا الشكل المعاكس لتوازن المنافع فهو الانتفاع الوحيد الطرف Leonina a Societas حيث يتلقى طرف واحد في التحالف حصة الأسد من المنافع في حين يتحمل الأطراف الآخرون أثقل الأعباء، وبالتالي فإنّ توازن المنافع يمكن أن يعكس توازن القوة داخل التحالف ويساهم بشكل كبير في تحديد السياسات والبرامج المنتهجة.

إنّ التحالف المثالي هو الذي يحاول تحويل جزء صغير من إجمالي المصالح المشتركة للأحزاب المتعاقدة إلى سياسات وتدابير مشتركة، لأنّ بعض المصالح قد لا تكون هامة لأهداف التحالف بحيث يؤيدها البعض ويتصل منها أو يعارضها البعض الآخر، وهذا التحالف يكون محاطاً بمجال ديناميكي من المصالح والمقاصد المختلفة.

<sup>1</sup> محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، يوليو 1978، ص 08- ص 10.



ويكون التحالف فعالاً عندما يعتمد على قوة المصالح التي يقوم عليها بالقياس إلى قوة المصالح الخاصة بالأحزاب الأعضاء التي يمكن أن تتلاءم مع بعضها، على أن قيمة وفرص نجاح تحالف ما مهما كان محدود النطاق يجب أن تعرض ضمن سياق السياسات الإجمالية التي عليه أن يتصرف من خلالها.

وقد تسهم المشروعية القانونية لمعاهدة أو وثيقة التحالف والحملات الدعائية التي ترافق عقده في خداع الباحثين حول قيمته العملية الحقيقية التي لا يمكن تقديرها إلاّ بفحص موضوعي لسلوكية الأعضاء فيه في سياق الواقع العملي، أي عندما يوضع التحالف موضع التحدي الحقيقي في التصدي للعدو القائم الذي أقيم ضده...<sup>(1)</sup>

#### أولاً- مفهوم التحالف الرئاسي:

التحالف الرئاسي هو الالتزام التعاقدى السياسي المتبادل بين أحزاب سياسية ثلاثة وهي: حزب جبهة التحرير الوطني (الجناح التصحيحي)، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، نتيجة الاتفاق المكتوب والموقع عليه يوم الاثنين 25 ذو الحجة 1424هـ الموافق ل16 فيفري 2004م بفندق الأوراسي (الجزائر العاصمة)...<sup>(2)</sup>

إنّ التحالف الرئاسي هو تحالف سياسي استراتيجي برؤية مستقبلية مزجت بين الأبعاد الثلاثة: البعد الإسلامي والبعد الوطني والبعد الديمقراطي، في نسج متماسك ومنسجم، ويهدف التحالف إلى تجسيد برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ودعم سياسته التتموية. وعند استقرار تفاعلات خارطة الحزبية في بلادنا خلال فترة دراستنا هذه والممتدة من سنة 1999م إلى غاية سنة 2009م تبرز جملة من المعطيات السياسية يهمنها الوقوف منها على أربعة عناصر:

أولاً- أنّ البلقنة السياسية...<sup>(3)</sup> التي خضع لها المشهد السياسي والتي حركتها عند المنطلق

<sup>1</sup> محمد عزيز شكري، الأتحاف والتكتلات في السياسة العالمية، مرجع سابق، ص15-16-17.

<sup>2</sup> أحمد الدان، الأمين الوطني للإعلام والشؤون السياسية، كتيب التحالف الرئاسي: قوة البناء الوطني، ص03.

<sup>3</sup> البلقنة السياسية مصطلح سياسى جغرافى يقصد به تفتيت أو تقسيم منطقة أو دولة إلى مناطق أو دويلات أصغر والتي غالبا ما تكون متعادية أو غير متعاونة. ظهر هذا المصطلح ضمن صراعات القرن العشرين في منطقة البلقان بعد تقسيم إرث الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى إلى دول إثنية عرقية. وفي عام 2007 تحدث جورودون براون رئيس الوزراء البريطاني عمّا يسمى ببلقنة بريطانيا إثر الحديث عن استقلال اسكتلندا.

إرادة صنع مرحلة ما بعد التعددية السياسية جعلت المشهد السياسي برمته وخلال فترة طويلة محاطاً بغموض كبير، لم يكن ليساعد على إرساء معالم تحالفات قادرة على تفعيل ديناميكية حقيقية في حياتنا السياسية، إمّا باتجاه التقاطب وإمّا باتجاه صيغة أخرى من التعددية يمكن أن يفهم الناس مدلولها، اعتباراً لقيامها على أرضيات صلبة من الاختيارات والمرجعيات الواضحة في تباينها.

ثانياً - إنّ تعددية التشتيت التي تمت هندستها (وقد كان التشتيت في الحقيقة معناها ومغزاها)، لم تكن لا معقولة ولا مطلوبة ولم تكن تستجيب لتطور نوعي، بل شكلت في الحقيقة تراجعاً كبيراً وانتكاسة كبرى لجودة الفعل السياسي قياساً على ما كان موجوداً حينما كانت الحياة السياسية الوطنية مهيكلة بعدد محدود من الأحزاب السياسية تتسع برامجها ومواقفها للحساسيات التلقائية غير المصطنعة والمتأصلة في المجتمع الجزائري، ونحن هنا بالطبع نتحدث عن التشكيلات السياسية وليس عن تلك المجموعات الصغرى، التي كانت ممنوعة أو مقموعة والتي كان الزخم الإيديولوجي لديها يسير جنباً إلى جنب مع غياب عن الحضور الميداني الواسع اعتباراً لانحسار نفوذها في بعض القطاعات والشرائح المجتمعية.

كما أنّ التقارب التمثيلي الذي حصل على مستوى عدد التشكيلات الحزبية أدى إلى تراجع النشاط السياسي عوض تنميته وإلى استقرار تدريجي في الوعي العام لصورة سلبية عن العمل السياسي ورموزه، كانت له تبعاته فيما بعد على طبيعة اللعبة السياسية وقضاياها ودرجة مواكبتها والاهتمام بها.

والحقيقة أنّ هذا التحول الذي كانت مفعولاته قد تكثفت بين سنوات 1999م و2009م، بدأ مباشرة في أعقاب الانتخابات الرئاسية لسنة 2004م وما تلاها، إذ لأول مرة انزاح مفهوم التحالف عن منطوقه المرجعي- المذهبي، وأضحت المصالحة الوطنية والمصلحة العامة بمعناها الواسع رافعة التحالف الرئاسي وموجهته.

ثالثاً - في ظلّ تعددية التشتيت، وما فرضته من توازنات بين سنوات 1999م و2009م، برزت التحالفات بين الأحزاب السياسية خلال هذه الفترة أشبه ما تكون بعقود وصفقات وتوافقات تتعدّد بين لوبيات وجماعات ضغط قصد اقتسام المواقع ومناطق النفوذ، وابتعد مفهوم التحالف ومنطوقه عن تلك الصورة السياسية المتحضرة التي تفرزها اللعبة الديمقراطية السليمة، حيث تتعدّد التحالفات على أساس القواسم المشتركة المذهبية والبرنامجية القابلة للفهم والقراءة من

طرف رأي عام تقدم له كلّ المعطيات والملابسات التي تمكّنه من التحليل والتقييم والحكم على الأفعال والأشخاص والتنظيمات.

رابعاً - إنّ الرغبة في إنجاز الانتقال بالتناوب وضمن نفس الخارطة المبلقنة الموروثة عن المرحلة السابقة ضماناً لتجاوز اختناقات الماضي، ورغم أنّ ظاهرة التجوال السياسي بين الأحزاب السياسية لا تزال موجودة إلا أنّ حدّتها خفت عما كانت عليه.

لذلك فإنّ هذه الملابسات التي أحاطت بالتناوب كانت لها نتائج عرضية غير مباشرة في مقدمتها إحداث نوع من التماس، وصل إلى حدّ الخلط بين التحالفات الحزبية بمعناها السياسي الديمقراطي المتحضر والمتعارف عليه، حيث التقارب الإيديولوجي والمذهبي شرط لقيام أي تحالف معقول، وبين ترتيبات لإخراج شكل من المساهمات الحزبية المتعددة والمتنافرة ضمن حكومة انتقالية، ترتيبات فرضتها ضرورات مرحلة بطروفها وإكراهاتها.

وفي هذا السياق يقول رئيس حركة مجتمع السلم **أبو جرة سلطاني** عن التحالف الرئاسي: ثقل على بعض الناس أن تجتمع إرادة سياسية جزائرية حول برنامج مشترك تحقق به للجميع المزيد الاستقرار، وتدفع باتجاه إرساء قواعد راقية في التعاطي مع المشهد السياسي من زاوية ثلاثية الأبعاد، صار تعاونها من أجل الجزائر، في حكم الواجب الوطني:

**البعد الوطني** بتاريخه ونضالاته وجهاده، و**البعد الإسلامي** في وسطيته واعتداله وشموله، و**البعد الديمقراطي** بتجربته وإمكانياته وتموقعه.

والقاسم المشترك الأعظم بين هذه الأبعاد الثلاثة هو آلية الديمقراطية الداعية إلى تكافؤ الفرص وكذا الأطر الأخلاقية والثابت الوطنية والمبادئ الدستورية والثقة المتبادلة بين أطراف التحالف. والمحصلة النهائية أنّ الإرادة السياسية العازمة على ترقية الائتلاف الحكومي إلى تحالف رئاسي يتم بموجبه التنسيق على أعلى المستويات وفي كلاً الاتجاهات (أفقياً وعمودياً).

يهدف التحالف الرئاسي حسب رئيس حركة مجتمع السلم **أبو جرة سلطاني** إذا نجح في صناعة قطب الوسطية والاعتدال المانع من أربعة مناورات كشفها الزمن وهي:

أ- **مناورة التطرف**: كانت الجزائر منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا تحت صدمة تطرف متناقض، تمارسه كلّ الأطراف وتزايد به كلّ التيارات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

في حركة مجتمع السلم ، كما هو الشأن في جبهة التحرير الوطني وفي التجمع الوطني الديمقراطي، يعدّ التطرف مرفوضاً ومنبوذاً من أي جهة كان ومهما كانت المبررات، فرفض الآخر وغلق هوامش الحوار وممرات التواصل بين أبناء الوطن كلّها ممارسات مرفوضة...<sup>(1)</sup> فكيف يحصل التعايش إذا كان كل طرف يعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة؟. بل ويملك حق إصدار الأحكام المتطرفة المجحفة ضدّ بقية الأطراف. فالديمقراطية كفر في نظر متطرفي غلاة التفقيه، والوطنية وثنية في فهم المنتكرين للدولة الوطنية، والإسلام ثيوقراطية في نضالات متطرفي التيار العلماني (اللائيكي).

**ب- مناورة الاحتكار:** يظنّ أغلب الناس أنّ الاحتكار مصطلح اقتصادي كونه سلوكاً جشعاً تظهر آثاره في بسط النفوذ والتحكم في سوق السلع والبضائع، لكن في المقابل هناك محتكرون للديمقراطية وآخرون يحتكرون الوطنية والبعض يحتكر الإسلام وهم بهذه الذهنية الاحتكارية يملكون حق تصنيف الناس لأنهم المحتكرون للحقيقة دون سواهم.

ويأتي التحالف بين هذه التيارات الثلاثة لكسر الاحتكار، ووضع مبادئ (11 مبدأ) وأهداف (11 هدفاً) ومحاور تحالف (09 محاور) هي القواسم المشتركة بين الجميع حتى أولئك الذين لم يوقعوا على وثيقة عقد التحالف، ذلك أنّ الإحساس النفسي بأنّ الاحتكار قد تمّ كسره يعنى مباشرة الدخول في المنافسة السياسية التي تقوم على ثلاثة حدود أساسية:

- 1- الجودة في الأداء السياسي بعيداً عن تجريح الهيئات والأشخاص.
- 2- الوفرة العددية للمناضلين والمتعاطفون لتحقيق أغلبية سياسية.
- 3- المرونة في التعامل مع الآخر لكسر الاحتكار ومنع التطرف.

**ج- مناورة الاحتماء بالآخر:** عودنا القطب الذي يسمى نفسه ديمقراطياً أن يدعو إلى منازلات ديمقراطية مع كلّ استحقاق يقول أنه يريد لها نزيهة وشفافة، فإذا فاز بها أثنى على الديمقراطية وامتدح وعي الشعب وأكد نضجه ورشده ودعا الجميع إلى احترام قواعد اللعبة الديمقراطية وممارساتها، وإذا خانته أوراق الاقتراع السري انقلب على وجهه متهماً الشعب بعدم النضج وبالمراهقة السياسية واستنفر وسائل الإعلام للدفاع عن المصلحة العليا للوطن وحماية

<sup>1</sup> أحمد الدان، كتيب التحالف الرئاسي: قوة البناء الوطني، مرجع سابق، ص 06-07.

الديمقراطية وأحيانا يعلنها حرباً على الجميع بدون استثناء، ويهرع للاحتماء بوحدة من ثلاث جهات أو بها جميعاً في وقت واحد وهي: ...<sup>(1)</sup>

1- وسائل الإعلام الإيديولوجية لإثارة التوابع والزوابع.

2- المؤسسة العسكرية لضرب مصداقيتها مع الشعب.

3- جهات خارجية يعلم الجميع أنّ السياسة الجزائرية ترفض تدخلها في شؤونها الداخلية.

فهل يستطيع هؤلاء المحتمون بغيرهم أن يفصحوا عن مكونات برامجهم، وماذا سيقدمون

للشعب؟ وهل الذي يطلب حماية غيره يملك أن يحمي الشعب؟.

د- **مناورة الخوف والتخوف:** عاشت الأحزاب السياسية الجزائرية 15 سنة ضحية لمخاوف

وهمية نفخ فيها التوجس من الآخر - دون سابق معرفة - أحكاماً مسبقةً كانت إلى عهد قريب

مصنفة في خانة الأحكام القطعية ولكنها أصبحت اليوم من مجرد سراب ومن هذه الأوهام

والمخاوف السياسية:

- وهم أنّ مخالطة النظام مفسدة لحملة المشروع الحضاري.

- وهم أنّ التيار الإسلامي خطر على الدولة والمجتمع.

- وهم الخصومة الأبدية بين الديمقراطية والإسلام.

- وهم العداوة الأزلية بين النظام والمعارضة.

- وهم استحالة الالتقاء والتحالف بين الأسر المتنافسة سياسياً.

**ثانياً- مراحل تطور التحالف الرئاسي:** تدرجت أحزاب التحالف الرئاسي لتكريس التعاون

والتنسيق فيما بينها وفق أربعة مراحل هي:

1- **التعارف:** الذي تمّ بين المتحالفين يوم ندوة الوفاق الوطني في يناير 1994م واستمر إلى غاية

سنة 1998م.

2- **التآلف:** الذي بدأ بتوقيع وثيقة **الائتلاف الحكومي**...<sup>(2)</sup> يوم 08 أبريل 1999م واستمر إلى

غاية 16 فبراير 2004م، رغم تعرضه إلى الكثير من الصعوبات وقلة التنسيق وضعف التشاور.

<sup>1</sup> أحمد الدان، المصدر نفسه، ص 08-10.

<sup>2</sup> **الائتلاف** مصطلح سياسي يطلق على مجموعة من عنصرين سياسيين أو أكثر (يكونان على سبيل المثال أفراداً أو أحزاباً سياسية أو مجموعات مصالح أو حتى دول) يتشكل عن طريق العمل المشترك لإنجاز هدف نافع على نحو متبادل، وربما لا

3- **التحالف:** الذي تمّ التوقيع على وثيقته القاعدية (المبادئ، الأهداف، المحاور، الآليات) يوم 16 فبراير 2004م وسوف يستمر إلى ما بعد الرئاسة أفقياً وعمودياً.

4- **التكاتف:** الذي يعبر عنه في الفقه الإسلامي برصّ الصفّ وسدّ الفجوات أمام المتسللين للتشويش على الجزائر، في سياق سياسة الكتف عند الكتف من أجل الجزائر...<sup>(1)</sup>  
**وثيقة التحالف الرئاسي:**

لقد جاءت وثيقة "عقد تحالف رئاسي" بعد سلسلة من الحوارات المكثفة بين أطراف التحالف توجت باجتماع اللجنة الثلاثية التي جمعت الأحزاب الثلاثة ممثلين في ثلاث شخصيات عن كلّ حزب بفندق الرياض بالجزائر العاصمة.

محضر اجتماع : بتاريخ 07/06 ذي الحجة 1424 هـ الموافق ل 29/28 جانفي 2004م اجتمع ممثلو الأحزاب السياسية الثلاثة وهم ممثلين على النحو الآتي:

**الحاضرون:** عن المكتب الوطني المنبثق عن المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع لحزب جبهة التحرير الوطني: **عبد القادر مساهل، محمد خدي، العياشي دعودة.**

عن حركة مجتمع السلم: **عبد المجيد مناصرة، عبد الرزاق مقري، أحمد الدان.**

عن التجمع الوطني الديمقراطي: **محمد الطاهر بوزغوب، عبد القادر مالكي، مبارك خالفة.**

إنّ الذي يقرأ عقد التحالف الرئاسي يجد أنّ الوثيقة سجلت بارتياح النتائج الإيجابية لمرحلة الائتلاف الحكومي القائم منذ 1997م، وفي نفس الوقت اعترفت الوثيقة بالسلبات المصاحبة للعمل المشترك، وأكدت عزم الأطراف على ترقية الائتلاف الحكومي إلى تحالف رئاسي وفقاً للمبادئ والأهداف والمحاور والآليات التالية...<sup>(2)</sup>

**أ- المبادئ:** يقوم التحالف على المبادئ الآتية:

1- احترام الدستور.

---

يمكن عموماً تحقيقه بدون تكوين مثل هذه المجموعة. ويعني المصطلح بخاصة الحكومة مؤلفة من حزبين أو أكثر بهدف ضمان أغلبية عاملة في المجلس التشريعي وتقليص السياسات الحزبية في وقت الأزمة أو لسبب آخر. للمزيد من التفاصيل أنظر موقع

صحيفة المصري اليوم على الرابط التالي: <http://www.almasry->

[alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=292421&IssueID=2094](http://www.alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=292421&IssueID=2094)

<sup>1</sup> أحمد الدان، المصدر نفسه، ص 11-12.

<sup>2</sup> أحمد الدان، المصدر نفسه، ص 14-16.

- 2- مكونات الهوية الوطنية من إسلام وعروبة وأمازيغية.
  - 3- الثوابت الوطنية في إطار مرجعية بيان أول نوفمبر 1954م.
  - 4- النظام الديمقراطي الجمهوري.
  - 5- دولة الحق والقانون.
  - 6- مواصلة مكافحة الإرهاب ومعالجة ظاهرة العنف.
  - 7- التعددية السياسية والحريات الديمقراطية.
  - 8- حرية التعبير وحرية الإعلام.
  - 9- الوحدة الوطنية وسيادة الجزائر.
  - 10- التداول السلمي على السلطة.
  - 11- الوفاء لكلّ الذين ماتوا أو استشهدوا من أجل أن تبقى الجزائر واقفة.
- ب- الأهداف:** يرمي هذا التحالف إلى تحقيق الأهداف التالية:
- 1- ترقية العمل المشترك من أجل تعزيز استقرار البلاد وتراكم التجربة.
  - 2- مساندة مكافحة الإرهاب المنبوذ وطنياً ودولياً وعدم الخلط بينه وبين الإسلام وحق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال لتقرير مصيرها.
  - 3- الممارسة الديمقراطية وحماية المنافسة السياسية في إطار الدستور وقوانين الجمهورية.
  - 4- الدفاع عن الوحدة الوطنية أرضاً وشعباً، وكذا الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة المحددة دستورياً.
  - 5- الدفاع عن القيم والأخلاق الإسلامية والحريات الفردية والجماعية طبقاً للدستور
  - 6- العمل على ترقية مسعى الوئام المدني إلى مصالحة وطنية بين الجزائريين.
  - 7- دعم مواقف الجزائر الثابتة دولياً تجاه القضية الفلسطينية ونصرتها، وكلّ القضايا العادلة الأخرى في العالم.
  - 8- العمل على تطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية.
  - 9- تعزيز مكانة الجزائر في الساحة الدولية والعمل على تفعيل مسار الاندماج المغربي، والسعي من أجل تحقيق الوحدة العربية الإسلامية والوحدة الإفريقية.
  - 10- تعميق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار القيم الوطنية، بما يخدم التنمية الاقتصادية والترقية والاجتماعية ويهيئ للشباب فرص العمل.

11- العمل على ترقية اللغة الأمازيغية طبقاً للدستور.

إن وثيقة التحالف لا تتوقف عند حدود المبادئ والأهداف بل تتجاوزها إلى تحديد محاور عمل وآليات تتمثل فيما يلي:

### ج- محاور التحالف:

1- الوحدة الوطنية وثوابت الأمة.

2- التضامن بين أحزاب التحالف.

3- التحالف داخل الدوائر السياسية للحكم أفقياً وعمودياً.

4- التشاور السياسي المستمر.

5- الانتخابات الرئاسية 2004م.

6- الاستحقاقات الانتخابية.

7- التنسيق في مجال التشريع.

8- التنسيق على مستوى المجالس المنتخبة.

9- التنسيق في مجال الحركة الجمعوية...<sup>(1)</sup>

ثم قفزت الوثيقة قفزة نوعية وعملية بتحديد آليات عمل تنفيذية وتنظيمية تضمن التوافق والتطبيق والمتابعة في الميدان وعلى جميع المستويات الأفقية والعمودية.

### د- آليات التحالف:

تشكيل لجنة وطنية مشتركة بين قيادات أحزاب التحالف تقوم بوضع آليات لمتابعة تنفيذ مضمون هذا العقد على مستوى مختلف هيئات وهياكل الأحزاب الثلاثة أفقياً وعمودياً بما يكفل التوافق في

مختلف القضايا، وتسطر برنامجاً عملياً على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وذلك تحت المسؤولية المباشرة لزعماء الأحزاب أطراف العقد الذين يستوجب عليهم أن يلتقوا فصلياً.

وقام بالتوقيع الرسمي على وثيقة التحالف الرئاسي زعماء الأحزاب الثلاثة السادة:

- أبو جرة سلطاني، رئيس حركة مجتمع السلم.

- عبد العزيز بلخادم، منسق الجناح التصحيحي لحزب جبهة التحرير الوطني.

- أحمد أويحي، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> أحمد الدان، المصدر نفسه، ص 17-19.



**المطلب الثاني- تقييم حصيلة التحالف الرئاسي:**

**1- المحطات السياسية الهامة للتحالف الرئاسي:**

يبدو مفيداً التأكيد أساساً على حاجة الجزائر إلى أن يتحالف أبنائها الذين آمنوا بأنّ الطريق إلى تكريس الطابع الجمهوري للدولة يمرّ حتماً بتجميع الطاقات الوطنية، وتعبئة القدرات السياسية لخدمة الأهداف المشتركة التي سطرت في عقد التحالف والتي كرسها التعديل الجزئي للدستور. فهل تحققت كلّ الأهداف التي يرمز إليها التحالف الرئاسي ؟ وهل استنفذ التحالف أغراضه التي قام من أجلها ؟.

وفي محاولة منا للإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وسعيًا من أجل تغطية الفرضيات في مستوى التحليل بهدف إجراء تقييم شامل لحصيلة التحالف الرئاسي، لا بدّ أن نستعرض أهمّ المحطات السياسية التي سار عليها هذا التحالف، مع إبراز إيجابيات وسلبيات التنسيق في السياسة العامة له ومحاولة استقراء نظرة واقعية للعملية التنموية في الحياة السياسية الوطنية والمحلية.

**أولاً- المحطة الأولى (التحالف الرئاسي والانتخابات الرئاسية 2004م):**

أولى التحالف الرئاسي لموضوع رئاسيات 2004م أهمية كبيرة لما لها من تأثير على مستقبل الجزائر، وبعد عملية انتخابية تعتبر من أنظف الانتخابات في الجزائر فاز مرشح المصالحة الوطنية السيد عبد العزيز بوتفليقة بأغلبية كبيرة بلغت 84.9%، وهي الانتخابات التي فسحت المجال للخروج النهائي من الأزمة وتحقيق المصالحة الوطنية وحلّ مختلف الملفات العالقة:

أ- ملف المفقودين.

ب- ملف الشراكة.

ج- الملف الاقتصادي.

د- ملف السكن...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> أحمد الدان، المصدر نفسه، ص20.

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم: <http://www.hmsalgeria.net/ar>

بينما اجتمع قادة التحالف الرئاسي يوم الاثنين 28 ربيع الثاني 1426هـ الموافق ل06 جوان 2005م بالمقر المركزي لحركة مجتمع السلم لتقييم حصيلة النشاط الثلاثي، وتدارس الملفات المطروحة على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية واستعرض بعض القضايا التنظيمية الداخلية. وحسب البيان الختامي فإنّ أطراف التحالف الرئاسي المجتمعون في لقاء التنسيق يوم 06 جوان 2005م بالمقر المركزي لحركة مجتمع السلم لتقييم حصيلة النشاط الثلاثي. وبعد استعراض جدول الأعمال المقترح ومناقشة مختلف النقاط المدرجة فيه خلص المتحالفون إلى البيان الآتي:

- 1- الثناء على الصحة السياسية للمتحالفين وحسن سير التحالف الرئاسي وأداء أقطابه على كلّ المستويات، ومباركة كلّ الجهود التي بذلت من طرف الجميع -لاسيما برئاسة حزب جبهة التحرير الوطني للتحالف- خلال مرحلة كانت مليئة بالنشاطات، ودعم فكرة التنسيق المحلي لاستكمال هياكل التحالف أفقياً وعمودياً.
- 2- الاتفاق المبدئي حول مسار الإصلاحات الاقتصادية ومشاريع الإنجازات القائمة في إطار تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الخماسي وبرنامج الحكومة، وتثمين مستويات النمو المتتالية منذ انطلاق برنامج **الإعاش الاقتصادي** سنة 2001م وكذا دخول برنامج النمو حيّز التنفيذ بواقع **55 مليار دولار**.
- 3- تأكيد صلابة التحالف بامتداده إلى المجالس المحلية المنتخبة مع الحرص على عدم زعزعة استقراره، والعمل على ما يخدم الصالح العام ومصلحة المواطنين على كلّ المستويات.
- 4- تأكيد حفظ الصالح العام واحترام صلاحيات المنتخبين بتوضيح علاقاتهم بالسلطات العمومية والحرص على الالتزام بالقانون في إطار الاحترام المتبادل، والتفرغ لما يخدم التنمية المحلية والتعاون على استقرار المؤسسات والكفّ عن كلّ الضغوطات وسياسة التهديد بسحب الثقة.
- 5- تأكيد مبدأ إصلاح المنظومة التربوية بما يحقق الانفتاح الواعي والمسؤول على المحيط الدولي، مع الحرص على إثراء برامج المنظومة التربوية بما يحفظ الهوية ويؤكد سلامة الثوابت الوطنية، والتكفل بكلّ ما هو ضروري لتأمين مستقبل الأجيال.
- 6- يؤكد أطراف التحالف على استعداد جميع مناضليه وإدارته للعمل لإنجاح برنامج رئيس الجمهورية، والسعي الدؤوب لاستكمال مساعي المصالحة الوطنية بما يضمن الاستقرار التام والكامل للدولة الجزائرية، ويوفر لها أجواء التضامن الوطني للمساهمة في مشاريع التنمية

والرفاه الاجتماعي وحسن استثمار موارد الدولة وتجنيد طاقاتها وقدراتها لخدمة الصالح العام.

7- يباركون سياسة الحوار بين أبناء الجزائر ويثمنون النتائج الملموسة والمكاسب المحققة، ويدعون إلى اعتماد مبدأ المعالجة الشاملة لمفأساة الوطنية، والتكفل بكل الملفات العالقة في إطار المصالحة الوطنية التي صارت قناعة شعبية عامة من شأنها تعزيز أركان الوحدة الوطنية.

8- تمّ الاتفاق بين أطراف التحالف على إجراء انتخابات محلية في منطقة القبائل وفقاً للآليات المعمول بها، في الوقت المناسب بما يحقق الوحدة الوطنية ويضمن مصالح المواطنين.

9- يؤكد التحالف الرئاسي على ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لصون هويتنا وتدعيم ركائزها بالحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية وعلى تثمين تاريخنا وانتمائنا الحضاري، وفي هذا الصدد يستنكر ما صدر عن البرلمان الفرنسي من تزوير للتاريخ وطمس لحقائق تشهد بما ألحقه الاستعمار من دمار وخراب وتقتيل وطمس للشخصية الوطنية الجزائرية...<sup>(1)</sup>

10- الاتفاق على ضرورة لقاء هيئة الرؤساء شهرياً للتشاور والنقاش في القضايا الوطنية وتنسيق الجهود لمعالجة الملفات المطروحة في الساحة الوطنية، بما يمتن فعالية المتحالفين ويستكمل المتفق عليه في وثيقة التحالف وفي النظام الداخلي، كما يمكن لهيئة التنسيق الثلاثية أن تلتقي كلما قدرت ذلك ضرورياً للتداول في الملفات المطروحة وفقاً للنظام الداخلي الساري المفعول.

**تعقيب:** كلّ الدلائل كانت تشير إلى أنّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أراد من خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2004م أن يستعمل النسبة العالية المطلوبة في دعم مواقعه داخل النظام السياسي، ومحو آثار الانتخابات الرئاسية التي شارك فيها وانتهت بانسحاب المرشحين كما حصل سنة 1999م، وحتى الانتخابات الأخيرة لسنة 2004م لم يسلم فيها الرئيس حيث شهدت صراعاً خطيراً داخل حزب جبهة التحرير الوطني.

وهذا إذا دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على عدم ثقة الرئيس في أحزاب التحالف الرئاسي التي تدعمه لأنّه يهدف إلى كسب ثقة الشعب والتحرر من النظرة الحزبية الضيقة التي فشلت في تجسيد برامج وطموحاته السياسية.

<sup>1</sup> موقع حركة مجتمع السلم (حمس)، البيان الختامي للقاء التحالف الرئاسي، للمزيد أنظر الموقع التالي:  
<http://www.hmsalgeria.net/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=595>

إنّ رئيس الجمهورية لم يثق في أحزاب التحالف لأنّه كان متأكّد بأنّها لا تمثّل حقيقةً المصلحة العامة للشعب الجزائري ولا تتماشى مع مسعاه السياسي وحتىّ الإيديولوجي، فهذه الأحزاب اجتمعت لإقصاء أي معارضة يمكن أن تحول بينها وبين مصالح زمرها الضيقة في الاستفادة من الامتيازات المادية والمناصب القيادية.

بالإضافة إلى التناقضات التي تحكمها والتي حالت دون تجسيد برنامج الرئيس وحكمت عليه بالفشل السياسي، لأنّها لم تقدم البدائل اللازمة لإنجاحه بل وقفت موقف المتفرج وأحياناً أعاقت الكثير من مشاريعه الهادفة إلى تحقيق تنمية أوسع في مختلف أقاليم وطننا الكبير.

### ثانياً- المحطة الثانية (التحالف الرئاسي والانتخابات الرئاسية 2009م):

في كلمة رئيس الحركة أوجرة سلطاني شاكرًا قيادة حزب جبهة التحرير على احتضانها القمة التاسعة للتحالف، ومهنئًا قيادة التجمع الوطني الديمقراطي بالإنجازات التي تحققت خلال رئاسته الدورية للتحالف، أجمع المتحالفون في هذه القمة على ثلاثة أهداف جوهرية:  
أ- تقييم نشاط التحالف.

ب- رسم برنامج التنسيق للاستحقاقات الرئاسية 2009م.

ج- بحث آليات العمل المستقبلي المشترك بعد المصادقة على تعديل الدستور.

قدمت حركة مجتمع السلم قبل عامين ونصف بمناسبة انقضاء نصف عهدة التحالف، مشروع تقييم للتحالف بين الواقع والآفاق في شكل جداول غطت سبعة وثلاثين (37) بندًا، وقد سجل أربع (04) ملاحظات جوهرية لا يمكن إنجازها إلا بترقية التحالف إلى شراكة سياسية كاملة:

الأولى: تتعلق بضعف التنسيق على المستوى القاعدي.

الثانية: تتعلق بغياب إرادة توسيع التشاور والتنسيق لتجسيد مسمى الأفقي والعمودي على كل المستويات والهيكل.

الثالثة: تتعلق بغياب برنامج عمل اللجنة التساعية إلا في المناسبات والاستحقاقات.

الرابعة: لوحظ تباين وجهات النظر حول كفاءات تجسيد وتعزيز مكونات الهوية الوطنية والتعددية السياسية والحريات، خاصة ما تعلق منها بأنشطة المجتمع المدني والحركة الجمعوية.

والبقية تطابقت بشأنها وجهات نظر المتحالفين بنسب متفاوتة، على أساس أنّ التحالف مازال تجربة سياسية جديدة بحاجة إلى المزيد من الوقت والجهد ليتم بشأنها الإنضاج السياسي الكامل في غضون الخمس (05) سنوات القادمة...<sup>(1)</sup>

وفي سياق السيرورة التاريخية للتحالف الرئاسي، فاز رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية ثالثة في التاسع أفريل من سنة 2009م بنسبة 90.24% من الأصوات، ما يعادل 12.91 مليون صوت من مجموع 15.3 مليون ناخب جزائري، ولم يسبق لرئيس جزائري من قبل تحقيق نسبة بهذا الحجم منذ بداية إجراء الانتخابات الرئاسية في ظل التعددية، وكان رئيس الجمهورية خاض معركة الانتخابات رفقة خمس مترشحين آخرين، وحصلت المرأة الوحيدة المشاركة في هذه الانتخابات رئيسة حزب العمال لويزة حنون على نسبة 4.22%، وكانت حصلت على نسبة 1% فقط في انتخابات 2004م، بينما حصل المرشح موسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية على 2.31% من الأصوات، فيما حصل المرشح الإسلامي الوحيد محمد جهيد يونس من حركة الإصلاح على نسبة 1.37%، والمرشح فوزي ربايعين رئيس "عهد 54" على نسبة 0.93%، ونال المرشح بلعيد محمد أوسعيد على نسبة 0.92%، وحظي بوتفليقة بدعم واسع من قبل أحزاب التحالف بالإضافة إلى أحزاب سياسية أخرى ومنظمات وطنية وجمعيات متعددة...<sup>(2)</sup>

إنّ هذه الانتخابات الرئاسية لم يكن مطلوباً منها الإتيان بجديد لا على مستوى الوجوه السياسية ولا موازين القوى ولا الخطاب ولا الممارسات السياسية التي ميّزت النظام السياسي منذ عشرية من الزمن، لدرجة أنّ الرئيس-المرشح أعلن في اليوم الأول للحملة أنّه لا يملك برنامجاً جديداً يقدمه للشعب أثناء الحملة، بل سيواصل نفس المشروع الذي انتخب على أساسه في العهدة الأولى 1999م واستمر في العهدة الثانية 2004م مركزاً على أهمية الاستمرارية التي يمثلها، في مقابل إمكانيات التغيير التي يطالب بها منافسوه.

وانتخابات الاستمرارية هذه، أغلقت اللعبة السياسية بعد أن عاين أغلبية الفاعلين السياسيين عدم جدوى الترشح لها، حيث نجح الرئيس بوتفليقة في فرض تعديل دستور 1996م في 12

<sup>1</sup> مقال مقتبس عن حركة مجتمع السلم على الموقع التالي: <http://www.hmsalgeria.net/ar>

<sup>2</sup> صحيفة الوفاق، أنظر الموقع الآتي: <http://al-wefaq.org/news.php?action=show&id=1968>

نوفمبر 2008م بما يسمح له بالترشح لأكثر من عهدة واحدة، وهذه المعايينة جعلت أحزاب مثل: التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب القوى الاشتراكية وحركة النهضة يقررون مقاطعة هذه الانتخابات بل تجميد نشاطاتهم فيها.

وهو نفس الموقف الذي اتخذته عدّة شخصيات سياسية معروفة (مولود حمروش، أحمد بن بيتور، سيد أحمد غزالي، عبد الله جاب الله) ليس فقط بعدم مشاركتهم في الترشح لهذه الانتخابات، بل حتى مقاطعتها إعلامياً وسياسياً...<sup>(1)</sup>

**تعقيب:** من الملاحظ أنّ غياب التنافس السياسي على منصب رئاسة الجمهورية يعكس تكريس سياسة التخاذل الحزبي وحتمية غياب التداول على السلطة، وبقاء النظام السياسي متصلباً قصد الحفاظ على الامتيازات والمصالح الضيقة للأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية والجمعيات التي كونت تحالفاً واسعاً وراء مرشح السلطة، وهو ما يعكس رداءة الأداء السياسي في بلادنا الذي يصنّف دون مستوى الحدث.

وفي قراءة جادة للأحداث السياسية يظهر بما لا مجال فيه للشك أزمة الوعي السياسي وانتكاسة القدرة الشعبية على إعطاء دفعة قوية للحياة السياسية، تعيد الحركية والحيوية للسلوك الديمقراطي وتثبت معالم حكم راشد قائم على الكفاءة في التخطيط والتسيير، بدلاً من الحفاظ على الوضع القائم لمجرد العجز الدائم عن تقديم البدائل أو لفرض واقع يخدم مصالح القلة على حساب الجماعة، وهو ما يرهن مسار التنمية السياسية في البلاد لا محالة.

## 2- التحالف الرئاسي وقضية انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة:

يتكون البرلمان الجزائري من غرفتين هما: المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى أو السفلى) ومجلس الأمة (الغرفة الثانية أو العليا).

يبلغ عدد أعضاء مجلس الأمة الجزائري 144 عضواً يعيّن رئيس الجمهورية ثلثهم أي 48 عضواً (مدة 6 أعوام)، بينما ينتخب الثلثين الآخرين من المجالس الشعبية الولائية بحصة عضوين عن كل ولاية من الولايات 48 للجزائر.

وفي معرض تقييمنا لحصيلة التحالف الرئاسي نتطرق لموضوع نتائج انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة (29 ديسمبر 2009م)، والتي عاد فيها الفوز لحزب جبهة التحرير الوطني

<sup>1</sup> عبد الناصر جابي، الانتخابات الرئاسية الجزائرية إشكالية الترشح والمشاركة، بتاريخ 23 مارس 2009م، موقع أصوات:

بـ 22 منتخباً منهم 3 منتخبين تقدموا كمرشحين مستقلين، يليه التجمع الوطني الديمقراطي بـ 20 منتخباً، أما حركة مجتمع السلم والجبهة الوطنية الجزائرية فقد فازتا بـ منتخبين اثنين لكل منهما، في حين أحرز التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على مقعد واحد، بينما عاد الفوز بمقعد واحد لمرشح مستقل يدعمه حزب جبهة التحرير الوطني.

جاء هذا البيان عقب اجتماع المجلس الدستوري برئاسة بوعلام بسايح لدراسة ومراقبة صحة العمليات الانتخابية التي جرت عبر ولايات الوطن لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمقدر عددهم بـ 48 عضواً...<sup>(1)</sup>

وبعد المداولة في محاضر فرز الأصوات المودعة لدى كتابة ضبط المجلس الدستوري طبقاً للنصوص الدستورية والقانونية والتنظيمية وبعد تصحيح الأخطاء المادية، أعلن المجلس في بيانه أنّ عدد الناخبين المسجلين قدر بـ 15934، أمّا عدد المصوتين فقد بلغ 15315 فيما امتنع 619 ناخباً عن التصويت، وقدر المجلس نسبة المشاركة في الاقتراع بـ 96.11%، بينما بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 14 ألف و 266 صوتاً، كما أعلن المجلس قائمة المترشحين الفائزين عن ولاية معسكر والولايات المجاورة لها على النحو التالي:

العقّاق علي نائب عن ولاية معسكر عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي...<sup>(2)</sup>

بلحاج يوسف نائب عن ولاية سعيدة.

بن عودة قادة نائب عن ولاية تيارت.

بوتخيل إبراهيم نائب عن ولاية سيدي بلعباس.

معيزية منصور نائب عن ولاية مستغانم.

محياوي الطيب نائب عن ولاية وهران.

زروقي عبد القادر نائب عن ولاية غليزان.

وأكدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في بيان رسمي عقب الانتهاء من فرز الأصوات أنّ الانتخابات الخاصة بتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين أسفرت عن النتائج الأولية بفوز

<sup>1</sup> سميرة ب، المجلس الدستوري يعلن أسماء المرشحين للانتخابات بمجلس الأمة، جريدة صوت الأحرار ليوم السبت 02 يناير 2010م، العدد 2163، ص 03.

<sup>2</sup> أنظر الجدول رقم 05: في قائمة الملاحق (محضر نتائج انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة بولاية معسكر عن المكتب الولائي للتجمع الوطني الديمقراطي).

حزب جبهة التحرير الوطني بـ 22 منتخباً منهم 3 منتخبين تقدموا كمرشحين مستقلين، يليه التجمع الوطني الديمقراطي بـ 20 منتخباً، أمّا حركة مجتمع السلم والجبهة الوطنية الجزائرية فقد فازتا بـ منتخبين اثنين لكلٍ منهما، بينما أحرز التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مقعداً واحداً، في حين عاد الفوز بمقعد واحد لمرشح مستقل يدعمه حزب جبهة التحرير الوطني. تحصلت أحزاب التحالف الرئاسي في هذا الاستحقاق الانتخابي لتجديد أعضاء مجلس الأمة على 382 صوت في مقابل حصول بقية التشكيلات الحزبية مجتمعة على 12 صوت فقط، وهو فارق كبير يدل بوضوح على هيمنة التحالف الرئاسي في الغرفة العليا للبرلمان الجزائري (مجلس الشيوخ)...<sup>(1)</sup>

لكن وبالرغم من هذا الانجاز، أثار التحالف الثنائي بين حزب التجمع الوطني الديمقراطي (الأرندي) وحزب العمال لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة عاصفة في بيت التحالف الرئاسي، وهو ما جعل حزب جبهة التحرير الوطني (الأفالان) يمرر رسائله الضمنية ويراجع حساباته التي ترجمها في آخر اجتماع لقيادته، وردت عليها قيادة الأرندي بالثقل، بينما قال رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني إن "حمس" لا تفلقها تحالفات شريكها خارج دائرة التحالف مادام أن سباق مجلس الأمة يتميز بالظرفية، مؤكداً أنها التزمت في صياغة تحالفاتها بأن لا تكون خارج الأفالان والأرندي.

وأقلت خرجة حزب الأرندي بإعلان تحالف مركزي مع حزب العمال، بظلالها على نجاعة وجدوى التحالف الرئاسي وفسحت المجال للكثير من التحليلات والتأويلات السياسية حول مستقبل ومصير هذا التحالف الذي غاب مؤخراً عن الساحة السياسية، وإن توافق على برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، فإنه سجل اختلافاً في الكثير من الملفات كمشروع قانون الولاية والبلدية الجديد، ولم تكن التحالفات المحلية بين الشركاء الثلاثة لانتخابات مجلس الأمة تعكس صورة التحالف.

والأكيد أنّ الجزائر التي تعيش أزمة سياسية خطيرة، ممّا صعب على الجميع تبيان الأسباب الحقيقية لما تبديه أحزاب التحالف من مواقف لأنّ مختلف هذه الأحزاب تنام على خطاب وتفريق

<sup>1</sup> أنظر الجدول رقم 06: في قائمة الملاحق ( حصيلة نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة بولاية معسكر وفقاً للأغلبية الحزبية "انتخابات يوم 29 ديسمبر 2009م" )



على خطاب آخر مناقض تماماً للخطاب الأول، والأزمة بالأساس هي أن قوى وأحزاب التحالف الرئاسي الذين بدأت بوادر الفرقة تدب بينهم عقب التصارع والخلاف الذي نشب منذ مدة كانت من البداية مقطوعة الصلة مع الجماهير والقوى الحقيقية في البلاد، بل أن هذه الأحزاب هي التي ساهمت في إبعاد القوى الفاعلة والحقيقية عن طريق تواطؤ مفضوح مع جهات في السلطة، وأصبحت القوانين المصيرية تمرر عن طريق مراسيم في غياب شبه كلي للممثلين الشرعيين المفترضين في البرلمان وفي المؤسسات المنتخبة الأخرى، فهل يمكننا القول أن التحالفات الحزبية دليل الضعف السياسي؟.

وهل يكبر أي تحالف غداؤه الأساسي التناقضات الإيديولوجية؟.

إنّ الأزمة الحقيقية التي تعيشها البلاد تكمن في كون أن البرنامج الذي أوكل إلى حكومة التحالف قد فشل فشلاً ذريعاً باعتراف الرئيس بوتفليقة وبعتراف بعض الشخصيات من داخل هذا التحالف، والحكومة كما يعلم الجميع هي حكومة هذا الكوكتيل السياسي المتصارع على اقتسام الغنائم وتحقيق المزيد من المصالح، ولكن ما العمل أمام هذه النتائج السلبية المحققة؟. وما الذي كان حريا بالرئيس بوتفليقة أن يفعله أمام هذا الواقع المزري وأمام هذا الغليان الاجتماعي بما يحمله من مخاطر على المستقبل السياسي للرئيس نفسه وعلى تماسك النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة الجزائرية بأكملها؟.

حقيقة إذا كانت حكومة أحزاب الأغلبية ترى بأمّ عينها أنّ الحال تغير وبأنّ الجزائر الآن أفضل ممّا كانت عليه فيما قبل، فذلك يرجع بالأساس لكون هذه الحكومة برجالاتها ومكاتبها السياسية لا تنظر لأحوال الأمة إلاّ عند قرب الانتخابات، ولا يهتمّها من ولايتها غير خدمة مصالحها وحمايتها من خلال تعديل القوانين وفرضها بأغلبية مطلقة من خلال نوابها داخل قبة البرلمان. وأمام فشل الأحزاب في سياستها أصبح المواطن لا يؤمن لا باليمين ولا باليسار ولا بالروح الوطنية التي تلوّكها السنة الوزراء وأمناء الأحزاب السياسية، فمن غير المعقول أن يعين وزير له مشاكل مع المواطنين وله قضايا عويصة تطرح في الصحافة الوطنية والدولية. وبالتالي فإنّ الديمقراطية تقتضي احترام كرامة المواطنين واستفتاء الشعب في كلّ أمور الشأن العام، لكن ما يلاحظ في واقعنا السياسي الراهن أنّ الوجوه التي تمكنت من الإستقواء واستحوذت على المناصب هي التي تتواجد اليوم على كراسي المسؤوليات.

**المبحث الثاني: التحالف الرئاسي وأهدافه التنموية.**

**المطلب الأول- الإطار التاريخي لأحزاب التحالف الرئاسي:**

**1- التشكيلة الحزبية للتحالف الرئاسي:**

إنّ التحالف الرئاسي هو تحالف سياسي رسمي مكون من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، ولفهم طبيعة هذا التحالف وأهدافه الظاهرة والخفية يستلزم علينا معرفة الإطار التاريخي الذي حكم وما زال يحكم أحزاب التحالف الرئاسي، خصوصاً وأنّ التوجهات الإيديولوجية فيما بينها تختلف ما بين الوطني، الديمقراطي والإسلامي. وانطلاقاً من دراسة موقع كلّ حزب من أحزاب التحالف الرئاسي نحاول استقراء أهداف وغايات هذا التكتل الحزبي الذي لا يزال يطرح العديد من التساؤلات حول نشأته وأسباب قيامه.

**أولاً- حزب جبهة التحرير الوطني:** أقدم حزب سياسي في الجزائر وهو قطب في التحالف

الرئاسي، يمثل حزب الأفلان التيار الوطني اليميني النزعة، شعاره: حزب قائد في وطن رائد، ويرأسه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شرفياً منذ يناير 2005م.

نشأ هذا الحزب تاريخياً زعماء التنظيم الخاص التابع لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تُعرف في السابق بحزب الشعب الجزائري "اللجنة الثورية من أجل الوحدة والعمل" في مارس 1954م من أجل جمع شمل كلّ الوطنيين الجزائريين من كلّ الاتجاهات والميول، حيث بدأ نشاط الحزب قبل 01 نوفمبر 1954م وكان هذا تاريخ اندلاع الثورة التحريرية المجيدة التي استشهد فيها أكثر من مليون ونصف مليون شهيد.

استحوذ حزب جبهة التحرير الوطني على السلطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومن أهم ما يميّز هذا الحزب هو قدرته على البقاء والتكيف حتى من دون تجديد ملحوظ، إذ بعد فترة جمود طويلة نسبياً (1988-2000م) يعود الحزب ليحتل صدارة الساحة السياسية.

وليس من باب المبالغة القول إن مصير الممارسة السياسية ومسيرة الانتقال الديمقراطي المرجوة في الجزائر، يبقيان مرهونين إلى حدّ كبير بالاتجاه الذي سيتخذه تطور حزب جبهة التحرير

الوطني، بما في ذلك إمكان "إحالته إلى متحف التاريخ" التي ما فتئ الكثيرون ينادون بها منذ إقرار التعددية في الجزائر.

وما يميّز حزب جبهة التحرير الوطني هو الطريقة التي نشأ بها، والتي ما زالت منذ استقلال البلاد وحتى اليوم بمنزلة الشفرة الوراثية له.

من المعلوم أنّ هذا الحزب لم يظهر كتنظيم سياسي، وإنما كحركة تحرر ضد الاستعمار بعد الإخفاقات المتتالية التي عرفتتها الحركة الوطنية في مختلف فصائلها إلى غاية عام 1954م، في محاولاتها الدائمة الفردية منها والجماعية لحمل إدارة الاحتلال على تغيير تصرفاتها مع الجزائريين، ولا سيّما بعد تلك الأحلام التحررية التي تضمّنها الميثاق الأطلسي الصادر عام 1941م، ورياح التحرر التي هبت مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

ونستطيع القول أنّ جبهة التحرير الوطني لم تنشأ على أساس سياسي ومن أجل العمل السياسي، وإنما بمعنى ما ضدّ السياسة أصلاً، وعلى الرغم من ذلك الخطاب السائد منذ الاستقلال إلى اليوم، لم تأت الجبهة كخلاصة للحركة الوطنية -التي بدأت مختلف فصائلها تظهر منذ بداية القرن العشرين- بقدر ما كانت إيقافاً مفاجئاً وعنيفاً لهذه الحركة التعددية، التي كانت بحاجة إلى نضج أكبر وشعور أقوى بضرورة العمل الجماعي خدمةً للقضية الوطنية...<sup>(1)</sup>

قبل تنظيم الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995م بأيام، بدأت الصحف الوطنية...<sup>(2)</sup> تتحدث عن انفجار مرتقب لحزب جبهة التحرير الوطني بسبب خلافات داخلية حول هذه الانتخابات سادت فيها وجهة نظر المؤيدين لإجرائها بدءاً من هذه الفترة، صار الحزب منهمكاً في التعامل مع خلافاته الداخلية، كما أخذ بعض قادته يدلون بتصريحات معبرين فيها عن مخاوفهم على مصير الحزب بسبب انحرافه عن السكة حينئذٍ بدت أيام عبد الحميد مهري كأمين عام للحزب معدودة، وخاصة بعد دخول عضو بارز في القيادة الحزبية الحلبة تاركاً مهماته كسفير للجزائر في إيران ليعود إلى البلاد بغرض إجراء اتصالات بعضها سري بأطراف داخل الحزب وخارجه...<sup>(3)</sup> لحبك خيوط ما وصف آنذاك سخرية بـ "الانقلاب العلمي" ودامت هذه المناورة بضعة شهور، رفض الأمين العام

<sup>1</sup> كما يردد الكثير من المؤرخين الجزائريين لحرب التحرير، مجارين بذلك الخطاب الرسمي من بين هؤلاء نذكر:

Slimane Chikh, *L'Algérie en armes ou le temps des certitudes* (Paris:Economica, 1981).

<sup>2</sup> أنظر مثلاً: *El Watan*, 11/ 14 /1995.

<sup>3</sup> من بينها طبعاً مصالح الاستعلام التي يقول في شأنها عبد الحميد مهري، في الحوار آنف الذكر: "مصالح الأمن في بلادنا تعتقد أنّها مسؤولة عن إدارة الحياة السياسية وكذلك عن وسائل الإعلام بحجة أنّ الأوضاع هي التي تفرض ذلك هذا ليس سرّاً خافياً على أحد".

الدخول في متاهاتها، مفضلاً مواصلة نشاطه العادي إلى أن قررت اللجنة المركزية للحزب (الهيئة التداولية) إقالته عام 1996م، واطاعة بذلك حداً لما سمته المغامرة بمصير جبهة التحرير الوطني. نظراً إلى طبيعة نظام الحكم في الجزائر والتطورات اللاحقة (ولا سيما عودة حزب جبهة التحرير إلى البيت)، يمكن تفسير المعارضة التي اعتمدها حزب جبهة التحرير الوطني خلال الفترة 1989-1996م على أنها كانت أقرب إلى المعارضة "الوظيفية" منها إلى المعارضة العادية، حتى وإن لم يكن كل شيء بالضرورة مقصوداً في هذا الاتجاه.

ولا شك في أن هذه المعارضة سمحت لنظام الحكم بربح الوقت وخدمته (كما خدمت جبهة التحرير الوطني في شكلها التقليدي) لأن الرأي العام والقوى السياسية رأت فيها دليلاً ملموساً على صدق نية النظام في التغيير، ولو أردنا اختصار تجربة **عبد الحميد مهري** على رأس حزب جبهة التحرير الوطني، لأمكننا القول أن أهم المواقف التي كانت تصدر باسم تنظيمه آنذاك لعلها لم تكن مواقف القيادة الحزبية كلها، بقدر ما كانت تمثل مواقف الأمين العام وعدد قليل من مساعديه ممن كانوا مقتنعين بنهجه...<sup>(1)</sup>

أما الباقي فكان موقفهم المرتقب إذ لم يتعودوا العمل خارج السلطة، ولا يخفى أن هذا الترقب كان في مرحلة غموض وغياب للحياة الدستورية، لكن ما أن أبدى نظام الحكم نيته في العودة إلى هذه الحياة من خلال تنظيم انتخابات رئاسية (تشرين الثاني/نوفمبر 1995م) حتى ظهرت المعارضة ضدّ عبد الحميد مهري الذي أبى مشاركة الحزب فيها.

بطبيعة الحال، لم يغيّر الحزب خطه السياسي مباشرة بعد تغيير أمينه العام سنة 1996م، بشخصية يمكن وصفها بشخصية جهاز...<sup>(2)</sup>؛ فمنذ هذا التاريخ وإلى غاية عام 1999م، اتخذ الحزب ما يمكن تسميته المنزلة بين المنزلتين، فلا كان معارضاً ولا مؤيداً صريحاً لنظام الحكم. بل يمكن القول إنه كان آنذاك يعرف نوعاً من الحيرة والترقب.

يتكوّن حزب جبهة التحرير الوطني حالياً من الهيئات التنظيمية الوطنية التالية: المؤتمر الوطني، هيئة التنسيق، اللجنة المركزية، المكتب السياسي.

<sup>1</sup> مقابلة مع محافظ الحزب في العاصمة، 28/04/2008م.

<sup>2</sup> يتعلق الأمر ب**عبد الحق بن حمودة** الذي كان منذ استقلال البلاد، قد تقلّد مناصب سامية في أجهزة الدولة، من بينها منصب وزير المالية.

ومن هيئات تنظيمية محلية متفرعة عنه وهي: المحافظة، هيئة التنسيق للمحافظة، اللجان الدائمة للمحافظة، هيئة التنسيق البلدية، القسمة، الخلية...<sup>(1)</sup>

يقدر عدد قسّمات حزب جبهة التحرير الوطني حالياً ب: 1594 قسمة عبر الوطن...<sup>(2)</sup> يتزأس حالياً المجلس الشعبي البلدي صدر لحسن خلفاً لسابقه بيداي عبد القادر عن حزب جبهة التحرير الوطني، ويضمّ المجلس عن قائمة الأفلان الأعضاء الآتية أسماؤهم: بن فريحة صلاح الدين، صواق علي.

ومن أعضاء القيادة المحلية للحزب على مستوى المجلس الشعبي الولائي بمعسكر نذكر: بن عومر برحال وأحمد سلطاني، بينما ينوب عن حزب جبهة التحرير الوطني بولاية معسكر برلمانياً كلّ من النواب: عبد الله محمد، عيشوبة محمد بن يمينة ، مصطفى بوصبيح. ويشرف بوخاري إبراهيم رئيس المجلس الشعبي الولائي على المحافظة الولائية لحزب جبهة التحرير الوطني، ولكن بعد تعيين الأمين العام للحزب بلخادم لمحافظ جديد بمعسكر رفض المحافظ المنتهية عهده تسليم المهام ومفاتيح المحافظة.

حيث ذكر المحافظ المنتهية عهده لحزب جبهة التحرير الوطني بمعسكر إبراهيم بوخاري أنه لن يسلم المهام ومفاتيح مقر المحافظة للمحافظ الجديد الذي عينه الأمين العام للحزب، بسبب كما قال: "مخالفة مسؤولي الحزب كلّ الوعود التي تقدموا بها للقواعد النضالية حول اختيار المحافظين".

وأكد السيد إبراهيم بخاري الذي يشغل في نفس الوقت منصب رئيس المجلس الشعبي الولائي لمعسكر، في تصريح لـ "الخبر"، أنه لا يعترف بقرار الأمين العام وبعمل مبعوثه إلى معسكر الذي نصب شخصاً سبق له الاستقالة من الحزب ويتجاوز من العمر الـ70 سنة، في الوقت الذي يتحدث بلخادم عن التشبيب ومنح الفرصة للكفاءات الجديدة وفتح الأبواب أمامها. وأضاف ذات المتحدث أنّ مسؤول التنظيم الذي حضر نهاية الأسبوع الماضي إلى معسكر ونصب المحافظ الجديد تلاعب بالمناضلين وأعضاء مكتب المحافظة، حيث أوهمهم بالمجيء للمشاورة حول الاقتراحات الخاصة بالمحافظ، ليقوم ويفاجئ الجميع بتنصيب شخص كان أقلّ

<sup>1</sup> أنظر الرسم التوضيحي رقم 05: الهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحزب جبهة التحرير الوطني.

<sup>2</sup> بلقاسم عجاج، ما تعيشه الجبهة مجرد "معارضة إعلامية" لبعض الفاشلين في التموقع، جريدة الشروق، الحدث، العدد رقم 3090، بتاريخ 20 أكتوبر 2010م.

أعضاء المحافظة الجدد أصواتاً عند انتخابهم قبل أزيد من شهر، وحسب المحافظ المنتهية عهده "عبرت أزيد من 25 قسمة عن رفضها التعامل مع المحافظ الجديد وكذلك الشأن بالنسبة إلى أغلب أعضاء كتلة الأقالان بالمجلس الشعبي الولائي والنواب بالبرلمان".

واتهم رئيس المجلس الشعبي الولائي، الأمين العام للأقالان **عبد العزيز بلخادم** بـ"الخنوع" لضغوط مجموعة من أعضاء المكتب السياسي الذين يريدون الرجوع بالحزب للوراء، مؤكداً أنه ليس بمستوى حزب كبير وتاريخي بحجم الأقالان.

وتوعد المتحدث أنه سيسعى مع مجموعة من الإطارات لتصحيح الوضع، مع احتمال الانضمام إلى مبادرات إصلاح الحزب التي تقودها مجموعة من الشخصيات البارزة فيه إذا أصر الأمين العام على قراره، ولم يتسن لنا الاتصال بالمحافظ الجديد لأخذ وجهة نظره حول الموضوع...<sup>(1)</sup> **ثانياً- حزب التجمع الوطني الديمقراطي**: هو حزب سياسي وطني في منطلقاته وأهدافه، ديمقراطي في منهجه وممارساته، شعاره: أمل، عمل، تضامن، ويمثل **التجمع الوطني الديمقراطي** التيار الليبرالي الديمقراطي، وهو حزب السلطة الجديد الذي أعلن عن تكوينه في 21 فيفري 1997م (يستخدم أيضاً على تسمية **حزب الإدارة**).

يتكون حزب التجمع الوطني الديمقراطي من الهيئات التنظيمية الوطنية وهي: المؤتمر، المجلس الوطني، المكتب الوطني.

أما الهيئات التنظيمية المحلية فتتمثل فيما يلي: المجلس الولائي، لجنة التنسيق أو المقاطعة الإدارية، الجمعية العامة البلدية، المكتب الولائي، مكتب الخلية، الخلية...<sup>(2)</sup> وعندما أجريت الانتخابات البرلمانية التعددية الأولى وفق التعديلات الجديدة بغياب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 05 جوان 1997م، فاز فيها بالمركز الأول حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND الموالي للرئيس زروال بـ156 مقعداً بعد أقل من ثلاثة أشهر عن تأسيسه. وفي 23 أكتوبر 1997م جرت الانتخابات المحلية (المجالس الشعبية البلدية والولائية) تحصل حزب الأرندي فيها على نسبة 55.19% في المجالس البلدية وعلى 45.52% في المجالس الولائية، وتفوق بذلك على بقية الأحزاب السياسية على المستويين المحلي والوطني...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> يراجع في ذلك صفحة مستجدات الأخبار لولاية معسكر على الموقع التالي:

[http://www.vitamedz.com/Article/Articles\\_15688\\_290963\\_29\\_1.html](http://www.vitamedz.com/Article/Articles_15688_290963_29_1.html)

<sup>2</sup> أنظر الرسم التوضيحي رقم 06: الهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

وبلغت حصيلة الحزب 7003 مقعد بالمجالس الشعبية البلدية و958 مقعداً بالمجالس الشعبية الولاية.

أما في الانتخابات البرلمانية لعام 2002م فقد تحصل الحزب على 461.610 صوت (8.2% أي 47 مقعد)، في حين جرت الانتخابات المحلية يوم 10 أكتوبر 2002م والتي بلغت نسبة المشاركة فيها 50.11% على المستوى الوطني، بينما قدرت نسبة المشاركة السياسية بولاية معسكر 54.59% وتحصل خلالها حزب التجمع الوطني الديمقراطي على 171 بلدية على أساس القوائم حسب الأغلبية...<sup>(2)</sup>

الأمين العام لحزب للتجمع الوطني الديمقراطي هو **أحمد أويحي** ويشغل أيضاً منصب الوزير الأول في الحكومة الجزائرية الحالية.

يشرف النائب **قادة جليد** عن ولاية معسكر حالياً على الأمانة الولاية للتجمع الوطني الديمقراطي بولاية معسكر.

بينما تضم القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الشعبي الولاية الجدد المنتخبين عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي لولاية معسكر ما يلي: شعبان محمد، أخصري قويدر، العفعاق علي، بن يحي قادة، بو عبد الله عبيد الله، بلقوميدي مختار، مرامدي نور الدين، قدوري أحمد، عتو توفيق، مومنين عبد القادر.

في حين يتشكل المكتب الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي من الأعضاء والقياديين المرفقة أسماؤهم بالمسؤولية الموكلة إليهم في إطار نشاطهم داخل الحزب مما يلي:

الإسم و اللقب	المسؤولية
بوشوارب عبد السلام	مكلف بالإدارة والمالية، رئيس الديوان
بخيري حميد	مكلف بالشؤون الفلاحية
بوزغوب محمد الطاهر	مكلف بالمنتخبين
بن عطية قادة	مكلف بالشؤون الاجتماعية

<sup>1</sup> انتخابات جوان 1997 التشريعية التي فاز بها التجمع الوطني الديمقراطي، كان التشكيك في نتائجها أقوى بكثير مثلها مثل الانتخابات المحلية التي تلتها في أكتوبر من نفس السنة وفاز بها نفس الحزب.

<sup>2</sup> وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الانتخابات البلدية والولاية يوم 29 نوفمبر 2007، الجزائر: كريم للطباعة الحديثة، 2007، ص51-52-57-59.

بن سالم بلقاسم	مكلف بشؤون الشباب
بن سحنون فوزية	مكلفة بشؤون المرأة على مستوى ولاية الجزائر
شهاب الصديق	مكلف بولاية الجزائر
شرفي ميلود	الناطق الرسمي للحزب
جعفر نوار	مكلفة بالأسرة والطفولة
لوجرتي نادية	مكلفة بشؤون المرأة
رزقي علي	مكلف بإصلاح الدولة
حرشاوي عبد الكريم	مكلف بالشؤون الاقتصادية و المالية
سومر عبد القادر	مكلف بالعلاقات مع المنظمات الوطنية
مغلاوي محمد	مكلف بالتكوين
مالكي عبد القادر	مكلف بالعلاقات مع الأحزاب
زيطوفي إدريس	مكلف بترقية حقوق الإنسان

ثالثاً- **حركة مجتمع السلم:** هي حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة، شعارها: العلم والعدل والعمل، وتمثل هذه الحركة التيار الإسلامي المعتدل، كما تعتبر أحد أحزاب التحالف الرئاسي الحاكم في الجزائر وأكثر الأحزاب الجزائرية تأثراً بالإخوان المسلمين، فقد تأسست هذه الحركة سنة 1990م على يد الشيخ **محفوظ نحناح** تحت اسم **حركة المجتمع الإسلامي (حماس)**، وشاركت الحركة في جميع الاستحقاقات السياسية التي جرت في البلاد. ومن ثوابتها: الإسلام واللغة العربية والانتماء للأمة الإسلامية، والنظام الجمهوري والحريات الخاصة والعامة والتداول السلمي على السلطة، من خلال الواقعية والموضوعية والمرحلية. بينما تتمثل مرجعيتها فيما يلي:

الإسلام بمصادره ومقاصده الكبرى باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط وتقارب بين أطراف الأمة الإسلامية وتوجهاتها وتطلعاتها، وهو كذلك مصدر إلهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الجماعي والتعاون على البر والتقوى.

تراث الحركة الوطنية وتاريخها الحافل بالبطولات، وميراث جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفضائل الزوايا التي كانت منبع إشعاع حضاري وإحياء للروح الوطنية والجهادية للشعب غداة الاستعمار 1830-1962م.



بيان أول نوفمبر 1954م ببنوده وأهدافه، وما يشكله من نظرة شاملة ومتوازنة للدولة الجزائرية المنشودة ودورها في المحيط العربي والإفريقي والمتوسطي والمغاربي والإسلامي والعالمي. القيم الحضارية السامية التي توصل إليها الفكر البشري لإسعاد البشرية وتحقيق استقرارها وأمنها الاجتماعي وتقدمها الاقتصادي.

وتتكون حركة مجتمع السلم من هيئات عليا وهي: المؤتمر، مجلس الشورى الوطني، المكتب التنفيذي. ومن الهيئات المحلية المتفرعة عنه ومنها مجلسي الشورى الولائي والبلدي، الجمعية العامة، المكتب التنفيذي الولائي والمكتب التنفيذي البلدي...<sup>(1)</sup>

شاركت الحركة في ندوة الوفاق الوطني التي جاءت بالسيد اليمين زروال رئيساً للدولة، واقتُرحت ميلاد هيئة تشريعية بديلاً عن "المجلس الاستشاري" الذي شكله الرئيس الراحل محمد بوضياف (رحمه الله)، فكان ميلاد "المجلس الوطني الانتقالي" الذي شاركت فيه حركة المجتمع الإسلامي سابقاً (حركة مجتمع السلم حالياً) بخمسة أعضاء: عبد المجيد مناصرة، عبد القادر بن قرينة، بشير طويل، موسى رزيق، عبد اللطيف بن وارد.

وتعدّ هذه أول تجربة مشاركة سياسية للحركة في أجهزة السلطة والحكم، كما شاركت الحركة في الانتخابات البرلمانية التعددية الأولى وفي الانتخابات المحلية (البلدية والولاية) سنة 1997م، وتحصلت على 71 مقعداً بالبرلمان وحوالي 1100 منتخباً محلياً منها حوالي 24 بلدية تسييرها الحركة. وبفضل هذه النسبة ارتفع عدد الوزراء إلى 07 حقائب:

1- وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة: الوزير عبد المجيد مناصرة (من جوان 1997 إلى جوان 2002).

2- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الوزير أبو جرة سلطاني (من جوان 1997 إلى جوان 2002).

3- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: الوزير عبد القادر بن قرينة (من جوان 1997 إلى جوان 2002).

4- وزارة النقل: الوزير سيد أحمد بوليل (من جوان 1997 إلى جوان 2002).

5- كتابة الدولة للصيد البحري: الوزير عبد القادر حميتو (من جوان 1997 إلى جوان 2002).

<sup>1</sup> أنظر الرسم التوضيحي رقم 07: الهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحركة مجتمع السلم.

6- كتابة الدولة للبيئة: الوزير بشير عمرات (من جوان 1997 إلى جوان 2002).

7- كتابة الدولة للصناعات التقليدية: الوزير محمد نورة (من جوان 1997 إلى جوان 2002).

عقدت حركة مجتمع السلم مؤتمرها الثاني في مارس 1998م بقصر الأمم بنادي الصنوبر الجزائر العاصمة تحت شعار "السلم والتنمية"، والذي كرس منهج المشاركة وعمق خط الوسطية والاعتدال ونادى بضرورة الائتلاف والتحالف للمساهمة في إخراج البلاد من أزمتها.

تم تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة سنة 1999م والتي خاضها سبعة مرشحين في غياب الشيخ **محفوظ نحناح** (المقصى من السباق بافتعال شهادة العضوية في الثورة)، ورغم ذلك وتغليباً للمصلحة العامة على المصلحة الحزبية وقف الشيخ **محفوظ نحناح** موقفاً مشرفاً من الرئاسيات، وسامح الذين أقصوه أو تسببوا في إقصائه، ووقع عقد **ائتلاف حزبي** ضمّ كل من: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة، حركة مجتمع السلم، قصد دعم ترشيح السيد عبد العزيز بوتفليقة في السباق الرئاسي خوفاً على الجزائر من أن تسقط في أيدي العلمانيين، أو تعود إلى دوامة العنف من جديد.

كما تقلص عدد الحقايب الوزارية للحركة ما بين 1999م-2002م إلى أربعة وهي:

1- وزارة العمل والحماية الاجتماعية: الوزير أبو جرة سلطاني.

2- وزارة الصناعة: الوزير عبد المجيد مناصرة.

3- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الوزير عبد القادر سماري.

4- وزارة الصيد والموارد الصيدية: الوزير عمار غول.

ومع أنّ أداء الحركة في الحكومة وفي البرلمان تميّز بديناميكية جديدة وساهم في رفع الغبن عن كثير من المواطنين إلا أنّ الحصيلة الإيجابية لم تشفع للحركة في الاستحقاقات القادمة.

حيث جرت الانتخابات البرلمانية وبعدها الانتخابات المحلية سنة 2002م، ووجدت حركة مجتمع السلم نفسها تتفهم إلى المرتبة الرابعة بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة بواقع 38 نائباً بالبرلمان، و38 بلدية وحوالي 1200 منتخباً محلياً على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى 10 نواب (أعضاء في مجلس الأمة)، ستة (06) منهم منتخبون وأربعة (04) معينون في الثلث الرئاسي.

لكن الحقائق الوزارية تحسنت نوعياً وبقيت الكمية نفسها (04 وزارات) بعد ضياع وزارة العمل والحماية الاجتماعية التي لم تخرج من أيدي اليساريين -خلال 40 عاماً- سوى مرة واحدة لتديرها حركة مجتمع السلم...<sup>(1)</sup>

لقد احتفظت الحركة بالوزارات الثلاث:

1- وزارة الصناعة: الوزير الهاشمي جعبوب.

2- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الوزير مصطفى بن بادة.

3- وزارة الصيد والموارد الصيدية: الوزير إسماعيل ميمون.

ثم أضيفت للحركة وزارة جديدة هي وزارة الأشغال العمومية التي يديرها الوزير عمار غول. انتقل مؤسس حركة مجتمع السلم الشيخ **محفوظ نحناح** رحمه الله إلى مثواه الأخير في 19 جوان 2003م مخلفاً وراءه منهجاً واضحاً، وجماعة متماسكة، وتجربة في آخر أطوار نضجها، ووطنياً بدأ يخرج من محنته وأزمته الوطنية شيئاً فشيئاً.

وبتاريخ 08 أوت 2003م انعقد المؤتمر الثالث للحركة لينتخب **أبو جرة سلطاني** خلفاً للشيخ **محفوظ نحناح** رحمه الله.

انعقد المؤتمر الرابع للحركة سنة 2008م بالقاعة البيضاوية في ظلّ خلاف كبير، أسفر عنه تأسيس عدد كبير من مؤسسي الحركة وقياداتها لـ **حركة الدعوة والتغيير** بقيادة عبد المجيد منصرة.

وفي الوقت الحالي تشارك حركة مجتمع السلم بأربع وزراء في الحكومة الجزائرية بعد استقالة رئيسها من الهيئة التنفيذية (الحكومة)، وتحوز الحركة 31 نائباً في البرلمان و 04 نواب في مجلس الأمة.

أما على المستوى المحلي بولاية معسكر، فإنّ حركة مجتمع السلم تشرف على رئاسة البلديات التالية: الغمري، سيدي قادة، تيزي، ويبلغ عدد أعضائها 03 أعضاء في المجلس الشعبي البلدي لمدينة معسكر و46 عضو منتخب عبر الولاية.

ومن أعضاء حركة مجتمع السلم بالمجالس المحلية البلدية والولائية نذكر: شرقي مولاي إدريس، بيدي عبد القادر، بينما يمثل حركة مجتمع السلم حالياً نائبين في البرلمان عن ولاية معسكر

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم: <http://www.hmsalgeria.net/ar>

(الأمين الولائي للحركة وشن عبد القادر والنائب جلال محمد)، في حين كان يمثل الحركة سنة 2002م نائب واحد فقط، و03 نواب في العهدة الانتخابية لسنة 1997-2002م...<sup>(1)</sup>

## 2- التقسيمات والعائلات الحزبية داخل التحالف الرئاسي:

### أولاً- مفهوم فكرة الحزب "الجهاز":

لم يأت استقلال الجزائر سنة 1962م إلا ليكرس الأحادية الحزبية التي تعزز اتجاهها أثناء حرب التحرير، بحيث لم تنفع تلك المحاولات المحتشمة من أجل العودة إلى نوع من التعددية السياسية المعروفة في عهد الاستعمار. غير أن الصراع يبدو أنه لم يتعلق بهذه العودة بقدر ما تعلق بمشروعية السلطة في قالب الجبهة كتتنظيم جامع، فاتخذ هذا الصراع شكل السعي لفرض موازين قوى بين الأطراف المتزاحمة آنذاك نستطيع القول، أنه لو تمّ اعتماد نوع من التعددية السياسية عند الاستقلال - ولو داخل الجبهة نفسها - لكانت الجزائر تحظى اليوم بنخبة وطنية وأحزاب سياسية أكثر نضجاً وجدارة...<sup>(2)</sup>

إنّ الأوضاع الصعبة التي كانت الجزائر تمر بها آنذاك شجعت على خيار الحزب الواحد على أنه "السبيل الوحيد" للعودة إلى الحياة العادية والنهوض بالبلاد.

وهذا الحزب الواحد لم يكن ليتمثل بتنظيم آخر سوى جبهة التحرير الوطني بحجة أنها هي التي "حررت البلاد" فكيف كانت مكانة حزب جبهة التحرير الوطني في النصوص الرسمية المعتمدة من طرف الدولة الناشئة؟.

لقد برزت هذه المكانة في خمسة نصوص: ميثاق طرابلس 1962م، ودستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م، والميثاق الوطني 1976م ونسخته المعدلة عام 1986م ودستور 1976م وقد ظلّ العمل سارياً بهذه النصوص جميعها كـ "مرجعية للثورة" إلى غاية إقرار التعددية وصدور دستور عام 1989م.

<sup>1</sup> من أرشيف حركة مجتمع السلم (حمس) لولاية معسكر.

<sup>2</sup> Mohammad Hennad, "Algeria's Experience with Pluralism: An Example of a Transitional Process, To be published .

وتجمع هذه النصوص كلها على تكريس دور جبهة التحرير الوطني تقريباً بنفس الألفاظ المستعملة مع تأكيد المبادئ نفسها، بطريقة مملّة نوعاً ما، لكن بلهجة أخف منذ انقلاب عام 1965م إلى غاية خلافة الرئيس هواري بومدين المتوفى في أواخر 1978م...<sup>(1)</sup>

هكذا تحولت جبهة التحرير الوطني من حركة تحررية جامعة إلى حزب واحد اتخذ أداة للإقصاء وجهازاً في خدمة نظام سياسي تمثلت ركائزه بالجيش والجهاز التنفيذي والإدارة، وعلى الرغم من أنّ جبهة التحرير الوطني كانت الحزب الواحد إلا أنها تحولت إلى قوقعة فارغة، لكن قوقعة ضرورية للمسارات الشخصية، بحيث لم يكن بمقدور أحد ضمان مسيرته المهنية من دون التسربل بمعطفها...<sup>(2)</sup>

وحزب جبهة التحرير الوطني لا يكتفي اليوم بالظفر بالأغلبية في البرلمان والمجالس البلدية والولائية، وإنما صار يمثّل أيضاً قاطرة "التحالف الرئاسي" وقوة هي أشبه ما تكون بالقوة الموزعة للأدوار في مشهد الحياة السياسية الوطنية، بل كثيراً ما تبدو الجبهة وكأنها تتعاطى نوعاً من السمسة السياسية، لذلك جذب هذا التنظيم اهتمام عدد من الباحثين، ولا سيما في إطار إنجاز رسائل جامعية، حتى أنّ قادة حزبيين صدرت لهم كتب حول أوضاع جبهة التحرير الوطني، لكنها جاءت في معظمها جدالية...<sup>(3)</sup>

وهناك سبب آخر يدعونا إلى دراسة هذا التنظيم السياسي، ألا وهو صلته الوثيقة بالنظام السياسي الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، فالأوضاع الصعبة في الجزائر بعد الاستقلال فرضت منطق الحزب الواحد، وأثناء هذه الفترة كلّها ظلّ الحزب جهازاً...<sup>(4)</sup> ينحصر دوره في ثلاثة وظائف وهي:

الدعاية السياسية لنظام الحكم ومشروعه الثوري، بالإضافة إلى التوظيف السياسي عبر الترشيح للمجالس المنتخبة والتركية للمناصب العليا لكون الانتماء إلى الحزب عربون ولاء لنظام الحكم، علماً أنّ هذه التركيبة لم تكن من فعله بقدر ما كانت من فعل المصالح الخاصة، المراقبة

<sup>1</sup> وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962م)، الجزائر، 1979.

<sup>2</sup> Chérif Ouzani, "Où va le FLN?" in Jeune Afrique n° 2464-2465 du 3 au 12/4/2008, p 64.

<sup>3</sup> أنظر على سبيل المثال:

Kamel Bouchama, Le FLN, la refondation ou le musée!, Alger: édition El Maarifa, 2008.

<sup>4</sup> كلمة "الجهاز" كانت تسمية رسمية.

الشعبية ولاسيما عن طريق الانتشار في كلّ البلديات والأحياء وأماكن العمل الأمر الذي جعل الحزب يبدو أيضاً بمظهر الشرطة السياسية.

كما اتخذ من الحزب وسيلة للتصفيات السياسية لعلّ أهمّها ما وقع في مطلع الثمانينيات، حين أقصي وزراء سابقون في عهد الرئيس هواري بومدين من الهيئات القيادية في الحزب ومن السلطة أيضاً، أمّا الوظائف الأخرى المعروفة للأحزاب مثل تنشيط العملية السياسية والتنشئة السياسية والمساهمة في الاستقرار السياسي، فلم يكن الحزب يقوم بها إلاّ في إطار الوظائف الثلاث المذكورة.

وتجدر الملاحظة إلى أنّ العودة إلى المشروع الدستورية لم تظهر آثارها كثيراً على وضع الحزب بحيث ظلّ جهازاً لنظام الحكم، وكأنّ ما جاء في دستور عام 1976م في شأنه لم يدلّ إلاّ على حزب منتظر ظهوره في المستقبل.

كما نلاحظ أنّ الحزب على عكس الجيش الوطني الشعبي لم يُفرد له باب منفصل في الدستور، وإنّما هو مذكور ضمن الباب المخصص لـ "المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري"، حيث أفردت له 10 مواد (94-103) في الفصل المتعلق بـ "الوظيفة السياسية".

لذلك نستطيع القول أنّ ما جاء في المادة 94 ("يقوم النظام التأسيسي في الجزائر على مبدأ الحزب الواحد أي جبهة التحرير الوطني")، لم يكن تأكيداً لدور هذا الحزب بقدر ما كان من أجل مواجهة المعارضة والحوول دون التعددية، وتأمين أداة فرز بين من هو مؤيد لنظام الحكم ومن هو معارض وللتعيين في المناصب.

وعليه تنص المادة 102 على أنّ الوظائف الحاسمة في الدولة تسند إلى أعضاء من قيادة الحزب مع تكريس مبدأ وحدة القيادة في الحزب والدولة، تحقيقاً لـ "وحدة التصور" أي أنّ الحزب لا يمكنه الانفراد بوضع سياسة البلاد. هذا ما جعل الكثير من المحللين آنذاك يصفون الوضع السياسي في الجزائر بأنّه عبارة عن "حزب له نظام حكم" وليس "نظام حكم له حزب" في حين وصف آخرون الحزب، بـ "حزب - دولة" (Parti-Etat) أو "حزب - أمة" (Parti-Nation).

على العموم نستطيع القول أنّ الرئيس هواري بومدين (1965-1978) لم يبد كثيراً من الحرص على إشراك الحزب في حكمه، لأنّه لم يكن مهتماً بالبناء السياسي بقدر اهتمامه بالجانب الاقتصادي والاجتماعي لجعل البلاد منتجة زراعياً وصناعياً وثقافياً، مثلما كانت تشير إلى ذلك "الثورات الثلاث" الزراعية والصناعية والثقافية. وما عدا الدعاية لهذه الثورات ظلّ الحزب منشغلاً بعمليات

إعادة التنظيم المتتالية، بحجة السعي لبناء حزب طليعي مقتدر، غير أنّ تأكيد هذا الهدف في كلّ مرة لم يكن إلاّ دلالة على صعوبة تحقيقه.

إضافة إلى أنّ الإدارة لم تكن متحمّسة لتدخل الحزب في شؤونها، حتّى أنّ القائمين على شؤون الحزب أنفسهم لم يظهروا في مستوى المهمة، لقد كان هؤلاء كما يقول مصطفى الأشرف:

"مناضلين مزيفين وأعيان حقيقيين" (1) "Faux militants ,Vrais notables"

لم يستطع الحزب عقد مؤتمر واحد طوال هذه الفترة، كما يبدو أنّ الحزب كان مورداً لمؤسسات الدولة من ذوي الكفاءات.

ثانياً- التقسيمات والعائلات الحزبية في ولاية معسكر:

**1- العائلات الحزبية بولاية معسكر:** لقد خنقت التقسيمات السياسية والتوازنات السياسية الجديدة كلّ التمردات الشعبية وقامت بتصنيفيتها دون أن تتمكن هذه التمردات من أخذ شكل تمرد جماعي، وبدل بروز الصراع الاجتماعي المجدد للنخب السياسية المحلية الحاكمة وقعت الجماهير الشعبية رهينة التضليل السياسي من خلال الدفاع عن حدود القبيلة والطائفية والعشيرة والإقليم، وتحول هذا الصراع من صراع سياسي ضدّ الطبقة الحاملة للتخلف والتبعية والجمود إلى صراع بين الجماهير الشعبية نفسها.

إنّ إخضاع الجماهير الشعبية المحلية للرأسمالية العالمية يقتضي بالدرجة الأولى إخضاع طبقاتها الشعبية المتماسكة للرأسمالية المحلية والرأسمالية التابعة، ولكي يكون هذا الإخضاع مطلقاً ونهائياً لا يكتفي بالقمع السياسي وحرمان الشعب من التنظيم أو العمل السياسي المستقل، ولكن أيضاً وأساساً بالقمع الفكري والتحطيم العقلي الذي تقوم به الدعاية الدائمة الوحيدة الجانب، واحتكار الإعلام، وبرزوز النخبة المثقفة التي باعت نفسها.

إنّ ما نحن بصدد رؤيته اليوم في واقعنا المحلي هو تحطيم عقلي بعد التحطيم الاقتصادي، وهذا التحطيم هدفه نزع الجماهير من كلّ نظام القيم التاريخي، ومن شعورها بالكرامة والعزّة، والاستقلال عن السلطة، وحرية التفكير والرأي، واحترام حقوق الإنسان من عدالة وتعاون ومساواة وتضامن جماعي، وتمّ غرس عقلية أنانية هدّامة تضع كلّ فرد من أفراد المجتمع المحلي في مواجهة أخيه وتجعله عدواً له.

<sup>1</sup> Mostefa Lacheraf, *L'Algérie: Nation et société*, 2ème éd , Alger: OPU, 1978.

وستكون هذه العقلية القاعدة الفكرية الضرورية لهيمنة طبقة ونظام اجتماعي قائم على النهب، والسرقة والغش والاختلاس، والأنانية وعبادة المصلحة الذاتية والمادة. وبقدر ما كانت العقلنة تعني تأكيد هيمنة طبقة برجوازية جديدة عديمة الأفق والحيوية السياسية والاجتماعية، جاء نقد الدين ليتحول إلى وسيلة سياسية تخدم هيمنة الطبقة الحاكمة الصاعدة، ولتضمن تبعية وتخلف وتدهور التشكيلة الاجتماعية المحلية. لقد أصبح العلم إيديولوجية ومذهباً مغلقاً ووسيلة تضليل وإرهاب للشعب المتدين، وبالتالي كانت حدود العقلنة مرهونة بحدود الهيمنة الفكرية التي تتطلبها سيطرة الطبقة الحاكمة، ولم تخلق أية حيوية جديدة للوعي السياسي والاجتماعي، وإنما جاءت لتحطيم هذا الوعي ولتتحداه كما يتحدى الكفر الإيمان، لهذا السبب لم تستطع أن تتحول من علمنة نخبة صغيرة مثقفة إلى تيار اجتماعي شعبي أولاً، ولم يستطع العلم ثانياً أن يستقل عن الإيديولوجية ليخلق نظام مفاهيم وتقنية عقلية جديدة.

إنّ النخب السياسية المحلية بولاية معسكر يغلب عليها الطابع الانتهازي وحبّ الزعامة والارتباط الدائم بالسلطة كملحق لها، فالعائلة الحزبية الوطنية (جبهة التحرير الوطني) لا زالت ترفض الإقرار بحق أي قوة سياسية أخرى أن تشاركها الحكم، إضافة إلى جنوحها للنزعة الشعبوية (لإرضاء أكبر عدد ممكن من المواطنين)، من دون مذهب سياسي مضبوط تتحمل مسؤوليته ومن دون استقرار في المواقف السياسية التي نجدها تتقلب بحسب الزعيم الحالي الذي لا يلبث مؤيدوه أن يغزوا أجهزة الحزب، ولا شك أنّ هذه النزعة تزيد حين يتعلق الأمر ببلد يعيش على ريع المحروقات.

في حين أنّ الخلفية الاجتماعية لهذه العائلة الحزبية يشتمل على الجانب الثوري الماضي والعشائري القبلي على وجه الخصوص، وجاء تنصيب المحافظ الولائي الجديد مكوي مختار تكريساً لتوجه القيادة المركزية للحزب التي تركز دائماً على الوجوه القيادية القادرة على استقطاب الجماهير الشعبية المحلية.

كما أنّ ضعف التماسك الحزبي هو ما يبرر تعرض الحزب العتيق إلى هزات ارتدادية خصوصاً مع اقتراب المواعيد الانتخابية من خلال استنفار القيادة الوطنية للهياكل المحلية قصد تعزيز مراكز الحزب على مستوى السلطة.



ويرجع الأصل القبلي للعائلة الحزبية الوطنية إلى عرش الجبلية أولاد سيدي محمد بن يعقوب، وعرش أولاد سيدي دحو، عرش أولاد سيدي أحمد بن عربية، عرش أولاد سيدي علي بن عومر. وحسب المعلومات التي استقيتها من مشايخ المنطقة فإنّ عرش الجبلية أولاد سيدي محمد بن يعقوب يرجع إلى جدهم الأكبر سيدي علي بن يحيى الموجود بعين فارس تلميذ سيدي إبراهيم، والذي انتقل إلى مدينة فاس المغربية ودرس بها العلم وعمل قاضياً ثمّ رجع إلى عين فارس، وأنجب سيدي علي بن يحيى ولدان (سيدي بسدات وسيدي قدور). سيدي بسدات أنجب سيدي المختار، سيدي بوزيد وسيدي عدة، أمّا سيدي المختار فأنجب سيدي البخاري وذريته موجودة بعين فارس ولقبهم بوخاري، وأمّا سيدي بوزيد فأنجب سيدي العربي وألقابهم متعددة في عين فارس مثل: مولاي الحسان وفيلالي وبناني. أمّا سيدي عدة فأنجب محمد الذي خلف قدور وأولاده ملقبون ببلعباس وهم يقيمون حالياً بالمحمدية...<sup>(1)</sup>

بينما العائلة الحزبية الديمقراطية (التجمع الوطني الديمقراطي) فهي قائمة على ضمّ الوجوه المهيمنة على مراكز القرار الإداري والإشعاع العلمي أحياناً، وارتبطت هذه الفئة السياسية دائماً بالحكم والتنافس من أجل كسب النفوذ وشغل المناصب القيادية على شاكلة سابقتها، لكن مع فارق الاختلاف في التوجهات الإيديولوجية والتي تتمثل في اعتبار شرعية الحزب مستمدة من النضال الديمقراطي ومراعاة التحول السياسي والاجتماعي، كما تتسم أيضاً بطابع قبلي عشائري يعتمد بالدرجة الأولى على النفوذ المالي والمركز الاجتماعي للفرد في المجتمع المحلي، وهو ما يكسب هذه الطبقة الحزبية تماسكاً أكثر لارتباط مصالحها بعصب الإدارة والمال.

ووجدنا في سياق بحثنا عن الأصول القبلية للعائلة الحزبية الديمقراطية أنّ القبائل التي تدعم التيار الديمقراطي تتمثل في: عرش أولاد بن يخلف، عرش ماقضة، عرش أولاد سيد أحمد بن علي، قبيلة هواره الزناتية.

بينما ركزت العائلة الحزبية ذات التوجه الإسلامي المعتدل (حركة مجتمع السلم) في تشكيلتها على استقطاب رموز البعد الإصلاحية من النخب المثقفة المتشعبة بقيم الدين الإسلامي، وعلى

<sup>1</sup> بلهاشمي بن بكار، مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب في أربعة كتب، تلمسان: مطبعة ابن خلدون، 1961م،

العكس من سابقتها سلكت هذه الجماعة السياسية سبيل التغيير من الداخل، وذلك بالمشاركة في السلطة ومحاولة إصلاح المجتمع عن طريق آليات الدعوة والإرشاد والتوجيه الديني للمجتمع المحلي.

لكن يبقى تأثيرها على المستوى المحلي محصوراً في الطبقة الاجتماعية المعروفة بتدينها وولائها للمنهج الدعوي الإرشادي الإخواني المنشأ، لهذا لم تستطع أن تكون حزباً جماهيرياً مثلما حصل مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ذات التوجه الدين المتمتت).

وتتصدر القبائل المناصرة للتوجه الإسلامي فيما يلي: عرش المشارف أولاد سيدي يوسف،

عرش أولاد سيدي محمد بن يحيى، عرش أولاد سيدي محمد بوجلال.

وفيما يخص أشرف معسكر نذكر أسماء بعض العروش ومنها:

عرش أولاد سيدي دحو ومن ألقابهم حبيبي، حمايدي، شنيني، موصدق، مفسس.

عرش أولاد سيدي قادة بن مختار ومن ألقابهم حسن و شايب الذراع و قداري.

عرش ماقضة وهم أولاد سيد العيد ومن ألقابهم سبحان ومكي.

عرش أولاد سيدي محمد بوجلال ومن ألقابهم جيلالي وجاكير وغلل.

عرش أولاد سيد أحمد بن علي ومن أشهر ألقابهم بن نعوم وسلطاني وبحري، بكارة، شنتوف.

وينتشرون بمعسكر وتغنيف ودوار الدراويش بماوسة.

عرش الجبلية أولاد سيدي محمد بن يعقوب ومن ألقابهم بوخاري، بن زينب وسي زيان،

وينتشرون بعين فارس وتغنيف والمحمدية.

عرش أولاد سيدي محمد بن يحيى ومن ألقابهم عدنان.

عرش المشارف أولاد سيدي يوسف ومن ألقابهم زاوي ويقاش وتونسي، سنوسي.

عرش أولاد بن يخلف ومن ألقابهم حبيب، بوطالب، عبد الوهاب، بن يمينة، بن جلول، ملياني.

عرش أولاد سيدي أحمد بن عربية ومن ألقابهم بستاني، بورملة، ايبو، سلطيوني، بن عربية.

عرش أولاد سيدي علي بن عومر ومن ألقابهم بوسيف...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> بلهاشمي بن بكار، المرجع السابق نفسه، ص60.

يمكننا القول بأنّ هذا التوزيع القبلي على الأحزاب السياسية الممثلة في المنطقة ليس تقسيماً خاضعاً لأسس دينية أو إثنية، بقدر ما يرتكز على عنصر العصبية القبلية ولاعتبار جماعات المصالح أكثر ارتباطاً والتزاماً من بقية التجمعات المكونة للتمثيل الحزبي.

بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على وجود استثناءات تحكم أحزاب التحالف الرئاسي، فعلى الرغم من بروز الاختراق القبلي لهذه الأحزاب من الناحية النظرية إلا أنّ الواقع العملي لا يعكس حقيقة البناء الهيكلي لهذه الأحزاب التي تحتوي في طياتها الكثير من معالم الغموض نتيجة غياب الشفافية في تسييرها وعدم وجود قواعد قانونية تحكمها.

## 2- النخبة السياسية بولاية معسكر: تعتبر نظرية النخبة السياسية من أهم موضوعات علم

الاجتماع السياسي، ولأنّ الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة تتميز بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهمّ المناصب السياسية والاجتماعية وبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

من رواد نظرية النخبة المفكر باريتو، وهو يرى أنّ النخبة هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في (مباراة الحياة)، وحين يجد أنّ هذا التعريف مستوف يستدرك الأمر وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة، ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميّزها ويؤهلها لاحتكار المناصب.

يضيف موسكا على تعريف باريتو قائلاً إنّ من أهمّ أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة- وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة- هو قوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة، إلاّ أنّه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية الديمقراطية عكس ما انتهى إليه باريتو.

بينما انطلق العالم ميشيال روبرتو في تعريفه للنخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية ليكتشف بأنّ هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات بدءاً من الحزب إلى الدولة، فهو يرى أنّ النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد، لأنّ التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من

خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية الذي لم يلتفت إليه ماركس في دراساته السياسية.

لقد ساهمت وبشكل مباشر كل هذه الدراسات النظرية في تقارب التعريفات الأخرى مع ما جاء به بوتومور فعرفت القواميس الإنجليزية كلمة (النخبة Elite) بأنها أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميزة، أما القواميس الفرنسية فعرفت النخبة بأنها تضم أشخاصاً وجماعات يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما بواسطة القوة التي يمتلكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أو الأفكار والمشاعر التي يبديونها أو التي يتخذونها شعاراً لهم.

لقد تعود النظام السياسي في الجزائر على تنظيم الانتخابات لأسباب عديدة نجد على رأسها: إفراد نخب سياسية يمكن أن تشارك جزئياً في عملية تسيير المؤسسات، تستعمل كوسيط بين القيادات المركزية والمواطن خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية. ويصعب الاستدلال من الناحية العملية على وجود نخبة سياسية مهيكلة ومنظمة بولاية معسكر وذلك للأسباب التالية:

أ- انقسامية النخبة السياسية...<sup>(1)</sup> التي كونت الأرضية السوسولوجية للقطاعية التي ميّزت مؤسسات الدولة، بموجب تقسيم المهام الذي عرفت به النخب السياسية المحلية المتمترسة داخل مختلف الهياكل والمؤسسات، تقسيم مهام كان من نتائجه أن "منحت" المؤسسات الإيديولوجية كهياكل حزب جبهة التحرير والمنظمات الجماهيرية...<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى وزارات إيديولوجية أخرى كوزارة التربية والعدل والشؤون الدينية إلى النخب المعربة، مقابل "منح" المؤسسات الاقتصادية والإدارية إلى النخب المفرنسة التي أعادت إنتاج سيطرتها داخلها. تقسيم مهام ومؤسسات تمّ أساساً على النظرة السائدة اجتماعياً إلى اللغات، فمقابل اللغة العربية التي اعتبرت لغة دين وآخرة وتواصل شفهي مع المواطنين ومن ثمّة تأطير سياسي وإيديولوجي لهم، ثمّ النظر إلى الفرنسية كلغة دنيا، عمل وملفات.

<sup>1</sup> لمعرفة المزيد من التفاصيل حول مفهومي الانقسامية والقطاعية، يمكن الرجوع إلى مؤلف: عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولية والمجتمع، الجزائر: دار القصب، 1999، مرجع سابق.

<sup>2</sup> وصلت عملية تأطير المجتمع من قبل حزب جبهة التحرير إلى قمته عن طريق ما كان يسمى بالمنظمات الجماهيرية التابعة لجبهة التحرير، كاتحاد الفلاحين والعمال والنساء والشباب وحتى الفنانين والكتاب والصحفيين وغيرهم.

ب- تقسيم المهام هذا الذي جعل الانتخابات تتحول مع الوقت إلى وسيلة لإعادة إنتاج هذه الانقسامية والقطاعية التي تميّز النظام السياسي المحلي بما تحتويه من نزاعات وصراعات، كذلك التي تميّز العلاقة بين المؤسسات المنتخبة كالبلديات التي يسيطر عليها المنتخب المعرب في مواجهة الإدارة المفرنسة بمختلف مراتبها. هذه الانتخابات التي كان التنافس فيها محصوراً داخل نفس النخب التي تملك نفس المواصفات والخصائص والبرامج، ممّا جعل الاقتراعات بالنسبة للمواطن من دون رهانات سياسية فعلية.

في حقيقة الأمر لا توجد نخبة سياسية واضحة المعالم على المستوى المحلي بولاية معسكر، وذلك لتداخل العناصر الاجتماعية في تشكيل العائلات الحزبية القائمة أساساً على منطقتي القبيلة والعرش، حتى وهي تطرح مطالب عصرية مرتبطة بضعف أداء بعض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما فيها علاقات المواطن بمؤسسات الدولة المختلفة (بلديات، ولايات، أجهزة أمنية).

إنّ ما يميّز النخبة السياسية المحلية بولاية معسكر هو تدني المستوى العلمي وبرز عامل النفوذ واستعمال المال للاستحواذ على المناصب القيادية المحلية وخصوصاً التمثيل النيابي في البرلمان، وهو ما أفرز نخبةً فاقدة للمؤهلات وللأهلية التي تضعها في مستوى الرهانات المحلية والوطنية التي تعرفها الولاية، بالإضافة إلى أنّ هذه النخب السياسية تعيش تحت تأثير الذعر من إمكانات الاختراق والتأثير التي يتمتع بها جهاز المخابرات والأجهزة الأمنية عموماً. وكذلك وقوعها تحت ضغط القيادة المركزية وهو ما أدى إلى نوع من الشلل لدى هذه الفئات التي تتصور المخبر في كلّ مكان وتمنحه قدرات أسطورية لا علاقة لها بالواقع في كثير من الأحيان. إنّها تصورات خفت حدتها بعد إقرار التعددية لكنّها لازالت سائدة عند الكثيرين.

## المبحث الثالث - أحزاب التحالف الرئاسي والتنمية السياسية:

### أولاً- الدور التنموي للتحالف الرئاسي:

باشرت السلطات العمومية في معالجة ظاهرة البطالة من منطلق مبدأ أنّ الإنسان هو الثروة الحقيقية والمحرك الأساسي للتنمية، حيث انطلق العمل بجهاز برنامج تشغيل الشباب وتعاونيات الشباب سنة 1990م، ثمّ استحدثت جهاز المساعدة على الإدماج المهني الموجه لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني مروراً بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1998م وتسيير القرض المصغر سنة 2005م والصندوق الوطني للتأمين على البطالة لإنشاء مؤسسات اقتصادية فردية أو جماعية بغية التقليل من البطالة...<sup>(1)</sup>

وأكد السيد بوشوارب عبد السلام عضو المكتب الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي خلال تدخله في ندوة صحفية على هامش ملتقى جهوي حول تشغيل الشباب نظم بولاية قسنطينة من طرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي بأنّ المجهود المبذول من طرف مهندسي الإصلاحات المدرسية والجامعية موجه لإيجاد حلول لأزمة الكفاءات المطروحة حالياً بحدة، كما أكد نفس المتدخل أنّ الجزائر تحصى 800 ألف بطل متخرج من التعليم العالي فيما لا يظفر سوى 14% من خريجي التكوين المهني بمنصب عمل.

وانخفض معدل البطالة في الجزائر من 29% سنة 1999م إلى حدود 11.8% سنة 2007م، وتمّ خلق خلال الفترة ما بين 2004م-2007م أزيد من 3.3 مليون منصب شغل مابين دائم ومؤقت. فيما ارتفع عدد المتخرجين من الجامعات الجزائرية من 65 ألف متخرج سنة 1999م إلى 141 متخرج سنة 2008م...<sup>(2)</sup>

**تعقيب:** من الملاحظ أنّ إستراتيجية التنمية في بلادنا لا تزال تعرف تذبذباً وعجزاً في التخطيط والتسيير على حدّ السواء، فالجزائر لا تعاني من أزمة الكفاءات بل من غياب مخططات تنموية عملية في أرض الواقع، والتي يتمّ على أساسها دفع عجلة الاقتصاد واحتواء اليد العاملة الجزائرية وتأهيلها.

<sup>1</sup> ميلود شرفي، الحزب يفتح ملف التشغيل ويشرح وضعية الشغل في الجزائر، صحيفة أخبار التجمع RND INFO، ليوم السبت 25 جويلية 2009م الموافق لـ 03 شعبان 1430هـ، العدد 14، ص 10.

<sup>2</sup> ميلود شرفي، المرجع نفسه، ص 08.

كما أنّ الفكر السياسي الوطني لم يتحرر بعد من قيود التبعية ورهانات الماضي، وهذا الأمر يرجع إلى إتباع سياسة التهميش والارتجالية في صنع القرار السياسي، وقصور نظرة الفاعلين السياسيين في امتلاك السلطة وتكريس مبدأ التفريق بين الدولة والمجتمع، واعتبار هذا الأخير مجرد متغير تابع وليس كشريك في بناء النظام السياسي وفاعلية أدائه.

## 1- التحالف الرئاسي ومشاكل التنمية في الجزائر:

انحصرت اللعبة السياسية بالجزائر في دوائر السلطة والنفوذ وإيقاء الجماهير في موقف المتفرج، بمعنى أنها تأتي فقط لتزكي الرئيس المعين الذي عادة ما يحمل على ضرورة التتصل من أي حزب كشهادة لإثبات بعده عن التلوث الحزبي، وهو ما يسمح له بالطعن ونقد كل الأحزاب وحتى الشعب وتحميلهما مسؤولية فشل وإخفاق البرامج والمشاريع، وهذا ما تأباه بطبيعة الحال الديمقراطية التي تبحث دائماً عن مسؤولية الفشل في حزب الرئيس، خصوصاً بالنظر إلى المستوى الذي بلغته الديمقراطيات الراسخة في العالم.

فالأزمة الجزائرية الأخيرة كشفت عن خلفيتها وما قبل تاريخها عندما عبرت عن أنّ السلطة حُكم مُصادر مُستحكم في نواة لا تريد أن تطلق سراحه وتخاف من أي محاولات التحرير، كما انطوت السلطة أيضاً على الخوف من الديمقراطية التي تسعى إلى ردم الفجوة السحيقة بينها وبين المجتمع، أي تحرير التواصل لآليات التمثيل ومعايير الاستحقاق والجدارة التي تثير التجربة الديمقراطية وتزيد من صلابة النواة الحيوية للنظام السياسي...<sup>(1)</sup>

والتنمية السياسية ترتبط أساساً بالرشادة في استثمار التنمية البشرية واستغلال المواهب والقدرات الخلاقة فيها، وكذا دعمها والحرص على تكريس أسس الدولة الوطنية القائمة على الانتماء والولاء الشعبي لكل الأفراد والجماعات دون تهميش أو إقصاء، واحترام حقوق الإنسان وقيم المواطنة والحوار العملي المثمر وتنمين الانجازات وأخذ العبر من الإخفاقات لعدم تكرارها مجدداً.

ولقد حازت الجزائر المرتبة الخامسة في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2010م حول التنمية البشرية متقدمة على دول معروفة بتطورها الصناعي والتكنولوجي مثل: كوريا الجنوبية وإندونيسيا وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1970م-2010م.

<sup>1</sup> نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية موقع التجديد العربي:

<http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=1584>

حيث صنف هذا التقرير البلدان ضمن أربعة أفواج، جاءت الجزائر في خانة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة وعددها 43 بلداً، وتقدمت على كل من تونس والمملكة المغربية. البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً وعددها 42 بلداً. البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة وعددها 42 بلداً. البلدان ذات التنمية البشرية الضعيفة وعددها 42 بلداً... (1)

إنّ هذه التنمية البشرية المرتفعة هي سلاح ذو حدين، فإذا استثمرت بالشكل الملائم لتنمية الموارد واكتشاف الطاقات المتجددة تكون فاتحة خير على البلاد، أمّا إذا أهملت في تكوينها وتأطيرها ودفعها نحو الانجاز والعمل فإنّها ستكون لا محالة عامل هدم يصعب التحكم فيه لاحقاً. وعلى هذا الأساس ارتأينا أنّه من أجل إجراء تقييم موضوعي لأداء التحالف الرئاسي لابدّ من تفحص مختلف الأحداث السياسية التي عرفتها البلاد خصوصاً مع انتخابات مجلس الأمة وفيما يلي عرض حصيلة التحالف الرئاسي:

## 2- المال وشراء الذمم في انتخابات مجلس الأمة نقطة سوداء في حصيلة التحالف الرئاسي:

سلم رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني، الرئاسة الدورية للتحالف الرئاسي لرئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحي بمناسبة انعقاد القمة العادية للتحالف بالمقر المركزي للأرندي (RND) في بن عكنون، حيث شكل موضوع استعمال المال في الانتخابات الخاصة بالتجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة وتراجع أداء التحالف الرئاسي أهم محور في التقرير الخاص بالحصيلة.

وحسب الناطق الرسمي لحركة مجتمع السلم (HMS) محمد جمعة في تصريح لجريدة "الفجر" فإنّ الانتخابات الخاصة بالتجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة المنظمة في 29 ديسمبر 2010م المنصرم، ستكون نقطة هامة في تقرير حمس حول أداء التحالف الرئاسي، لاسيما وأنّ رئيس حمس ندد صراحة بوجود الكثير من التجاوزات في هذا المجال كما غيّب معيار التحالف

<sup>1</sup> محمد مسلم، الجزائر في خانة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، جريدة الشروق اليومي ليوم الثلاثاء 09 نوفمبر 2010م الموافق ل03 ذي الحجة 1431هـ، العدد رقم 3110، ص05.



الرئاسي على حساب المال والمصلحة (البراغماتية) في هذه الانتخابات، من خلال قيام تحالفات حزبية لم تكن مبرمجة تحكم فيها المال أولاً وأخيراً...<sup>(1)</sup> وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ أبو جرة سلطاني كان قد أكد عجز التحالف عن التجسيد على المستوى المحلي، من جهته أكد الناطق الرسمي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي ميلود شرفي لجريدة "الفجر" أنّ الأرندي قد سار على الخطة التي رسمها التحالف خلال العهدة الماضية، حيث نسق الجهود مع حزبي جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم بالمؤسسة التشريعية من خلال تركية مشاريع القوانين، وقام بنفس الشيء بالنسبة لتجسيد برنامج رئيس الجمهورية ومتابعته على المستوى القاعدي.

وبخصوص الاستياء الذي أصاب حزب جبهة التحرير الوطني من تصرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب العمال خلال انتخابات تجديد عضوية مجلس الأمة، قال ميلود شرفي: إنّ هذه الانتخابات تكتسي خصوصية مميّزة، ولا يمكن أن تتسق أحزاب التحالف في هذا النوع من الاستحقاقات جهودها كئيّة لأنّ الهدف الخاص بكلّ حزب يختلف عن الآخر. وعلى هذا الأساس فإنّ تحالف الأرندي مع حزب العمال لا يعني أننا خرجنا عن تطبيق أجندة التحالف الرئاسي.

**تعقيب:** إنّ استعمال المال في السياسة وتقلّد المناصب الرسمية في الدولة بواسطة النفوذ له عواقب وخيمة على التنمية السياسية المحلية والوطنية، فالتحالفات غير المبررة من طرف بعض أحزاب التحالف الرئاسي تدلّ على بروز إستراتيجية مصلحة تهدف أساساً إلى خدمة مصالح فئويّة ضيقة لا تخدم السياسة العامة التي قام عليها هذا التحالف إطلاقاً. وفي حقيقة الأمر فإنّه بدون تدخل المال في السياسة لن تتمكّن الأنظمة الديمقراطية التنافسية ذات الأحزاب المتعددة من أداء وظيفتها وتستطيع حكوماتها العمل، فالتمويل السياسي يرتبط كأحد أشكال حرية التعبير بصحة الديمقراطية وقوتها، والقوانين والأحكام التي تضبط التمويل السياسي تجازف بكبت حقّ المواطنين الأساسي في تقديم التمويل للمرشح أو الحزب الذي يختارونه.

<sup>1</sup> شريفة.ع، المال وشراء الذمم في انتخابات مجلس الأمة في انتخابات مجلس الأمة نقطة سوداء في حصيلة التحالف الرئاسي، جريدة الفجر ليوم الثلاثاء 02 فبراير 2010م الموافق ل 17 صفر 1431هـ، العدد رقم 2836، ص 03.

ورغم ذلك تبرز أربعة مخاطر على الأقل مرتبطة بدور المال في السياسة وهي: **فرص غير متساوية - وصول غير متساوٍ إلى المناصب - اختيار رجال السياسة (تحكم مانحي الأموال برجال السياسة الذين يمولونهم) - السياسة الفاسدة (يتمثل الخطر بنشر المال غير المشروع للفساد في النظام وإضعافه لحكم القانون).**

يوجد هناك ستّ مقاربات أساسية لضبط دور المال في السياسة وهي: حدود المساهمات وحظرها، وحدود الإنفاق، والحدود الزمنية للحملات، والكشف العام عن المعلومات، والتمويل العام...<sup>(1)</sup>

ولا يمكن أن تتجح الحدود والقيود المفروضة على دور المال في السياسة دون الكشف العام عن المعلومات، والذي يتطلب أمرين هما: أن يبلغ المرشّحون والأحزاب عن إيراداتهم ونفقاتهم، وأن تخضع تقارير تمويل الحملات والأحزاب لتدقيق عام في حينه، وبالتالي يمكننا عن طريق هذه الآليات الحدّ نسبياً من تأثير تلاعب المال بالسياسة العامة للبلاد.

### **3- التحالف الرئاسي ورهان الحركات الاحتجاجية والمطالب العمالية:**

دعا الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بلخادم إطارات الحزب إلى تقييم أداء الحزب داخل التحالف الرئاسي بما يجنبه الذوبان فيه وهي الهيئة (التحالف) التي انتقد ضمناً جمودها تجاه الحركات الاحتجاجية الأخيرة على غرار التشكيلات السياسية الحزبية. كما استاء الأمين العام للأفلان (FLN) من البرودة السياسية وغياب تأطير الحركات الاحتجاجية متسائلاً ما الجدوى من وجود هذا الزخم من الأحزاب السياسية في غياب الاستماع إلى مشاكل العمال والمواطنين؟...<sup>(2)</sup>

وفي هذا السياق حمل بلخادم المسؤولية ضمناً لهيئة التحالف الرئاسي وذلك قبل يوم واحد من اجتماعه بأبي جرة سلطاني وأحمد أويحي حيث سيتم نقل الرئاسة الدورية للتجمع الوطني

---

<sup>1</sup> مارك رشان، كتيب عن دور المال في السياسة: دليل إلى زيادة الشفافية في الأنظمة الديمقراطية الناشئة، ترجمة نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)، واشنطن: سلسلة المنشورات التقنية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، نوفمبر 2003م، ص 01-02.

<sup>2</sup> رشيد حمادو، بلخادم ينتقد جمود التحالف الرئاسي، جريدة الفجر ليوم الثلاثاء 02 فبراير 2010م الموافق ل 17 صفر 1431هـ، العدد رقم 2836، ص 03.

الديمقراطي وأضاف معلقاً: " خاصة أننا تحالف رئاسي نملك الأغلبية في جميع المجالس الشعبية المحلية والوطنية المنتخبة، ما يجعل هذا التكفل من مهامنا ".  
ودعا إطارات حزبه في هذا الصدد إلى تقييم وجود وأداء الحزب داخل التحالف بإيجابياته وسلبياته تجنباً لذوبان الحزب الذي يسعى إلى التميز والمبادرة.  
ومن جانب آخر أكدت مصادر من حركة مجتمع السلم أنّ زعيمها أبو جرة سلطاني سي طرح بمناسبة انعقاد قمة التحالف الرئاسي إشكالية التحالف الذي عقده حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة أحمد أويحي مع حزب العمال بقيادة لوييزة حنون أثناء انتخابات مجلس الأمة، وهو ما يعدّ ضرباً للتحالف الرئاسي الذي بات مصيره غامضاً.  
وحمل ميلود شرفي الناطق الرسمي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، العياشي دعوة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني المسؤولية الكاملة عن حادثة انسحاب نواب التجمع من قاعة المناقشات، بعد أن قال إنّ الشكر يتوجب للرئيس بوتفليقة وليس للوزير الأول أحمد أويحي.

ودعت حركة مجتمع السلم (حمس) باعتبارها شريكاً في التحالف إلى ضرورة عقد اجتماع للتحالف الرئاسي في أقرب الآجال مشيرة إلى أنّه حان الأوان لأن يجتمع التحالف الرئاسي الذي لم يجتمع منذ أكثر من ثلاثة أشهر وهي فترة طويلة تجاوزت المعقول، معيّباً في نفس الوقت ما وصفه إغفال التحالف لعدّة أمور مهمة كالدخول الاجتماعي وديد المشاكل التي يواجهها المواطن الجزائري...<sup>(1)</sup>

وقل المتحدث باسم حركة مجتمع السلم (حمس) محمد جمعة من شأن التصادم الحاصل بين الأفلان والأرندي الشريكين في التحالف ومدى تأثيره على مستقبله، مشيراً إلى أنّ التصادم والتنافس سبق وأن وقع بين الأحزاب ووصل إلى درجة أنّ أحزاباً من التحالف عقدت تحالفات سياسية مع أحزاب من خارج التحالف الرئاسي، في إشارة واضحة إلى الاتفاق الذي جمع بين حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب العمال في وقت سابق.

<sup>1</sup> حسان.ح، ملامح تصدع التحالف بدأت تلوح في الأفق، جريدة الفجر ليوم الثلاثاء 09 نوفمبر 2010م الموافق ل 03 ذي الحجة 1431هـ، العدد رقم 3072، ص 03.

كلمة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني العياشي دعوة تصنّف في خانة ضرب استقرار التحالف الرئاسي الذي تحاول الأحزاب المعنية بناءه رغم الاختلافات والعراقيل الموجودة والتي يصطدم بها هؤلاء من حين لآخر.

كما اعتبر النواب ما جاء على لسان دعوة بمثابة محاولة فاشلة لتحويل أنظار مناضلي حزب الأفلان عما يحدث داخل بيت هذا الحزب وهو يبحث عن شغل مناضليه بالأرندي حتى يتناسوا المشاكل التي يعانها الحزب العتيد جراء عمليات تجديد القسّمات وظهور حركة تقويمية تطالب برؤوس عدد من القياديين في الأفلان.

### ثانياً- التحالف الرئاسي وغياب إستراتيجية تنموية سياسية:

إنّ غياب التجانس السياسي والتوافق المفاهيمي الإيديولوجي الذي هو عنوان حكومة التحالف الرئاسي أدى إلى إثارة جدل واسع للغاية داخل النظام السياسي وغذته كما درجت عليه العادة الصحف اليومية، فالتشكيلية الحكومية على الرغم من الوصف الذي لقيته تركيبها، إلا أنّها صهرت ولأول مرة في التاريخ الجزائري كلّ الاختلافات والتناقضات السياسية، وكلّ الأبعاد الإيديولوجية في بوتقة سياسية واحدة بقيت للأسف تراوح مكانها، وذلك لغياب التنافس السياسي وحلول الركود في النشاطات السياسية لدى أغلب التشكيلات الحزبية المحلية والوطنية للتحالف الرئاسي داخل البرلمان، وهو الأمر الذي أضعف دور هذه المؤسسة التشريعية في متابعة سير برنامج الرئيس واقتراح البدائل وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للبلاد.

وأكدت أحزاب التحالف الرئاسي لمجلة الحوار أنّ المعارضة السياسية في الجزائر تتسم بالضعف، وأنّ ضعفها مرتبط بغياب البدائل على اعتبار أنّ مقاطعة الانتخابات الرئاسية ومختلف الاستحقاقات الوطنية ليس بديلاً لصناعة التغيير في الجزائر، حيث تعتقد ذات الأحزاب أنّ المعارضة حق مكتسب وليس هبة تقدمها السلطة للأحزاب ملفتة إلى أنّ إقصاء المعارضة من أي نظام سياسي يعني السير نحو الديكتاتورية.

فالعيبية هي التي صنعت ضعف المعارضة في الجزائر، وفي هذا الشأن يرى سعيد بوحجة عضو بالهيئة التنفيذية بحزب جبهة التحرير الوطني المكلف بالإعلام: "أنه إذا كانت هناك معارضة فإنّها ضعيفة ولا تتمتع بامتداد شعبي قوي يؤهلها للمنافسة الانتخابية الرئاسية، فأحزابنا تعارض لأجل أن تعارض دون تقديم البدائل، والمقاطعة في الانتخابات ليست بديلاً بل هو تنكر

للمشعب والممارسة الديمقراطية، وامتناع عن أداء الواجب الانتخابي لإشراك كل المواطنين في من يقودهم ويمثلهم".

وفي اعتقاد **سعيد بوحجة** فإنّ المعارضة لم يقتلها التحالف الرئاسي لأنّ الأحزاب المنضوية تحت لوائه ليست حزباً واحداً ولا حزباً انصهر في حزب، ولأنّ التحالف هو نتيجة لإجماع على التوافق حول برنامج رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أنّ أحزاب التحالف "متحدون حول حصيلة العهدين وحول الإنجازات التي تحققت خلال العشرية وكذلك الآمال التي يؤمنون بها"....<sup>(1)</sup> من جهته قال **حسين زهوان** رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: "ليس هناك معارضة في الجزائر ذلك أننا نعيش الشتات بسبب الغياب الكلي للأهداف السياسية التي جعلها قائمة تلقائياً"، داعياً الأحزاب السياسية لاسيما المعارضة منها أو التي تدعيها إلى تبني مشاريع مرتبة وواضحة وتقديم بدائل واقعية إذا ما أرادوا تكريس المعارضة ومنها الديمقراطية على أرض الواقع.

غير أنّ **مصطفى فاروق قسنطيني** رئيس اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان تأسف على عدم وجود معارضة سياسية حقيقية على أرض الواقع في الجزائر، بل وذهب لأبعد من هذا عندما أكد أنّ المعارضة في الجزائر قد فشلت وهذا ما لا يخدم الديمقراطية. وحمل **قسنطيني** مسؤولية فشل المعارضة في الجزائر للأحزاب ذاتها التي حسبته، لا تلعب دورها كما يجب بقوله " دور الأحزاب في المعارضة جدّ ضعيف وأعتقد أنّ ثمة رجالاً ونساءً محترمين بمقدورهم إنجاح المعارضة السياسية في الجزائر ولست أفهم لماذا يغيبون عن الميدان؟".

لا بدّ من التأكيد على أنّ الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب التحالف الرئاسي تفتقر إلى آليات الممارسة السياسية الهادفة إلى تنمية البلاد، فتأييد برنامج الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلاً من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومثرية حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه إن كانت فعلاً تسعى

<sup>1</sup> مليكة بنون، المعارضة السياسية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية، الحوار أونلاين، السنة الرابعة، الأحد 07 نوفمبر 2010 الموافق ل30 ذو القعدة 1431، العدد 1108. يراجع الموقع التالي: <http://www.djazairress.com/elhiwar/10293>

لتأييده وإنجاحه، وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبية، ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والسياسة الضريبية، وغيرها. وبدلاً من ذلك اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا السياسية، لذا ينتقد الكثير من الباحثين والملاحظين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية مع العسكرية. هذه المواضيع تعكس أزمة المشروع وأزمة البرنامج عند الأحزاب السياسية، هذا المشروع الذي طال البحث عنه طيلة عشرين سنة من الدخول في عهد التعددية السياسية والإعلان عن الإصلاحات والدخول في مرحلة انتقالية لم يتحقق الخروج منها بعد، فقد فشلت الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب السلطة في الخروج من المرحلة الانتقالية ومن النهج الاشتراكي إلى رأسمالية أو إلى نظام سوق لم يتحقق بعد، ولا زال هناك تردد في الكثير من التفاصيل، وأخطاء يمكن أن ترهن الأجيال اللاحقة خصوصاً في مجال المحروقات والاستثمارات الأجنبية والسياسات المالية.

**تعقيب:** منذ ميلاد التحالف الرئاسي في 16 أفريل 2004م وإلى يومنا، تعرف الساحة السياسية في الجزائر انسداداً ومأزقاً سياسياً نتيجة غياب رؤية واضحة لأي برنامج تنموي وهي نتيجة حتمية لغياب الحوار السياسي وتغليب كفة المصالح الضيقة على حساب المصلحة العامة للبلاد. وأحزاب التحالف الرئاسي لا زالت لحدّ الآن عاجزة عن تحقيق التنسيق الحزبي على المستوى المحلي (المجالس المحلية) وهو الجانب المهم في إرساء معالم التنمية السياسية المحلية التي تعدّ حجر الأساس في التنمية الوطنية الشاملة.

صحيح أنّ أحزاب التحالف الرئاسي نجحت إلى حدّ بعيد في إقصاء المعارضة السياسية لكنّها في الوقت نفسه خسرت التأييد الجماهيري نتيجة سياسة الانغلاق وعدم القابلية لمسايرة التحولات الحاصلة في الحياة السياسية والاجتماعية، وضعف التكفل بمطالب المواطنين ومشاكلهم نتيجة قصور هذه الأحزاب عن أداء وظائفها ومهامها.

### **1- التحالف الرئاسي ومشروع الشراكة السياسية:**

قرر قادة التحالف الرئاسي أن تكون الأولوية للتحالفات على المستوى المحلي في الانتخابات التمهيدية للتجديد النصفي لمجلس الأمة بين أقطاب التحالف أي الأفلان والأرندي وحركة حمس، بينما كان الاتفاق إرجاء مسألة اللجوء إلى التحالفات المركزية إلى وقت لاحق بعد ظهور نتائج

التصفيات الداخلية لكل تشكيلة سياسية، كما ضرب قادة التحالف الرئاسي موعداً آخر حدد بنهاية نوفمبر الداخل من أجل وضع اللمسات الأخيرة لآليات الفعل الانتخابي والترتيبات الخاصة بالتحالفات المتعلقة بالتجديد النصفى لمجلس الأمة.

وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها موضوع انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة، فقد خصص قادة التحالف الرئاسي، حسب البيان الإعلامى الصادر أمس عن الرئاسة الدورية للتحالف، حيزاً هاماً في اجتماع أمس الأول للموضوع، وكان الاتفاق على أن التحالفات يجب أن تعطي الأولوية للأحزاب الثلاثة كمبدأ على المستوى المحلى في الانتخابات التمهيدية في انتظار ما تفرزه التصفيات الداخلية لكل تشكيلة سياسية على أن يتم اللجوء لاحقاً وفي الوقت المناسب للتحالفات المركزية، وحدد قادة التحالف الرئاسي أواخر شهر نوفمبر موعداً للقاء آخر من أجل وضع اللمسات الأخيرة لآليات الفعل الانتخابي والتحالفات المتعلقة بالتجديد النصفى لمجلس الأمة المقرر قبل نهاية السنة الجارية..<sup>(1)</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنها المرة الأولى التي يختار فيها التحالف الرئاسي خوض غمار انتخابات التجديد النصفى لمجلس الأمة في ظل تنسيق مشترك بين أقطابه، حيث جرت العادة في السابق أن تختار كل تشكيلة سياسية تحالفاتها وفقاً للمصلحة الحزبية، وبما يضمن لها إحراز أكبر عدد من المقاعد، وهي خطوة هامة على طريق توسيع التحالف الرئاسي إلى القاعدة بعدما كان يقتصر على القمة ليتحول إلى شراكة سياسية، خاصة بعد النجاح الذي حققه التحالف الرئاسي في تجربة الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

## **2- الأرندي يتحالف مع العمال والأفان يطالب بوتفليقة برئاسة فعلية والتوسع في مؤسسات الدولة:**

انتخابات مجلس الأمة ترهن مستقبل التحالف الرئاسي: أثار التحالف الثنائى بين الأرندي وحزب العمال لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الأمة عاصفة خفية في بيت التحالف الرئاسي، ما جعل الأفان يمرر رسائله الضمنية ويراجع حساباته التي ترجمها في آخر اجتماع لقيادته، وردت عليها قيادة الأرندي بالثقل، بينما قال رئيس أبو جرة سلطاني حركة مجتمع السلم: إن "حمس" لا

<sup>1</sup> سميرة ب، التحالف الرئاسي على طريق الشراكة السياسية، جريدة صوت الأحرار ليوم الأربعاء 28 أكتوبر 2009م، العدد 3558، ص 04.

تقلقها تحالفات شريكها خارج دائرة التحالف مادام أن سباق مجلس الأمة يتميز بالظرفية، مؤكداً أنها التزمت في صياغة تحالفاتها بأن لا تكون خارج الأقالان والأرندي. وألقت خرجة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بإعلان تحالف مركزي مع حزب العمال تحسباً لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة بظلالها على نجاعة وجدوى التحالف الرئاسي، وفسحت المجال للكثير من التحليلات والتأويلات السياسية حول مستقبل ومصير هذا التحالف الذي غاب مؤخراً عن الساحة السياسية، وإن توافق على برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، فإنه سجل اختلافاً في الكثير من الملفات، ولم تكن التحالفات المحلية بين الشركاء الثلاثة لانتخابات مجلس الأمة تعكس صورة التحالف.

إن حركة مجتمع السلم حسب تصريحات أبو جرة سلطاني، لم تمنع في عقد شريكها تحالفات محلية أو مركزية مع تشكيلات وأحزاب خارج نطاق التحالف، بما فيها تحالف حزب العمال مع الأرندي، مبررة ذلك بكونها ظرفية والتحالف لم يؤسس لانتخابات مجلس الأمة. ولكن ما تمنعه "حمس" هو تحالفات الشركاء مع أحزاب غير معتمدة في إشارة منها إلى حركة الدعوة والتغيير غير المعتمدة، ورغم هذه الفجوة فإن حركة مجتمع السلم منعت منتهيها من إجراء تحالفات خارجة عن نطاق جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. كما أعلنت جبهة التحرير الوطني على لسان عضو الأمانة التنفيذية ومسؤول الإعلام السعيد بوحجة، أن تحالف الأرندي مع العمال لا يقلقها ولا يرهن مستقبل التحالف، باعتباره أمراً مبنياً على حسابات ظرفية تعيشها التشكيلة السياسية لحزب العمال، غير أن الأقالان في آخر اجتماع للجنة تحضير المؤتمر التاسع جاء موقفه مغايراً وحمل الكثير من الرسائل الضمنية المشفرة تجاه الأرندي، منها إثارة أمينة العام عبد العزيز بلخادم، للبعد التاريخي لحزبه وأنه ليس وليد فترة الإرهاب أو اعتماد من مصالح الداخلية.

بالإضافة إلى إدراج قيادة الحزب لملف الرئاسة الفعلية لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الكثير من الإيحاءات، ناهيك عن إثارة مسألة تعزيز تواجد الأقالان في هيكل الدولة، لا سيما أمام تراجعها في حركة تغيير السفراء الأخيرة، إلى جانب تنافس الكواليس القائم بينه والأرندي ورغبة كل منهما في الظفر بأكبر عدد من مقاعد المجلس الوطني للجالية الوطنية بالخارج لا سيما بالعواصم الإستراتيجية.

وبالمقابل جدد الأرندي على لسان ناطقه الرسمي ميلود شرفي تأكيده على تمسكه بالتحالف



الرئاسي وبرنامج رئيس الجمهورية، وهو يرافع لصالح اتفاقه مع حزب العمال واعتبره خياراً يمنع البزنسة وشراء الذمم في المواعيد الانتخابية، في حين لم يتردد في الرد بالثقل على مضامين تصريحات قيادات الأقالن التي أعقبت التحالف بين الأرندي والعمال...<sup>(1)</sup> وفي كلمة لرئيس الحركة الشيخ أبوجرة سلطاني خلال لقاء القمة التاسعة للتحالف الرئاسي صرح قائلاً: بأن "حركة مجتمع السلم قبل عامين ونصف بمناسبة انقضاء نصف عهدة التحالف قدمت مشروع تقييم للتحالف بين الواقع والآفاق، في شكل جداول غطت سبعة وثلاثين (37) بنداً"، وقد سجل وقتها أربع (04) ملاحظات جوهرية لا يمكن إنجازها إلا بترقية التحالف إلى شراكة سياسية كاملة:

الأولى: تتعلق بضعف التنسيق على المستوى القاعدي.

الثانية: تتعلق بغياب إرادة توسيع التشاور والتنسيق لتجسيد مسمى الأفقي والعمودي على كل المستويات والهيكل.

الثالث: يتعلق بغياب برنامج عمل اللجنة التساعية، إلا في المناسبات والاستحقاقات.

الرابعة: لوحظ تباين وجهات النظر حول كفاءات تجسيد وتعزيز مكونات الهوية الوطنية، والتعددية السياسية والحريات، خاصة ما تعلق منها بأنشطة المجتمع المدني والحركة الجمعوية. والبقية تطابقت بشأنها وجهات نظرنا بنسب متفاوتة، على أساس أن التحالف مازال تجربة سياسية جديدة بحاجة إلى المزيد من الوقت والجهد ليتم بشأنها الإنضاج السياسي الكامل في غضون الخمس (05) سنوات القادمة...<sup>(2)</sup>

تعقيب: إنَّ التنسيق الأفقي - بين هياكل التحالف - على المستوى التشريعي والتنفيذي قد تحول إلى تقاليد وأعراف تعمل آلياً ضمن أطر عامة محكومة بالمصلحة الوطنية والاستقرار والمصالحة، والسعي لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والتكفل بانشغالاتهم والتصدي لكل ما يمس بالأمن والاستقرار والخيارات الكبرى للدولة الجزائرية.

لذلك لم توجد أية مشقة في تعميق هذا التنسيق الأفقي مركزياً على مستوى البرلمان بغرفتيه

<sup>1</sup> رشيد حمادو، انتخابات مجلس الأمة ترهن مستقبل التحالف الرئاسي، جريدة الفجر ليوم الأحد 27 ديسمبر 2009م الموافق ل17 صفر 1431هـ، العدد رقم 2803، الوطني، ص03.

<sup>2</sup> حركة مجتمع السلم، موقع خمس.نت، يراجع الموقع الإلكتروني التالي:

وعلى مستوى الحكومة، وفي إطار الامتدادات الوطنية والجهة الاجتماعية وما يطرأ عليها من توترات.

بينما عرفت محاولات التنسيق العمودي (المحلي) صعوبة كبيرة في التجسيد على أرض الواقع، لاسيما عندما تعلق الأمر بانتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة التي جرت يوم 29 ديسمبر 2009م، وما تخللها من طموحات محلية قوضت جهود التنسيق المركزي وفرضت منطق التحالفات المحلية. وما أحاط بها من أحاديث إعلامية تناولت المال السياسي والعجز عن تجسيد التحالفات المركزية، حيث لم يتم الالتزام بما حصل حوله الاتفاق المبدئي من ضرورة احترام مبدأ "التحالف بين أطراف التحالف".

والملاحظ أنه بعد مدة قصيرة من نشأة التحالف الرئاسي بدأت الأحداث المتعاقبة توضح بأن المبادئ التي أعلن عنها أثناء رئاسيات 2004م بدأت تتلاشى أمام تضارب المصالح والتباين الكبير في التوجهات والنوايا السياسية والإيديولوجية، وكذا حب الزعامة والانفراد ببعض القرارات المصيرية التي تهم البلاد، مثلما حدث في قضية العروش والانتخابات الجزئية في منطقة القبائل، ثم الاختلاف حول بعض المسائل والنقاط الجوهرية مثل قانون الأسرة والموقف من إصلاح المنظومة التربوية، وانتهاءً بمسألة تعديل الدستور ومسألة رفع الأجور وما أثارته هذه المسائل من جدال وخلاف بين أقطاب التحالف.

ليتحول التحالف الرئاسي حتى قبل أن ينضج سياسياً إلى تحالف حقيقي، لأن أطرافه لم تتفق أبداً على مفهوم محدد ودقيق لمختلف القضايا والمصالح التي تهم الوطن والمواطن، حيث أنه كان ومنذ البداية يبدو كأنه تحالف براغماتي جمعت أطرافه المصالح الحزبية الضيقة ولم تجمعهم المصالح العليا للبلاد.

وهنا نتساءل كملاحظين ومتتبعين لسيرورة التحالف الرئاسي، كيف يمكن لهذا التكتل الحزبي القائم على التناقضات والخلافات الحادة أن يسير في اتجاه شراكة سياسية على المستوى القاعدي المحلي؟.

خصوصاً مع بروز ظاهرة النفور السياسي الذي تشهده القواعد المحلية لهذه الأحزاب المتحالفة وفقدان هياكلها وقسماتها لسمات التعاون والتكاتف فيما بينها، بالإضافة إلى التنافس المرير على المناصب القيادية سواء على المستوى المركزي (الحقائب الوزارية والمناصب القنصلية) أو على المستوى المحلي (اللجان المحلية والتمثيلات النيابية في البرلمان).

إنّ الصورة الحالية لفشل التحالف الرئاسي تعود إلى طبيعة النظام السياسي الذي استطاع القضاء على معارضيه ولو باستخدام القوة والدهاء السياسي، إلا أنّ تطورات الفترة القادمة ستعتمد على الأحداث الداخلية والخارجية مثل الأزمات التي يشهدها النظام من الداخل، وكذلك موجات التغيير الحاصلة في العديد من الدول العربية. وفي ظلّ استمرار الانقسام داخل النخبة السياسية الحاكمة على مستوى أحزاب التحالف، فإنّ التنمية السياسية ستبقي معطلة ورهينة الحل الديمقراطي. فالأحزاب السياسية إذا أريد لها أن تلعب دوراً هاماً في تنمية وتطوير قدرات النظام السياسي، فلا بدّ أن تعكس التصدع الاجتماعي والسياسي الفعلي، وما هو واقع هو محاولة تغطية التصدعات الاجتماعية وحصرها، بدلاً من معالجتها وعرضها على المسرح السياسي لتجد التعبير المؤسسي لها.

نخلص إلى القول بأنّ أحزاب التحالف الرئاسي في الجزائر أصبحت جزءاً من مشهد الوضع الراهن وتثبيته، وللتخلص من هذه الوضعية لابدّ من التأكيد على أنّ التغيير يأتي عبر المزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وإفساح المجال لمختلف الفئات للمشاركة في العملية السياسية، مما سيثجع على عودة الحيوية إلى الأحزاب السياسية، وهذا سينعكس على تطور النقاش والبرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا والمشكلات العامة بوضوح وإثراء النقاش حولها. ومن جهة أخرى فهناك دور للنظام السياسي وتحويل طبيعة النظام السياسي المنغلقة إلى نظام سياسي متفتح وقابل للاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية سيعمل على تغيير بيئة الأحزاب السياسية للعمل السياسي.

إنّ التحالف الرئاسي مجرد حركة توحى بالتغيير في إطار ثابت مستمر يميز سلوك النظام السياسي، وقدرة النخب النافذة والمتحكمة في المشهد السياسي الجزائري، وتلك طبيعة ثابتة من طبائع نظام الحكم في الجزائر حيث لا يتغير إلاّ في نطاق الانسجام التام وفي إطار ضمان استمرارية سيطرة الجماعات أصحاب المصالح، ومن هذا المنظور نرى بأنّ تجربة التحالف الرئاسي هي شكل من أشكال التسوية الداخلية للنظام والمصالحة بين أطراف متناقضة الإيديولوجية، متناقضة البرامج ومن ثمّ متناقضة المصالح.

## خلاصة ونتائج الفصل:

إجمالاً يمكننا القول أنّ التحالفات التي عاشتها السياسة الجزائرية بعد التعددية الحزبية كانت فاشلة، والتحالف الرئاسي الذي حاول أن يخدم الأمة الجزائرية وقع ضحية أهداف المصالح الضيقة للزمر الحزبية داخل أحزابه، لأنه لم يُبنى على أرضية صالحة أساسها التفاهم والشفافية في الحكم والمصادقية والوضوح في السياسة العامة التي يجب أن تنتهجها البلاد لتحقيق القفزة النوعية في التنمية السياسية وتكريس البناء الديمقراطي لدولة عصرية ديمقراطية حديثة.

فالتحالف الرئاسي الذي كان عامل "استقرار سياسي" كبير للمؤسسات وصل إلى حدّ الركود وغلق المجال السياسي التنافسي، خاصة في علاقات السلطة التنفيذية بالبرلمان الذي ظهر بشكل باهت، متنازل حتّى عن الصلاحيات الممنوحة له قانونياً. مقابل الضمور الذي مس المؤسسات السياسية المختلفة ومستوى أدائها بما فيها الأحزاب السياسية، بينما ظهرت شخصية الرئيس بوتفليقة كأول مؤسسة سياسية تتحكم في الكثير من مصادر القوة واتخاذ القرار حتّى في علاقاته بالمؤسسة العسكرية قوية الحضور تقليدياً، داخل دواليب السلطة واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري.

والانسداد في العلاقة بين الحكومة والبرلمان على سبيل المثال خصوصاً حول ما تعلق بقانون المالية لسنة 2005م، راجع إلى كون التركيبة البرلمانية في أغليبيتها لا تقاسم الحكومة توجهاتها السياسية ولا تتفق مع تطلعاتها، أو بالأحرى تطلعات بعض الوزراء الذين يوصفون بأنهم وزراء فوق العادة.

ويقول أحد أعضاء التحالف في هذا الشأن أنّه عندما نعمن النظر في تركيبة التحالف الرئاسي والطاقم الحكومي، وما يقال دائماً عن أنّ الجميع في خدمة سياسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لا نجد ما نقوله صراحة في كلّ هذا الخلط الواضح الذي يراد لنا أن نجيزه ولا يتقبله عقلنا. وعندما طالب وزير المالية من حلفائه داخل التحالف الرئاسي دعم قانونه للمالية سنة 2005م والذي يعزوه لفخامة رئيس الجمهورية - وهو ما كذبه أحد قادة حركة حماس - ثمّ يأبى الجميع التصويت عليه إلاّ حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي لا يرفض طلب السلطة. فما هو الفرق إذن هنا بين الحكومة التي هي حكومة ائتلافية عنصرها الجوهري التكتل وبين التحالف الرئاسي الذي هو الأخ الشقيق للحكومة.

إنّ التحالف الرئاسي ولد ميتاً ووجوده كعدمه، فهو لا يستطيع أن يقيم التسوية التوفيقية دون أن يتخلى عن طموحه النظري الفلسفي ودون أن يخضع للبراغماتية والتجريبية، طالما أنه يوفق بين عناصر متناقضة في مقدماتها وفي غاياتها.

وما ينطبق على الحكومة في دورانها حول نقطة ميتة منذ نشأتها بعد رئاسيات 2004م، وتشنتيتها لعمر الجزائر دون طائل أو هدف يرجى ينطبق على التحالف الرئاسي الذي انطلق منذ البداية من فراغ سياسي وخط مفاهيمي ولن ينتهي إلا إلى فراغ سياسي أيضاً.

لأنّ التوظيف السياسي للتحالف مبني على المغالطات الإيديولوجية والمعلوم في السياسة أنّ نجاح أي تكتل حزبي أو سياسي مهما كان يجب أن ينطلق من اتفاق مفاهيمي، ومن غير هذا الاتفاق المبدئي فإنّ الوصول إلى مرفأ يضمّ الجميع من سابع المستحيالات.

بالإضافة إلى أنّ عدم الاستقرار القانوني للدستور الجزائري له دلالات واضحة على وجود أزمات ومشاكل عويصة وصراعاً مريراً على السلطة لم يتمّ الاحتكام فيه إلى احترام سيادة القانون والشعب. فقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال أربعة دساتير للجمهورية إلى جانب تعديلات جزئية أدخلت كان آخرها عام 2001م بدسترة الأمازيغية كلغة وطنية، لكن منذ اعتلاء الرئيس بوتفليقة لكرسي الرئاسة عام 1999م، طفا على السطح حديث عن ضرورة إعادة النظر في دستور 1996م بعد تعبير الرئيس عن عدم رضاه على محتواه، لتصبح هذه الفكرة موضع جدل سياسي وإعلامي بين مؤيد للتعديل ومعارض له وآخرون يربطون موقفهم بمحتوى هذه الوثيقة. ومع إعلان رئيس الجمهورية عن التعديل الجزئي لدستور 1996م أصبحت الجزائر البلد الوحيد في العالم الذي يطبق مبدأ " لكلّ رئيس دستوره الخاص".

والنتيجة أننا نرى اليوم رئيس الجمهورية يصحح أخطاء الحكومات السابقة إكراماً للشعب الجزائري من خلال جملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإقالة المسؤولين المتلاعبين محارباً النفاق الإداري والوقوف شخصياً على دور الأحزاب قادمًا، ويبقى أمل المواطنين حسب استقراء للرأي هو المطالبة بالتحكيم القانوني والشرعي لمصلحة الشعب وحلّ الأحزاب السياسية التي لا تحترم نفسها، وخاصة التي رفعت شعار المقايضة وهي داخل أو خارج الحكومة ونصبت واحتالت على الشعب الجزائري من خلال برامج انتخابية واهية، وسمحت لنوابها بالترحال إلى أحزاب أخرى دون استشارة الناخبين.

وعندما يضطر رئيس الجمهورية في كل أزمة طارئة أو عابرة على الساحة الوطنية إلى التدخل شخصياً من أجل حسم الموقف، وإنهاء حالة الارتباك والفوضى التي تفرزها هذه الأزمة أو تلك، فمعنى ذلك أنّ هناك خلافاً كبيراً في أسلوب إدارة الدولة للشأن العام الوطني. ونتيجة لما سبق عرضه، ووفقاً للأدبيات التي تدرس الأنظمة الحزبية في الأنظمة الديمقراطية، فإنّ تشكل الأنظمة الحزبية وتغيّرها يخضع للآليات الانتخابية ولتغيير أفضليات الناخبين وتعبير عن الانقسامات والصراعات الاجتماعية الكبرى. أمّا في الجزائر فمن المبكر أن نتكلم عن نظام حزبي خلال المدة المحدودة من 1991 إلى 2005م، ومع ذلك فما يطبع النظام الحزبي من خلال قراءة أولية له هو عدم الاستقرار ووجود الأصوات العائمة، وميل النظام الحزبي نحو الحزب المهيمن ذو النزعة التسلطية، وهو بديل فرضته السلطة وفق هندسة انتخابية تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس وجود انتخابات فعلية، وهذا ما أفرغ التعددية الحزبية من مضمونها لأنّها وقعت مجدداً في الأحادية المرنة وغير المباشرة، بإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الواجهة وفرضها كحزب مهيمن.

كما أنّ الأحزاب السياسية في الجزائر أصبحت جزءاً من مشهد الوضع الراهن وتثبيته، وللتخلص من هذه الوضعية لا بدّ من التأكيد على أنّ التغيير يأتي عبر المزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وإفساح المجال لمختلف الفئات للمشاركة في العملية السياسية، ممّا سيثجع على عودة الحيوية إلى الأحزاب السياسية، وينعكس على تطور النقاش والبرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا والمشكلات العامة بوضوح وإثراء النقاش حولها، ومن جهة أخرى فإنّ تحويل طبيعة النظام السياسي المنغلقة إلى نظام سياسي متفتح وقابل للاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية سيعمل على تغيير بيئة الأحزاب السياسية من الركود إلى العمل السياسي المنمّر.

## الفصل الثالث: مؤشرات التنمية السياسية على المستوى المحلي.

## مدخل عام:

تكتسي عملية التنمية السياسية المحلية أهمية بالغة لما تمثله من حراك تنموي يساهم في تعزيز قوة الإرادة السياسية للدولة في مختلف الأصعدة، مما يشكل دافعاً للنهوض بالمجتمعات المحلية ورفع مستوى الدخل وتحسين مستوى معيشة المواطنين. وتساهم التنمية المحلية بفعالية في تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق اقتصاديات محلية فاعلة وقادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتوفير بيئة استثمارية للاقتصاد المحلي من خلال المفاهيم الجديدة لأسلوب إدارة التنمية المحلية القائمة على إصلاح منظومة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة والمتأثرة بالفعل التنموي ذات العلاقة.

إنّ عملية التنمية السياسية بوجه عام تهدف إلى خلق الظروف الملائمة للتطور الديمقراطي وبناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، وبذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع.

وانطلاقاً من دراسة مسيرة الإنجازات العديدة التي حققتها الخطط الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجال الحدّ من الفروق التنموية بين الأقاليم والمحافظات في الجزائر، فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى أولوية العناية القصوى بالتنمية في نطاقها المكاني وفي الحيز الزمني المناسب لها، وذلك من خلال الوقوف على جوانب التنمية السياسية المحلية (مقومات التنمية السياسية وأهدافها وآلياتها)، وكذلك إبراز التحديات التي تواجهها والأهداف الرئيسية التي يجب أن تقوم عليها.



## المبحث الأول: مؤشر المشاركة السياسية بولاية معسكر.

**تمهيد:** إنّ موضوع المشاركة السياسية مازال يكتنفه بعض الغموض من حيث ماهيته ومجال استخدامه، ويعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع والقضايا الجوهرية التي يتناولها كل من علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية بالدراسة والتحليل.

لقد برز هذا المفهوم لأول مرة إبان الثورة الفرنسية سنة 1789م، وما نتج عنها من إعادة ترتيب وصياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث أصبح أصحاب السلطة السياسية يحاولون إدماج مختلف شرائح الشعب في بعض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع، وعلى هذا الأساس ارتبط مفهوم المشاركة السياسية باكتساب قطاع من الجماهير لبعض الحقوق السياسية ويعنى ذلك تحديداً المشاركة في الانتخابات فقط. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تفسير ماهية ومفهوم المشاركة السياسية، إلا أنّ كثيراً من دارسي علم الاجتماع وعلم السياسة يتفقون مع الأفكار والدلالات التي ترى بأنّ المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنّها تعدّ مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف النظام السياسي، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية على وجه التحديد.

ونقدم بادئ ذي بدء بإيجاز لمحة عن الجانب التاريخي لولاية معسكر التي تعدّ الإطار الجيوسياسي للدراسة في محاولة لتحليل مؤشر المشاركة السياسية فيها، وتحديد معنى المشاركة حسب ما يتلاءم مع النظام السياسي السائد في مجتمعنا المحلي.

كما نستعرض في هذا السياق أبرز تعاريف المشاركة السياسية لاكتشاف مدى التباين بين أفكار المهتمين بهذا الموضوع، ومدى تأثير كل منهم بالثقافة العامة والثقافة السياسية للمجتمع الذي يعيش فيه، ونلمس أوجه قصور الديمقراطية الغربية التقليدية في ترجمة مفهوم المشاركة السياسية إلى سلوك سياسي واجتماعي يمارسه أفراد المجتمع من خلال تفاعلهم اليومي مع بعضهم البعض، حيث تتبع خطورة هذا المفهوم من استخداماته الراهنة كغطاء تبريري لدعاوى الديمقراطية الغربية الزائفة التي تحصر المشاركة السياسية في مجرد تمتع الجماهير ببعض الحقوق السياسية، والتي تكون في غالب الأحيان ذات طابع نظري ولا تسمح بالممارسة الفعلية

والعملية في صنع القرار السياسي، لاسيما وأنّ هذه الحقوق لا تمس أصلاً بجوهر النظام السياسي القائم.

### المطلب الأول- الإطار التاريخي للدراسة (لمحة تاريخية عن ولاية معسكر):

أولاً- **التعريف بولاية معسكر**: مدينة معسكر أو ما تسمى بمدينة الأمير عبد القادر هي إحدى مدن الغرب الجزائري، عاصمة لولاية منذ التقسيم الإداري للجزائر سنة 1975م، الذي تمخضت عنه 32 ولاية، وولاية معسكر هي الولاية التاسعة والعشرون في الترتيب الحالي لولايات الوطن، تقدر مساحتها بـ 5.941 كلم<sup>2</sup> أي ما يعادل 2.294 ميل<sup>2</sup> ويبلغ عدد سكانها 780.959 نسمة (تبعاً للإحصاء العام للسكان سنة 2008م) بكثافة سكانية تقدر بـ 131.5/كلم<sup>2</sup>، بينما يبلغ عدد السكان بمقر الولاية 87512 نسمة حيث تصل نسبة التمدن إلى 46.4%...<sup>(1)</sup> تقع ولاية معسكر في شمال غرب الجزائر على بعد 361 كلم عن الجزائر العاصمة، فهي تربط مختلف ولايات الغرب والجنوب الغربي بحيث يمكن الوصول إليها عن طريق البر والجو، انطلاقاً من الجزائر العاصمة عبر غليزان (الطريق الوطني رقم 04 والطريق الوطني رقم 07)، من وهران عبر سيق (الطريق الوطني رقم 06)، ومن سيدي بلعباس عبر بوحنيقية (الطريق الوطني رقم 17)، من مستغانم عبر المحمدية (الطريق الوطني رقم 17)، ومن سعيدة عبر غريس (الطريق الوطني رقم 07).

إضافة إلى وجودها على مشارف خط حديدي هام هو: خط الجزائر، المحمدية، وهران وخط المحمدية، بشار، وتوفرها على المطار الداخلي بغريس. يساهم موقعها الهام هذا في ربطها بأغلب المناطق الشمالية والغربية وحتى الجنوبية حيث لا تبعد كثيراً عن المناطق النائية. وتحتل ولاية معسكر موقعاً إستراتيجياً مميزاً اقتصادياً وتجارياً، يحدها من الشرق ولاية تيارت وولاية غليزان ومن الغرب سيدي بلعباس، ومن الشمال ولاية وهران وولاية مستغانم ومن الجنوب ولاية سعيدة...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الانتخابات البلدية والولاية يوم 29 نوفمبر 2007، الجزائر: كريم للطباعة الحديثة، 2007، ص 83.

<sup>2</sup> أنظر الرسم التوضيحي رقم 09: (الحدود الإدارية لولاية معسكر) في قائمة الملاحق.

يبلغ عدد بلدياتها 47 بلدية وعدد دوائرها 16 دائرة، ويقدر عدد مقاعد المجالس الشعبية البلدية 399 مقعداً، بينما يقدر عدد مقاعد المجالس الشعبية الولائية 43 مقعداً.

تقع مدينة معسكر على مشارف جبال بني شقران على ارتفاع 570م مناخها حار و جاف صيفاً بارد مطير شتاءً.

وتتميز الولاية بطابعها الفلاحي الرعوي وبكثرة السهول والغابات والجبال والوديان، التي أكسبتها حلةً طبيعية متناسقة كفيلاً بجعلها منطقة غنية بالمنتجات السياحية المناخية مثل التجوال في الطبيعة والتخييم والصيد البري والرياضة الجبلية، حيث تكسوا الولاية ثروة غابية تتربع على مساحة 95687 هكتار تتوزع على جبال بني شقران، جبال عوف، أهمها غابة "نسمط" (بدائرة هاشم) وغابة "اسطمبول" (بدائرة بوحنيقية)، وغابة "تيمكسي" (بدائرة وادي الأبطال).

ويوجد ضمن إقليم الولاية محمية طبيعية تقع ببلدية "مقطع دوز" والتي تتربع على مساحة 19000 هكتار، تتواجد بها عدّة أنواع من الحيوانات منها: الوز الرمادي، البط، النحام، مما دفع بالمسؤولين إلى إنشاء مركز تربية طيور الصيد يتربع على مساحة 7500 هكتار، وتربى فيه الحيوانات مثل طيور الحجل والسمان والبطج والنحام الوردي.

تتكون الثروة الغابية في معسكر من عدّة غابات أشهرها: غابة الزقور، غابة خصيبة، غابة غريس.

وتضمّ كلٌّ من: أشجار الأرز، أشجار الكاليتوس، أشجار الصنوبر، أشجار البلوط، أشجار الفلين. وتعيش بها عدّة حيوانات وطيور منها: الخنزير البري، دجاج الأرض، الحجل، غزال الجبال، البط الأخضر، الأرناب.

كما يتوسط بعض مدن الولاية حدائق غنية بنباتاتها، جميلة في تصميمها نذكر منها حديقة باستور بمعسكر، حديقة المحمدية وغيرها.

وتتمتع ولاية معسكر بمخزون جيد من الثروة المائية في السدود ومنها: سد "فرقوق" (محمدية)، سد "ويزغت" (عين فکان)، سد "الشرفة" (سيق)، وسد بوحنيقية.

**السياحة الحموية:** تجاوزت سمعة مدينة **بوحنيفية** (مدينة الحمامات)، الحدود الوطنية نظراً لنوعية مياهها الحموية العالية التي تشتهر باستعمالاتها العلاجية في العديد من الأمراض كما أنها مناسبة للعلاج والراحة، ويعتبر الرومان هم أول من استغل الثروة الحموية للمدينة حيث بنو مدينتهم **أكواسيرانس** والتي هي اليوم عبارة عن أطلال.

**المياه الحموية لبوحنيفية** غنية بغاز الكربون وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع (حسب المنبع):

- أ- مياه حموية إشعاعية كربوناتيّة كلسية، معدنية بدرجة حرارة تتراوح بين 63 و 70.
- ب- مياه حموية إشعاعية كربوناتيّة كلسية، معدنية بدرجة حرارة تتراوح بين 45 و 52 درجة.
- ج- مياه حموية كلور مكبرته سودية منغيزية بدرجة حرارة 20 درجة.

ويوجد بولاية معسكر منابع حموية أخرى مستعملة في حالتها الطبيعية مثل منبع عين الحمام ببوحنيفية ومنبع سيدي مبارك ببوهني (الطريق الوطني رقم رقم 04، الجزء الرابط بين سيق والمحمدية) وتتوفر المدينة الحموية على عدّة مرافق فندقية وصحية وحمامات عامة.

**مدينة معسكر عبر التاريخ:** معسكر هي إحدى أقدم المدن الجزائرية يرجع استقرار الإنسان بها إلى عصر ما قبل التاريخ بحوالي 500 سنة قبل الميلاد، ارتبط وجودها بعهد "الإنسان الأطلس الموريطاني" أو ما يعرف بإنسان "باليكاو" أو "إنسان تغينيفين"، ولقد مرت مدينة معسكر بحقب تاريخية هامة تركت بصماتها على المنطقة حيث عرفت **الاحتلال الروماني** وسميت آنذاك باسم "كاسترانوفا" أي "معسكر جديد" وكانت عبارة عن قرية صغيرة ثم مدّنها الأتراك الذين دشّنوا أبوابها السبعة المعروفة وتحولت في عهدهم إلى **عاصمة بايلك الغرب**، ومنها انتقل الباي محمد بن عثمان الكبير إلى مدينة وهران عندما فتحت عام 1792 والتي أصبحت عاصمة القطاع الغربي، ومدينة معسكر كانت كما ذكرها الإدريسي في كتابه "النزهة" قرية عظيمة لها أنهار وثمار، وذكر عنها المؤلف مبارك بن محمد الميلي في كتابه "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" أنها كانت من مواطن بني راشد خلفاء بني عبد الوالد في عهد المملكة الزيانية، كما كانت معسكر مدينة للأئمة الرستميين، واتخذها بنو زيان معسكراً للهجوم على توجين الممتدة من منطقة الونشريس والقريبة من تيهرت والتي كانت في نزاع مستمر مع بني زيان، واختيرت معسكر لموقعها الإستراتيجي بالنسبة للمنطقة المذكورة التي كانت تقطنها قبائل بربرية كثيرة منها: مكناسة، حرسون، واربة، بنو أبي هلال، بنو أبي حكيم وهوارة.

ويشير أيضا ابن خلدون إلى أنّ مدينة معسكر خضعت لحكم يوسف بن تاشفين مؤسس دولة المرابطين في سنوات 1070 و1072، وقد سبق لها أن تمردت على السيطرة الرومانية وحتى على ملوك المغرب العربي فيما بعد ( الأدارسة، الرستميين والزياتيين )...<sup>(1)</sup>

وابتداءً من عام 1492 بدأت المدينة تستقبل العلماء الفارين من الأندلس واكتسبت بذلك شهرة فائقة إلى أن وصلها الأتراك عام 1518، وفي سنة 1792 شارك عدد كبير من سكانها في الرباط الذي نظمه الباي محمد عثمان الكبير لمحاصرة وهران، وكان لأبناء المدينة دور هام في تحرير وهران حيث استشهد منهم أكثر من 500 شاب تحت أسوارها.

وفي الفترة الممتدة ما بين 1808 و1827 عرفت مدينة معسكر مجموعة من الانتفاضات قادها رجال الزوايا مثل: زاوية درقاوة والتيجانيين، في إطار تمرد المدينة على الحكم التركي، لتبدأ عهداً جديداً بعد خضوع الجزائر للاستعمار الفرنسي، فمنذ 1832 بدأ بها التحضير لبناء دولة جزائرية عن طريق قائد شاب هو الأمير عبد القادر بن محي الدين الذي حاول قيادة الجزائريين لاسترجاع كياناتهم المغتصب إثر معاهدة 05 جويلية 1830 بتنظيم مقاومته الشهيرة التي استمرت إلى غاية سنة 1847، والتي أثبت فيها إرادة الجزائريين في التحرر والاستقلال ونبذهم للخضوع والاستكانة واستطاع أن يفتك احترام العدو قبل الصديق.

وكانت معسكر أيضاً قد عرفت انتفاضة كبرى في منطقة بني شقران يوم 14 أكتوبر سنة 1914 والتي لقت الاستعمار الفرنسي درساً في الشجاعة والبطولة.

وبعد بداية النشاط السياسي في الجزائر عرفت مدينة معسكر مجمل الحركات السياسية المناهضة للاستعمار مثل: نجم شمال إفريقيا - حزب الشعب - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين - حركة انتصار الحريات الديمقراطية - المنظمة السرية ثمّ اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

إنّ مدينة معسكر معروفة بتاريخها الثقافي والعلمي خاصة منذ العهد العثماني حيث كانت مركزاً للإشعاع الثقافي والعلمي، وظهر فيها علماء فاقت شهرتهم الحدود الوطنية على رأسهم: أبو زكريا، سيدي أحمد بن علي، سيدي دحو، سيدي أمحمد بن يحيى، مصطفى رماسي، أبي رأس الناصري، عبد القادر المشرفي وغيرهم.

<sup>1</sup> تراجع في ذلك الموقع التالي: <http://www.ancienslyceens-mascara.com> ( Parti Publications )  
" الدكتور جاكور لحسن أستاذ التاريخ بجامعة معسكر، محاضرة حول حياة العلامة الشيخ الطاهر (1905-1981) ".

إنّ مدينة معسكر تاريخياً هي مدينة بربرية قديمة حتّى قبل دخول الرومان كانت موجودة، ويذكر المؤرخ الجزائري الشيخ عبد الرحمان الجيلالي بأنّ تأسيس المدينة كان في القرن الثامن ميلادي، أمّا الدكتور يحي بوعزيز فذهب إلى القول بأنّ المدينة تأسست في القرن الثالث عشر ميلادي أي أيام الدولة الزيانية.

وجدت في ولاية معسكر طبقة بورجوازية متوسطة ترجع إلى العهد العثماني وهي أساس النشاط الإصلاحي الذي كانت تتخوف منه فرنسا الاستعمارية، وكان لهذه الطبقة دور هام في بناء المدارس وبروز ولاية معسكر كقطب ومعلم علمي، وهذه المدينة (معسكر) عرفت العلم والعلماء والثقافة ويذكر في هذا الشأن ذكر الدكتور سعد الله القاسم وجود المدرسة المحمدية في مدينة معسكر والتي كانت من أبرز المعالم ومنارات العلم (إلى جانب المدرسة الكتاتبية في قسنطينة والمدرسة القشاشية في العاصمة الجزائر). وكان يدير هذه المدرسة المحمدية الشيخ محمد بن عبد الله الجلاي حفيد الولي الصالح سيدي محمد بوجلال...<sup>(1)</sup>

ثانياً- الواقع السياسي المحلي لولاية معسكر: من خلال تفحصنا للخارطة الجيوسياسية...<sup>(2)</sup> المحلية لولاية معسكر، نلاحظ الأثر الواضح لعنصر البلقنة السياسية الذي تعرضت له المنطقة، ومن خصائص هذه الخارطة السياسية المعروضة التي حاولنا من خلالها التعرف على السلوك الانتخابي للمواطن المحلي بولاية معسكر، والتي لا يمكن فهمها إلاّ بوضعها في إطار ما يميّز النظام السياسي الجزائري وأزمة التجنيد التي يعاني منها الحزب السياسي، تجعلنا نقول أنّ التحالف الرسمي للأحزاب الداعمة لرئيس الجمهورية وجد نفسه أمام تحدي كبير جداً وهو يحاول تجنيد سكان المدن والشباب الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين. إنّ الخطوة الانتخابية التعددية المحلية الأولى لم تساهم في طريق إشراك المعارضة في التسيير، حيث شهدت المجالس الشعبية البلدية بالولاية تركيبة سياسية ثلاثية، أقل ما يقال عنها وتوصف بها أنّها قليلة الخبرة في التسيير والبرمجة والتخطيط، وغير معتادة على سماع الرأي المعاكس من جانب رموز المعارضة السياسية.

<sup>1</sup> للمزيد من التفاصيل عن تاريخ مدينة معسكر، يراجع في ذلك: كتاب الدلائل الزرقاء (Les Guides Blues) Les Guides De Joanne Publiés En France à Partir De 1841 avec la suisse; Par Adolphe Joanne Qui cède sa Collection En 1855 à louis Hachette.

<sup>2</sup> الجيوسياسية مصطلح تقليدي ينطبق في المقام الأول من تأثير الجغرافيا على السياسة، وقد صاغه لأول مرة العالم السويدي "كجلين" وهو يشير تقليدياً إلى الروابط والعلاقات السببية بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي.

وقد نهضت هذه المجالس المحلية المنتخبة في النصف الثاني من عام 1999م بمتابعة وتنفيذ المشاريع المسجلة في رزنامة المخططات البلدية السنوية للتنمية، وقد ورثت هذه المجالس التعددية على سابقاتها مجموعة مشاريع يعود تسجيلها إلى سنوات ماضية، وهو ما يعني أنّ المجالس التعددية تتابع وتنفذ مشاريع ليست من صميم رؤيتها التنموية لكل إقليم بلدي، بقدر ما هي تنفيذ لمخططات مجالس العهود السابقة.

إذ أثبتت الإحصائيات الواردة في رزنامة مشاريع المجالس الشعبية البلدية، على مستوى ولاية معسكر لسنة 2009م، أنّ معظم المشاريع التنموية المنجزة من طرف المجالس التعددية لسنة 2009م، هي تلك التي تمّ تسجيلها قبل تاريخ الانتخابات المحلية لسنة 2007م، كما عملت هذه المجالس من جهة أخرى، على إتمام مشاريع يعود تسجيلها إلى سنوات سابقة، وعلى سبيل الذكر لا الحصر نجد بأنّ جمود مشاريع 12 ألف وحدة سكنية وتعطل أكثر من 800 مشروع تنموي دليل واضح على تهاون وتخاذل المنتخبين المحليين في مراقبة حسن سير البرامج التنموية المسطرة لفائدة الولاية.

نميّز بوضوح تمركز الحزب الحاكم والمهيمن على الساحة السياسية المحلية بالولاية وهو حزب **جبهة التحرير الوطني (FLN)** في شكل **حلقي دائري مدعم أساساً** بمركز الولاية (بلدية معسكر) وكلّ من بلديات: المامونية، عين فارس، فروحة.

ويمتد التمثيل الحزبي المحلي للحزب على الجهة الشمالية الغربية بأكملها تقريباً من خلال البلديات التالية: فراقيق، المحمدية، بوهني، العلايمية، سيق، الشرفة، زهانة، القعدة.

بينما في الجهة الشمالية الشرقية يهيمن حزب الأفلان على كلّ من بلديات: وادي الأبطال، عين فراح، زلامطة، ونجده أيضاً ممثلاً بالجهة الغربية الوسطى في بلدية بوحنيقية، ويصل امتداده إلى أقصى الجنوب من خلال بلديات: عوف، ماقضة، قرجوم.

أمّا الحزب الغريم في السلطة وهو حزب **التجمع الوطني الديمقراطي (RND)** فإنّه يتمركز على شكل **كتل متفرقة نسبياً** مقسمة إلى ثلاث جهات وهي:

الجهة الأولى (الشمالية الشرقية) وتمثلها البلديات التالية: ماوسة، تيغنيف، الحشم، السهايلية، البرج، خلوية، نسبط.

والجهة الثانية (الشمالية الغربية) وتضمّ كلّ من: عقاز، رأس العين عميروش، مقطع دوز.

بالإضافة إلى الجهة الثالثة (الجنوبية الغربية) والتي تشكلها كل من بلديتي: وادي الناغية وعين فكان.

في حين تتواجد حركة **مجتمع السلم (HMS)** ضمن ثلاث نقاط **تمركز متباعدة** وهي بلديات: الغمري، تيزي، سيدي قادة.

وبالتالي فإن السياسة الحزبية المحلية بولاية معسكر تتسم بمظهرين بارزين يمثلان نسق مفاهيمي متكامل لفهم طبيعة النشاط السياسي للأحزاب السياسية وهما:

المظهر الأول (العلاقة بين القيادة الحزبية والقاعدة الانتخابية): تميزت هذه العلاقة بالقطيعة الاتصالية السياسية بين القيادة الحزبية وال جماهير الشعبية نتيجة التقاعس والإهمال الصريح الذي يبيده ممثلو الحزب وقيادته المحلية في التعاطي مع القضايا والحاجات الاجتماعية للمواطنين، فالنفاذ إلى المجلس الشعبي البلدي لا يهدف إلى تطبيق برامج طموحة بقدر ما يهدف إلى إرساء ضروب من الوساطة الاجتماعية والمؤسسية مع الناخبين...<sup>(1)</sup>

وفي مطلق الأحوال يُظهر جميع منتخبي الأحزاب السياسية الذي التقيت بهم ولاءً قوياً تجاه حلفهم في مجلس المدينة، ويرتبط الموقف المعارض بموت سياسي محتوم على المستوى السياسي المحلي، لأنه في الجزائر، وبالتحديد في بلدية معسكر لا يختار أحد أن يكون في المعارضة، ففي المعارضة كل شيء مجمد ولا يمكن القيام بأي شيء.

مع تجاهل الاستثناء الوحيد الذي تكون فيه المعارضة الحزبية موجهة ضد هيمنة الرئيس نتيجة انفراده بالقرارات السياسية داخل المجلس أو تجاهله للمصالح الحزبية الضيقة للمنتخبين فقط، أما المصلحة العامة فنادرًا ما نلمس معارضة حزبية تهدف إلى حفظها وتعزيزها.

ويبدو أن أعضاء المجالس البلدية والولائية من أحزاب التحالف الرئاسي خاصة بولاية معسكر، يعلقون في الكثير من الأحيان بين مطرقة إعلاناتهم الانتخابية لسنة 2007م وبين سندان قدرة تحركهم المحدودة إجمالاً (المرهونة بمصالحهم الشخصية).

<sup>1</sup> قياساً على مفهوم "الوساطة السياسية الشخصية" الذي استعمله خافيير أوربيرو للتشديد على أهمية التأثير الأولى والصلة مع الناخب في علاقة الزبونية التي لا تقتصر فقط على توزيع السلع أو الخدمات مقابل كسب الأصوات.



إنّ الأحزاب السياسية على المستوى المحلي لم تقدم أي نموذج تنموي سياسي حقيقي ودائم للجماهير الشعبية، وهذا ما منعها من تأليف أغلبية كافية للتأثير في القرارات السياسية المحلية أو حتى لإعادة توزيع موارد الهيئات المحلية.

المظهر الثاني (تأثر أدوار الحزب في التنمية السياسية بأدواره داخل التحالفات السياسية الحزبية):

ففي سياق سياسة الأدوار داخل الأحزاب السياسية فإنّ إستراتيجيات الاندماج مع الأغلبية في مجلس المدينة قد تكون مكلفة للحزب، وقد تولّد خيبة أمل أو حتى زوال العطف في صفوف الناخبين، خصوصاً إذا كانت سياسة الحزب مبنية على تحصيل مصالح فئوية تتعلق بمنتهيه فقط، وهو ما يكرس مبدأ التحالف ضدّ الإرادة الشعبية التي تصبو إلى المشاركة السياسية وحفظ المصلحة العامة لكافة شرائح المجتمع السياسي المحلي، فالسياسة المحلية لا تخلو أبداً من عنصر النزاع والصراع بين فواعلها السياسيين فيما بينهم من جهة وكذلك في مواجهة القاعدة الشعبية من جهة أخرى.

إنّ أحزاب التحالف الرئاسي على الرغم من تأكيدها على ضرورة الانتقال من التنسيق على المستوى المركزي في إطار التحالف نحو التنسيق على المستوى المحلي في إطار الشراكة السياسية لا نجد ما يعبر عن ذلك واقعياً، ناهيك عن كون تصريحات قادة أحزاب التحالف الرئاسي متضاربة حول أهمية التنسيق في مجال السياسة المحلية وذلك لعدّة اعتبارات نحصرها فيما يلي:

أ- غياب مصلحة مشتركة واضحة المعالم في إطار التنسيق المحلي عكس التنسيق المركزي الذي جاء كحتمية لحفظ مصالح هذه الأحزاب المتحالفة حول برنامج رئيس الجمهورية.

ب- تخوف قادة أحزاب التحالف الرئاسي من اشتداد الصراع بين الزمر السياسية المحلية وهو ما قد ينعكس عليها سلباً، خصوصاً وأنّ درجة استقرار الحزب مرهونة بالاستقرار السياسي لوحداته المحلية.

ج- انعدام عنصر الثقة بين المتحالفين وتضارب المصالح وتشعبها على المستوى المحلي وهو ما يعكس تردد القيادة الحزبية المحلية في خوض غمار رهان الشراكة السياسية المحلية.

د- عدم التوافق بين الأحزاب حول مبادئ ومعطيات وبرامج محلية معينة يتحقق من خلالها الإجماع العام على توزيع الأدوار وتوحيد الرؤى السياسية في سياق فكرة التكامل على المستوى المحلي.

تجدر الإشارة إلى أنّ القاعدة النضالية لحزب **جبهة التحرير الوطني** لا يزال انتماؤها (ولا سيّما في المدن الكبرى) ذا صلة عاطفية بتاريخ الحزب منذ نشأته كحركة تحريرية، أي أنّها ما زالت تنتظر إلى هذا التنظيم كصاحب الفضل في طرد الاستعمار وإعادة الكرامة للشعب الجزائري. كما تبقى الجبهة في اعتقاد العامة، هي الأكثر دراية بسبل المحافظة على هذا الاستقلال الغالي ما دامت هي التي حققت، لذلك يبقى الانتماء إلى هذا الحزب فيه دائماً شيء من الصلة العاطفية، على الأقل بالنسبة إلى المناضل العادي لا كمجرد أداة للمنافسة السياسية، ولا شك في أنّ ذلك هو ما لا يتردد الطامحون ولا سيّما على مستوى القيادات الحزبية في استغلاله.

وفيما يتعلق بعدد المناضلين وتوزعهم بحسب المتغيرات السوسولوجية المعروفة، يجب التنبيه إلى ثلاث ملاحظات:

أولاً: هذه المسألة يكتنفها دائماً نوع من السرية؛ ثانياً: وكما جرت العادة ولا سيّما في حال تعددية ناشئة، هناك دائماً مبالغة في الأرقام المقدمة لأسباب مفهومة؛ ثالثاً: يبدو أنّ الحزب لم يستطع بعد التحكم في الأداة الإحصائية تحكماً كاملاً، إضافة إلى ظاهرة تبخر (Volatilité) قواعد الحزب، وخاصة مع اقتراب المواعيد الانتخابية التي لا يهتم الكثير فيها بالانتماء الحزبي بقدر اهتمامهم بالظفر بمقعد في المجالس المنتخبة.

وتشير الوثيقة غير المفصلة الصادرة عن المقر المركزي للحزب أنّ تعداد مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني لسنة 2007م يتمثل بلغة الأرقام الموضحة في الجدول التالي...<sup>(1)</sup>

#### المطلب الثاني- قياس مؤشر المشاركة السياسية:

أولاً- تعريف المشاركة السياسية: من أبرز التعاريف التي قدمت للمشاركة السياسية تعريف **هربرت ماكلوسكي** " بأنها مجموعة التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة وإدارة شؤون المجتمع، وكذا تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات

<sup>1</sup> أنظر الجدول رقم 10: عدد مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني حسب احصائيات سنة 2007م في قائمة الملاحق.

منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غاياتها أو لم تنجح"....<sup>(1)</sup>

أمّا أرسطو فقد استهل كتابه (السياسة) قائلاً: "لما كانت الدولة، كلّ دولة نوعاً من المشاركة، وكانت كلّ مشاركة تتم للوصول إلى نفع وخير، إذ المفروض أنّ الخير هو نهاية كلّ عمل، ومن الواضح أنّه بالنظر لكون الخير هدف جميع المشاركات، فإنّ الخير الأسمى في أرفع رتبه هو هدف تلك المشاركة السامية التي تضمّ كلّ ما عداها أو بكلمة أصح الدولة أو المشاركة السياسية...<sup>(2)</sup> إنّ المفهوم العام للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني عند صامويل هنتجتون وجون نيلسون " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويّاً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، فعلاً أم غير فعال".

وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد المنعم المشاط حيث عرفها " بأنّها شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنّها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها"....<sup>(3)</sup> والمشاركة السياسية حسب كلّ من كريستوفر أرترتون F.Christopher Arterton وهالان هان Halan Hahn في كتاب "المشاركة السياسية" لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، ولكنّها تشمل الأعمال والأنشطة والمساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية الهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ والسلطة، ومثال ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة والمشاركة في

<sup>1</sup> أحمد وهبان، التخلف السياسي وغياب التنمية السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص32.

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الزاوية: ليبيا، منشورات جامعة السابع من أبريل، الطبعة الأولى، 2007، ص87.

<sup>3</sup> عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص36.

تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة ومحاولة إقناع الآخرين بتأييد مرشح معين، وكذا العمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية والحصول على عضوية التنظيمات السياسية إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية.

أمّا المعنى الأكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية فهو " قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك" (1) بينما يميّز جلال عبد الله معوض "بين المشاركة والاهتمام والتفاعل أو التجاوب، فالاهتمام يعني عدم السلبية بحيث يشعر المواطن العادي أنّ الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً، وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا فإنّ الاهتمام يظلّ مفهوماً مستقلاً عن المشاركة... (2)

أمّا التفاعل فإنّه يعني التجاوب بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي وهذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة، والاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل وكذلك المشاركة تفرضه. وتكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد منصباً سياسياً أو يحظى بعضوية حزب أو يقوم بترشيح نفسه للانتخابات أو يكتفي بمجرد التصويت أو مناقشة القضايا العامة والاشترك في الحملات السياسية، كما يمكن أن يحقق المشاركة من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل والقضايا العامة... (3)

تبرز أهمية المشاركة السياسية في أنّها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، حيث يؤكد "هنتجتون" أنّ هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية فهو يرى أنّ استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المتغيرين، حيث المشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث، وتأثير التحديث

<sup>1</sup> ثامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، 2000، ص 117-118.

<sup>2</sup> جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر 1983، ص 109.

<sup>3</sup> محمد عاطف غيث، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982، ص 16.

على الاستقرار السياسي الذي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وفرض الحركية السياسية وبين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية...<sup>(1)</sup>. إن التنمية السياسية تتضمن في إحدى جوانبها تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة التي تعد مؤشر قوي للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي، فقد اعتبر هنتجتون المشاركة أحد عناصر التنمية السياسية حيث اقترنت هذه الأخيرة لديه بالعلاقة بين المؤسسة السياسية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى، وتعتبر أزمة المشاركة السياسية من بين الأزمات الست المترابطة التي تعرقل التنمية السياسية، وتواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية.

وللمشاركة السياسية درجات اتفق عليها بصفة خاصة كل من هيربرت ماكلوسكي وفيربا ولوسيان باي وروش، وهذه الدرجات هي:

1- تقلد المنصب السياسي.

2- السعي لشغل منصب سياسي أو إداري.

3- العضوية النشطة في تنظيم سياسي.

4- العضوية العادية في تنظيم سياسي.

5- العضوية النشطة في شبه تنظيم سياسي.

6- العضوية العادية في شبه تنظيم سياسي.

7- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.

8- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.

9- الاهتمام العام بالأمور السياسية والتصويت.

وتتجلى مساهمة الشعب في المشاركة السياسية من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام ديمقراطي، بحيث يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية على اعتبارهم ناخبين أو عناصر نشطة سياسياً أو من خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات عمالية...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> صامويل هنتجتون نقلاً عن: ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 213.

<sup>2</sup> ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: مديرية النشر قالمية، 2006، ص 146. ( ورقة بحثية بعنوان أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: "دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية سنة 2007م" ).

هناك إذن علاقة وطيدة بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية فالأولى لازمة لتحقيق الثانية، ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل شرائح المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الإقليمية والإثنية والاجتماعية.

ويتضح مما سبق أنّ إتاحة الفرصة لجميع السكان بالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، ويدفع باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي تجسيد التنمية السياسية التي تنشدها الدولة.

وتتلخص المشاركة السياسية في جملة معانيها فيما يلي:

- 1- المشاركة السياسية تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
  - 2- المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعاليتها.
  - 3- المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
  - 4- إنّ المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.
  - 5- إنّ المشاركة السياسية توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.
  - 6- إنّ المشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب.
  - 7- المشاركة السياسية تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.
  - 8- إنّ المشاركة السياسية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.
- إنّ المشاركة السياسية تمثل بُعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية فلا يمكن الحديث عن تنمية سياسية في غياب مشاركة سياسية فاعلة للشعب، ولقد أكد إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة سنة 1986م بأنّ التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كلّ السكان والتي تكفل الحفاظ على حقوق الإنسان وحياته الأساسية...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة 22، العدد 251، يناير 2000، ص 102-103.

ثانياً- مؤشر المشاركة السياسية وانعكاساته على التنمية السياسية المحلية بولاية معسكر: قمنا في الجانب التطبيقي من هذا البحث بتحليل مؤشر المشاركة السياسية وفق ثلاث محطات انتخابية انطلاقاً من إحصاء وضعية المجالس المحلية المنتخبة، ثم محاولة المقارنة بينها قصد فهم طبيعة مؤشر المشاركة السياسية وانعكاساته على المناخ التنموي السياسي المحلي بالولاية.

### 1- وضعية المجالس المحلية البلدية والولائية بالولاية:

إنّ المجالس المنتخبة تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة، كما تعتبر أيضاً بمثابة مدارس لتخريج القيادات على المستوى الوطني حيث أنّ كثيراً من القادة البرلمانيين والتنفيذيين البارزين على المستوى الوطني في دول عديدة كانوا أعضاء في تلك المجالس أو رؤساء لوحدها محلية.

وفي قراءة للواقع السياسي المحلي نقدم فيما يلي بالأرقام حصيلة نتائج أحزاب التحالف الرئاسي بولاية معسكر من سنة 1997م إلى غاية سنة 2012م في المجلسين الشعبي البلدي والولائي مقسمة على ثلاث عهديات انتخابية للوقوف على التشكيلة الحزبية المحلية بالولاية.

أ- التشكيلة السياسية الحزبية للمجلس الشعبي البلدي (APC) بولاية معسكر:

1- العهدة الانتخابية الأولى (1997م-2002م): 15 عضواً بالمجلس.

رئيس المجلس: عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND

حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND: 10 مقاعد.

حزب جبهة التحرير الوطني FLN: 02 (مقعدين).

حركة مجتمع السلم (حمس) HMS: 03 مقاعد.

2- العهدة الانتخابية الثانية (2002م-2007م): 15 عضواً بالمجلس.

رئيس المجلس: عن حزب جبهة التحرير الوطني FLN.

حزب جبهة التحرير الوطني FLN: 05 مقاعد.

حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND: 02 (مقعدين).

حركة مجتمع السلم (حمس) HMS: 03 مقاعد.

حركة الإصلاح ISLAH: 04 مقاعد.

الجبهة الوطنية الجزائرية FNA: 01 (مقعد واحد)...<sup>(1)</sup>

3- العهدة الانتخابية الثالثة (2007م-2012م): 15 عضواً بالمجلس.

رئيس المجلس: **بيدائي محمد**، ثمّ خلفه **صدار لحسن** عن حزب جبهة التحرير الوطني FLN.

حزب جبهة التحرير الوطني FLN: 04 مقاعد.

حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND: 02 (مقعدين).

حركة مجتمع السلم (حمس) HMS: 03 مقاعد.

الجبهة الوطنية الجزائرية FNA: 03 مقاعد.

حزب العمال PT: 02 (مقعدين).

حركة النهضة NAHDA: 01 (مقعد واحد)

وتتجسد نسب توزيع المقاعد خلال العهدة الانتخابية الثالثة في المجالس الشعبية البلدية مقسمة بين أحزاب التحالف الرئاسي من خلال الرسم التوضيحي الآتي...<sup>(2)</sup>

**ب- التشكيلة السياسية الحزبية للمجلس الشعبي الولائي (APW) بولاية معسكر:**

1- العهدة الانتخابية الأولى (1997م-2002م): 39 عضواً بالمجلس.

رئيس المجلس: **مومن عمر سعيد** عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND

حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND: 25 مقعد.

حزب جبهة التحرير الوطني FLN: 09 مقاعد.

حركة مجتمع السلم (حمس) HMS: 05 مقاعد.

2- العهدة الانتخابية الثانية (2002م-2007م): 43 عضواً بالمجلس.

رئيس المجلس: **عمر فاروق اسطنبولي**، ثمّ خلفه **بوزريبة ميلود** عن حزب جبهة التحرير الوطني FLN.

حزب جبهة التحرير الوطني FLN: 17 مقعد.

حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND: 06 مقاعد.

<sup>1</sup> أنظر الجدول رقم 02: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية لولاية معسكر (1997-2012م) في قائمة الملاحق.

<sup>2</sup> أنظر الرسم التوضيحي رقم 08: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية لولاية معسكر (1997-2012م) في قائمة الملاحق.



حركة مجتمع السلم (حمس) HMS: 05 مقاعد.

حزب العمال PT: 05 مقاعد.

الجبهة الوطنية الجزائرية FNA: 05 مقاعد.

حركة الإصلاح ISLAH: 05 مقاعد.

3- العهدة الانتخابية الثالثة (2007م-2012م): 43 عضواً بالمجلس.

رئيس المجلس: بوخاري إبراهيم عن حزب جبهة التحرير الوطني FLN

حزب جبهة التحرير الوطني FLN: 15 مقعد.

حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND: 10 مقاعد.

حركة مجتمع السلم (حمس) HMS: 06 مقاعد.

الجبهة الوطنية الجزائرية FNA: 07 مقاعد.

حزب العمال PT: 05 مقاعد...<sup>(1)</sup>

وتتجسد نسب توزيع المقاعد خلال العهدة الانتخابية الثالثة في المجالس الشعبية البلدية مقسمة

بين أحزاب التحالف الرئاسي من خلال الرسم التوضيحي الآتي...<sup>(2)</sup>

وفي معرض تحليلنا للتشكيلة الحزبية سواء بالنسبة للمجالس البلدية أو الولائية من خلال العهدة

الانتخابية الثالثة، لفت انتباهنا تلك النكسة التي تعرض لها حزب **جبهة التحرير الوطني** على يد

غريمه **حزب التجمع الوطني الديمقراطي** عقب الانتخابات المحلية لسنة 1997م.

حيث تحصل حزب الأرندي RND على 10 مقاعد في المجلس الشعبي البلدي وعلى 25 مقعداً

في المجلس الشعبي الولائي، بينما تحصل حزب الأفلان FLN على 02 (مقعدين) فقط في

المجلس البلدي وعلى 09 مقاعد في المجلس الولائي، في حين أنّ حركة حمس HMS ظفرت

بـ 03 مقاعد في المجلس البلدي و 05 مقاعد بالمجلس الولائي.

<sup>1</sup> أنظر الجدول رقم 03: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجلس الشعبي الولائي لولاية معسكر (1997-2012م) في قائمة الملاحق.

<sup>2</sup> أنظر الرسم التوضيحي رقم 09: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجلس الشعبي الولائي لولاية معسكر (1997-2012م) في قائمة الملاحق

في حين لم تتحصل بقية الأحزاب الأخرى مجتمعة على أي مقعد سواء في المجلس الشعبي البلدي أو المجلس الشعبي الولائي.

وهذا يدل دلالة واضحة على هيمنة أحزاب الائتلاف الحكومي على الساحة السياسية المحلية بولاية معسكر خلال العهدة الانتخابية الأولى (1997م-2002م)، وهو ما مكن هذا الائتلاف من بسط نفوذه وإقصائه لأي توجهات سياسية من طرف الأحزاب المعارضة لسياسته.

كما أن نتائج هذه الانتخابات المحلية مشكوك في مصداقيتها على اعتبار فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالرغم من مرور ثلاثة أشهر على تكوينه، وهو ما يفتح المجال واسعاً للشك في حقيقة النتائج التي أقرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

أمّا خلال العهدة الانتخابية الثانية (2002م-2007م): فإننا نلاحظ عودة حزب **جبهة التحرير**

**الوطني** إلى الواجهة حيث فاز بـ 05 مقاعد في المجلس الشعبي البلدي وعلى 17 مقعداً في المجلس الشعبي الولائي، بينما تحصل حزب **التجمع الوطني الديمقراطي** على 02 (مقعدين) فقط في المجلس البلدي وعلى 06 مقاعد في المجلس الولائي، في حين أن حركة مجتمع السلم ظفرت بـ 03 مقاعد في المجلس البلدي و 05 مقاعد بالمجلس الولائي.

وتحصلت الأحزاب الأخرى مجتمعة على 05 مقاعد في المجلس الشعبي البلدي: ISLAH: 04 مقاعد - FNA: 01 (مقعد واحد)، وعلى 15 مقعداً في المجلس الشعبي الولائي PT: 05 مقاعد - FNA: 05 مقاعد - ISLAH: 05 مقاعد.

ولم تشهد المجالس المحلية في هذه الفترة الانتخابية هيمنة وسيطرة مطلقة لأحزاب التحالف الرئاسي على قوى المعارضة نتيجة حصول هذه الأخيرة على ما يقارب ثلث المقاعد الانتخابية. ونذكر في هذا السياق أيضاً بأنّ انتخابات التجديد النصفى لمجلس الأمة لسنة 2003م عرفت خسارة الأقاليم للعديد من المقاعد بسبب الحركة التصحيحية التي شهدتها الحزب آنذاك وكانت ضدّ الأمين العام للحزب **علي بن فليس**، فانقسم المنتخبون إلى قسمين حيث ساندت الحركة التصحيحية حزب الأرندي في العديد من الولايات على حساب الأقاليم ما أفقدها عدداً من المقاعد بمجلس الأمة.

وبالتالي فإنّ أحزاب التحالف الرئاسي عرفت بداية سيئة بسبب عدم التجانس الإيديولوجي والمصلحي فيما بينها، وحدثت أزمات حادة داخل قواعدها النضالية ممّا انعكس سلباً على أدائها منذ البداية.

بينما عرفت المشاركة السياسية على مستوى ولاية معسكر في الموعد الانتخابي لسنة 2007م حضور مجموعة من الأحزاب السياسية هي كآآتي: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، الجبهة الوطنية الجزائرية، حزب العمال، حركة النهضة، التجمع الجزائري، الحزب الاجتماعي للعمال، حركة الإصلاح، حزب القوى الاشتراكية، وكتلة المترشحين الأحرار.

وكانت الهيئة الانتخابية بالولاية تتكون من **439.399** ناخب مسجل و **1120** مكتب انتخابي للتصويت حيث بلغ عدد الأصوات المعبر عنها **185.260** صوت موزعين على التشكيلات الحزبية السالف ذكرها وفق المعطيات الآتية...<sup>(1)</sup>

حافظ حزب **جبهة التحرير الوطني** في هذه الانتخابات على الريادة، حيث فاز بـ 04 مقاعد في المجلس الشعبي البلدي وعلى 15 مقعداً في المجلس الشعبي الولائي، بينما تحصل غريمه حزب **التجمع الوطني الديمقراطي** على 02 (مقعدين) فقط في المجلس البلدي وعلى 10 مقاعد في المجلس الولائي، في حين أنّ حركة مجتمع السلم ظفرت بـ 03 مقاعد في المجلس البلدي و 06 مقاعد بالمجلس الولائي.

أمّا الأحزاب الأخرى مجتمعة فتحصّلت على 06 مقاعد في المجلس الشعبي البلدي: FNA: 03 مقاعد PT:02 (مقعدين) - NAHDA:01 (مقعد واحد)، وعلى 12 مقعداً في المجلس الشعبي الولائي PT:05 مقاعد - FNA:07 مقاعد.

وبموجب نتائج هذه الانتخابات فقد عرفت المجالس الشعبية البلدية بالولاية تعددية سياسية هيمنت فيها أحزاب التحالف الرئاسي على الساحة السياسية المحلية، فقد حازت جبهة التحرير الوطني على أغلبية المقاعد في 21 مجلس بلدي، في حين حاز التجمع الوطني الديمقراطي على الأغلبية في 11 مجلس بلدي وعادت الأغلبية في 03 مجالس بلدية لحركة مجتمع السلم، ويمكن تحديد توزيع هذه المجالس على التشكيلات السياسية وفق النحو الآتي...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> أنظر الجدول رقم:09 في قائمة الملاحق.

<sup>2</sup> يراجع في ذلك الجدول رقم:04 في قائمة الملاحق.

إنّ المتأمل في توزيع المجالس الشعبية البلدية بالولاية يجد أنّ مجالس المراكز الحضرية الكبيرة التي ترتفع فيها الكثافة السكانية عادت إلى التيار الوطني، في حين أنّ المجالس البلدية الريفية والجبالية عادت إلى التيار الديمقراطي والتيار الديني...<sup>(1)</sup>

وقد أكدت النتائج على المستوى المحلي في الانتخابات المحلية لسنة 2007م على أنّ التيار الوطني في الولاية عموماً لم يستطع أن يسيطر على المدينة والمراكز الحضرية الكبرى أكثر ممّا بسط نفوذه في الريف، ويمكن إرجاع هذا إلى كون المدينة والتجمعات السكانية الكبيرة أماكن بروز كلّ الفروق الاجتماعية، وعدم المساواة التي ظهرت بعد الاستقلال واستفحلت ابتداءً من الثمانينيات والتي يمثلها أحسن تمثيل شباب المدن المهمّش والبطالة الواسعة التي تعرفها هذه الفئات الواسعة.

وعلى العكس من ذلك فقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحصد معظم المجالس الشعبية البلدية المتمركزة في الأرياف والبلديات التابعة لإقليم الولاية، غير أنّ نتائجها على المستوى الوطني تطرح بعض الصعوبة في تحديد حدودها الجغرافية والسياسية، ورغم الانتقادات التي كانت توجه إلى جبهة التحرير الوطني من زاوية المكانة التي كانت تحتلها ضمن النسق السياسي الجزائري، ومحدودية دورها السياسي والإيديولوجي بالمقارنة مع المؤسسات وفضاءات أخرى، كمؤسسة الجيش والإدارة بالخصوص، إلاّ أنّها استطاعت أن تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المجالس التي فازت بها في إقليم ولاية معسكر. ويمكننا الاعتماد على بعض الدلالات السوسيوسياسية التي تساعدنا قصد تفسير بعض نتائج الانتخابات كالجبهة التي تطبع الحزب باعتباره حزب الجهات الشرقية والغربية من البلاد، ونفوذه (حزب جبهة التحرير الوطني) بين أرباب الأسرة الريفية الكبيرة التي تحكمها السلطة الأبوية خاصة وأنّ الحزب رمز من رموز الثورة التي احتضنتها القرى والأرياف، ومن هنا فإنّه يكفي للأب وربّ الأسرة أن ينتخب لصالح هذا الحزب حتى تعقبه خطى كافة أفراد الأسرة...<sup>(2)</sup>

في حين أنّ حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي هو حزب الإدارة يمتلك نفوذاً واسعاً ويبقى المنافس البارز لحزب جبهة التحرير الوطني على الساحة السياسية المحلية والوطنية بفضل

<sup>1</sup> (وتتفق نتائج الانتخابات المحلية لجوان 2007م بولاية معسكر مع تحليل الأستاذ عبد الناصر جابي في كتابه: الانتخابات الدولية والمجتمع، الجزائر: دار القصة، 1999، ص85).

<sup>2</sup> عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص91-92.

التركيبية البنوية التي يشتمل عليها من إطارات وكوادر نافذة في مختلف هياكل السلطة ومراكز صنع القرار.

بينما تتمتع حركة مجتمع السلم بشعبية أقل وتتسم بطابع إصلاحى تربوي تخاطب من خلاله الأسر المحافظة والملتزمة بالنهج الإسلامى، وتسعى إلى تعبئتها وتجنيدتها لفرض مكانتها على المستوى السياسى المحلى والوطنى على حدّ السواء.

إنّ أزمة المشاركة السياسية فى الجزائر من أهمّ المواضيع التى لها أثر بالغ الأهمية فى إرساء البناء المؤسسى للدولة، ومن مظاهر هذه الأزمة بروز العزوف عن العمل السياسى والتغيب عن العملية الانتخابية، حيث شهدت الانتخابات المحلية لسنة 2007م بولاية معسكر الكثير من الظواهر السياسية وطرحت العديد من التساؤلات المهمة والتى نلخصها فيما يلى:

ما هي أسباب أزمة ضعف المشاركة السياسية بولاية معسكر ؟.

وكيف يمكن تفسير ظاهرة عزوف المواطنين عن المشاركة الانتخابية (الانتخابات المحلية) ؟.

إنّ أية دراسة موضوعية لنسب المشاركة السياسية فى الانتخابات المحلية تواجه ثلاث معوقات أساسية:

ويتعلق الأمر الأول بمدى مصداقية المعطيات الإحصائية التى عادة ما تكون من إنتاج إدارة وزارة الداخلية تقليدياً، فكلّ ما يملكه الباحث السياسى من معطيات هي من مصادر رسمية غير قابلة للتحقق منها.

أمّا الأمر الثانى فيتعلق بضعف الدراسات الأكاديمية حول ظاهرة الانتخابات رغم أهميتها كمحطة سياسية فى التاريخ السياسى للبلد، ممّا لا يساعد الباحث على متابعة موضوعية للظاهرة.

فى حين يتعلق الإشكال الثالث بضعف ظاهرة المشاركة فى الانتخابات كآلية للتنافس والتداول على السلطة فى الجزائر، فالتجربة الجزائرية لا تتعدى أربع انتخابات رئاسية ومحلية تعددية، نظمت فى جو غلب عليه الكثير من الاضطراب خاصة عندما يتعلق الأمر بعقد التسعينيات.

إنّ مؤشر المشاركة السياسية ينعكس إيجاباً أو سلباً على التنمية السياسية فى البلاد قياساً على ثلاث متغيرات هي:

مشاركة سياسية، تجانس منفعى، تضارب فى المصالح .

مشاركة سياسية قوية فى فرنسا أي تفاعل إيجابى وبالتالى فيه تجانس .

مشاركة سياسية ضعيفة فى الجزائر أي تفاعل سلبى و بالتالى تضارب فى المصالح.

ولكي تستمر النخبة الحاكمة في البلدان المتخلفة تلجأ إلى دعم خارجي لتستمر في الحكم، بمعنى توطيد العلاقة مع النخبة الحاكمة في دول المركز.

انطلاقاً من المبدأ القائل أنه لن تكون هناك أية تنمية دائمة دون تنمية محلية مسبقة، فيتعين على المجالس الشعبية البلدية والولائية السهر على توفير الظروف المواتية لضمان نمو اقتصادي متوازن ومدعم من برامج الاستثمارات المحلية، كما تنص عليه أحكام قانون البلدية المتعلقة بالتهيئة العمرانية والتنمية المحلية والاستثمارات الاقتصادية.

ويتضح من الدراسة الراهنة أنّ هناك إطاراً تصورياً واضحاً يحكم ظاهرة المشاركة السياسية في ضوء اتجاهات نظرية محددة اتسمت بالاتساق والتوافق بين الإطار النظري والدراسة الإمبريقية، حيث قمنا باستخدام أساليب منهجية متوافقة ركز البحث من خلالها على الناخبين كوحدة للتحليل خصوصاً داخل شبكات التعليم والتكوين السياسي، ونجد من خلال تطبيق استمارة الاستبيان على الذكور والإناث والاهتمام بالمرحلة العمرية (طلّاع الشباب: طلاب الجامعة) وسيلة هادفة لبناء تصور علمي حول طبيعة النخب السياسية المستقبلية، ولقد اتضح من خلال دراستنا حول المشاركة السياسية أنّ اتجاه الثبات على المبدأ أخذ يتلاشى، حيث اتجه الأبناء للاختيار العقلاني في الدوائر الانتخابية والبحث عن أقصى فائدة مفضلين الحزب الذي يقدم أكبر مكافأة تروق لهم، وقد تكون في صورة خدمات للمجتمع المحلي أو لفئة ينتمي إليها الناخب معتمداً على اتجاه التبادل مقابل إعطاء صوته.

كذلك لم يغفل الباحث متغير النوع وارتباطه ببرامج حزبية تساير اتجاهات النساء حيث اتضح من النتائج البحثية إقبال النساء على الأحزاب اليسارية أكثر من الذكور، رغم أنّ الاتجاهات النسائية كانت في الماضي ترتبط دائماً بالأحزاب المحافظة، ويمكن تفسير ذلك بأنّ متغير التعليم والعمل كان لهما أكبر الأثر في ذلك الارتباط الحزبي عند النساء.

ولقد توضح بما لا مجال فيه للشك من خلال الدراسة المسحية مدى التباين والفارق الكبير بين المدركات والنظريات حسب المنظور الفكري لعينة البحث والتي شملت مايلي:  
100 فرد، يتوزعون على: 30 ذكر، 70 أنثى ( ويتراوح معدل أعمارهم ما بين 18-25 سنة).  
مستواهم التعليمي جامعي.

وينحدر 25% من هؤلاء الطلاب من المدينة في حين يمثل 75% منهم الوسط الريفي، وهذا دليل على مصداقية العينة ( ترمز إلى التنوع الاجتماعي في ولاية معسكر).

قدرت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية لسنة 2007م بولاية معسكر حسب نتائج الاستبيان 10% فيما بلغت نسبة الامتناع عن التصويت (العزوف عن الانتخاب) 90%...<sup>(1)</sup> إن أزمة المشاركة السياسية في ولاية معسكر تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظراً للجوء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين للمشاركة من جهة خصوصاً فئة النساء، وشيوع الفساد السياسي واستشراء استعمال المال في السياسة، وبهذا المعنى تصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم.

وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة المحلية وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة، ولا ريب أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع مادياً كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الزراعية وغير ذلك، يؤدي بالضرورة إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بحقها في المشاركة في صنع القرار السياسي. فنسب المشاركة السياسية لأحزاب التحالف الرئاسي في الانتخابات المحلية البلدية لسنة 2007م بلغت 56.15% حيث حصلت على 9 مقاعد في المجلس البلدي لمعسكر بمعدل 10355 صوت، في حين بلغت نسبة مشاركة بقية التشكيلات الحزبية مجتمعة 43.85% وحصلت بذلك على 6 مقاعد أي ما يعادل 8088 صوت...<sup>(2)</sup>

بينما تمكنت أحزاب التحالف الرئاسي من الظفر بنسبة 67% متحصلة على 31 مقعداً بالمجلس الشعبي الولائي لمعسكر بمعدل أصوات بلغ 124060 صوت. أما الأحزاب السياسية الأخرى فحازت على نسبة 33% وتحصلت على 12 مقعداً بما يعادل 61200 صوت...<sup>(3)</sup> وبلغت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الشعبية الولائية لسنة 2007م بمدينة معسكر نسبة 36.92% وجاءت الأحزاب مرتبة بالشكل التالي: المرتبة الأولى حزب الأفلان، المرتبة الثانية حزب الجبهة الوطنية الجزائرية (الأفانا)، المرتبة الثالثة حركة مجتمع السلم، المرتبة

<sup>1</sup> أنظر نتائج استمارة الاستبيان في قائمة الملاحق.

<sup>2</sup> أنظر الجدول رقم 07: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجلس الشعبي البلدي (الانتخابات المحلية لسنة 2007م بلدية معسكر).

<sup>3</sup> للمزيد من التفاصيل يراجع الجدول رقم 08: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجلس الشعبي الولائي (الانتخابات المحلية لسنة 2007م ولاية معسكر).

الرابعة حزب الأرندي والرتبة الخامسة حزب العمال، وسادساً حركة النهضة وسابعاً حزب الأافاس...<sup>(1)</sup>

أمّا نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الشعبية البلدية لسنة 2007م بمدينة معسكر فقدت ب: 36.95% وكان ترتيب الأحزاب كما في سابقتها مع تغير طفيف وهو حلول حركة الإصلاح في المرتبة السابعة الأافاس في المرتبة الثامنة والأخيرة...<sup>(2)</sup>

ومن ناحية نسب المشاركة السياسية المتدنية فقد قدرت أضعف نسبة مشاركة في الانتخابات الشعبية البلدية لسنة 2007م متمثلة في بلدية معسكر بنسبة 36.95%، في حين عادت أعلى نسبة مشاركة سياسية بإقليم الولاية لبلدية السهايلية ب: 89.71%...<sup>(3)</sup>

وبنفس النتيجة كانت نسب المشاركة السياسية المتدنية فقد قدرت أضعف نسبة مشاركة في الانتخابات الشعبية البلدية لسنة 2007م متمثلة في بلدية معسكر بنسبة 36.92%، في حين عادت أعلى نسبة مشاركة سياسية بإقليم الولاية لبلدية السهايلية ب: 81.82%...<sup>(4)</sup>

إنّ ضعف المشاركة السياسية في مدينة معسكر مقارنة ببقية المناطق التابعة لها يرجع إلى كون **الانتماءات القبلية والعائلية** قد شكلت محددات رئيسية للسلوك الانتخابي لمواطني الولاية خلال الانتخابات المحلية والتشريعية، إذ اتجهت الأحزاب السياسية إلى توظيفها وأخذها بعين الاعتبار عند اختيار مرشحيها، وهو الأمر الذي جعل نسبة المشاركة السياسية في الأرياف والأقاليم تفوق نسبة المشاركة في المدينة، ناهيك عن بعض الممارسات السلبية مثل استخدام المال الخاص في تقديم رشاوى انتخابية وشراء الأصوات وأعمال العنف الانتخابي (كما حصل في بلدية المناور). أمّا فيما يخص التصويت بالرضا عن المجالس المنتخبة مثلاً لم يتغير بطبيعة الحال، حيث حددت نسبة عدم الرضا ب: 70% ونسبة الرضا ب 30% كما تبينه استمارة الاستبيان.

في حين كان التناقض واضحاً حول التمتع بالحقوق وشكل توزيع الثروة، حيث بلغت نسبة المصوتين بتوفر كامل الحقوق 71% ونسبة 25% للعكس، بينما العدل في توزيع الثروة بلغ

<sup>1</sup> يراجع في ذلك الجدول رقم 12: نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجلس الشعبي الولائي: بلدية معسكر).

<sup>2</sup> أنظر في هذا الصدد الجدول رقم 13: نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجلس الشعبي البلدي: بلدية معسكر).

<sup>3</sup> الجدول رقم 14: نسب المشاركة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م (المجالس الشعبية البلدية لولاية معسكر).

<sup>4</sup> الجدول رقم 15: نسب المشاركة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م (المجلس الشعبي الولائي لولاية معسكر).



مستوى ضئيل جداً 13% للمصوتين بنعم، ونسبة 87% للمصوتين بعدم وجود توزيع عادل للثورة.

وجاء معدل حرية الرأي والتعبير وحق المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية معتدلاً نوعاً ما ليلعب نسبة 65% في مقابل 35% لغياب حق المشاركة السياسية. وبلغ مؤشر الحوار السياسي السلمي حول المصالح والأهداف العامة في المجتمع المحلي نسبة 52% في حين قدر غياب الحوار السياسي نسبة 48%. وحدد متغير شرعية الحكم بتغليب كفة القانون الذي حصد نسبة 60% عن معيار القوة والمصلحة البالغ 30% بينما تفهقر متغير التقاليد (الشرعية الثورية) إلى نسبة 10%، وهذا يدل على القناعة السياسية للأجيال المستقبلية بضرورة أن تسود دولة الحق والقانون، وليس دولة المصالح والقوى المتناحرة ولا دولة الشرعية التاريخية التقليدية. وفي نفس السياق تعزز مطلب الهوية الوطنية المبنية على نظام ديمقراطي بنسبة 70%، وقدرت نسبة غيابها ب: 30%.

في حين كانت علاقة النظام السياسي بالمصلحة العامة الشعبية معتدلة بنسبة تصويت قدرت ب: 53% وبنسبة 47% لعدم وجود علاقة بينهما. أما طبيعة التحول السياسي فكانت إيجابية بنسبة 78% وسلبية بنسبة 22%...<sup>(1)</sup>

وبالتركيز على نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في الانتخابات المحلية لسنة 2007م، لاحظنا هيمنة التحالف الرئاسي على الأغلبية بنسبة 100% في المجالس الشعبية البلدية لبلديات: ماقضة، خلوية، الشرفة، السهايلية، حيث بلغت نسبة التحالف 56.14% في بلدية معسكر وفيما يلي البقية...<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> أنظر تفاصيل نتائج الاستبيان في قائمة الملاحق.

<sup>2</sup> جدول رقم 16: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية بولاية معسكر (الانتخابات المحلية لسنة 2007م)

بينما حازت أحزاب التحالف على أغلبية المقاعد في المجالس الشعبية البلدية بكل من بلديات: ماقضة، خلوية، السهايلية، نسمط، فروحة، قرجوم بمعدل 282 مقعد من مجموع 400 مقعد على المستوى الولائي...<sup>(1)</sup>

## المبحث الثاني: مؤشر التنشئة السياسية ودرجة فعالية الأحزاب السياسية.

### المطلب الأول- ماهية التنشئة السياسية:

يعتبر الكثير من مفكري العلوم السياسية أنّ التنشئة السياسية لأي مجتمع بحدّ ذاتها هي المؤشر والدليل على مدى قوة السياسة لديهم ومدى فعالية الديمقراطية.

فمعرفة الحقوق والواجبات لا تأتي من فراغ، وإنما تكون نتيجة عملية متكاملة تشمل الحياة وأساليبها وتداول السلطة ونزاهة القضاء والحياد الإعلامي، ووجود برامج تنمية مجتمعية حديثة قادرة على تفعيل كلّ طاقات الشعب تحديداً نحو تفكير سلمي مدني حقيقي. وعلى هذا الأساس سنحاول أن يكون تحليلنا علمياً اعتماداً على متغيرات سياسية تمّ حصرها في النقاط التالية:

1- التنشئة السياسية كوظيفة من وظائف النظام السياسي.

2- الأحزاب السياسية كآلية سلمية تساهم في تثبيت دعائم الديمقراطية وغرس ثقافة المشاركة السياسية.

### أولاً- تعريف التنشئة السياسية:

#### 1- مفهوم التنشئة Socialization:

إنّ الاهتمام بدراسة ما اصطلح على تسميته بالتنشئة ليس وليد الفكر الحديث، فقد اهتم أفلاطون وأرسطو ومفكري العلوم الاجتماعية من بعدهما بموضوعات نستطيع أن ندرجها تحت موضوع التنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح، إلا أنّ المعنى المتداول في العلوم الاجتماعية الآن يرجع استخدام مصطلح التنشئة Socialization إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن الماضي، ففي عام 1940م استخدم كلٌّ من أوجبرن و نيمكوف مصطلح التنشئة في كتابهما علم الاجتماع، وزاد تداول الكلمة وبدأت تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات علماء النفس

<sup>1</sup> جدول رقم 17: توزيع مقاعد المجالس الشعبية البلدية بولاية معسكر حسب الأحزاب المشاركة (الانتخابات المحلية لسنة 2007م):

والاجتماع والسياسة..<sup>(1)</sup>، ولعلّ انتشار استخدام مصطلح (تنشئة) قد جعل استخدام مصطلح تعليم Education ينحسر ويقل بريقه القديم، إلا أنّ التحول من استخدام كلمة (تعليم) إلى استخدام كلمة (تنشئة) يعدّ نقلة هامة وأساسية في المنظور الاجتماعي والسياسي على حدّ السواء.

وإذا كان التعليم ممارسة اجتماعية يرتكز على نقل واكتساب معارف ومنظومة قيمية تحقق نمطاً إيديولوجياً يعبر عن معايير اجتماعية ضمنية، فإنّ التنشئة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع ولا يمكن أن تقوم إلا من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد، وبذلك فقد عرفها البروفيسور ميشيل بأنها "عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدرّباً على شغل مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي".

وحسب عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم فإنّ "التنشئة عملية يتمّ بمقتضاها إذابة الفرد في الجماعة حيث يؤهل للتفاعل الايجابي والانسجام معها"..<sup>(2)</sup>

بينما عرفها الأستاذ المذكور بأنها "إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائناً اجتماعياً وعضواً في مجتمع معين، والعائلة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد فهي تستقبل المولود وتحيط به وتروضه على آداب السلوك الاجتماعي، وتعلّمه لغة قومه وتراثهم الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي، وتأخذ بأسلوب الحزم للقضاء على ما يبدو من مقاومة لهذه المواصفات والقيم وترسخ قدسيّتها في نفسه فينشأ عضواً صالحاً من أعضاء المجتمع"..<sup>(3)</sup>

أمّا ريتشارد داوسن R.Dawson وكينيث برويت K.Prewitt وكارت داوسن K.S.Dawson في كتابهم "التنشئة السياسية" فقد تطرقوا إلى أنّ المجتمع ومثليه يستطيعون من خلال آليات التنشئة إعادة توجيه ما يعرف بنزعات الطفل الطبيعية، بالإضافة إلى أنّ عملية التنشئة تعمل على مساعدة الفرد في عقلنة وتبرير التضحيات التي يجب أن يقدمها لكي يصبح عضواً في المجتمع،

<sup>1</sup> إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع السياسي، بيروت، مطابع دار النهضة العربية، 1988، ص139.

<sup>2</sup> سميرة تيغليت فرحات، مداخلة: دور الرسالة المدرسية في تحقيق التنمية السياسية، من خلال وظيفة التنشئة السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ص04.

<sup>3</sup> سناء نجم عبود العباسي، أثر العائلة في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد كلية الآداب قسم الاجتماع، 1987، ص14.

فالتنشئة من هذا المنظور تدفع الفرد للانخراط في المجتمع من خلال إجباره على التخلي عن نزعاته غير الاجتماعية...<sup>(1)</sup>

إذن فالتنشئة هي عملية تفاعل بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه، والتي يستطيع الفرد من خلالها أن يتشرب القيم والعادات والأفكار السائدة التي تساعد على أن يحدد بكل وضوح سلوكه اليومي للقيام بأدواره التي يتطلبها وضعه كعضو في المجتمع، وبالتالي يصبح مواطناً صالحاً يساهم بطريقة جيدة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...<sup>(2)</sup>

## 2- التنشئة السياسية Political Socialization:

تعدّ التنشئة السياسية جزءاً من التنشئة الاجتماعية، فالسلوك السياسي للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية وما تحتوي عليه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يكون عالمهم السياسي، وكيفية الاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع والتي تبدو مسابرة ومواكبة للتغير الاجتماعي، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في النظام السياسي...<sup>(3)</sup>

إنّ التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويكون بواسطتها مواقف واتجاهاته الفكرية أو الإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع.

وهذه العملية تساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية...<sup>(4)</sup>

وعرّف فاجن Fagen التنشئة السياسية بأنها "عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أم غير رسمية وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له لخلق أنواع من المواطنين

<sup>1</sup> ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى خشيم و محمد المغربي، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1990، ص58.

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، الطبعة الأولى، 2007، ص158.

<sup>3</sup> شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص138.

<sup>4</sup> إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، 1983، ص225.

ضرورة لبقاء ونمو المجتمع"....<sup>(1)</sup>، بينما عرفها لانجتون Langton على أنها "الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، وهذه العملية تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع"....<sup>(2)</sup>

وأشار إليها هايمن Hyman في كتابه "التنشئة السياسية" بأنها عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تساعد على أن يتعايش سلوكيا معها...<sup>(3)</sup> ويعرف ريتشارد داوسن التنشئة السياسية على المستوى الفردي بأنها "تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، ومعارفه ومشاعره وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي.

تعتبر التنشئة السياسية عملية تطويرية يتمكن المواطن من خلالها من النضوج سياسياً، وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعد على فهم وتقييم الارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعدّ توجهات الفرد السياسية جزءاً من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية. وتنقسم التنشئة السياسية إلى نوعين:

**1- التنشئة الكامنة:** وهي التنشئة التي لا تتعلق بالمسائل السياسية بصورة مباشرة والتي تقوم بها المنظمات غير السياسية كالعائلة أو المدرسة أو المجتمع المحلي.

**2- التنشئة الغرضية:** وهي التنشئة التي تتعلق بتكوين المواقف والاتجاهات السياسية عند الأفراد والجماعات وتقوم بها المنظمات السياسية كالدولة والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والسلطات السياسية.

ذهب بعض المفكرين إلى أن التنشئة السياسية تعني التمييز بين اتجاهين رئيسيين هما: **الاتجاه الأول** يرى أنها عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن. **أما الاتجاه الثاني** فيشير إلى أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته، ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة لتعديل الثقافة السياسية

<sup>1</sup> فاروق يوسف أحمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، 1976، ص101.

<sup>2</sup> Kenneth, P, Langton, **Political Socialization**, London, Oxford university press, Toronto, 1969, p 4.

<sup>3</sup> Hyman, H, Herbert, **Political Socialization**, A study in the Psychology of Political behavior, New York, Free press of Glencoe, 1959, p. 25.

السائدة في المجتمع، أو وسيلة لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم...<sup>(1)</sup>

التنشئة السياسية إذن هي عملية مستمرة فهي لا تتوقف عند مرحلة الطفولة أو المدرسة أو العمل والإنتاج، فالتجارب والخبرات التي يكتسبها الأفراد من خلال احتكاكهم وتفاعلهم مع الدول أو الحزب أو السلطة أو الجماعة الضاغطة، وإدراك الأفراد لدور رجال السياسة والقوة والحكم هي عوامل أساسية تسهم مساهمة فعالة في تحقيق التنشئة السياسية.

### ثانياً- قنوات التنشئة السياسية:

هناك منظمات عديدة تشارك في عملية التنشئة السياسية أهمها الأسرة والمدرسة والحزب السياسي ووسائل الإعلام الجماهيرية والمجتمع المحلي، لكن تختلف درجة تأثير هذه المنظمات من حيث الفعالية، ففي حين تكون درجة تأثيرها قوية عندما تردد نفس الأفكار والمعلومات وتعتمد نفس أساليب التأسيس والتنشئة في زرع القيم والأفكار عند الأفراد، فإن تأثيرها يكون ضعيفاً وهامشياً عندما تكون تعاليمها وتوجيهاتها التثقيفية والتربوية مختلفة ومتناقضة. ولا يمكن لعملية التنشئة السياسية أن تتم بصورة حتمية وتلقائية إذ أنها تحتاج إلى مجموعة قنوات وممرات يمكن من خلالها زرع وترسيخ وتنمية المفاهيم والأفكار والممارسات السياسية عند الأفراد والجماعات.

وباعتبار أن عملية التنشئة السياسية تبدأ مع الفرد منذ ولادته وتستمر معه حتى مماته، فإن الفرد خلال ذلك يأخذ من المصادر والقنوات التي قد تختلف في أساليبها، ولكنها في النهاية تتجه نحو هدف واحد وهو تنشئة الفرد تنشئة سياسية واجتماعية يكون من خلالها عضواً فاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه.

إنّ قنوات التنشئة السياسية بأنواعها المختلفة لا تتحمل فقط مسؤولية التلقين والتعليم والتثقيف والتهديب السياسي للمواطنين بل تتحمل أيضاً مهمة فرز وتشخيص الأفكار والقيم والمواقف والممارسات السياسية المطلوب نشرها وتكريسها في المجتمع، إضافة إلى مسؤوليتها عن مجابهة التحديات الفكرية والعقائدية التي تواجه أبناء الأمة والتصدي لآثارها الهدامة والمخربة.

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 160.

لقد اختلف العلماء والباحثون حول أهمية هذه المصادر بالنسبة للفرد، إلا أنهم يعتقدون بأنها جميعاً تتعاون وتتكامل لغرس وزرع القيم السياسية الأساسية لدى أفراد المجتمع وتربيتهم سياسياً تربية علمية وعملية، تساعدهم في توجيه سلوكهم بما يخدم مصلحة المجتمع وبما يخلق منهم مواطنين صالحين قادرين على فهم وتحليل النسق السياسي بالطرق العلمية المدروسة، ويحقق إيمانهم بالمشاركة السياسية التي تحقق الفائدة للجماهير الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء مجتمع سليم يقوم على احترام ذات الإنسان، وتحقيق المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين المجتمع والدولة.

وعلى هذا الأساس فإن مؤسسات التنشئة السياسية تعمل على ترسيخ الروح الوطنية لدى الأفراد، وهو ما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم وحضارتهم ذلك الاعتزاز الذي يدفعهم لأن يضحوا في سبيل وطنهم وأمتهم، وبذلك تكون مؤسسات التنشئة السياسية قادرة على أن تخلق توجه إيديولوجي لدى الأفراد يتماشى وقيم ومبادئ مجتمعهم، بما يحقق طموحهم في تنمية المجتمع تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية...<sup>(1)</sup>

يمكن تصنيف قنوات التنشئة السياسية في ستة أقسام رئيسية هي:

- 1- الأسرة.
- 2- المؤسسات الثقافية والتربوية (المدرسة - الجمعيات الثقافية والدينية).
- 3- الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية.
- 4- وسائل الإعلام الجماهيرية.
- 5- المنظمات الجماهيرية والشعبية.
- 6- القيادة.

**المطلب الأول- مؤشر التنشئة السياسية وعلاقته بالتنمية السياسية المحلية:**

**أولاً- دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية:**

تبين نتائج المسح الاجتماعي التصويت على قيام الأحزاب السياسية بوظيفة الإرشاد السياسي للمواطنين بنسبة 41% في مقابل العكس السلبي (عدم تمكنها من أداء مهمة التنشئة السياسية) بمعدل 59%. بالإضافة إلى تأكيد الأمر حول متغير دور الأحزاب في عملية التنشئة والتعبئة

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص161-162.

السياسية للمواطنين والاهتمام بانشغالاتهم والتي قدرت ب: 25% في مقابل التصويت سلباً ضد نجاح العملية ب: 75%.

ولم تسلم البرامج وسياسات الأحزاب من النقد هي الأخرى، فكانت مقنعة بنسبة 24% فقط وغير مقنعة بنسبة 76%، أما علاقة المصوتين بالأحزاب السياسية وانتمائهم لها فتمثل في قطيعة واسعة لنشاطها حيث بلغ عدد الأعضاء فيها 02% وعدد المناضلين بها 03% في حين قدر المتعاطفون معها 16%، وتمّ التصويت بنسبة 79% بالقطيعة الحزبية (عدم وجود علاقة). ومن ناحية التصويت على الحزب الأكثر فاعلية من حيث النشاط والتمثيل السياسي والاستجابة لانشغالات المواطنين، تحصل حزب الأفلان على نسبة 75% من الأصوات متغلباً على بقية التشكيلات الحزبية وهو ما يؤكد تجذر هذا الحزب في الموروث الإيديولوجي والثقافي للجيل الحالي، وكان التقارب واضحاً بين حركة حماس التي حازت على 10% والأرندي الذي بلغ نسبة 09% ونسبة 06% لحزب آخر...<sup>(1)</sup>

إنّ الأحزاب السياسية المحلية لا بدّ أن تؤدي دورها في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب وتهدف لخدمة لصالح العام ودفع معدلات المشاركة إلى أعلى مستوياتها، وهو الأمر الذي أغفلته الأحزاب السياسية المحلية في بلادنا من أجندة نشاطاتها العملية وبقية متعلقة بتحسيس المواطن فقط عند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية وهذا ما أثر سلباً على سلوك الناخب المحلي وتوجهه السياسي.

وتقوم الأحزاب في إطار التنشئة السياسية من خلال ما تقدمه من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتلفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير. ومن هذا المنطلق فإنّ الأحزاب السياسية تلعب

<sup>1</sup> أنظر تفاصيل نتائج الاستبيان في قائمة الملاحق.



دوراً مزدوجاً في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة.

### ثانياً- التنشئة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية:

تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي بهذه الصفة تعمل على نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي، وبهذا فهي أهم محطات التنشئة السياسية في المجتمع. وثمة شرطان أساسيان للحياة الديمقراطية يؤكد وجودهما الباحثون، أولهما وجود القنوات القانونية التي تضمن للمواطن المشاركة السياسية وتقرير مصيره والتي تتحدد فيها حقوق وواجبات المواطن وهي الدساتير التي لا بدّ منها لتأطير وتنظيم الحياة السياسية، والشرط الثاني وجود المؤسسات التي تؤهل المواطن للمشاركة وهي منظمات المجتمع المدني والأحزاب والمؤسسات التربوية والتعليمية في جميع مراحلها.

فالأحزاب السياسية هي الإطار الذي ينظم المشاركة السياسية للمواطنين التي تعدّ أهمّ حقوق المواطنة التي تتمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، والتأمين ضد المرض والفقر والعجز عن العمل والتخلص من البطالة، وتهيئة فرص العمل اللائق للأفراد. وهو ما دفع الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء إلى النص على هذه الحقوق في دساتيرها.

والتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر، ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع.

وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير ويؤدي إهمال جانب التنشئة إلى تهديد أمن واستقرار المجتمع والدولة ككل. تؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد إلى المشاركة في الحياة السياسية العامة،

ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع. وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والانتماء، وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام

تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية، ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض إيديولوجية لمصلحة نخبه الحاكمة وتقوية سلطته.

### المبحث الثالث: مؤشر الثقافة السياسية والتنمية السياسية المحلية.

#### المطلب الأول- الثقافة السياسية وأنماطها:

#### أولاً- مفهوم الثقافة السياسية (Political Culture):

تعدّ الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة، وعليه فإننا نجد تداخلاً كبيراً بين المفهومين، ويعكس ذلك التراث العلمي الذي يوضح لنا أن العلماء اهتموا بشكل واضح بمفهوم الثقافة الكلي، معتبرين أن الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية Subculture وأنها تتأثر بالثقافة الأشمل. ونجد دونالد ديفين يقول إن الثقافة السياسية ليست هي كل ثقافة المجتمع وإنما هي الجانب السياسي من ثقافات المجتمع.

بداية نشير إلى أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشأتها، فمفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبياً في أدبيات علم السياسة.

وكان عالم السياسة الأمريكي غابريال ألموند (ALMOND) أول من استخدم مصطلح الثقافة

السياسية في مقالة كتبها عام 1956، وفيما يلي بعض تعاريف الثقافة السياسية:

يعرّف ألموند الثقافة السياسية بأنها "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".

تعريف موريس دوفر جييه Maurice Duverger يقصد بالثقافة السياسية بصورة عامة الجوانب

السياسية للثقافة باعتبارها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة، كما يرى أنه من الضروري أن تحدد

باختصار الجوانب السياسية للثقافة وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفاً كاملاً أو فرعاً متخصصاً

في علم الاجتماع ككل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى كثير من الخلط والغموض حول كلمة الثقافة

السياسية، ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة ولاسيما أن المجتمع يشمل

الكثير من الأنماط الثقافية.

وفقاً لتعريف فيليب بارو P.Baroud: تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات

تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكلّ منهم

بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب ، وذلك من خلال تعبئة حدّ أدنى من المظاهر الواعية أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو في سلوكه كناخب، أو مكلف بدفع ضريبة.

ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما وتميّزه عن غيره من المجتمعات، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل، وترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقاً يطلق عليها التنشئة السياسية، هذه الأخيرة التي يقصد بها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجنّد في مختلف الأدوار الاجتماعية، وهكذا تصير الثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك السياسي للمواطن...<sup>(1)</sup>

ويذهب البعض إلى أنّ مفهوم الثقافة السياسية يعدّ من بين المفاهيم السياسية الرئيسية التي تستعين بالرموز والتفاعلات والمعاني في تفسير الواقع السياسي الاجتماعي، وليس معنى تبني هذا المفهوم أنّ هذا الواقع ينطوي على قيم ومعتقدات وأفكار ومعاني متماثلة أو متسقة، ذلك أنّ نطاق القيم والمعتقدات واسع إلى حدّ كبير كما أنّها تتسم هي ذاتها بالتنوع والتباين. وإذا نظرنا إلى اعتماد العملية السياسية على المعلومات والمعرفة بوصفها مصدراً أساسياً من مصادر ممارسة عملية الحكم، فإننا يمكن أن نقول بأنّ (المعرفة هي القوة)، بمعنى أنّه إذا كان محور اهتمامنا في السياسة يدور حول كيفية ضبط الناس للمواقف التي يعيشون فيها، فمن الطبيعي أن تكون معرفة الموقف والقدرة على تحديد أبعاده تعني زيادة القدرة على ضبطه والتحكم فيه، ومن هنا تظهر أهمية المعلومات التي يجب أن تتوافر حول المواقف المختلفة لكي يتيسر فهم هذه المواقف تمهيداً لضبطها والسيطرة عليها...<sup>(2)</sup>

فالقيم السياسية والمعتقدات في أي مجتمع هي التي تهتم بالتنظيمات السياسية العامة ومكانة الفرد داخل العملية السياسية، وعلى المستوى العام فإنّ القيمة التي يضيفها الأعضاء على الوحدة

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 182-183.

<sup>2</sup> محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، القاهرة، دار بالمعرفة الجامعية، 1997، ص 323-324.

السياسية الشاملة، تنعكس على البناء العقائدي الذي في بعض الأحيان يأخذ الشكل المتدرج في اعتماده على وضع الوحدات داخل الهيكل العام، الأسرة، القبيلة، الأمة...<sup>(1)</sup>

ثانياً- **أنماط الثقافة السياسية**: بناءً على ما تقدم نلاحظ أنّ تعدد التعريفات وتنوعها، ينتج عنه تعدد أنماط الثقافة السياسية، والتي تطرق إليها بعض الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي في دراساتهم وأبحاثهم، وقد حاول كلٌّ من **غابريال ألموند** و**سيدني فيريرا** تحديد نمط الثقافة السياسية، وجعلها نوعاً من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية التي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن، وهو ما يشجعه على أن يأخذ دوره كاملاً للمشاركة في العملية الديمقراطية، وعلى هذا الأساس نجد ثلاثة أنماط مختلفة للثقافة السياسية وهي:

### 1- الثقافة الضيقة Parochial Culture:

يقصد بهذا النمط من الثقافة السياسية، أنّ الأفراد ليس لديهم معرفة جيّدة عن الأهداف والغايات السياسية التي توجد في الحياة السياسية، بحيث أنّهم لا يستطيعون تقديم أحكام صحيحة على تلك الأهداف والغايات السياسية الموجودة في مجتمعهم، ويترتب عن ذلك أنّ هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة التي يهدف إليها مجتمعهم، وينطبق ذلك أيضاً على القيادات السياسية التي يضمّها النسق السياسي، وهذا النوع من الثقافة هو تجميع لبعض السياسات المعزولة اجتماعياً ومؤسسياً، والمنبثقة عن عدد من الثقافات المحلية المستندة إلى المجتمعات القبلية والبدائية وإلى العشيرة والعرف والدين.

وهذا النوع من الثقافة لا يرتقي إلى الحدّ الذي ينتج عنه ما يطلق عليه الثقافة السياسية الوطنية، وقد ظهر هذا النوع في العديد من الدول الجديدة التي تضم مجالات غير متجانسة لا تحدّث أي نوع من التكامل...<sup>(2)</sup>

### 2- ثقافة الخضوع The Subject Culture:

نجد أنّ الأفراد في هذا النوع من الثقافات السياسية، يدركون جيّداً ما يجري حولهم في إطار النظام السياسي، حيث يتشكل لديهم نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي، ويقومون بإصدار نوع من الأحكام تجاه ذلك النظام السياسي ككل، وفي ثقافة الخضوع يتعرف الأفراد على عملية صنع

<sup>1</sup> شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص145.

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص184.

القرارات السياسية، ويدركون كيفية تكوين البناءات السياسية وكل ما يتعلق بالعملية السياسية، إلا أنه بالرغم من ذلك يكون موقفهم من كل هذه العملية سلبياً، في الوقت الذي ينتظرون فيه من النظام أن يقدم لهم العديد من الخدمات والإجراءات العامة، ويكون في إطار ثقافة الخضوع الخوف هو المسيطر على الأفراد، وهو خوف من أن يقدموا على أي نوع من المشاركة، وهذا لاعتقادهم أن دورهم قد لا يكون له أية قيمة، وإما لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم أو الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في العملية السياسية، كما أنهم يخافون حتى من الموقف السلبي الذي لا يقدمون خلاله أي شيء بأن يحسب ضدهم كتجاوز للنظام.

وتؤكد دراسة قام بها **لاكوف S.Lakoff** لثقافة المؤسسات أو التنظيمات الإدارية الكبرى، أن الأفراد يرغبون بأن يكون دورهم سلبياً في عملية المشاركة في صنع السياسات العامة أو اتخاذ القرارات داخل مؤسساتهم، إلا أنهم يحرصون على مصالحهم الخاصة المتمثلة في الأجور وتحسين ظروف العمل، ويمكن ملاحظة ذلك على تنظيمات اجتماعية أخرى مثل الجامعات وال نقابات وغيرها.

### 3- ثقافة المشاركة The Participant Culture:

هذا النوع من الثقافة، على العكس تماماً من النوعين السابقين، حيث يعتقد المواطنون أن لديهم فرص أكثر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، وأنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله بالوسائل العديدة المتاحة لديهم، على سبيل المثال عن طريق الانتخابات والمظاهرات أو بواسطة الأحزاب وجماعات الضغط السياسي، وبذلك يكون موقف الأفراد في هذا النوع من الثقافة السياسية موقفاً إيجابياً يجد الفرد نفسه فيه جزءاً مهماً من العملية السياسية يؤثر فيها ويتأثر بها. كما أنه من الواجب إصلاح البناء السياسي وإنجاح عملياته التي تؤدي إلى رسم السياسات العامة بالإيجاب أو بالرفض حسب صحة أي منهما في مجاله المحدد، وبذلك تزدهر ثقافة المشاركة السياسية التي هي مطلب المجتمعات الديمقراطية في العالم.

والثقافة السياسية حسب **سيدني فيربا s.verba** هي مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تنظم - وتعطي معنى للنظام السياسي...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> S.Verba In: J.M.Denquin, **La Science Politique**. 2Ed, Paris: P.U.F., 1989, P.P.188-194.

ولقد أكد **ألموند** وزميله **فيربا** أن لكل نمط ثقافي علاقة مع بناء سياسي، ففي حين أن الثقافة الدعائية أو الضيقة ترتبط بالبناء الاجتماعي التقليدي غير المركزي، وكذلك ارتباط ثقافة الخضوع السياسي بالبناء السياسي التسلطي المركزي، في حين أن ثقافة المشاركة ترتبط بكل وضوح ببناء النظم السياسية الديمقراطية، حيث أن عملية المشاركة السياسية تعدّ عنصراً هاماً في إطار العملية الديمقراطية بالإضافة إلى كونها عنصر من عناصر المواطنة...<sup>(1)</sup>

إنّ التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسي عامل مهم من عوامل استقرار النظام السياسي واستمراره، إلا أنّ التماثل بشكل تام لا يمكن أن يكون بصورة كلية لارتباط ذلك بالتجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة وذلك غير موجود من الناحية الواقعية، كما أنّ الثقافة متجددة تأخذ من القديم والحديث وفي مطلق الأحوال تكون الثقافة القائمة في المجتمع خليط بنسب متفاوتة من الأنماط الثلاثة للثقافة السياسية التي عرضناها بإيجاز.

ويجب التركيز على أهمية التنقيف السياسي لأفراد المجتمع المحلي، ويتم هذا التنقيف من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية والتاريخ. حيث تهدف التربية الوطنية إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه، ويرمى تدريس التاريخ بما يتضمنه من انتصارات وهزائم إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء لدولته. وتكمن أهمية الثقافة السياسية في تقريب وجهات النظر بين أبناء المجتمع الواحد في إطار النشاط الحزبي الخلاق الهادف لخدمة مؤسسات وهياكل الدولة.

وفي إطار هذا المدخل فقد قام كل من **ألموند** و**فيربا** في أوائل الستينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة. وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

ويرى **ألموند** و**فيربا** أنّ توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي: الإدراك (Cognition)، المشاعر (Affect)، التقييم (Evaluation)...<sup>(2)</sup>

ومن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفاً لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإنّ نمط الثقافة السياسية

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 185-186.

<sup>2</sup> منتدى شبكة طلبة الجزائر على الرابط التالي: <http://etudiantdz.net/vb/t30052.html>

المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، ويستند نمط الثقافة السياسية الديمقراطية على التجربة السياسية الأنجلوساكسونية.

وعموماً يمكن القول أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعدّ أمراً جوهرياً لإنتاج نظام ديمقراطي، فإنّ المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أنّ غياب هذا النظام يعرقل بشدّة إنتاج الثقافة الديمقراطية، وهذا يعني ببساطة ضرورة وجود النظام الديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.

وبالتالي فإنّ التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لا بدّ من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكلّ مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.

**المطلب الثاني- دور الثقافة السياسية في التنمية السياسية المحلية:**

**أولاً- واقع الثقافة السياسية في ولاية معسكر:**

عرف مؤشر الثقافة السياسية في هذا الاستبيان تفهقراً كبيراً، حيث بلغ عدد المصوتين بمعرفة ماهية التحالف الرئاسي نسبة 15% فقط في مقابل 85% للجاهلين بحقيقة هذا التحالف. وكانت النتيجة متوقعة بالمثل فيما يتعلق بنجاح هذا التحالف الرئاسي في تفعيل الأداء الحزبي على المستوى المحلي، وتمّ التصويت بـ 10% لنجاح التحالف في مقابل 90% لفشله.

إنّ وجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ على شكل الدولة ونظامها السياسي، ففي الأنظمة الدكتاتورية تتمحور عناصر الثقافة السياسية في الخوف والإرهاب من السلطة، وهنا يكون المجتمع ضعيف الميل إلى المشاركة في صنع القرار، وذلك يعود إلى فقدان الثقة بشخصية وذاتية الإنسان، كما أنّ شراسة تلك الأنظمة لا تتيح الفرصة لظهور المعارضة داخل إطار الدولة، بل تظهر المعارضة في الخارج كإفراز للسطوة والتسلط الديكتاتوري.

أمّا في الأنظمة الديمقراطية فيكون أثر الثقافة السياسية والتنشئة السليمة واضح المعالم، فنجدها تؤمن بضرورة حفظ كرامة الإنسان وحمايته من مظاهر الخطر والاستبداد بالرأي والحكم.

بالإضافة إلى حرص هذه الأنظمة على بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم في مناخ سياسي ديمقراطي مبني على أساس فكرة قبول الآخر بغض النظر عن توجهاته، وتؤمن الأنظمة

الديمقراطية بوجود معارضة سياسية تعمل داخل إطار الدولة ضمن قواعد وأطر سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع. وتساهم الثقافة السياسية في بناء المجتمع بتجديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية، ودفع البلاد إلى تحقيق التنمية بروح القيادة الجماعية بأكملها بعد أن كانت القيادة السياسية حكراً على حزب واحد وعائلة معينة أو طائفة محددة. وفي مجال التربية والتعليم والثقافة وحسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية، فإن ولاية معسكر سجلت نسبة نجاح بلغت 51.30% في امتحان شهادة البكالوريا دورة جوان 2011م، وتحصلت على المرتبة الثانية وطنياً بعد ولاية تيزي وزو، في حين بلغت نسبة النجاح الوطنية في امتحان شهادة البكالوريا لسنة 2011م نسبة 54.62% في حين كانت نسبة النجاح قد بلغت سنة 2009م نسبة 45.04%، وأكدت وزارة التربية الوطنية أنّ هذه النسبة تمثل أحسن نسبة نجاح في شهادة البكالوريا منذ الاستقلال...<sup>(1)</sup>

وقد بلغ عدد المسجلين 5333 مترشحاً موزعين على كامل ثانويات الولاية، في حين قدر عدد الحاضرين ب: 5294 مترشحاً، بينما بلغ عدد الناجحين 4136 ناجحاً في شهادة البكالوريا. واحتلت ثانوية سيدي قادة المرتبة الأولى على مستوى الولاية بنسبة نجاح بلغت 59.77% وعادت المرتبة الثانية إلى ثانوية تيزي الجديدة بنسبة نجاح 59.38%، في حين تحصلت ثانوية عطاء الله بالحشم على المرتبة الثالثة بنسبة 39.63%، وجاءت ثانوية عوف في المرتبة الأخيرة بنسبة 36.37%، وقد تحصل التلميذ رميل زكريا شعبة رياضيات من متقن لعروسي قدور بتيغيف على المرتبة الأولى ولائياً بمعدل 18.64...<sup>(2)</sup>

إلا أنّ الواقع العملي يؤكد بأنّ الثقافة السياسية تختلف كلية عن الثقافة المعلوماتية وحتى عن مستويات التنقيف العلمي للفرد، فالثقافة السياسية نابعة من الاهتمامات والتطلعات السياسية للمواطن تجاه بيئته ومحيطه السياسي المحلي والوطني، وما يميّز الثقافة السياسية المحلية بولاية معسكر هو اقتصارها على أساليب تربوية محضّة دون بلورتها عن طريق الأنشطة والحملات

<sup>1</sup> يراجع في ذلك موقع منتدى النقابة الوطنية لعمال التربية على الرابط التالي: <http://snte17.alafdal.net/t3463-topic>

<sup>2</sup> خ.رياض، معسكر تحتل المرتبة الثالثة وطنياً: ثانوية سيدي قادة تخطف الأضواء، جريدة البلاد ليوم 12 جويلية 2010م،

على الموقع التالي: <http://www.elbiladonline.net>



الحزبية، بالإضافة إلى غياب الميول والحوافر نحو التنقيف السياسي المثمر الذي يهدف إلى بناء صرح المواطنة والديمقراطية وحس المشاركة السياسية لدى المواطنين جميعاً.

### ثانياً- المؤسسات الفاعلة في التنمية السياسية المحلية:

هناك العديد من المؤسسات التي تشارك في التنمية السياسية المحلية وتتفاعل في إطار تكاملي لخدمة السياسة العامة المحلية، وحفظ مصالح الأفراد والجماعات داخل البناء السياسي المحلي وهي كالاتي:

#### 1- دور المدرسة في التنمية السياسية وترسيخ قيم الحوار والديمقراطية:

تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات التربوية الموجودة في المجتمع، والتي تعنى بتنشئة الأفراد وتنميتهم معرفياً فهي بذلك من أدوات التنشئة السياسية.

وفي الوقت الذي تقوم فيه المدرسة بأداء وظيفتها البيداغوجية تؤدي كذلك وظيفتها السياسية، حيث تعمل على غرس قيم ومعايير الثقافة السياسية السائدة في مواطن الغد من أجل إضفاء صبغة المشروعية على النظام السياسي القائم وضمان استمراريته.

فالمدرسة كحيز يتم فيه التفاعل (التأثير والتأثر منه) بمعنى التشكيل الإيديولوجي أي تكوين تصورات، اتجاهات وميول تكون متصلة بمواقف معينة في البداية، ثم تنمو الاتجاهات وتتجمع فتكون ما يسمى بالقيمة...<sup>(1)</sup>

مثلاً: قيمة تمجيد ثورة نوفمبر 1954م، التي تلقن للفرد الجزائري على مستوى الأسرة، ثم تتبلور في المدرسة بإدراج موضوع الثورة الجزائرية في مادة التاريخ الوطني وعبر نصوص كتب القراءة على مستوى جميع الأطوار التعليمية. ولا بدّ من التأكيد هنا على المبدأ الأفلاطوني الأرسطي القائل بأنّ: "التربية جزء من استقرار الدولة".

فالمدرسة كأداة للتنشئة السياسية تهدف لتحقيق الاستقرار السياسي وتفعيل التنمية السياسية، من خلال البرامج المدرسية التي اعتبرناها كرسالة حاملة لقيم ومعايير ثقافية وسياسية، اتجاهات وسلوكات واستعدادات أطلق عليها بيار بورديو "الرأسمال الثقافي" تقوم بهذه الوظيفة "التلقين السياسي" من خلال عملية التلقين المعرفي وتكوين "مواطن الغد" في آن واحد.

<sup>1</sup> أحمد عبد القادر عبد الباسط، "حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال ظهور التنشئة الشاملة"، في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، الكويت، يناير 1979، ص35.

وذلك بصنعها وتوجيهها لتفكير الأفراد نحو تأييد النظام السياسي وتنشئة مواطنين كعناصر فعالة في المجتمع الذي نريد تكوينه.

وحسب اعتقاد **جيمس كولمان** فإنه إذا استمر مركز المصالح للتربية في كونه متعلقاً بالنظام التربوي ومحدداته، وكذلك بالنسبة للسياسيين، النظام السياسي وفواعله المؤثرة فيه التي تحركه. يوجد الآن قاعدة واسعة لمناقشة مثمرة فيما يخص العلاقة بين: التربية - السياسة - التنمية، من أجل تكوين المواقف والقيم، والشخصية في التغيير السياسي الاجتماعي". وكلّ نظام سياسي ينظر إلى التربية بصفة عامة وإلى التعليم بصفة خاصة، على أنّهما الوسيلتان اللتان يستعين بهما لإكساب الأفراد القيم والاتجاهات والمهارات والصفات التي تمكنهم من التكيف مع اتجاهات النظام السياسي القائم.

فالنظام التعليمي يتأثر في جميع جوانبه ويتشكل حسب نوعية القوى الاجتماعية المسيطرة التي يعبر النظام السياسي عن مصالحها، حيث تتحدد أهداف النظام التعليمي وبرامجه، طرقه ونوعية إدارته، وفقاً للاتجاهات السياسية للنظام الحاكم في المجتمع والتشكيل الاجتماعي السياسي. إذن فإنّ عملية التعلم تمكن الفرد من أداء أدوار اجتماعية معينة في ضوء مفاهيم وقيم، ومبادئ محددة وهذه العملية مرنة مستمرة لا تتوقف إلاّ بنهاية حياة الفرد.

وتؤدي المدرسة دور الضبط قيامها بعملية تحويل المدخلات إلى مخرجات (Outputs) فتخرج في شكل دفعات من الطلبة المتخرجين الناجحين، وقد تمت تنشئتهم وتلقينهم سياسياً وتكونت لديهم ما يسمى بـ "الذات السياسية" متشبعين بالقيم، والمعايير والثقافة السياسية السائدة إلى جانب التكوين المعرفي ويحملون الشعور بالولاء والانتماء لوطنهم...<sup>(1)</sup>

وهناك مبدأ أنّ "المدرسة" كأداة للتنشئة السياسية تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي دفع التنمية السياسية حسب المبدأ "الأفلاطوني-الأرسطي": التربية جزء من استقرار الدولة". **ملاحظة:** إنّ قنوات التنشئة السياسية تشترك بصورة متزامنة مع المدرسة في عملية التنشئة السياسية للفرد، يحدث تكامل في حالة نقل نفس الثقافة السياسية، لكن قد يحدث العكس أحياناً.

<sup>1</sup> يراجع في ذلك: سميرة تيغيلت فرحات، دور الرسالة المدرسية في تحقيق التنمية السياسية: من خلال ووظيفة التنشئة السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة مولود معمري تيزي وزر، الجزائر، ص01-05.

للمدرسة دور أساسي في تحقيق الاستقرار للنظام السياسي ومحاولة كسب مشروعية سياسية والدعم لضمان استمراريته وبقائه، وبالتالي تحقيق تنمية سياسية من خلال وظيفة التنشئة السياسية.

ومن خلال المدرسة يحاول النظام السياسي تحسين أدائه من خلال التغيير أو التعديل في البرامج المدرسية، عبر إدراج مواضيع ومحاوّر مرتبطة بالديمقراطية، وإرساء مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية.

## 2- دور الأحزاب في التنمية السياسية المحلية:

الحزب السياسي ليس مجرد متغير تابع يعكس معطيات البيئة المحلية التي ينبثق من خلالها فقط، بل هو أيضاً متغير مستقل يتفاعل مع هذه البيئة، ويتوخى التأثير فيها كذلك وهو يكتسب أهميته من هذه الزاوية ليس فقط باعتباره أحد المستلزمات الأساسية للممارسة الديمقراطية، بل من كونه جماعة فرعية داخل النظام السياسي وبوصفه أيضاً أداة للعمل الإنساني المنظم. ويرتبط الحزب بعملية التنمية السياسية على نحو وثيق ومؤثر من خلال عدّة نواح ولعدّة أسباب، فهو من ناحية أحد نتائج هذه العملية ومن ثمة يعتبر متغير تابع لها، ومن ناحية أخرى يعدّ أحد الميكانيزمات المؤثرة فيها وبالتالي يعتبر متغيراً مستقلاً عنها. إذن فالارتباط والتأثير المتبادل بين الحزب والتنمية أمر مؤكد لا جدال فيه أيّاً كانت الزاوية التي ينظر إليه منها...<sup>(1)</sup>

فالأحزاب السياسية هي قوى مدنية وسياسية طوعية منظمّة، تضمّ مجموعة من الأفراد يشتركون في أفكار وتصورات معينة تعمل على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة، وتلعب دور رقابي على السلطات الثلاث ( تنفيذية ، تشريعية، قضائية) تبرز في الانتخابات وتحاول طرح برامجها مع التركيز على تقصير وأخطاء النظام السياسي كي تكون بديل له.

وتعدّ الأحزاب السياسية من أفضل الوسائل والآليات المتاحة في المجتمع لتحقيق التنمية السياسية لأنها تساهم في تأكيد قيمة المساواة في المجتمع، كما يمكنها المشاركة في تحقيق التكامل الإقليمي للدولة، لأنها تستطيع التغلغل داخل مختلف الأقاليم من خلال تنميتها للوعي بالهوية الذاتية للإقليم عن طريق أسلوب إقناع وتقديم الخدمات، إلا أنّ دور الأحزاب الآن بدأ يتراجع مع اختفاء عامل

<sup>1</sup> عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 150-151.

الإيديولوجية لصالح عامل المصالح، حيث أصبحت الأحزاب شريك مع النظام السياسي في اللعبة السياسية خاصة في دول العالم الثالث.

### 3- دور المجالس المحلية والبرلمان في مراقبة تنفيذ برامج التنمية السياسية المحلية:

تتحكم الأحزاب السياسية في أداء المجالس المحلية المنتخبة (المجلس الشعبي البلدي، المجلس الشعبي الولائي)، فكلما كانت الأحزاب قوية كانت المجالس المحلية قوية في أدائها ونشاطها، وكلما كانت الأحزاب ضعيفة أو مهمشة كان أداء هذه المجالس المنتخبة ضعيفاً أي أنّ العلاقة بين المجالس المحلية المنتخبة والأحزاب علاقة طردية.

ولقد قضى والي ولاية معسكر السابق **العربي مرزوق** أكثر من ستة سنوات في عهده، تميزت بفتحه لعدّة جبهات صراع مع رئيس المجلس الشعبي الولائي **بوخاري إبراهيم** ومتابعات قضائية في حق العديد من المنتخبين المحليين خصوصاً رؤساء البلديات الذين تمّ إيداع غالبيتهم الحبس بتهم مختلفة مست تبيد الأموال العمومية وسوء التسيير وغيرها، في حين وضعت المهمة الرسمية التي أوكلت له كوالي ولاية وبالأخص تجسيد ومتابعة مختلف البرنامج التنموية والبرامج الخماسية لرئيس الجمهورية جانباً بعد تعطل عدة مشاريع مهمّة ذات ميزات ضخمة. وهنا نشير إلى تصريح هام للمسؤول المحلي الأول بولاية معسكر في مقال بعنوان "**والي معسكر ينتقد تركة سابقه** ويصرح لجريدة الشروق بما يلي: "12 ألف سكن معطل و800 مشروع مجمّد ... لهذا نحن في الحضيض" (التنمية تعطلت 10 سنوات بولاية معسكر).

متابعة أكثر من 30 رئيس بلدية منذ سنة 2005م إلى يومنا هذا، وهي حصيلة ثقيلة من التوقيفات والمتابعات القضائية التي ترهن مسار التنمية المحلية...<sup>(1)</sup>

وعلى الرغم من اتصالنا بالهيئات المختصة للاستفسار عن المشاريع المجمدة والسكنات المعطّلة في تلك الفترة بالذات (من سنة 2008 إلى سنة 2010) إلا أنّ محاولاتنا باءت بالفشل، ولم يسمح لنا إطلاقاً بالاطلاع على أرشيف الولاية المتعلق بوثائق الانتخابات (رغم تقديمنا لوثيقة تصريح من الجامعة تبين أنّ طبيعة هذا التحقيق تتعلق بالبحث العلمي).

حيث أثارت تصريحات والي ولاية معسكر مؤخراً عن توقف عجلة التنمية المحلية بالولاية ردود فعل واسعة، خصوصاً عندما تحدث عن جمود مشاريع 12 ألف وحدة سكنية وتعطل أكثر من

<sup>1</sup> جريدة الشروق، مرصد الشروق، ليوم 13 أوت 2011م الموافق ل 13 رمضان 1432هـ، العدد رقم 3384، ص02.

800 مشروع تنموي. وهو ما جعل البعض يتساءل عن دور 11 نائباً برلمانياً اثنان منهم بمجلس الأمة وتسعة بمجلس النواب، خاصة وأنه من بين مهام النائب البرلماني مهمة الرقابة والتدخل المباشر للاستفسار عن المشاريع المسجلة أو المعطلة أو النقائص التي يتم إحصاؤها ميدانياً وهو ما لم يتم إطلاقاً...<sup>(1)</sup>

ويشهد قطاع النقل أيضاً بولاية "معسكر" العديد من النقائص التي ترهن حركية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتبعث على ركود حركة المرور وتعطل مصالح المواطنين. وفي سياق الحديث عن سيارات الأجرة في معسكر وعددها 1487 سيارة، التي ليست في منأى عن مظاهر الفوضى، فبعاصمة الولاية هناك أكثر من 800 سيارة أجرة، ومع ذلك يصعب عليك العثور على إحداها إن كنت بإحدى أحياء المدينة لأن كل السيارات تنطلق وتنتهي إلى وسط المدينة بساحة بن باديس أو إلى المحطة البرية، وذهب هذه السيارات إلى بقية المناطق العمرانية يتوقف على إرادة أصحابها أو لإيصال زبون "أي كورسة"، وفي طريق العودة يحمل معه زبائن (البلاصة)، أما بالنسبة للأسعار المطبقة فحدث ولا حرج إلا قلة ممن يتقيدون بالسعر القانوني. وبينما تطمح الولايات إلى تنويع وسائل النقل بها، بإضافة القاطرات الحضرية (الترامواي) والعربات المعلقة (التيليفريك) وسكك الأنفاق (الميترو)، ما زالت عاصمة الأمير عبد القادر تفتقر إلى محطة برية لائقة، ومحطات حضرية فرعية تضمن توزيع عادل لخدمات النقل بين مختلف الأحياء السكنية.

ناهيك عن عجز قطاع النقل في إعداد مخطط النقل الحضري بعاصمة الولاية، يزيل الاختناق المزمن الذي يشهده وسط المدينة رغم إنجاز الممر السفلي (تحت الأرض)، وإضافة عدّة إشارات ضوئية لتنظيم حركة المرور، لكن دون جدوى لحد الآن...<sup>(2)</sup>

والخلاصة أنه لا وفرة المركبات والعربات، ولا كثرة المرافق كافيتان لتوفير خدمات نقل ذات نوعية وانتظام، ما لم تصاحبها صرامة في تنظيم وتسيير هذا القطاع الحساس، وفرض الانضباط على متعامليه.

<sup>1</sup> جريدة الشروق، محليات، ليوم الأحد 07 أوت 2011م الموافق ل 07 رمضان 1432هـ، العدد رقم 3378، ص08.

<sup>2</sup> أ.ب، معسكر: قطاع النقل في الميزان، جريدة الجمهورية على الموقع الآتي:

<http://www.eldjournhouria.dz/article.php?id=7115>

من الواضح أنه كلما ازداد نشاط الأحزاب السياسية زادت قوة مشاركة وفعالية النواب في البرلمان وفي المجالس الشعبية المحلية، وكلما كانت قوة البرلمان أكبر في مراقبة السلطة التنفيذية ارتفعت وتيرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية عنصر أساسي في دعم السلطة التشريعية وتصحيح مسار البرامج التنموية ومراقبة تنفيذها وإنجازها على أرض الواقع.

وفي إطار مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على المستوى المحلي، فقد حلت لجنة تحقيق برلمانية يوم 10 ماي 2011م للوقوف على وضعية قطاع الصحة بولاية معسكر والذي وصف من طرف الجهات المختصة بالكارثي خلال السنوات الأخيرة، وقامت اللجنة بتفقد حالة المستشفيات والتأكد من مدى تقديم الخدمات الطبية للمرضى، وظروف استقبالهم ومدى توفر الإمكانيات والوسائل وطرق التحكم والاستغلال للمعدات الطبية.

وكان تقرير رئيس المجلس الشعبي الولائي لمعسكر قد تضمن عينة مما يعانيه قطاع الصحة بسبب العراقيل المفروضة على المواطنين والمرضى بصفة خاصة، وكذا التماطل وعدم الاكتراث بالمهام بالنسبة للقائمين على الصحة...<sup>(1)</sup>

وبالمقارنة مع باقي البرلمانات في العالم، فإن البرلمان الجزائري يعدّ إحدى المؤسسات التشريعية التي يعتبر نوابها في بطالة على طول الخط.

ولم يصوّت نواب البرلمان خلال العهدة التشريعية من سنة 2007م وحتى يومنا هذا سوى على 51 قانوناً بمعدل قانون واحد كل شهر، وإذا قارنا هذا العدد بتلك القوانين التي يصوّت عليها البرلمان الفرنسي فإننا نجد بأنّ هذا الأخير صوّت على 449 قانون في نفس الفترة.

وهو الأمر الذي لا يترك مجالاً للمقارنة، وطبعاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ البرلمان الجزائري لا يُعدّ القوانين لأنّ كل المشاريع تأتي من الحكومة، فإنّ النواب في المجلس يمكن اعتبارهم في عطلة برلمانية...<sup>(2)</sup>

**تعقيب:** في إطار مهمة الرقابة والمراقبة التي يخولها القانون للمجلس الشعبي البلدي، يكلف المنتخب المحلي بمهمة متابعة الأنشطة المحلية ومراجعة انتظامها.

<sup>1</sup> قادة مزيلة، لجنة تحقيق برلمانية لقطاع الصحة بولاية معسكر، جريدة الشروق، محليات، العدد رقم 3286، ليوم 07 ماي 2011 الموافق لـ 04 جمادي الثانية 1432هـ، ص 10.

<sup>2</sup> جريدة النهار، العدد رقم 1076، ليوم 24 أبريل 2011 الموافق لـ 20 جمادي الأولى 1432هـ، ص 02.

ولهذا يجب عليه أن يكون على معرفة تامة بكل النصوص التي لها علاقة بالميدان، وأن يتابع كل الأعمال ويحاول الحصول على دفاتر المداولات ومحاضر الاجتماعات والقرارات. وأن يكون عضواً في اللجان الدائمة واللجان الخاصة، كما يجب عليه اللجوء إذا اقتضى الأمر إلى المراقبة بالوصاية، وإلى السلطات المختصة (الغرفة الإدارية) في حالة سكوت الوصاية. ولكن يبقى السؤال المطروح هنا هو أين موقع المنتخبين المحليين وكذا نواب الشعب في البرلمان من مراقبة المشاريع والأنشطة المحلية؟ ولماذا هذا الإهمال في الرقابة والتواطؤ المقصود مع المتسببين في تعطيل مسار التنمية السياسية المحلية بالولاية؟.

إنّ سيادة مبدأ عدم المحاسبة والتهاون في أداء المهام من طرف المنتخبين والنواب على حدّ سواء ساهم في تفاقم ظاهرة الفساد السياسي والإداري والمالي، وجاءت سياسة اللاعقاب لتضفي على تعطيل مشاريع التنمية لمسة فنية مقننة، وبالتالي لا بدّ من التسليم بأنّه لا مجال للحديث عن أية تنمية محلية شاملة في غياب تنمية سياسية محلية تتكرس من خلالها جودة الأداء السياسي للمنتخبين والنواب خدمة للصالح العام، وتتجسد فيها مسؤولية المجتمع المدني المحلي في حسن اختياره لممثليه في المجالس المحلية المنتخبة وفي البرلمان من جهة، وكذا مراقبة المنتخبين والنواب ومحاسبتهم إذا ثبت تواطؤهم وتخاذلهم في القيام بمهامهم من جهة أخرى.

#### 4- دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية المحلية:

يعرف إرنست جلنر E.Gilner المجتمع المدني بقوله: "إنّ المفهوم يستخدم الآن وفي العصر الحديث ليشير إلى ذلك الفضاء المناسب الذي يضمّ الجماعات أو الشبكات الاجتماعية والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية المعارضة للدولة أو المستقلة عنها التي كانت - في إطار المجتمع الشيوعي - قد تمّ تدميرها بوصفها من مصادر القوة الموازية أو الموازية لقوة الدولة أو سلطة الحزب الحاكم.

ونلاحظ على هذا التعريف أنّه يشير إلى المعنى المتداول حديثاً للمفهوم، إلّا أنّه لا يخلو بدوره من إيديولوجي وقيمي واضح، خاصة حينما يربط بين وجود المجتمع الشيوعي وتدمير مؤسسات

المجتمع المدني، فالخبرة الواقعية والتاريخية تدل على أنّ ثمة مجتمعات معاصرة لم تشهد الأفكار الشيوعية وفي الوقت ذاته لم تشهد نمواً وازدهاراً لمؤسسات المجتمع المدني...<sup>(1)</sup> ويقدم كريستوفر بيرسون C.Pirson المجتمع المدني بوصفه المجال البعيد عن سلطة الدولة، والذي يتضمن بدوره تشكيلة من المؤسسات الاجتماعية تنتظم بطريقة ديمقراطية وتتطوي على ضمانات شرعية.

بينما يرى جيفري إيزاك J.Isaac أنّ المجتمع المدني هو بناء يضمّ شبكة من العلاقات الإنسانية التي تقع مستقلة عن أو سابقة على الدولة السياسية والمجتمع السياسي.

أمّا مصطفى كامل السيد فيذهب إلى القول بأنّ المجتمع المدني يشتمل على الحضور القوي والفعال لعدد من التنظيمات الرسمية التي تفصح عن زمرة من المصالح المتنوعة للمواطن في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي الخاص بهم، وأنّ طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمع المدني والدولة لا بدّ وأن تحترمها الدولة وتكون بمثابة مؤشر مقبول لاستقلال المجتمع المدني، كما يشتمل على قبول الخلاف السياسي والإيديولوجي بوصفه حقاً شرعياً للأقليات تلتزم بالطوائف السلمية للفعل الفردي والجمعي على السواء...<sup>(2)</sup>

ويحسب لهذا التعريف اهتمامه بتأسيس الحدود الفاصلة بين المجتمع المدني والدولة، وتنبهه لمشكلة الأقليات الدينية والسياسية.

إنّ وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية ونشيطة وفاعلة، لا يحتاج بالضرورة إلى وجود دولة معزولة عن السند الشعبي وال جماهيري لها، وترتيباً على ذلك فإنّ التعريف الذي تتبناه الدراسة الراهنة يمكن تحديده في كون المجتمع المدني يشير إلى التنظيمات غير الحكومية، غير التابعة لسلطة الدولة مباشرة، كالتقانات المهنية والاتحادات العمالية والجمعيات الاجتماعية المختلفة كالثقافية والاقتصادية والقانونية وبعض الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وبعض دور العبادة (كالمساجد الأهلية والكنائس) ونوادي أعضاء هيئات التدريس وبعض الاتحادات الطلابية بالجامعات.

<sup>1</sup> أحمد حسين حسن، الجماعات الإسلامية السياسية والمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000م، ص50.

<sup>2</sup> أحمد حسين حسن، المرجع السابق ذكره، ص51- ص55.



يعدّ العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، ولاسيما مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز دور العمل التطوعي لسدّ تلك الفجوة لأنّ الحكومات لم تعد قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، ومع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت مطالب المجتمع وأصبحت في تغيّر مستمر، ولهذا كان لا بدّ من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وأطلق على هذه الجهة "منظمات المجتمع المدني" أو "المنظمات الأهلية".

حيث يتفق المهتمون بأمور التنمية على أنّ التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية مع بعضها البعض هو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية. ويرتبط دور مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية السياسية من خلال حشد الموارد وتطوير نشاط الأفراد والمؤسسات وخلق الروابط الوطنية بين أفراد المجتمع السياسي، لهذا فإنّ التنمية السياسية لا تأتي إلاّ بتكامل جهود مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الذي يعدّ شبكة أمان سياسي واقتصادي واجتماعي، ويمثل العمل الاجتماعي فضاءً رحباً ليمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم وتنشيط مهاراتهم وبناء قدراتهم، ونشير هنا إلى وجود 58000 منظمة من منظمات المجتمع المدني تنشط في بلادنا...<sup>(1)</sup>

لذا فالدور الأساسي الذي يجب تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني هو التنشئة السياسية، وهذا يأتي من خلال الإيمان المطلق لتلك المؤسسات بالتجربة الديمقراطية وتعميق مفهومها وممارستها، والتأكيد على قيمها الأساسية لكي تكون بمثابة البنية الرئيسية لتلك المؤسسات. والبناء الديمقراطي لا يأتي إلاّ من خلال التنشئة السياسية السليمة التي تعتمد قيم الديمقراطية مرتكزاً جوهرياً لها، وعلى مؤسسات المجتمع المدني تأهيل وتدريب كوادرها على التنشئة السياسية ومن ثم تنطلق للمجتمع لتمنح فرصة كبيرة لتربية وتنشئة الشعب سياسياً وثقافياً. **تعقيب:** إنّ وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعدّ من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون ويتجسد فيها الاستقرار السياسي

<sup>1</sup> أنظر الجدول رقم 11: في قائمة الملاحق.

والاجتماعي على حدّ السواء، فقيام المؤسسات الدينية مثلاً بدورها من حيث تقديم الموعدة والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة ومنع الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي. وتعمل منظمات المجتمع المدني كذلك في تثقيف أفراد المجتمع المحلي من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات في مواضيع سياسية مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة، وفي مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، كما تساهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز السرية وعمليات نقل المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة.

تتمثل مسؤولية المجتمع المدني في التنمية السياسية المحلية أساساً في تشكيل أفواج عمل لمراقبة سير المشاريع التنموية، ودعم القضايا العادلة النابعة من المصلحة العامة للأمة. وكذلك تثبيت دعائم المواطنة والديمقراطية والمساواة أمام القانون واحترام حقوق الإنسان وفتح المجال أمام المبادرات الساعية لخدمة الوطن وتشجيعها.

#### 5- الأمن المحلي ودوره في ترسيخ الديمقراطية:

يلعب الجانب الأمني دوراً بارزاً في دعم المشاريع التنموية والحدّ من الفساد السياسي والجرائم الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، كما يساهم في تدعيم السلم والمصالحة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحفظ الحريات العامة ومنح الاستقرار والأمان للفرد والمجتمع على حدّ السواء.

ولقد تقلصت نسبة الإجرام بشكل كبير مقارنة بالفترات الماضية حسب قول المدير العام للأمن الوطني "عبد الغاني هامل" مرجعاً أسباب ذلك إلى سياسة الدولة الجديدة الهادفة إلى توفير وتحديث وسائل الشرطة المتعلقة بمكافحة الجرائم بمختلف أشكالها، حيث أصبح هناك شرطي لكل 260 مواطن يكفل أمنهم وسلامتهم بعدما كانت النسبة شرطي لكل 400 مواطن بولاية معسكر، وبالتالي ارتفع معدل التغطية الأمنية وانخفض معدل الجريمة نتيجة فتح العديد من مقرات أمن الدوائر التابعة للولاية...<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> قادة مزيلة، شرطي لكل 260 مواطن بولاية معسكر، جريدة الشروق، محليات، العدد السابق رقم 3286، ص 10.

إنّ تنمية الأمن السياسي (المساواة - العدل - الحرية)، ودعم الأمن الاقتصادي (اتخاذ الضوابط والتدابير الأمنية لمكافحة التزوير والتهرب الضريبي)، بالإضافة إلى حفظ الأمن الاجتماعي والثقافي (البعد العقائدي والبعد الأخلاقي والمعرفي: الحدّ من نسب حوادث المرور والجرائم الأخلاقية) كلّها أبعاد أمنية تساهم في تفعيل التنمية السياسية وترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية في نفوس أفراد المجتمع السياسي المحلي.

## 6- التحرر الاقتصادي ودوره في التنمية السياسية المحلية:

لقد ارتبط التحول الديمقراطي في أوروبا بالدور الرائد للطبقة البرجوازية في الإطاحة بالأنظمة الملكية الاستبدادية، وبروز أنظمة قائمة على احترام الحريات العامة ودولة القانون والمشاركة السياسية الموسعة. فمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة كانت تتناسب وسعي الطبقة البرجوازية للتخلص من القيود التي شكلتها الأنظمة الملكية القائمة على النظام الإقطاعي اقتصادياً، أمام تقدمها الاقتصادي حتى تتمكن من التعبير عن مصالحها وفرض مطالبها ومن ثمّة الوصول إلى السلطة لتجسيد أهدافها وحماية مكاسبها الاقتصادية، خاصة أمام تزايد تناقض مصالحها مع مصالح الطبقة الأرستقراطية المالكة في ظلّ تطور النظام الرأسمالي، ممّا جعل الليبرالية الاقتصادية عاملاً محفزاً للتنمية السياسية.

وفي المقابل تناسب الانفتاح الاقتصادي في عدد من الدول العربية مع انتشار مظاهر الفساد السياسي التي أنتجت تفاقم الانغلاق السياسي، كما بينت عدّة دراسات أنّ رجال الأعمال في هذه الدول فضلوا التحالف مع النخب الحاكمة التي تمنحهم الحماية السياسية وتسهل استفادتهم من الصفقات المربحة مقابل حصولها على دعمهم السياسي والمادي، الأمر الذي جعل بقاء هذه النخب في الحكم يشكل مسألة حيوية لأرباب العمل، وأصبحت مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والحكم الراشد تشكل خطراً حقيقياً على مصالح هذه الطبقة التي تسعى لعرقلتها بشتّى الوسائل.

وفيما يتعلق بمناخ الأعمال مثلاً تحتل الجزائر آخر المراتب في تصنيفات المنظمات العالمية، حيث انتقلت من المرتبة 123 سنة 2005م في تقرير البنك العالمي حول مناخ الأعمال إلى المرتبة 116 سنة 2006م، لتتراجع من جديد وبشكل أسوأ سنة 2007م حيث تحصلت على المرتبة 125 من مجموع 175 دولة، مع ملاحظة البنك العالمي أنّ مسار المستثمر بالجزائر

يشبه شوط المحارب، بسبب كلِّ العراقيين والتعقيدات البيروقراطية التي تواجهه، حيث عليه للشروع فقط في الانجاز أن يقوم ب 14 إجراء كلَّ منها يستغرق قرابة الشهر. إنَّ تكريس مسار التنمية السياسية في الدول التسلطية يتطلب وجود قوى اجتماعية تدفع نحو التغيير كون حماية مصالحها الاقتصادية مرتبطة به. ونظراً لذلك تحاول الأنظمة الحاكمة في هذه الدول أن تعرقل تطور هذه القوى من خلال سياسة تتراوح بين محاولة الاحتواء والقمع، الأمر الذي أضعف القوى الاجتماعية وتنظيماتها وجعلها قليلة الفعالية في الضغط لتغيير الأوضاع والرقابة على المسيرين.

غير أنَّ التدهور المتفاجم للأوضاع الاجتماعية مع عدم المساواة في تحمل التضحيات على حساب العمال والفئات المحرومة، وتزايد العراقيين التي تواجه عمل أرباب العمل الجزائريين سيجعل التغيير ضرورياً بالنسبة لهذه الفئات حتى يمكنها الاستمرار والبقاء، لهذا لا بدَّ عليها أن تسعى لتكريس التحول الديمقراطي كونه ضرورة مصيرية بالنسبة لها...<sup>(1)</sup>

**تعقيب:** لا بدَّ من التأكيد على الاختلاف والفارق الواضح بين وعي الطبقة البورجوازية في الدول الغربية وبين انتهازية الطبقة البورجوازية في بلداننا فلا مجال للمقارنة بينهما، وما يجب التسليم به هو أنَّ التحرر الاقتصادي شوط من أشواط التنمية السياسية المحلية التي يجب أن تقطعها الجماهير الشعبية بدعم من رجال الأعمال والمال بغية تحقيق التوازن بين الطبقات الثلاثة (الحكام السياسيين، رجال الأعمال، الجماهير الشعبية).

ولا يمكن أن تتمَّ عملية التنمية السياسية المحلية إلاَّ وفقاً لآليات الرقابة والخضوع للقانون والمحاسبة والشفافية في التسيير والحكم، وإلزامية المشاركة السياسية لكافة أفراد المجتمع المحلي في بناء الصرح الديمقراطي الذي يكفل للجميع حقوقهم ومصالحهم. وانطلاقاً من المبدأ القائل بأنه لن تكون هناك أية تنمية دائمة دون تنمية محلية مسبقة، يتعين على المجالس الشعبية البلدية والولائية السهر على توفير الظروف المواتية لضمان نمو اقتصادي متوازن ومدعم من برامج الاستثمارات المحلية، كما تنص عليه أحكام قانون البلدية المتعلقة بالتهيئة العمرانية والتنمية المحلية والاستثمارات الاقتصادية.

<sup>1</sup> فضيلة عكاش، مداخلة أثر التحرير الاقتصادي في مسار التنمية السياسية بالجزائر، دور المقالين الخواص في تحرير هذا المسار، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ص06.

ينبغي كذلك على المنتخبين بعث الاستثمارات وتوجيهها نحو خيارات مستلزمة من الواقع المحلي وخصوصياته والحاجيات الملموسة للمواطنين، الأمر الذي من شأنه أن يحفز المنتخبين البلديين على تركيز جهودهم من أجل تصور البرامج الاقتصادية المنشئة للثروة وتجديد وسائل وسبل تجسيدها.

أمّا فيما يتعلق بمخططات البلدية والولاية للتنمية، فيجب على المنتخبين المساهمة بشكل يسمح لهم بالمشاركة الحقيقية في البحث عن الحلول الأكثر تكييفاً بقصد السماح للجمعيات المحلية للقيام بترقية التنمية بنفسها، والتعرف على الشروط الخاصة بالتعبير على الحاجيات وبالتوزيع المتوازن لنشاطات التنمية.

### خلاصة ونتائج الفصل:

في خاتمة هذا الفصل نخلص إلى القول بأنّ النتائج التي توصلنا إليها تستند أساساً على معطيات واقعية استقيناها من البيئة السياسية المحلية، ويمكن أن نحصرها إجمالاً في العناصر الآتية: أنّ المؤشرات الموجودة حالياً لا توحى بأنّ تنظيم الأحزاب السياسية عموماً وأحزاب التحالف الرئاسي على وجه الخصوص سوف يقود إلى تغيير جذري في موضوع السلطة والتنمية السياسية المحلية. بالإضافة إلى أنّ استقراء بعض الحالات المقارنة يقودنا للوصول إلى نفس النتيجة. وإذا ما تركنا الجزئيات السابقة جانباً فإننا نلاحظ أنّ الأحزاب السياسية في ولاية معسكر هي تنظيمات تتكون من أشخاص يسعون لتحقيق مكاسب سياسية محضة، والواقع المشار إليه يؤثر سلباً على فاعلية التنمية السياسية المحلية لأنّ وجود الظاهرة التنموية السياسية دون تنظيم قانوني لها يخلق آثاراً سلبية متعددة الجوانب.

فهو يفسد عمل مؤسسات المجتمع المدني القائمة لأنه يُدخل في الأطر القانونية المخصصة لها كيانات ذات طابع مختلف وأهداف مختلفة، كما أنّ عدم تنظيم الأحزاب السياسية سمح لأطر ومؤسسات لا تتسق طبيعتها مع العمل السياسي في إطار الدولة الوطنية للقيام بوظيفة سياسية، ونعني بذلك القبيلة والجهاز الإداري ومصالح الاستعلام والجماعات ذات الطابع الديني. كما أنّ غياب التنظيم أدى إلى غياب الشفافية وضعف الالتزام، ونضيف للعناصر السابقة أمران إضافيان هما: توسيع قاعدة الناخبين بدخول المرأة يوجب تغيير قواعد الانتخابات من خلال

تنظيم الساحة السياسية، ومن جانب آخر فإن مستوى أداء البرلمان أصبح يشكل معوقاً للتنمية والإصلاح السياسي.

فالمشاركة السياسية تقتضي وجود أحزاب سياسية بالمعنى الموضوعي قائمة لا لتكريس الرداءة وتغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بالقوة أو بوسائل غير مشروعة، وإنما لتفعيل الحياة السياسية ودفع الأداء السياسي لخدمة المصلحة العليا للمجتمع والدولة على حدّ السواء. دعم وتشجيع الإبداع العلمي في مجال الدراسات التنموية خاصة والعلوم السياسية عامة، بالإضافة إلى التوسع في مجالات البحث فيما يخص دراسات التخطيط الاستراتيجي الواقعي والمستقبلي في قضايا التنمية في التجمعات المحلية.

وبالتالي فإنّ تطوير الحياة السياسية في الجزائر يستدعي تنظيم الأحزاب السياسية، لأنّ عدم تنظيمها يقود العمل السياسي لتبني أطر لم توجد في الأساس بغرض دفع وتيرة النشاط السياسي للأمام، وقيامها بهذا الدور أضّرّ بها وأضّرّ بالتنمية السياسية المحلية والوطنية. وعلى هذا الأساس فإنّ افتقار الأحزاب السياسية للتنظيم القانوني يفوت مصلحة البلاد في تحصيل التنمية السياسية المنشودة.

إنّ تعزيز منظومة الحكم المحلي وتحقيق اللامركزية سوف يكون له تأثيرات هامة ليس فقط في إطار تحسين وتوفير الخدمات الأساسية، ولكن أيضاً من خلال زرع ثقافة المشاركة المدنية، وتعزيز مشاركة المواطن ومنظمات المجتمع المدني في الشؤون المحلية.

وبناء على ما ذكر سالفاً، يبدو أنّه من الأهمية إدراك أنّ عملية التنمية السياسية ستواجه تحديات تكيفية عدّة تحتاج فيها إلى التجريب والتعلم الدقيق وإلى تنظيم جدول أعمال للسياسات الموجهة.

وعلى الرغم من أنّ إصلاح القوانين التي تحكم الإدارة المحلية في بلادنا مهم للغاية، فمن الخطورة اعتبار أنّ هذا هو الحل النهائي، بل لا بدّ من العمل على تفعيل الأهداف الآتية:

- نشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة من خلال عملية التنشئة السياسية مع ضرورة مراعاة التقاليد السائدة عند بناء ثقافة جديدة لتحقيق المشاركة السياسية للجمهور.

- وجود الثقافة المشجعة للفكر اللامركزي في المجتمع، فهناك حاجة ماسة جداً لها وينبغي متابعتها مع أي إصلاح تشريعي.

- ينبغي الاتفاق على حوار حول العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، ووجود تعريفات واضحة للأدوار والمسؤوليات والتوقعات بشأنه.

- تعزيز دور الأحزاب السياسية على نحو أفضل لتمثيل الاتساق واتخاذ استراتيجيات أوضح نحو إصلاح الحكم المحلي.
- التربية المدنية ذات أهمية محورية ويمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً حاسماً في تسهيل إشراك المواطنين مع الحكومة وتمكين الفئات المهمشة من أجل تحقيق حقوقهم والدعوة لذلك.
- أهمية وسائل الإعلام المحلية وآلية الاتصال الجوّاري في تعزيز وعي المواطنين وتشكيل مؤسسات محلية للمساءلة والشفافية.
- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم، وبالتالي تحقيق الديمقراطية.
- وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت القائمة عليها، أي مجتمع من دون إدعاء طرف امتلاكه الحقيقة أو حماية المصلحة الوطنية على حساب طرف آخر.
- عدم النظر إلى الدولة من زاوية المصالح الشخصية ومدى قدرة الأفراد على الاستفادة منها، من دون أن يقوم الفرد بتحمل مسؤولياته الكاملة اتجاه دولته.
- العمل على تشكيل أحزاب وطنية قوية لديها القدرة على العمل في بيئة ملائمة بعيداً عن التحزب الأعمى، واحتكار الوطنية ومشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال المؤسسات الدستورية.
- ولتحقيق التوصيات المشار إليها أعلاه، ينبغي الاعتراف بمبدأين: الأول: هو أنه ينبغي تيسير التغييرات من قبل القيادة المؤسسية (الرسمية أو غير الرسمية) على مختلف المستويات.
- الثاني: أنه يجب تسليط الضوء على أنّ اللامركزية ينبغي أن تكون تدريجية وينظر إليها على أنّها "وسيلة" و "غاية" للإصلاح الديمقراطي.
- وعلى هذا الأساس فإنّ تحقيق التنمية السياسية المحلية يتطلب مراعاة الحريات الفردية والعامّة، واحترام حقوق الإنسان والمحافظة عليها عن طريق سنّ قوانين تنظيمية عادلة على كلّ الأصعدة، كما تتطلب التنمية المحلية أن تستند مختلف العمليات التي يقوم بها النظام إلى العقلانية والتخطيط الدقيق، وأن تكون هناك قنوات اتصال دائم بين النخبة الحاكمة والشعب لكي تكون الرسائل بينهما واضحة.

## الخاتمة:



إنّ التجربة الجزائرية في ميدان التنمية السياسية وإن كانت غنيّة بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبيروز الكثير من الظواهر السياسية على غرار أزمات الشرعية والعزوف عن المشاركة السياسية، إلاّ أنه من غير السهل على الباحث أن يذهب بعيداً في إبداء رأيه بكلّ حرية بشأن تقييم تجربة التنمية السياسية والديمقراطية في الجزائر المرتبطة بالظروف السياسية والأمنية الصعبة.

إنّ إخفاقات التجربة السياسية في الجزائر مردّه إلى الخلط بين الأدوار في الحزب والدولة وتغليب مبدأ وحدة القيادة فيهما، ومسألة الخروج من المأزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي أي مسألة بناء الحلف الاجتماعي الشعبي الوطني الديمقراطي.

ولقد توضح لدينا من خلال البحث أنّ أدوار الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية تتأثر بصفة مباشرة بأدوارها داخل التحالفات السياسية الحزبية، فالتحالف الرئاسي الذي هو محور دراستنا وجدنا أنه يسير في طريق مغلق نتيجة التنافس والصراع الحادّ بين زمره السياسية وكحتمية لطبيعة النظام السياسي المغلق الذي لا يسمح بالحراك السياسي داخل النخب السياسية. وهو الأمر الذي أثر سلباً على مردود أحزاب التحالف الرئاسي مجتمعة على المستوى المحلي والوطني، فحركة مجتمع السلم لم تحقق شيئاً من هذا التحالف بل بالعكس وجدت نفسها أمام تحديات كبرى ونتيجة لذلك انشقاق المعارضين لقيادتها وتأسيسهم لحركة التغيير الوطني بقيادة عبد المجيد مناصرة.

ولا يختلف الأمر بالنسبة لحزبي السلطة وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي المتصارعان حول المناصب القيادية والسلطوية بحكم إيديولوجيتهما الملازمة للنظام السياسي، وفي الحقيقة فإنّ أحزاب التحالف بالرغم من اجتماعها لمساندة برنامج رئيس الجمهورية إلاّ أنه لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تساهم في دفع مسار التنمية السياسية المحلية نحو الأمام، بسبب عدم وضوح رؤاها السياسية فيما يتعلق بأدوار كلّ حزب داخل التحالف، وبالتالي فإنّ غياب برنامج عمل هادف هو الحلقة المفقودة في وثيقة التحالف الذي قام من أجل الدعم والمساندة لا غير.

إنّ استمرار التحالف الرئاسي على السير بهذا الشكل، عطّل الكثير من المبادرات السياسية الحزبية الهادفة إلى دفع النظام السياسي نحو تبني الخيار الديمقراطي في التخطيط والتسيير،

والتحالف كان هدفه منذ البداية هو الحفاظ على الوضع القائم وإطالة عمر نظام الحكم لأنه لم يكن يملك حلاً يقدّمها للشعب.

وتزداد قناعتنا تأكيداً حول صدق فرضية أنّ تفعيل الحزب للتنمية السياسية المحلية مرهون بطبيعة العلاقة بين القيادة المحلية والقاعدة الشعبية الانتخابية، فأحزاب التحالف بالرغم من أنّها تملك اليوم الأغلبية في المجالس الشعبية المحلية بولاية معسكر، إلا أنّها لا يمكن أن تضمن الحصول على نفس النتائج في الاستحقاق الانتخابي القادم، وذلك راجع إلى ضعف العلاقة بين القيادة المحلية لأحزاب التحالف والقاعدة الشعبية نتيجة القطيعة الاتصالية وغياب قنوات الحوار السياسي بين طبقات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وعلى هذا الأساس فإنّ المشاركة السياسية لا يمكن أن تتحسن بالنظر إلى الأداء المخيب لهذه الأحزاب سواء تعلق الأمر بالتنشئة السياسية أو الاهتمام بانشغالات المواطنين وتطلعاتهم باعتبارهم شركاء اجتماعيين في تسيير الوطن وحفظ مصالحه.

إنّ العوامل المحلية التي تحكم التنمية السياسية المحلية تنحصر في أربعة متغيرات سياسية وهي:

1- متغير علاقة القيادة الحزبية بالقاعدة الشعبية ودرجة الارتباط بينهما، فإذا كانت هذه العلاقة اتصالية بنوية تهدف إلى تنشئة المواطنين وتوعيتهم ودفعهم للمشاركة في الحياة السياسية دون إقصاء لأحد.

2- متغير البيئة السياسية وطبيعة القيم السياسية السائدة في المجتمع، فالمجتمعات التي تعرف درجات أكبر من التفتح السياسي وتقبل الرأي الآخر والشفافية في الحكم، تكون درجة المشاركة السياسية فيها أعلى من درجة المشاركة في مجتمعات يحكمها نظام سياسي منغلق هدفه الحفاظ على مصالح نخبه المسيطرة دون إعطاء الأولوية للمصلحة العليا للدولة، وهذا ما ينعكس سلباً على السلوك الانتخابي للمواطن ويدفعه إلى مقاطعة العملية الانتخابية والعزوف عنها.

3- متغير التحالفات السياسية القائمة في الساحة السياسية، وإلزامية وضوح الأهداف والبرامج والسياسات التي تسيّر عليها، فالتناقضات تولد حلقات مفرغة من التخلف السياسي والاقتصادي، بينما سياسة التكامل والتحالف المبني على الشراكة المتأصلة وفق قواعد الديمقراطية واحترام الدستور وخدمة الشعب تقضي على العديد من الأزمات السياسية كالعزوف الانتخابي، وأزمة الشرعية التي تزيد من تعطيل عملية التنمية السياسية المحلية والوطنية على حدّ السواء.

4- متغير درجة الاستقرار السياسي ووجود مخططات لبرامج سياسية واقتصادية مجتمعية هادفة نحو فتح آفاق التطوير والتحديث كآلية أولى للانطلاق نحو تنمية سياسية محلية نابعة من تظافر جهود كل أفراد المجتمع وتعاونهم لتكريس سياسة الحكم الراشد في التسيير اللامركزي. ومن هذا المنطلق فإن مؤشرات التنمية السياسية المحلية في اعتقادي لابد أن تشمل على ثلاث أنماط وهي:

1- مؤشرات الضغط السياسية: وتتمثل في درجة حماية الحريات السياسية وطبيعة العلاقة بين النخبة الحاكمة وال جماهير الشعبية، بالإضافة إلى ضرورة التعبير عن حقيقة الصراع السلطوي والحراك الاجتماعي داخل المجتمع.

2- مؤشرات الاستجابة: وتتمثل في درجة تكيف النظام السياسي مع المطالب الشعبية، وطبيعة الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنشودة وما يقابلها من واقع ملموس.

3- مؤشرات تقييم الحالة الراهنة: وهي المؤشرات التي ركزنا عليها في دراستنا هذه وتتجلى في معدلات المشاركة السياسية، وطبيعة التنشئة السياسية التي تعمل الأحزاب على بلورتها، بالإضافة إلى درجة الثقافة السياسية المجتمعية وتوافر التنظيمات السياسية الفاعلة لاقتراح البرامج السياسية والسبل الملائمة لتنفيذها.

ومن جملة الاقتراحات والتوصيات التي يجب تحقيقها باعتبارها مؤشرات دالة على التنمية السياسية المحلية مايلي:

1- استحداث برامج تعليم عالية الجودة والنوعية، وإصلاح المنظومة التربوية والقيمية للمواطن عن طريق تحسين أساليب التنمية البشرية.

2- تكوين إطارات أكفاء في التسيير لتولى مناصب القيادة والحكم قصد دفع وتيرة الانجاز وخلق روح المنافسة والإبداع في مختلف القطاعات.

3- القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومحاولة بناء مجتمع متماسك تماسكاً عضوياً يستند إلى قوة العمل وخدمة الصالح العام والولاء للدولة وحب الوطن.

4- الاهتمام بالناخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال فتح المجال للمبادرات في مختلف المجالات مما يكرس سياسة المنافسة الخلاقة التي تساهم في تنمية البلاد.

5- الرقابة والصرامة في تطبيق القوانين بما يحفظ دولة الحق والقانون، ويكفل حقوق المواطنين ومصالحهم ويبعث الاستقرار والتطور للمجتمع والدولة.

6- ضرورة وجود الشفافية في إدارة أمور الحكم لحماية مصالح الرعية، والعمل على تثمين الانجازات وحفظ الثروات وتتميتها وتحويلها إلى تنمية رائدة في التخطيط والتسيير والاجتماع وكل مقتضيات الحياة الإنسانية.

وختام القول فإنّ التنمية السياسية المحلية أو الوطنية لا تحصل إلاّ بتوفر الإرادة السياسية من جانب القيادة ونضج الجماهير الشعبية ووعيها بهويتها ودورها في صنع القرار السياسي. ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية سياسية سليمة وفعّالة في بلادنا إلاّ إذا كانت نابعة من الأصل المراد إصلاحه، لهذا يجب أن تقوم التنمية على أساس التربية التي تغرس في المواطن حرية الرأي ومعرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات، كما شرعها الله حتّى لا ينحرف عن السلوك المستقيم الواجب إتباعه، ووجوب طاعة الحاكم وأن يكون الأمر شورى بين أهل العلم والصالح من أبناء الأمة المخلصين لوطنهم.

كما يجب أن يسود العدل لأنّه أساس النظام ودعامة الاستقامة في المجتمع، والحرص على أن تسند المناصب إلى الأكفاء القادرين على تحمل المسؤوليات لكي يسيروا بها سيرة صحيحة ويؤدّون وظيفتها على الوجه الأمثل. ولا بدّ كذلك من الأخذ بأسباب القوة والعلم للتمكن من الدفاع عن الوطن وحفظه من التبعية الخارجية التي تتقله بالأزمات والعوائق التي ترهن مصالحه وأهدافه.

ومن هنا فإنّ الإسلام قد سبق العصر الحديث في إرساء قواعد التنمية الشاملة لكلّ نواحي الحياة البشرية حيث أقامها على أسس من العقيدة الصحيحة والأخلاق الكريمة والتعاون القائم على محبة الناس وإخلاصهم لبعضهم وحبهم وولائهم لوطنهم وأمتهم.

## الملاحق:

### الملحق رقم (01) - الجداول:

جدول رقم 01: أنماط النظم التسلطية والتحول الديمقراطي.

النمط	تداول السلطة سلمياً	الموقف من التحول الديمقراطي
<b>عسكري</b>	<p>- يعتبر العسكريون أنفسهم الأجدر بالحكم، وقد يعلنون أن سيطرتهم على السلطة مؤقتة، لكن يندر تنازلهم للمدنيين عن السلطة طواعية.</p> <p>- يرتدي الضباط الزي المدني على أمل تمديد النظام، لكنهم قد يعسكرون المجتمع المدني ويفضلون تولي العسكريين المناصب الرئيسية في الدولة.</p> <p>- لا يسمح العسكريون بتداول السلطة عادة، وقد تجدهم يناورون ويروغون عندما يحين وقت الانسحاب من السياسة.</p>	<p>- لا يسمح العسكريون بالمشاركة السياسية، ويرون فيها نوعاً من التسبب والفوضى.</p> <p>- يرفضون التعددية ولا يسمحون بوجود أحزاب، ويحتفظون بحكم إداري، وتحظى المؤسسة العسكرية بالتفوق المطلق بين مؤسسات النظام.</p> <p>- قد يتحالف العسكريون مع قوى أخرى، برجوازية أو أجنبية، أو مع أجهزة الأمن أو مع الملك... لتكريس الطابع غير الديمقراطي.</p>
<b>مدني</b>	<p>- النظم المدنية في الوطن العربي عادة ملكيات مطلقة، أو نظم منتخبة، لكن الخضوع للملك أو الرئيس يصاحبه مظاهر سلطوية عامة، وتهرب من تداول السلطة بوسائل شتى.</p>	<p>- الحكومات المدنية أكثر ملائمة عادة للتحول الديمقراطي ولتحقيق متطلبات الديمقراطية وشروطها، لكن قد ترد استثناءات على ذلك.</p>
<b>حزب واحد أو حزب مسيطر</b>	<p>- تتبنى معظم النظم التسلطية اليوم تعددية حزبية شكلية مع سيطرة حزب واحد لا يختلف كثيراً عن نظم الحزب الواحد التقليدية.</p> <p>- تعاني هذه النظم من ظاهرة اندماج الحزب في الدولة، مما يعوق المنافسة الحزبية ويقوض تكافؤ الفرص، ويقضي على إمكانية تداول الأحزاب للسلطة.</p> <p>- تمثل الأحزاب أهمية شكلية لكنها أساس للديكور الديمقراطي، وقد يفلح الحكم في إضعاف الأحزاب وتعميق الانشقاقات بينها.</p>	<p>- يتبنى الحزب الحاكم (المسيطر) عادة شعارات ديمقراطية، وإجراءات تمنحه الطابع الديمقراطي شكلاً وتسلب منافسيه من مقومات أي وجود حقيقي بطرق شتى.</p>
<b>فردية مطلقة</b>	<p>- لا يتخلى الحاكم الفرد عادة عن سلطاته المطلقة طواعية، بل يحتفظ بها وقد يراوغ في سبيل ذلك ويسمح بتداول السلطة معناه إزالة الديكتاتور، وهذا يتناقض وجوهراً هذا النوع من النظم.</p>	<p>- النظم الأوتوقراطية لا تتلاءم ومتطلبات الديمقراطية.</p> <p>- لا يسمح الحاكم الديكتاتور في كل الأحوال بتحويلات ديمقراطية حقيقية.</p>
<b>تعددية مطلقة</b>	<p>- قد يشهد النظام السياسي مرونة وتوسيعاً لنطاق اتخاذ القرارات، لكن النظم السلطوية تنسم بضيق هذا النطاق دائماً، واستبعاد قطاعات من المجتمع.</p>	<p>- في التعددية المقيدة قد تتخذ خطوات في سبيل تحولات ديمقراطية، وإن ظلت طبيعة جزئية، لكنها تظل بعيدة عن تحول ديمقراطي حقيقي.</p>
<p>المصدر: عبد الغفار رشاد القصبى، التطور الديمقراطي والتحول السياسي، ط 2، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 86.</p>		

**جدول رقم 02:** نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية لولاية معسكر (1997-2012م).

العهد الانتخابي الثالث (2007-2012م)	العهد الانتخابي الثاني (2002-2007م)	العهد الانتخابي الأول (1997-2002م)	طبيعة الحزب
04 مقاعد	05 مقاعد	03 مقاعد	حزب جبهة التحرير الوطني FLN
مقعدين	مقعدين	10 مقاعد	حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND
03 مقاعد	03 مقاعد	03 مقاعد	حركة مجتمع السلم (حمس) HMS
المصدر: أرشيف ديوان المجلس الشعبي البلدي لولاية معسكر.			

**جدول رقم 03:** نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية الولائية لولاية معسكر (1997-2012م).

العهد الانتخابي الثالث (2007-2012م)	العهد الانتخابي الثاني (2002-2007م)	العهد الانتخابي الأول (1997-2002م)	اسم الحزب
15 مقعد	17 مقعد	09 مقاعد	حزب جبهة التحرير الوطني FLN
10 مقاعد	06 مقاعد	25 مقعد	حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND
06 مقاعد	05 مقاعد	05 مقاعد	حركة مجتمع السلم (حمس) HMS
المصدر: أرشيف ديوان المجلس الشعبي الولائي لولاية معسكر.			

**جدول رقم 04:** توزيع المجالس الشعبية البلدية على أحزاب التحالف الرئاسي وفقا للأغلبية الحزبية في الانتخابات المحلية (2007-2012م).

حزب جبهة التحرير الوطني FLN	حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	حركة مجتمع السلم HMS
معسكر، المحمدية، سيدي عبد المومن، فراقيق، سيق، الشرفة، العلايمية، القعدة، بوحنيفية، بوهني، مطمور، ماقضة، زلامطة، المامونية، عين فارس، المناور، فروحة، قرجوم، عوف، وادي الأبطال، عين فراح.	تيغنيف، ماوسة، خلوية، البرج، الحشم، نسمط، السهايلية، عقاز، عين فكان، وادي التاغية، رأس العين عميروش. البلديات التابعة: حسين، غروس، مقطع دوز.	تيزي، سيدي قادة، الغمري.
المصدر: وثائق رسمية للمكتب الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي لولاية معسكر.		

**جدول رقم 05:** محضر نتائج إنتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة بولاية معسكر (انتخابات 29 ديسمبر 2009م):

عدد الأصوات	الانتماء الحزبي	الاسم واللقب
225	حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	العقاعق علي
123	حزب جبهة التحرير الوطني FLN	برحال بن عومر
34	حركة مجتمع السلم (حمس) HMS	حتو محمد
06	الجبهة الوطنية الجزائرية FLN	حمدان ناصر
04	حركة الدعوة والتغيير	سفير زهير
02	حر (FLN)	صواق علي
00	حر (FLN)	صديقي بغداد
المصدر: وثائق رسمية للمكتب الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي لولاية معسكر.		

**جدول رقم 06:** حصيلة نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة بولاية معسكر وفقا للأغلبية الحزبية (انتخابات يوم 29 ديسمبر 2009م):

عدد الأصوات	الانتماء الحزبي	الاسم واللقب
225 صوت	حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	العقاعق علي
123 صوت	حزب جبهة التحرير الوطني FLN	بن عومر برحال
34 صوت	حركة مجتمع السلم (حمس) HMS	حتو محمد
382 صوت	المجموع	أحزاب التحالف الرئاسي
06 أصوات	الجبهة الوطنية الجزائرية FNA	حمدان ناصر
04 أصوات	حركة الدعوة والتغيير	زهير سفير
02 (صوتين)	حر (FLN)	صواق علي
00	حر (FLN)	صديقي بغداد
12 صوت	المجموع	الأحزاب الأخرى
المصدر: وثائق رسمية للمكتب الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي لولاية معسكر.		

**جدول رقم 07:** نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجلس الشعبي البلدي (الانتخابات المحلية لسنة 2007م بلدية معسكر):

الأحزاب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب جبهة التحرير الوطني FLN	5091 صوت	04 مقاعد	27.60%
حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	1917 صوت	مقعدين	10.39%
حركة مجتمع السلم (حمس) HMS	3347 صوت	03 مقاعد	18.16%
<b>حصيلة أحزاب التحالف الرئاسي</b>	<b>10355 صوت</b>	<b>09 مقاعد</b>	<b>56.15%</b>
الجبهة الوطنية الجزائرية FNA	3683 صوت	03 مقاعد	19.97%
حزب العمال PT	1767 صوت	مقعدين	09.58%
حركة النهضة NAHDA	1362 صوت	مقعد واحد	07.38%
حركة الإصلاح ISLAH	647 صوت	00	03.51%
جبهة القوى الاشتراكية FFS	629 صوت	00	03.41%
<b>حصيلة الأحزاب الأخرى</b>	<b>8088 صوت</b>	<b>06 مقاعد</b>	<b>43.85%</b>
<b>المجموع العام</b>	<b>18443 صوت</b>	<b>15 مقعد</b>	<b>100%</b>

المصدر: وثائق رسمية للمكتب الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي لولاية معسكر.

**جدول رقم 08:** نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجلس الشعبي الولائي (الانتخابات المحلية لسنة 2007م بولاية معسكر):

الأحزاب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب جبهة التحرير الوطني FLN	59592 صوت	15 مقعد	32.2%
حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	39094 صوت	10 مقاعد	21.1%
حركة مجتمع السلم (حمس) HMS	25374 صوت	06 مقاعد	13.7%
<b>حصيلة أحزاب التحالف الرئاسي</b>	<b>124060 صوت</b>	<b>31 مقعد</b>	<b>67%</b>
الجبهة الوطنية الجزائرية FNA	30963 صوت	07 مقاعد	16.7%
حزب العمال PT	19116 صوت	05 مقاعد	10.3%
حركة النهضة NAHDA	7005 صوت	00	03.8%
جبهة القوى الاشتراكية FFS	4116 صوت	00	02.2%
<b>حصيلة الأحزاب الأخرى</b>	<b>61200 صوت</b>	<b>12 مقعد</b>	<b>33%</b>
<b>المجموع العام</b>	<b>185260 صوت</b>	<b>43 مقعد</b>	<b>100%</b>



ملاحظة: تمّ إقصاء حركة النهضة وحزب جبهة القوى الاشتراكية لأنّ هذه القوائم لم تتحصل على الحدّ الأدنى المطلوب والذي يقدر بـ: 07%.

جدول رقم 09: نتائج المجلس الشعبي الولائي لولاية معسكر (الانتخابات المحلية لسنة 2007م):

07	عدد القوائم المسجلة
43	عدد المقاعد
1120	عدد مكاتب التصويت
439.399	عدد الناخبين المسجلين
214.404	عدد المصوتين
29144	عدد الأوراق الملغاة
00	عدد الأوراق المتنازع فيها
185.260	عدد الأصوات المعبر عنها
11121	مجموع الأصوات المعبر عنها للقوائم المقصاة
174.139	مجموع الأصوات المعبر عنها باستثناء القوائم المقصاة
4049	المعامل الانتخابي

جدول رقم 10: عدد مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني حسب احصائيات سنة 2007م

الجامعيون	النسبة المئوية	عدد الأقل من 35 سنة	النسبة المئوية	عدد النساء	العدد الإجمالي
39.790	%33.17	61.241	%08.38	12.532	189.272

المصدر: ميريام كاتوس وكرم كرم، العودة إلى الأحزاب؟ المنطق الحزبي والتحويلات السياسية في البلدان العربية، بيروت: لبنان، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، 2010. ص129.

جدول رقم 11: منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

الدولة	عدد المؤسسات خلال العام: 1992-1991	عدد المؤسسات خلال العام: 2002-2001
الجزائر	غير متوفرة	58000

Nasr, Salim (2005), "Arab Civil Societies and Public Governance and Overview", a Report submitted to a conference: Good Governance For Development in the Arab Countries, Dead Sea, Jordan, 6-7 February 2005.

- جدول رقم 12: نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجلس الشعبي الولايتي: بلدية معسكر) .  
عدد الناخبين المسجلين: 63263 ناخب.  
عدد المنتخبين: 23359 منتخب.  
نسبة المشاركة: 36.92%

الحزب	ت.ج.د	ج.ت.و	حمس	ج.و.ج	ح.العمال	ج.ق.إ	النهضة
	RND	FLN	HMS	FNA	PT	FFS	NAHDA
عدد الأصوات المحصل عليها	2011	5408	3242	3735	1951	417	1374
الترتيب	الرابع	الأول	الثالث	الثاني	الخامس	السابع	السادس

- جدول رقم 13: نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجلس الشعبي البلدي: بلدية معسكر) .  
عدد الناخبين المسجلين: 63263 ناخب.  
عدد المنتخبين: 23381 منتخب.  
نسبة المشاركة: 36.95%

الحزب	ت.ج.د	ج.ت.و	حمس	ج.و.ج	ح.العمال	ج.ق.إ	النهضة	الإصلاح
	RND	FLN	HMS	FNA	PT	FFS	NAHDA	ISLAH
عدد الأصوات المحصل عليها	1917	5091	3347	3683	1767	629	1362	647
الترتيب	الرابع	الأول	الثالث	الثاني	الخامس	الثامن	السادس	السابع

جدول رقم 14: نسب المشاركة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجالس الشعبية البلدية بولاية معسكر).

اسم البلدية	نسبة المشاركة	اسم البلدية	نسبة المشاركة	اسم البلدية	نسبة المشاركة
المحمدية	44.38%	ماوسة	56.93%	عين فكان	62.91%
الغمري	48.90%	مطمور	59.28%	عين افرص	75.13%
سجراة	58.87%	ماقضة	68.49%	قرجوم	78.43%
سيدي عبد المومن	51.25%	سيدي بوسعيد	69.26%	وادي التاغية	62.45%
مقطع دوز	63.44%	تيغنيف	40.33%	عوف	88.40%
فراقيق	49.51%	سيدي قادة	60.44%	البنيان	66.76%
سبق	36.77%	السهاليلية	89.71%	غروس	63.72%
بوهني	69.15%	الحشم	46.56%	وادي الأبطال	50.61%
الشرفة	48.84%	زلامطة	49.23%	عين فراح	51.99%
عقاز	47.55%	نسمط	56.90%	سيدي عبد الجبار	57.07%
العلايمية	55.23%	المامونية	49.31%	زهانة	53.34%
رأس العين عميروش	59.28%	عين فارس	62.17%	القعدة	53.11%
بوحنيفية	52.55%	البرج	40.80%	القيطنة	61.81%
حسين	61.31%	خلوية	72.83%	غريس	55.25%
فروحة	55.28%	المناور	75.67%	تيزي	60.89%
الكرط	61.51%	معسكر	36.95%		

جدول رقم 15: نسب المشاركة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجلس الشعبي الولائي لولاية معسكر).

اسم البلدية	نسبة المشاركة	اسم البلدية	نسبة المشاركة	اسم البلدية	نسبة المشاركة
المحمدية	%43.85	ماوسة	%56.44	عين فكان	%62.58
الغمري	%47.33	مطمور	%59.00	عين افرص	%74.75
سجراة	%57.33	ماقضة	%68.09	قرجوم	%77.16
سيدي عبد المومن	%51.11	سيدي بوسعيد	%68.14	وادي التاغية	%62.25
مقطع دوز	%63.34	تيغنيف	%40.03	عوف	%59.16
فراقيق	%49.16	سيدي قادة	%60.20	البنيان	%66.73
سيق	%36.52	السهيلية	%81.82	غروس	%63.18
بوهني	%66.22	الحشم	%46.18	وادي الأبطال	%50.39
الشرفة	%48.89	زلامطة	%48.55	عين فراح	%51.63
عقاز	%46.29	نسمط	%56.82	سيدي عبد الجبار	%52.92
العلايمية	%59.14	المامونية	%49.27	زهانة	%52.29
رأس العين عميروش	%58.27	عين فارس	%61.40	القعدة	%53.17
بوحنيفية	%52.66	البرج	%39.43	القيطنة	%61.81
حسين	%60.94	خلوية	%61.85	غريس	%55.08
فروحة	%55.38	المناور	%64.45	تيزي	%60.52
الكرط	%61.06	معسكر	%36.92		

جدول رقم 16: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية بولاية معسكر (الانتخابات المحلية لسنة 2007م):

المجموع العام			حركة مجتمع السلم (حمس)			حزب التجمع الوطني الديمقراطي			حزب جبهة التحرير الوطني			الأحزاب
النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الأصوات	البلديات
56.14%	09	10355	18.15%	03	3347	10.39%	02	1917	27.60%	04	5091	معسكر
53.75%	05	2903	07.17%	01	387	12.18%	01	658	34.4%	03	1858	بوحنيفية
85.75%	08	3421	31.75%	03	1266	22.29%	02	889	31.75%	03	1266	تيزي
46.04%	03	1597	05.16%	00	179	20.64%	02	716	20.24%	01	702	حسين
73.41%	07	3484	16.1%	01	764	28.97%	03	1375	28.34%	03	1345	ماوسة
78.63%	12	8640	20.91%	03	2298	31.51%	05	3462	26.21%	04	2880	تيغنيف
75.39%	07	3364	10.11%	01	451	35.05%	03	1564	30.23%	03	1349	الحشم
78.39%	07	4058	39.12%	04	2025	14.41%	01	746	24.86%	02	1287	سيدي قادة
90.92%	06	1611	05.25%	00	93	31.66%	02	561	54.01%	04	957	زلامطة
62.13%	06	3711	03.13%	00	186	17.45%	02	1038	41.81%	04	2487	وادي الأبطال
73.7%	05	1363	00%	00	00	27.54%	02	509	46.16%	03	854	عين فراح
50.32%	05	3400	19.95%	02	1348	12.27%	01	829	18.10%	02	1223	غريس
89.45%	09	3017	04.45%	00	150	38.54%	04	1300	46.46%	05	1567	فروحة
73.09%	08	2304	11.04%	01	348	28.14%	03	887	33.91%	04	1069	مطمور
100%	07	1565	10.86%	01	170	30.35%	02	475	58.79%	04	920	ماقضة
90.12%	06	1405	01.92%	00	30	41.18%	03	642	47.02%	03	733	سيدي

												بوسعيد
%74.62	<b>07</b>	<b>2661</b>	%17.05	01	608	%40.16	04	1432	%17.41	02	621	البرج
%58.09	<b>06</b>	<b>2298</b>	%12.36	01	489	%29.30	03	1159	%16.43	02	650	عين فكان
%49.51	<b>04</b>	<b>857</b>	%10.40	01	180	%29.92	02	518	%09.19	01	159	البنيان
<b>%100</b>	<b>07</b>	<b>1688</b>	%07.76	00	131	%69.61	05	1175	%22.63	02	382	خلوية
%87.53	<b>06</b>	<b>2555</b>	%01.51	00	44	%16.24	01	474	%69.78	05	2037	المناور
%55.64	<b>05</b>	<b>2732</b>	%08.31	01	408	%29.04	03	1426	%18.29	01	898	وادي التاغية
%44.96	<b>03</b>	<b>964</b>	%07.42	00	159	%08.58	01	184	%28.96	02	621	عوف
%64.78	<b>05</b>	<b>2027</b>	%06.97	00	218	%05.11	00	160	%52.70	05	1649	عين فارس
%63.12	<b>05</b>	<b>594</b>	%17.85	01	168	%22.74	02	214	%22.53	02	212	عين أفرص
%65.59	<b>10</b>	<b>7679</b>	%10.66	02	1248	%23.13	03	2708	%31.80	05	3723	سبق
%67.09	<b>06</b>	<b>1999</b>	%04.30	00	128	%35.74	03	1065	%27.05	03	806	عقاز
%80.48	<b>06</b>	<b>1814</b>	%14.15	01	319	%26.18	02	590	%40.15	03	905	العلامية
%75.67	<b>06</b>	<b>1173</b>	%08.77	01	136	%07.87	01	122	%59.03	04	915	القعدة
%47.5	<b>04</b>	<b>3292</b>	%03.48	00	241	%31.64	03	2193	%12.38	01	858	زهانة
%76	<b>11</b>	<b>15082</b>	%12.04	02	2389	%14.39	02	2856	%49.57	07	9837	المحمدية
%66.27	<b>06</b>	<b>2833</b>	%06.95	00	297	%15.44	02	660	%43.88	04	1876	سيدي عبد المومن
%84.31	<b>06</b>	<b>758</b>	%13.90	01	125	%29.70	02	267	%40.71	03	366	فراقيق
%54.62	<b>04</b>	<b>1543</b>	%26.02	02	735	%08.07	01	228	%20.53	01	580	الغمري
%54.19	<b>04</b>	<b>1388</b>	%15.42	01	395	%15.11	01	387	%23.66	02	606	سجراة
%44.71	<b>03</b>	<b>1681</b>	%13.16	01	495	%12.53	01	471	%19.02	01	715	مقطع دوز
%78.69	<b>07</b>	<b>3412</b>	%12.78	01	554	%30	03	1301	%35.91	03	1557	بوهني

%42.02	<b>03</b>	<b>471</b>	%04.46	00	50	%11.69	01	131	%25.87	02	290	القيطنة
%77.49	<b>07</b>	<b>2609</b>	%06.21	00	209	%19.01	02	640	%52.27	05	1760	المامونية
%59.62	<b>04</b>	<b>877</b>	%02.45	00	36	%27.67	02	407	%29.50	02	434	الكرط
%48.77	<b>03</b>	<b>556</b>	%14.30	01	163	%19.91	01	227	%14.56	01	166	غروس
%97	<b>07</b>	<b>1171</b>	%00	00	00	%45.09	03	528	%54.91	04	643	قرجوم
<b>%100</b>	<b>07</b>	<b>1107</b>	%13.28	01	147	%29.36	02	325	%57.36	04	635	الشرفة
%68.57	<b>05</b>	<b>1468</b>	%05.04	00	108	%37.37	03	800	%26.16	02	560	رأس العين عميروش
%95.81	<b>07</b>	<b>1166</b>	%15.69	01	191	%42.73	03	520	%37.39	03	455	نسمط
%39.35	<b>03</b>	<b>541</b>	%04.22	00	58	%12.44	01	171	%22.69	02	312	سيدي عبد الجبار
<b>%100</b>	<b>07</b>	<b>3798</b>	%00	00	00	%93.47	07	3550	%06.53	00	248	السهيلية

جدول رقم 17: توزيع مقاعد المجالس الشعبية البلدية بولاية معسكر حسب الأحزاب المشاركة (الانتخابات المحلية لسنة 2007م):

مجموع مقاعد الأحزاب الأخرى	مجموع مقاعد أحزاب التحالف الرئاسي	حركة مجتمع السلم (حمس) HMS	حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	حزب جبهة التحرير الوطني FLN	عدد المقاعد	البلديات
<b>06</b>	<b>09</b>	03	02	04	<b>15</b>	معسكر
<b>04</b>	<b>11</b>	02	02	07	<b>15</b>	المحمدية
<b>03</b>	<b>04</b>	02	01	01	<b>07</b>	الغمري
<b>03</b>	<b>04</b>	01	01	02	<b>07</b>	سجراة
<b>03</b>	<b>06</b>		02	04	<b>09</b>	سيدي عبد المومن
<b>04</b>	<b>03</b>	01	01	01	<b>07</b>	مقطع دوز

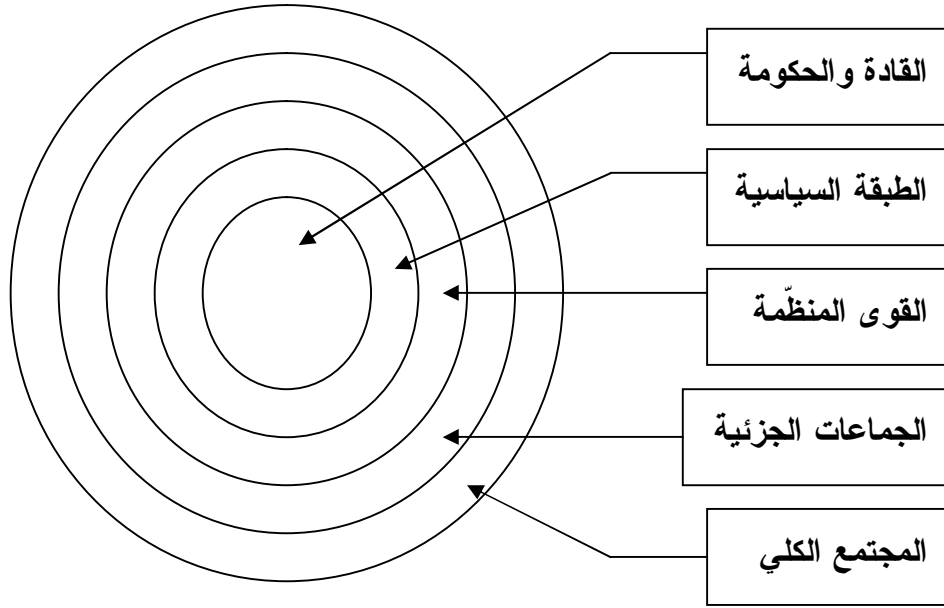
01	06	01	02	03	07	فراقيق
05	10	02	03	05	15	سيق
02	07	01	03	03	09	بوهني
00	07	01	02	04	07	الشرفة
03	06		03	03	09	عقاز
01	06	01	02	03	07	العلامية
02	05		03	02	07	رأس العين عميروش
05	04		03	01	09	زهانة
01	06	01	01	04	07	القعدة
04	05	01	01	03	09	بوحنيفة
04	03		02	01	07	حسين
04	03		01	02	07	القيطنة
06	05	02	01	02	11	غريس
02	07	01	03	03	09	ماوسة
01	08	01	03	04	09	مطمور
00	07	01	02	04	07	ماقضة
01	06		03	03	07	سيدي بوسعيد
04	11	03	05	03	15	تيغنيف
02	07	04	01	02	09	سيدي قادة
00	07		07		07	السهيلية
02	07	01	03	03	09	الحشم
01	06		02	04	07	زلامطة
00	07	01	03	03	07	نسمط
02	07		02	05	09	المامونية



04	05			05	09	عين فارس
02	07	01	04	02	09	البرج
00	07		05	02	07	خلوية
01	06		01	05	07	المناور
00	09		04	05	09	فروحة
02	07	03	02	02	09	تيزي
03	04		02	02	07	الكرط
03	06	01	03	02	09	عين فكان
02	05	01	02	02	07	عين افرص
00	07		03	04	07	قرجوم
04	05	01	03	01	09	وادي التاغية
03	04	01	01	02	07	عوف
04	03	01	01	01	07	البنيان
05	02		01	01	07	غروس
03	06		02	04	09	وادي الأبطال
02	05		02	03	07	عين فراح
04	03		01	02	07	سيدي عبد الجبار
118	282	40	107	134	399	المجموع

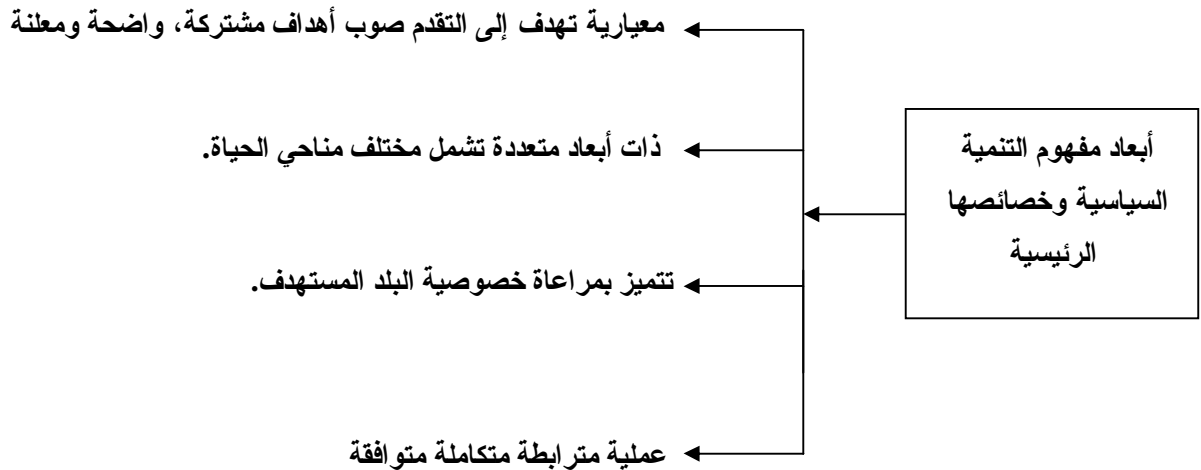
الملحق رقم (02) - الرسومات التوضيحية:  
رسم توضيحي رقم 01: أشكال القوى السياسية.

المصدر: سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة: جمهورية مصر العربية، حقوق الطبع محفوظة للمركز، 1428هـ/2007م، ص 201-202.

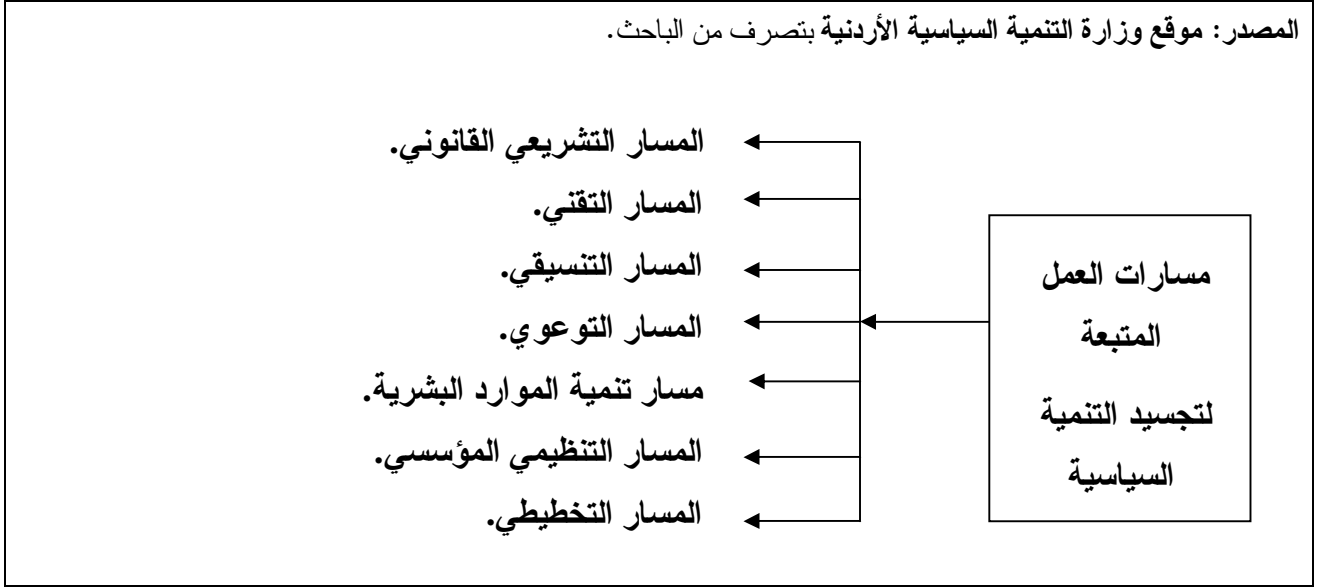


رسم توضيحي رقم 02: أبعاد مفهوم التنمية السياسية.

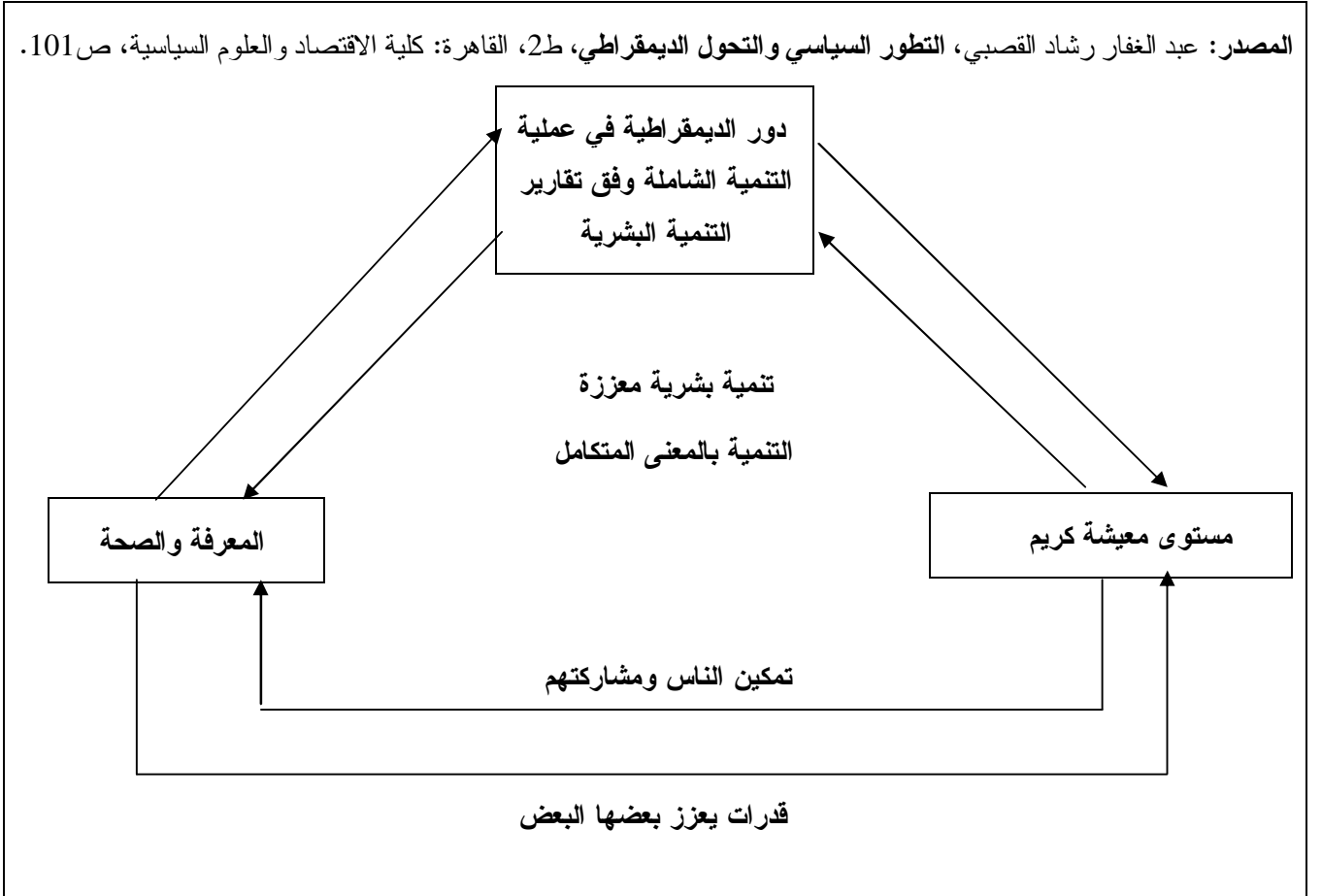
المصدر: موقع وزارة التنمية السياسية الأردنية بتصرف من الباحث.



رسم توضيحي رقم 03: مسارات العمل المتبعة لتجسيد التنمية السياسية.



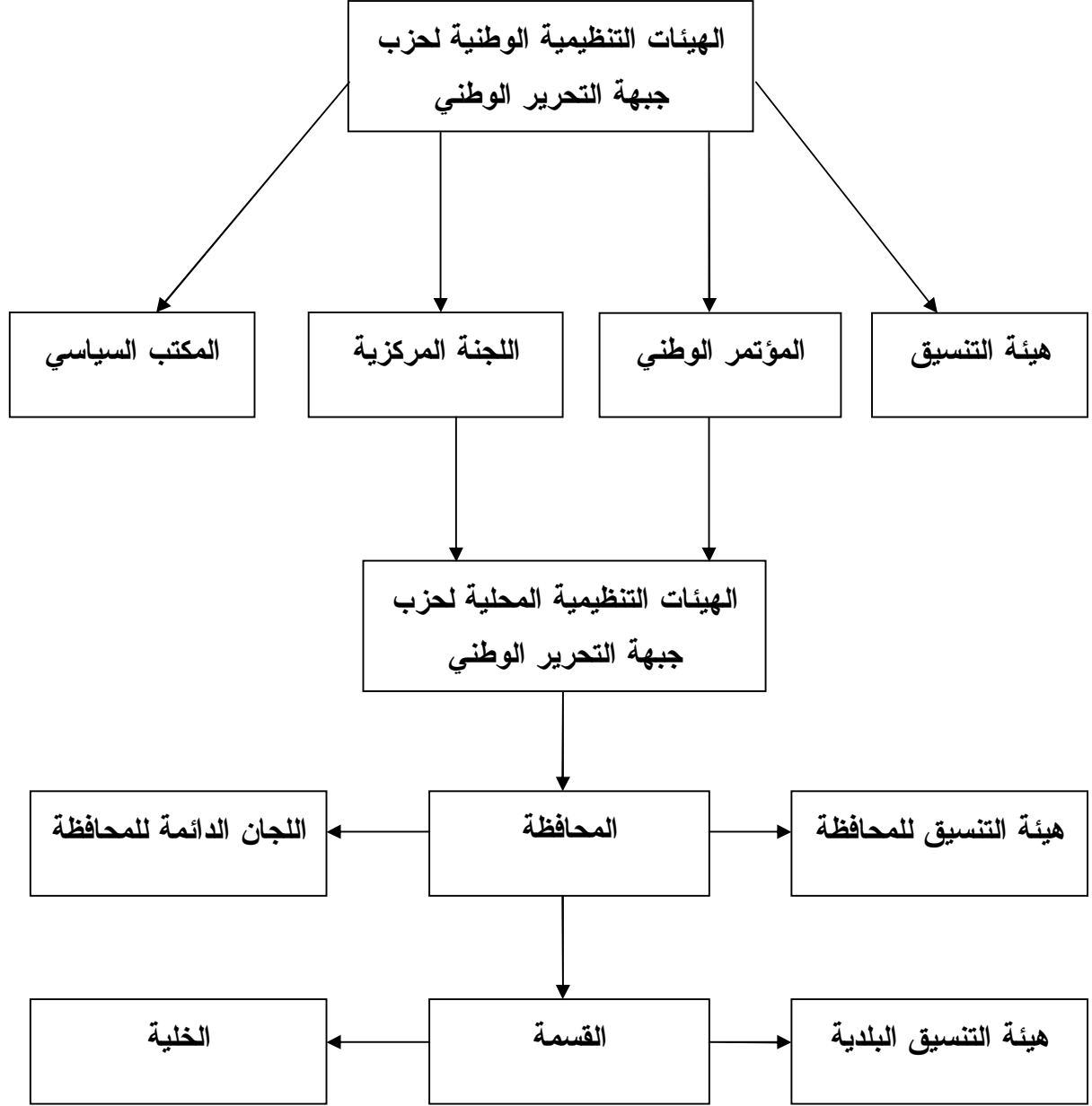
رسم توضيحي رقم 04: دور الديمقراطية في عملية التنمية الشاملة.



رسم توضيحي رقم 05: الهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحزب جبهة التحرير الوطني.

المصدر: النظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني بتصريف من الباحث.

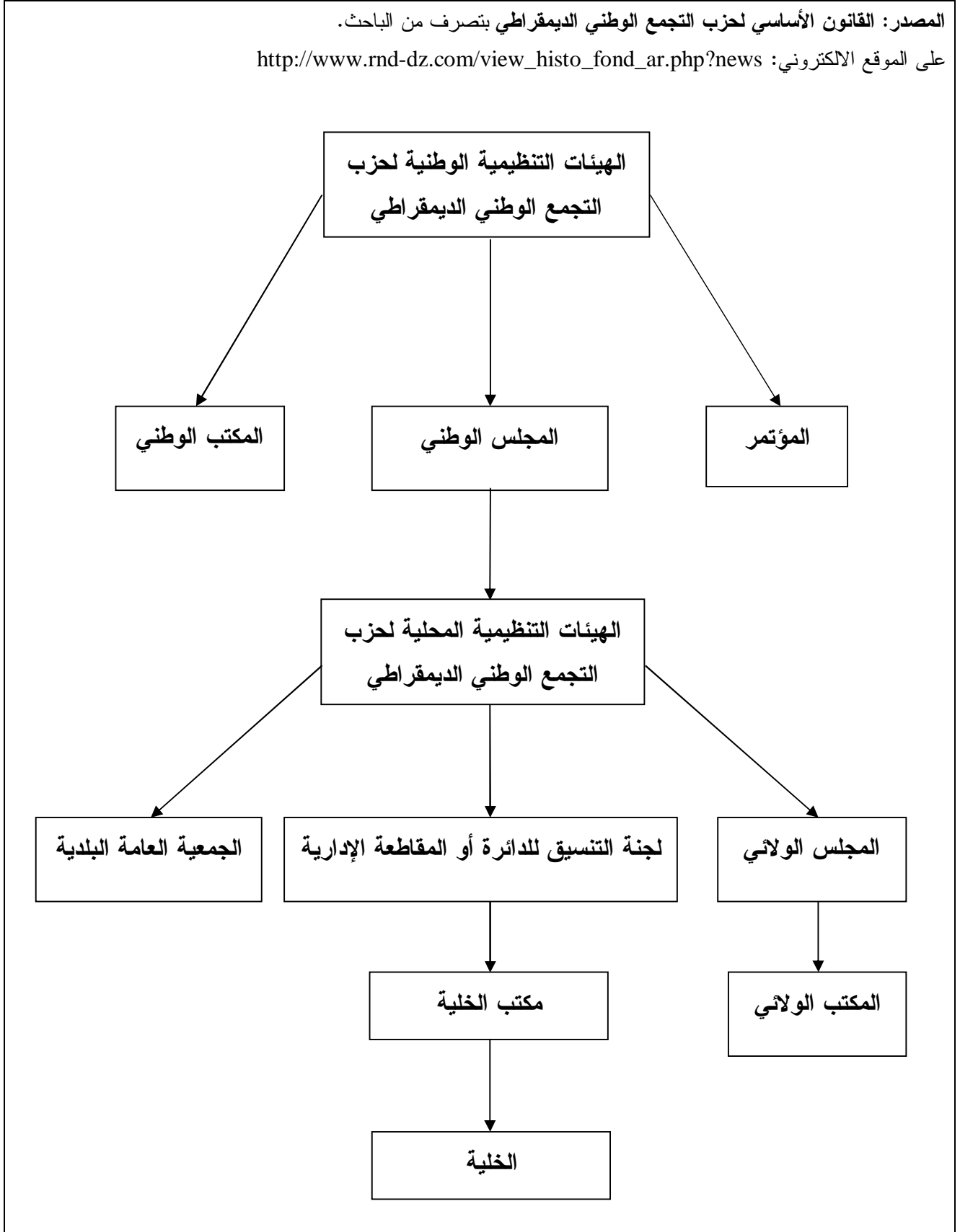
على الموقع الرسمي لحزب جبهة التحرير الوطني: <http://www.pfln.dz/index.php?option=com>



رسم توضيحي رقم 06: الهياكل والهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

المصدر: القانون الأساسي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بتصرف من الباحث.

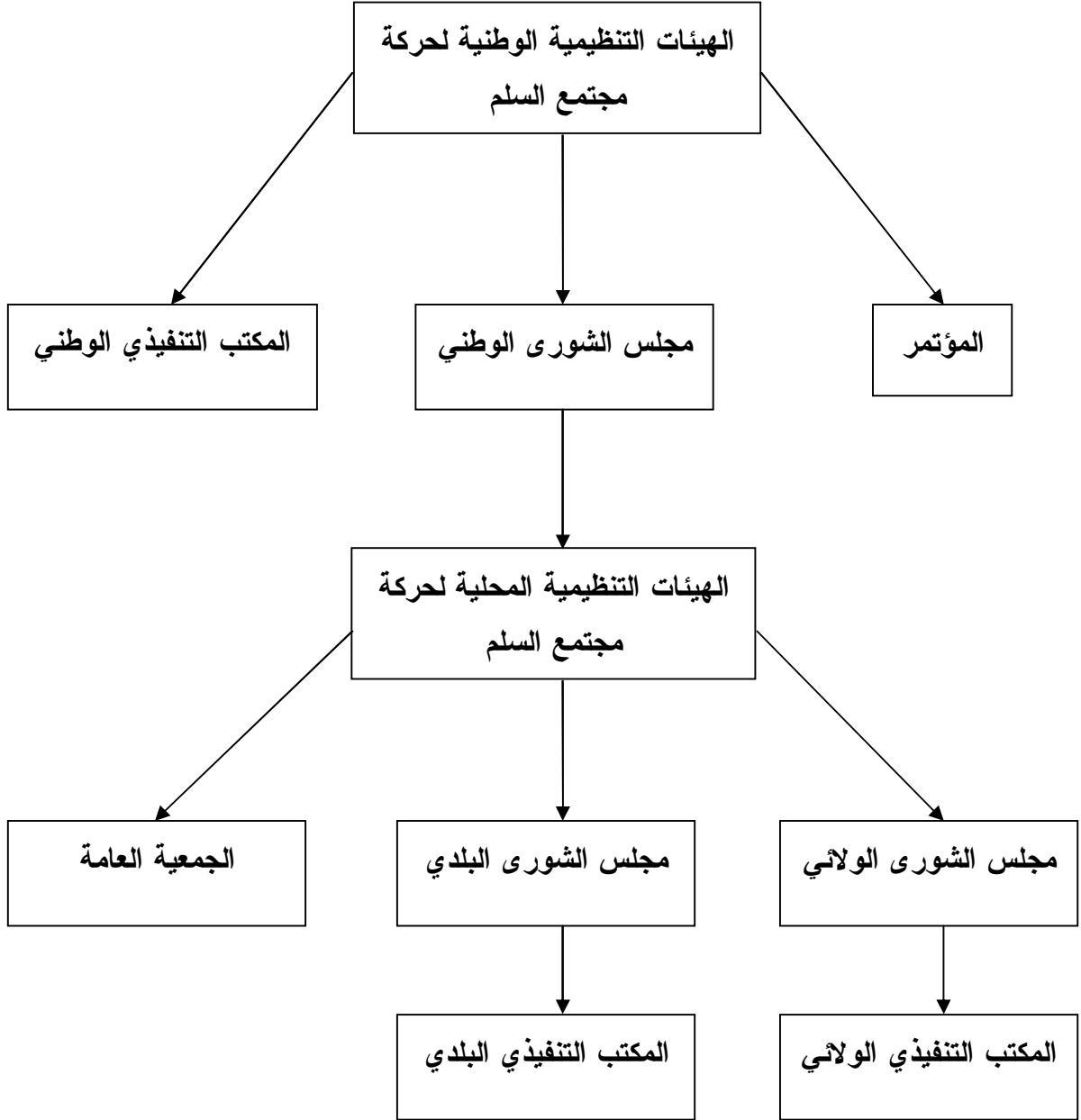
على الموقع الإلكتروني: [http://www.rnd-dz.com/view\\_histo\\_fond\\_ar.php?news](http://www.rnd-dz.com/view_histo_fond_ar.php?news)



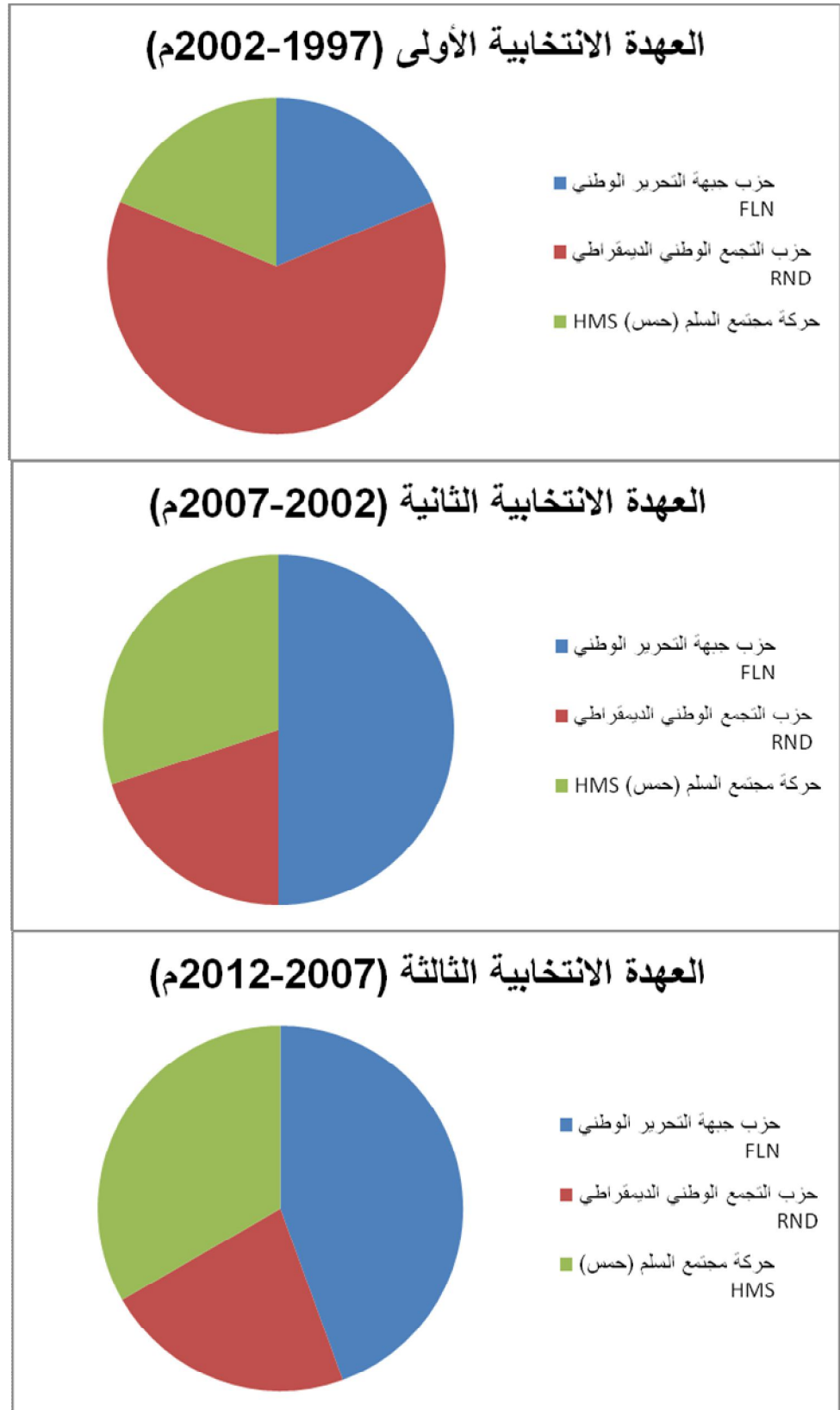
رسم توضيحي رقم 07: الهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحركة مجتمع السلم.

المصدر: القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم بتصريف من الباحث.

على الموقع الإلكتروني: [http://www.hmsalgeria.net/ar/kanoun\\_assassi.html](http://www.hmsalgeria.net/ar/kanoun_assassi.html)

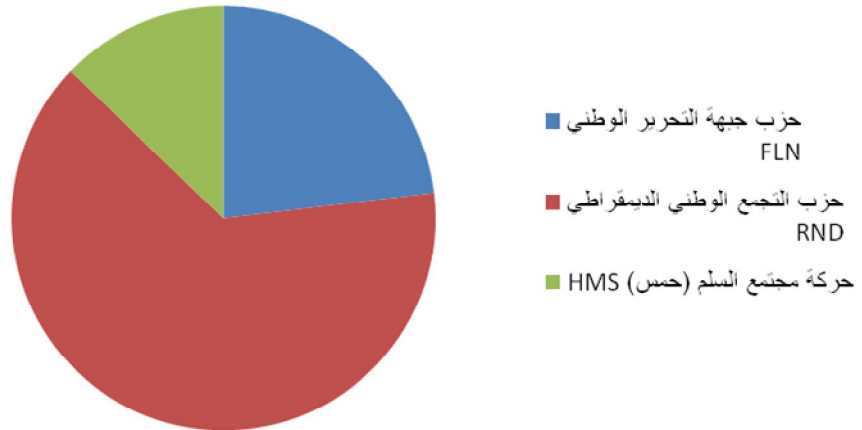


رسم توضيحي رقم 08: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية لولاية معسكر (1997-2012م).

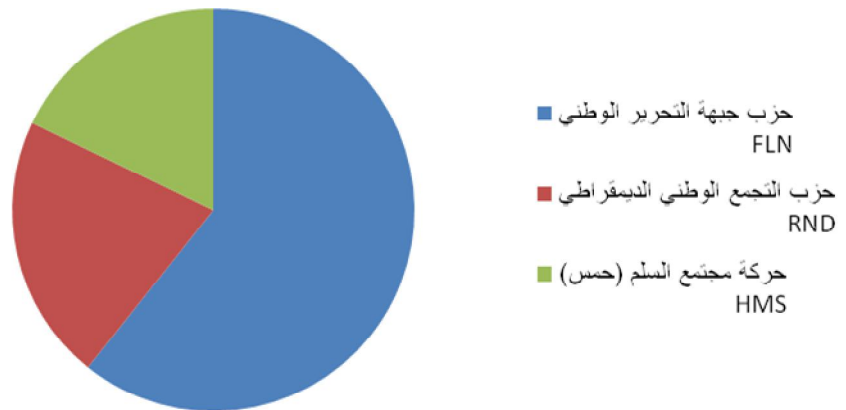


رسم توضيحي رقم 09: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية الولائية لولاية معسكر (1997-2012م).

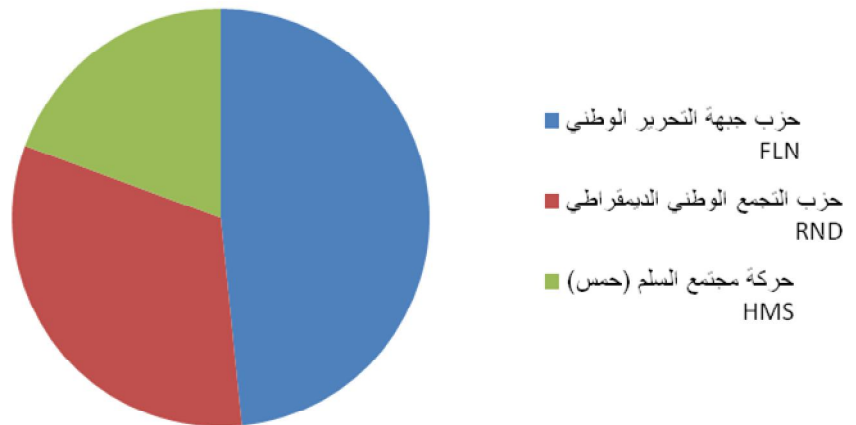
### العهد الانتخابي الأولي (1997-2002م)



### العهد الانتخابي الثانية (2002-2007م)



### العهد الانتخابي الثالثة (2007-2012م)





رسم توضيحي رقم 10: الحدود الإدارية لولاية معسكر.

## الحدود الإدارية لولاية معسكر



الملحق رقم (03) - نموذج عن استمارة الاستبيان:

رقم الاستمارة:.....  
تاريخ تعبئة الاستمارة:.....  
المكان:.....  
وقت تعبئة الاستمارة: من ..... إلى.....  
اسم ولقب المبحوث: .....

صفة المبحوث:.....

عنوان البحث: دور الأحزاب في التنمية السياسية المحلية (تجربة التحالف الرئاسي في ولاية معسكر).

أسئلة الاستمارة: يرجى الإجابة عن الأسئلة بوضع علامة: x في الخانة المناسبة، مع ضرورة التزام التأنى والتركيز أثناء تقديم المعلومات بهدف إعطاء مصداقية أكبر لنتائج هذه الدراسة.

الجنس:  ذكر  أنثي

السن أو العمر:  من 18 إلى 25 سنة  من 25 إلى 35 سنة  أكثر من 35 سنة .

المستوى التعليمي:  ابتدائي  متوسط  ثانوي  جامعي  دراسات عليا

مكان الإقامة:  مدينة  قرية  مخيم

هل شاركت في الانتخابات المحلية البلدية والولاية بولاية معسكر 2007-2012:  
 نعم  لا

هل أنت راض (ية) عن أداء المجالس المحلية المنتخبة (البلدية والولائية):

نعم  لا

هل أنت مواطن (ة) تتمتع (ين) بكامل حقوقك:

نعم  لا

هل هناك توزيع عادل للثروة في بلادنا:

نعم  لا

هل توجد حرية الرأي والتعبير وحق المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية:

موجودة  غير موجودة

هل يوجد حوار سياسي سلمي حول المصالح والأهداف العامة في مجتمعنا:

نعم  لا

هل تعرف (ين) المقصود بالتحالف الرئاسي:

نعم  لا

هل نجح التحالف الرئاسي في تفعيل الأداء الحزبي المحلي:

نعم  لا

هل هناك إرشاد سياسي للمواطنين من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:

نعم  لا

هل تقوم الأحزاب السياسية بدورها في عملية التنشئة والتعبئة السياسية للمواطنين والاهتمام

بانشغالاتهم:

نعم  لا

ما رأيك في برامج وسياسات الأحزاب السياسية:

مقنعة  غير مقنعة

ماهي علاقتك بالأحزاب السياسية:

عضو  مناضل  متعاطف  عدم وجود علاقة

ما هو الحزب الذي تعتقد (ين) أنه الأكثر فاعلية من حيث النشاط والتمثيل السياسي والاستجابة لانشغالات المواطنين:

- حزب جبهة التحرير الوطني FLN
- حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND
- حركة مجتمع السلم HMS
- حزب آخر

هل هناك تداول سلمي على السلطة داخل الأحزاب السياسية:

نعم  لا

هل هناك تواصل أم قطيعة بين الأحزاب السياسية والقاعدة الشعبية (المواطنين):

تواصل  قطيعة

ما هو مصدر شرعية الحكم في بلادنا حسب رأيك:

تقاليد (شرعية ثورية)  قوة أو مصلحة  قانون

هل توجد هوية وطنية قوية مبنية على نظام ديمقراطي:

نعم  لا

هل النظام السياسي يعبر عن المصلحة العامة للشعب:

نعم  لا

ماهي طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر:

إيجابي  سلبي

نتائج استمارة الاستبيان:

عنوان البحث: دور الأحزاب في التنمية السياسية المحلية (تجربة التحالف الرئاسي في ولاية معسكر).

الجنس:	ذكر: 30	أنثى: 70
السن أو العمر:	من 18 إلى 25 سنة: 99	من 25 إلى 35 سنة: 01
	أكثر من 35 سنة: 00	
المستوى التعليمي:	ابتدائي: 00	متوسط: 00
	جامعي: 100	دراسات عليا: 00
مكان الإقامة:	مدينة: 25	قرية: 75
		مخيم: 00
هل شاركت في الانتخابات المحلية البلدية والولاية بولاية معسكر 2007-2012:	لا: 90	نعم: 10
هل أنت راض (ية) عن أداء المجالس المحلية المنتخبة (البلدية والولاية):	لا: 70	نعم: 30
هل أنت مواطن (ة) تتمتع (ين) بكامل حقوقك:	نعم: 71	لا: 29
هل هناك توزيع عادل للثروة في بلادنا:	نعم: 13	لا: 87
هل توجد حرية الرأي والتعبير وحق المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية:	غير موجودة: 35	موجودة: 65
هل يوجد حوار سياسي سلمي حول المصالح والأهداف العامة في مجتمعنا:	لا: 48	نعم: 52
هل تعرف (ين) المقصود بالتحالف الرئاسي:	نعم: 15	لا: 85
هل نجح التحالف الرئاسي في تفعيل الأداء الحزبي المحلي:	نعم: 10	لا: 90
هل هناك إرشاد سياسي للمواطنين من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:	لا: 59	نعم: 41
هل تقوم الأحزاب السياسية بدورها في عملية التنشئة والتعبئة السياسية للمواطنين والاهتمام بانشغالاتهم:	نعم: 25	لا: 75

ما رأيك في برامج وسياسات الأحزاب السياسية: مقنعة: 24 غير مقنعة: 76  
ماهي علاقتك بالأحزاب السياسية:

عضو: 02 مناضل: 03 متعاطف: 16 عدم وجود علاقة: 79  
ما هو الحزب الذي تعتقد (ين) أنه الأكثر فاعلية من حيث النشاط والتمثيل السياسي  
والاستجابة لانشغالات المواطنين:

حزب جبهة التحرير الوطني FLN: 75

حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND: 09

حركة مجتمع السلم HMS: 10

حزب آخر: 06

هل هناك تداول سلمي على السلطة داخل الأحزاب السياسية:

نعم: 66 لا: 34

هل هناك تواصل أم قطيعة بين الأحزاب السياسية والقاعدة الشعبية (المواطنين):

تواصل: 42 قطيعة: 58

ما هو مصدر شرعية الحكم في بلادنا حسب رأيك:

تقاليد (شرعية ثورية): 10 قوة أو مصلحة: 30 قانون: 60

هل توجد هوية وطنية قوية مبنية على نظام ديمقراطي:

موجودة: 70 غير موجودة: 30

هل النظام السياسي يعبر عن المصلحة العامة للشعب: نعم: 53 لا: 47

ماهي طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر: إيجابي: 78 سلبي: 22

## أسئلة المقابلة الشخصية:

السؤال الأول: ماهي أهداف الحزب في الساحة السياسية؟.

السؤال الثاني: ماهي نشاطات الحزب على المستوى المحلي؟

السؤال الثالث: ماهي أهداف الحزب ضمن التحالف الرئاسي وماهي تحفظاته منه؟.

السؤال الرابع: ماهي نظرة الحزب للواقع السياسي المحلي والوطني؟.

ملاحظة: حسب مفهوم شويش Scheuch فإنّ المقابلة ليست سوى "سلوك مسلك منتظم ذي هدف علمي ينبغي خلاله حمل الشخص قيد البحث، عن طريق مجموعة من الأسئلة المحددة أو حافز يبلغ به إلى تقديم معلومات شفوية".

## نتائج المقابلات الشخصية:

مقابلة مع الأمين الولائي لحركة مجتمع السلم: وشن عبد القادر بتاريخ (السبت 29 جانفي 2011م).

السؤال: ماهي أهداف حركة مجتمع السلم في الساحة السياسية؟.

الجواب: تعمل الحركة على هدفين هما تصحيح مسار المجتمع ومحاولة تحقيق المبادئ والقيم الإسلامية.

السؤال: ماهي نشاطات الحركة محلياً؟.

الجواب: تقوم الحركة بتكوين أعضائها وتوعيتهم ومراقبة أعمالهم، حيث قامت بـ35 نشاط سياسي، ثقافي وإعلامي على المستوى المحلي لفائدة المجتمع المدني سنة 2011م. بالإضافة إلى دعم منظمات شبابية مثل: منظمة شمس (شباب مجتمع السلم) التي تأسست في ديسمبر 2009م وتمّ الإعلان الرسمي عنها في جانفي 2010م، وتهتم هذه المنظمة بالنوادي الرياضية والعلمية التابعة للحركة في إطار التنشئة والتربية والتوعية لمواطني الولاية بصفة عامة.

السؤال: ماهي أهداف الحركة من خلال انضمامها إلى التحالف الرئاسي وماهي تحفظاتها منه؟.

الجواب: إنّ الظروف السياسية والاجتماعية هي التي ولدت التحالف الرئاسي الذي مصدره الأساسي رئيس الجمهورية، وكان قد سبقه الائتلاف الحكومي قبل سنة 1999م، بينما تهدف الحركة في إطار التحالف الرئاسي إلى ما يلي:

1- دعم برنامج رئيس الجمهورية.

- 2- تنسيق هيكل على مستوى الساحة السياسية.
- 3- تحقيق المصالحة الوطنية (ترجيح كفة المصالحة والاستقرار على كفة التغيير بالعنف).
- أما تحفظات الحركة من التحالف الرئاسي فتمثل فيما يلي:
- 1- مستقبل التحالف غامض لاحتمال حدوث تغيرات على مستوى القيادة الحاكمة، وعدم توافق الأحزاب المتحالفة على مبادئ ومعطيات وبرامج معينة.
- 2- ضعف التنسيق القاعدي وغياب المبادرة لترقية العمل السياسي إلى شراكة سياسية حقيقية بين أحزاب التحالف.
- 3- تحفظ الحركة من تدخل عوامل في الانتخابات تؤثر سلباً على التحالف (غياب الشفافية، تدخل الإدارة والمال في شراء الذمم).

**السؤال:** ماهي نظرة الحركة للواقع السياسي المحلي والوطني؟.

**الجواب:** في نظرتها للواقع السياسي تركز الحركة على النقاط التالية:

- 1- هيمنة السلطة التنفيذية على كل مؤسسات الدولة بنسبة 90% .
- 2- أزمة الهجرة السياسية وغياب الإجماع العام على المصلحة الوطنية.
- 3- غياب الكفاءة السياسية في اقتراح برامج تنموية محلية.
- 4- غياب الإرادة السياسية لفتح المجال الحقيقي للحريات.
- 5- تضيق على الحريات السياسية وعدم اعتماد أحزاب جديدة.
- مقابلة مع الأمين الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي: جليل قادة بتاريخ: (الأحد 20 فبراير 2011م).**

**السؤال:** ماهي أهداف حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الساحة السياسية؟.

**الجواب:** يهدف التجمع إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- 1- ضمان استمرار روح أول نوفمبر 1954م وتكريس مبادئه ومثله العليا.
- 2- توطيد الوحدة الوطنية والنظام الجمهوري والديمقراطي للدولة.
- 3- الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والجماعية لكل المواطنين واحترام حقوق الإنسان.
- 4- المحافظة على الثوابت الوطنية وحمايتها، والعمل على الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد.



**السؤال:** ماهي نشاطات الحزب محلياً؟.

**الجواب:** إنّ النشاطات المحلية التي يعمل التجمع الوطني الديمقراطي على تجسيدها هي توعية المواطن من خلال الندوات والملتقيات التكوينية النابعة من تطلعات القاعدة الشعبية، حيث نظم التجمع ملتقى حول الشباب وآفاق الشغل بالجزائر وكانت مناسبة لإطلاع الشباب على آليات البحث عن فرص العمل والاستثمار وفقاً لمعطيات سوق العمل الجزائري، وقام التجمع الوطني بتنظيم ما يقارب 40 نشاطاً سياسياً وثقافياً وإعلامياً لفائدة مواطني الولاية سنة 2011م.

**السؤال:** ماهي أهداف الحزب من خلال انضمامه إلى التحالف الرئاسي وماهي تحفظاته منه؟.

**الجواب:** إنّ رؤية الحزب نابعة من مبدأ تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، فالتحالف الرئاسي يندرج في إطار تأسيس ديمقراطية حقيقية، فهو إذن تحالف استراتيجي وقطب سياسي نطمح إلى تنفيذ بنوده وتكريس الانسجام داخله.

**السؤال:** ماهي نظرة الحركة للواقع السياسي المحلي والوطني؟.

**الجواب:** إنّ التجمع ينظر للحياة السياسية بمنظار الأمل أولاً والعمل ثانياً وفقاً لما ينص عليه شعارنا، لهذا نحن لا ندخر جهداً قصد ترقية العمل السياسي والتأسيس للتعددية السياسية والحكم الراشد في الجزائر.

يحاول التجمع الوطني الديمقراطي تجسيد تطلعات المواطن في التنمية وتحسين ظروفه المعيشية في إطار دولة الحق والقانون، ومن هنا فإنّ حزبنا يطمح إلى التسيير الأمثل للموارد أي الذهاب بحقيقة الأشياء إلى ما يحقق الاستقرار للوطن، وهذه هي السياسة تتطلب إجراء تحاليل وليس الكلام عن صفقات أو تواطؤات.

**مقابلة مع الأمين الولائي لحزب جبهة التحرير الوطني: بوخاري إبراهيم بتاريخ: (الخميس 27 فبراير 2011م).**

**السؤال:** ماهي أهداف حزب جبهة التحرير الوطني في الساحة السياسية؟.

**الجواب:** تسعى الجبهة لتجسيد الغايات والأهداف التالية:

- 1- الحفاظ على بيان أول نوفمبر 1954م، والبعد الروحي لثورة التحرير الجزائرية.
- 2- تكريس قيم المواطنة والوطنية في نفوس شبابنا للنهوض بوطننا إلى التقدم والازدهار.
- 3- العمل على ترقية مسعى المصالحة الوطنية والدفاع عن الوحدة والهوية الوطنية.

**السؤال:** ماهي نشاطات الحزب محلياً؟.

**الجواب:** في إطار النشاطات المحلية نظم قطاع التكوين السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني تحت إشراف عضو أمانة الهيئة التنفيذية عبد الكريم عبادة ندوة فكرية حول: "دور المجتمع المدني في ترقية الممارسة الديمقراطية في الجزائر" وتطرق المحاضرون إلى مختلف المفاهيم المحيطة بهذا المصطلح الذي يبقى في رأيهم غامضاً من حيث أبعاده واتصاله بالممارسة السياسية، وتعمل الجبهة على تنشيط الحياة السياسية وتوعية الشباب بأهمية مشاركتهم في حفظ الوطن والصالح العام، ونحصى في هذا السياق قرابة 52 نشاط سياسي وثقافي وإعلامي نظمتها الجبهة على الصعيد المحلي.

**السؤال:** ماهي أهداف الحزب من خلال انضمامكم إلى التحالف الرئاسي وتحفظاتكم منه؟.

**الجواب:** انضمام الجبهة إلى التحالف الرئاسي كان نابغاً من قناعات سياسية في إطار مساندة برنامج الرئيس، ولكن ترقية التحالف تتطلب منا المزيد من الانسجام والتعاون والتكامل بين القواعد الحزبية، والوقت كفيل بدفع هذا التكتل أو القطب السياسي إلى تحصيل النجاحات وخدمة الوطن والمواطن.

**السؤال:** ماهي نظرة الحزب للواقع السياسي المحلي والوطني؟.

**الجواب:** إن جبهة التحرير الوطني تعمل جاهدة لإحلال السلم والاستقرار السياسي وترتبط بين تطلعات الجماهير الشعبية ودرجة الانفتاح الديمقراطي، لذلك نؤكد على أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والزامية المشاركة الشعبية في سبيل ترقيتها ونجاحها.

## قائمة المراجع والمصادر: أولاً- المراجع باللغة العربية:

### أ- القواميس والموسوعات:

- 1- ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت: دار لسان العرب، (د.ت.ط).
- 2- خشيم مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة، بنغازي: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994.
- 3- هيثم مناع، الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ط1، 2000.

### ب- الكتب:

- 1- ابن خلدون، المقدمة، (تحقيق حامد أحمد الطاهر)، ط1، القاهرة: دار الفجر للتراث، 2004.
- 2- أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1999.
- 3- أحمد حسين حسن، الجماعات الإسلامية السياسية والمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
- 4- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- 5- الزيات السيد عبد الحليم، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعارف، 1986.
- 6- السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.
- 7- العاني حسان محمد شفيق، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.
- 8- الكنز علي، حول الأزمة، خمسة دراسات حول الجزائر والعالم العربي، الجزائر: دار بوشان للنشر، 1990.
- 9- الكيلاني وآخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، 2006.
- 10- المغربي محمد زاهي بشير، التنمية السياسية والسياسات المقارنة، قراءات مختارة، ط1 بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998.
- 11- المغربي محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات قار يونس، 1994.
- 12- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

- 13- جلال السيد، الحزب ومشكلات الأمة العربية وعلاجها، القاهرة: دار اليقظة العربي، 1973.
- 14- حامد ربيع، نظرية التطور السياسي، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1972.
- 15- حرب أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.
- 16- حسين توفيق إبراهيم، الدولة والتنمية في مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية دراسة من منظور مقارن، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000.
- 17- خضر طارق فتح الله، دور الأحزاب السياسية في النظم النيابية دراسة مقارنة، القاهرة: دار نافع، 1986.
- 18- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- 19- دود س.هـ، التنمية السياسية، ترجمة: عبد الهادي الجوهري، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1987.
- 20- راؤول بريش، نحو سياسات تجارية جديدة للتنمية، ترجمة د جرجس عبده مرزوق، مراجعة د رفعت المحجوب الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.
- 21- رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، طرابلس، ليبيا: الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، 2002.
- 22- رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 12، كانون الأول، 2006،
- 23- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة، 2007.
- 24- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، 1999.
- 25- صلاح سالم زرنوقة، مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية، في مصطفى كامل السيد و آخرون، صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2003.
- 26- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية، الخرطوم: مطبعة جي تاون، ط2، 2003.
- 27- صموئيل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقى، 1993.
- 28- طارق المجذوب، الإدارة العامة، كلية الحقوق جامعة بيروت العربية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

- 29- عبد الباسط دردور، **العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**، القاهرة: دار الأمان للنشر والطبع والتوزيع، الطبعة الأولى، 1996.
- 30- عبد العالي دبله، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
- 31- عبد الغفار رشاد القسبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الجزء الأول، 2006.
- 32- عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي**، تونس: سراس للنشر، 1993.
- 33- عبد المالك أنور، **تنمية أم نهضة حضارية**، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- 34- عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**، الإمارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988.
- 35- علي محمد شمش، **العلوم السياسية**، بنغازي: مطبعة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1979.
- 36- علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية**، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000.
- 37- علي شريعتي، **الأمة والإمامة**، ترجمة أبو علي، إيران: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1367هـ.
- 38- عزيز شكري محمد، **الأحلاف والتكتلات السياسية العالمية**، الكويت: عالم المعرفة، 1978.
- 39- عمار بوحوش و ذنبيات محمد، **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة المنار، 1989.
- 40- غابريال ألموند و بنجام باول و روبرت مندت، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، بنغازي ليبيا: جامعة قار يونس، 1996.
- 41- غابريال ألموند و جي بنجهام باويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبد الله مراجعة سمير نصار، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 1998.
- 42- غانم عبد المطلب، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981.
- 43- كريمة عبد الرحيم حسن، **أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث**، بغداد: مركز دراسات العالم الثالث، 1988.
- 44- مارك رشدان، **كتيب عن دور المال في السياسة: دليل إلى زيادة الشفافية في الأنظمة الديمقراطية الناشئة**، ترجمة نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)، واشنطن: سلسلة المنشورات التقنية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، نوفمبر 2003م.
- 45- مالك بن نبي، **بين الرشاد والتهيه**، دمشق: دار الفكر، 1978.

- 46- محمد العربي ولد خليفة، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- 47- محمد عاطف غيث، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982
- 48- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 49- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، القاهرة: دار بالمعرفة الجامعية، 1997.
- 50- مورييس دوفرجه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت: دار النهار، الطبعة الثالثة، 1993.
- 51- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، الطبعة الأولى، 2007.
- 52- ميريام كاتوس وكرم كرم، العودة إلى الأحزاب؟ المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية، بيروت: لبنان، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، 2010.
- 53- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1982.
- 54- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.
- 55- نصر محمد عارف، إستمولوجية السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- 56- هادي رياض عزيز، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد: بيت الحكمة، 1989.

### ج- المجلات والدوريات والكتيبات:

- 1- البنا جمال ، التنمية ومشتقاتها، مجلة العمل العربية، عدد خاص عن المؤتمر الثاني لتنمية القوى العاملة في الصناعة، مصر ، نوفمبر 1975.
- 2- أحمد الدان، الأمين الوطني للإعلام والشؤون السياسية، كتيب التحالف الرئاسي: قوة البناء الوطني.
- 3- برهان غليون، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي، العوامل الداخلية والخارجية، مجلة نقد: الجزائر، عدد 07، 1994.
- 4- ثامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، 2000.
- 5- حسنين إبراهيم توفيق، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد 142، مصر، أكتوبر 2000.

- 6- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 55، سبتمبر 1983.
- 7- عبد المعطي عساف، آراء في التطور الإداري، المجلة العربية للإدارة: الأردن، المجلد الرابع، العدد الثالث، أكتوبر 1980.
- 8- عز الدين دياب، الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي، مجلة الفكر العربي، العدد 70.
- 9- رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 12، كانون الأول 2006.
- 10- رمضان محمد قرني، الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية، السياسة الدولية، العدد 107، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مصر، جانفي 1992.
- 11- سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق، الطبعة 16، 1983.
- 12- محمد عمارة، إشكالات التغيير الاجتماعي، الحوار، النمسا، العدد الرابع، 1987.
- 13- محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة 22، العدد 251، يناير 2000.
- 14- نداء مطشر صادق الشريفي ومصطفى عبد الحميد دلاف، التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها، طرابلس: مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، مجلة دراسات، عدد 11، 2002.

#### د- الوثائق والتقارير:

- 1- بومدين طاشمة، محاضرات في التنمية السياسية، المفاهيم والنظريات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: 2008-2009.
- 2- عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة- الدكتور مولاي الطاهر، السنة الجامعية: 2007-2008.
- 3- عبد القادر عبد العالي، مداخلة "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية، واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية جامعة الشلف، بتاريخ 16-17 ديسمبر 2008.
- 4- فضيلة عكاش، مداخلة أثر التحرير الاقتصادي في مسار التنمية السياسية بالجزائر، دور المقاولين الخواص في تحرير هذا المسار، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.
- 5- سميرة تيغيلت فرحات، مداخلة "دور الرسالة المدرسية في تحقيق التنمية السياسية: من خلال ووظيفة التنشئة السياسية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر

- 6- محمد السويدي، **التحولات الاجتماعية الكبرى**، محاضرات مخصصة لطلبة قسم الماجستير، فرع التنظيمات بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994.
- 7- مرسي مشري، مداخلة "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات (المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في آلية تفاعلية)"، فرع العلوم السياسية كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة الشلف، بتاريخ 20 أوت 2008.
- 8- منى أبو الفضل، **التأصيل المنهجي لدراسة النظم السياسية العربية**، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، السنة الجامعية: 1983-1984.

### هـ- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 1- أحمد باشي، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986 (غير منشورة)، ص 81.
- 2- حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**: دراسة تحليلية نقدية في شروطها ومعوقاتها الأساسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، باتنة: جامعة الحاج لخضر، السنة الجامعية: 2007-2008.
- 3- جعفري عبد الرزاق، **التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية**: دراسة حالة ولاية برج بوعريريج (1988-2000)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، جوان 2003.
- 4- سلوى بن جديد، **مفهوم التبعية عند مالك بن نبي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1995.
- 5- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **التجديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر**، أطروحة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987.
- 6- بومدين طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية**: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2006.
- 7- فضيل شبيلي، **أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1419هـ-1998.
- 8- هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر**، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة، مارس 2006.



## و- مواقع على الإنترنت:

- 1- موقع جامعة قار يونس: [www.garyonis.edu](http://www.garyonis.edu)
- 2- صلاح نيوف، نظرية الأحزاب السياسية، الحوار المتمدن، العدد 1254، بتاريخ 2005/7/10  
[www.rezgar.com](http://www.rezgar.com)
- 3- نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، جامعة الأمير عبد القادر (موقع التجديد العربي: <http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AIO=1584>)
- 4- الموسوعة المعرفية الشاملة على الرابط التالي: <http://www.mousou3a.educdz.com>
- 5- مليكة ينون، المعارضة السياسية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية، الحوار أونلاين، السنة الرابعة، الأحد 07 نوفمبر 2010 الموافق 30 ذو القعدة 1431هـ، العدد 1108.  
الموقع التالي: [www.elhiwaronline.com/ara/content/view/10293](http://www.elhiwaronline.com/ara/content/view/10293)
- 6- مصطفى الصوفي، الجماعات المحلية والتنمية والسياسية على الموقع الآتي: [www.safipness.com/indesc.php](http://www.safipness.com/indesc.php)
- 7- الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم: <http://www.hmsalgeria.net/ar>
- 8- موقع جمعية قدماء ثانويي مدينة معسكر، الموقع التالي: <http://www.ancienslyceens-mascara.com>

## ي- الجرائد والصحف الوطنية والأجنبية:

- 1- جريدة صوت الأحرار (العدد: 2558).
- 2- جريدة الفجر (الأعداد التالية: 2803، 2836، 3072).
- 3- جريدة الشروق اليومي (الأعداد التالية: 3090، 3110).
- 4- صحيفة أخبار التجمع RND INFO، ليوم السبت 25 جويلية 2009م الموافق لـ 03 شعبان 1430هـ، العدد 14.
- 5- صحيفة المصري اليوم، العدد 3484، ليوم الأحد 03 أفريل 2011م، على الرابط التالي: <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=292421&IssueID=2094>
- 6- صحيفة الوفاق، أنظر الموقع الآتي: <http://al-wefaq.org/news.php?action=show&id=1968>

**Livres:**

- 1- Apter David, **The Political Of Modernization**, Chicago:University of Chicago press,1965.
- 2- Badie Bertrand, **le développement poltique**, Préface de George Lavau,5éme Edition Paris: impression Europe Media Duplication, Janvier 1994.
- 3- Cross William, **Political Parties**, Canada, 2004.
- 4- DAHMANI Mohamed, Les vois de développements dans l'impasse, O.P.U, ALGER, 1987.
- 5- Hyman, H, Herbert, **Political Socialization**, A study in the Psychology of Political behavior, New York, Free press of Glencoe, 1959
- 6- Giovanni sartori, **Parties and Party Systems: A Framework for Analysis**, Cambridge: Cambridge University Press, Vol.1, 1976.
- 7- G. Almond, **A functional approach to comparative politics**, G.Almond, J.Coleman (éd.),  
**The politics of developing areas**, Princeton, Princeton University Press, 1960
- 8- G.Almond, S.Verba, **The civic cultures: political attitudes and democracy in five nations**, Princeton, Princeton University Press, 1963
- 9- Karen Orren, Stephen Skowronek, **The search for American political development**, Cambridge University Press, 2004.
- 10- Kay Lawson, **The Comparative Study of Political Parties**, New York: st.Martin's Press, Inc, 1976.
- 11- Kenneth, P.Langton, **Political Socialization**, London, Oxford university press, Toronto, 1969.
- 12- L. Binder, J. Coleman, **Crises and Sequences in political development**, Princeton, Princeton University Press, 1971.
- 13- Lahouari Addi, **L'impasse Du Populisme**, L'Algérie: Collectivité politique et Etat en construction, Entreprise Nationale Du Livre, Alger, 1990.
- 14- LaPalombara Joseph and Myron Weiner, **Political Parties and Political Development**, Princeton, Princeton University Press, 1966.
- 15- LaPalombara Joseph, **Reflections on Political Parties and Political Development**, Four Decade Later, Party Politics, Vol.13, No.2, 2007.
- 16- Lucien Pay, **Aspects of political development**, Boston, Little Brown, 1967.
- 17- M.Duverger, **Sociologie de la politique**, Paris, PUF, 1973.
- 18- Raymond Aron, **Les étapes de la pensée sociologique**, Paris: Gallimard, 1967.
- 19- Richard A.Higgot, **Political development theory**, British library cataloguing in publication data, Routledge international series in social and political, 1983.
- 20- Robert Dahl, **Qui Gouverne ?**, Paris : Libraire Armand Colin, 1961.
- 21- Roger Gerard Schwantzenberg, **Sociologie Politique**, 5 éd, Paris: Montchrestien, 1998.
- 22- S.M.Lipset, **Political Man: The Social Bases of Politics**, Expanded Edition, 1981.

**23-** Samuel Huntington, **The change to change; Modernization, Development and Politics**, Comparative Politics, 1971.

**24-** S.T.Siegel, Michel M.Weinstein and Morton H.Happens, **Why Democracies excel**, Foreign Affairs, 2004.

**25-** S.Verba In: J.M.Denquin, **La Science Politique**. 2Ed, Paris: P.U.F., 1989

#### **Articles:**

**1-** Lahouari Addi, **les parties politiques en Algérie**, Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, Vol 01, 2005.

#### **Site Sur Internet:**

**1-** Robert Packenham, **Approaches to the study of political developmnet**, The Johns Hopkins University Press, <http://www.jstor.org>, 21/03/2009.

#### **presses et journaux**

**1-** Addi Lahouari, « **A Qu'oi servent les parties politiques en Algérie?** », Le Quotidien D'oran, Jeudi 21 Janvier 2010.

## فهرس الجداول:

- 221 ..... جدول رقم 01: أنماط النظم التسلطية والتحول الديمقراطي.
- جدول رقم 02: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية لولاية معسكر
- 222 ..... من سنة 1997-2012م.
- جدول رقم 03: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية الولائية لولاية معسكر
- 222 ..... من سنة 1997-2012م.
- جدول رقم 04: توزيع المجالس الشعبية البلدية على أحزاب التحالف الرئاسي وفقا للأغلبية الحزبية في الانتخابات المحلية لسنة 2007-2012م.
- 222 ..... جدول رقم 05: محضر نتائج إنتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة بولاية معسكر (انتخابات 29 ديسمبر 2009م).
- 223..... جدول رقم 06: نتائج انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة بولاية معسكر (انتخابات يوم 29 ديسمبر 2009م).
- 223..... جدول رقم 07: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجلس الشعبي البلدي (الانتخابات المحلية لسنة 2007م بلدية معسكر).
- 224..... جدول رقم 08: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجلس الشعبي الولائي (الانتخابات المحلية لسنة 2007م بولاية معسكر).
- 224..... جدول رقم 09: نتائج المجلس الشعبي الولائي لولاية معسكر (الانتخابات المحلية لسنة 2007م).
- 225..... جدول رقم 10: عدد مناصلي حزب جبهة التحرير الوطني حسب احصائيات سنة 2007م.
- 225 ..... جدول رقم 12: نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجلس الشعبي الولائي: بلدية معسكر).
- 225..... جدول رقم 13: نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجلس الشعبي البلدي: بلدية معسكر).
- 226..... جدول رقم 14: نسب المشاركة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجالس الشعبية البلدية بولاية معسكر).
- 227..... جدول رقم 15: نسب المشاركة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007م ( المجلس الشعبي الولائي لولاية معسكر).
- 228 ..... جدول رقم 16: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية بولاية معسكر (الانتخابات المحلية لسنة 2007م).
- 229 ..... جدول رقم 17: توزيع مقاعد المجالس الشعبية البلدية بولاية معسكر حسب الأحزاب المشاركة (الانتخابات المحلية لسنة 2007م).
- 231 .....

## فهرس الأشكال والرسومات:

- رسم توضيحي رقم 01: أشكال القوى السياسية.....234.....
- رسم توضيحي رقم 02: أبعاد مفهوم التنمية السياسية ..... 234 .....
- رسم توضيحي رقم 03: مسارات العمل المتبعة لتجسيد التنمية السياسية.....235 .....
- رسم توضيحي رقم 04: دور الديمقراطية في عملية التنمية الشاملة ..... 235 .....
- رسم توضيحي رقم 05: الهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحركة مجتمع السلم.....236.....
- رسم توضيحي رقم 06: الهياكل والهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي..... 237.....
- رسم توضيحي رقم 07: الهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية لحركة مجتمع السلم.....238.....
- رسم توضيحي رقم 08: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية البلدية لولاية معسكر من سنة 1997-2012م:.....239.....
- رسم توضيحي رقم 09: نتائج أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس الشعبية الولائية لولاية معسكر من سنة 1997-2012م:.....240.....
- رسم توضيحي رقم 10: الحدود الإدارية لولاي معسكر.....241.....

## الفهرس العام:

5.....	المقدمة:
21 .....	الفصل الأول : المداخل النظرية للتنمية السياسية والدور التنموي للأحزاب.
22 .....	المبحث الأول : الأحزاب السياسية ووظائفها.
43 .....	المبحث الثاني: التنمية السياسية ومستوياتها:
85 .....	المبحث الثالث: البعد التنموي للأحزاب السياسية :
101 .....	الفصل الثاني : أحزاب التحالف الرئاسي:
102 .....	المبحث الأول : الجانب التاريخي للتحالفات السياسية الحزبية:
122 .....	المبحث الثاني: التحالف الرئاسي وأهدافه التنموية:
142 .....	المبحث الثالث: أحزاب التحالف الرئاسي والتنمية السياسية في الجزائر:
159 .....	الفصل الثالث : مؤشرات التنمية السياسية المحلية بولاية معسكر:
161 .....	المبحث الأول : مؤشر المشاركة السياسية بولاية معسكر:
186 .....	المبحث الثاني: مؤشر التنشئة السياسية ودرجة فعالية الأحزاب السياسية:
194 .....	المبحث الثالث: مؤشر الثقافة السياسية والتنمية السياسية المحلية:
216.....	الخاتمة:
221 .....	الملاحق:
251 .....	قائمة المراجع
260.....	فهرس الجداول
261 .....	فهرس الأشكال والرسومات.

## ملخص

تعد الأحزاب السياسية من أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، وعلى اعتبار أن فعالية سياسة التصنيع تعبر عن مضمون التنمية الاقتصادية، فإن حركية الأحزاب السياسية والنظام الحزبي تعبر بالمقابل عن درجة التنمية السياسية داخل النظام السياسي.

ولقد حافظت الأحزاب السياسية على أهميتها بالرغم من تطور مؤسسات المجتمع المدني التي اكتسب بعضها مركزاً مرموقاً على الصعيد الخارجي من خلال التحالفات عابرة القوميات، ولكن تلك المؤسسات لم تستطع أن تؤدي وظيفة الأحزاب في عملية التداول السلمي على السلطة، بالإضافة إلى وظائفها الأخرى داخل المجتمع.

تتمحور إشكالية الدراسة حول وظيفة الأحزاب في التنمية السياسية المحلية وإبراز العوامل المحلية التي تؤثر على هذا الدور؟.

وتندرج في سياق هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تتمثل فيما يلي:

- هل ثمة نخبة سياسية في ولاية معسكر وما هي خصائصها؟.

- هل تمكنت أحزاب التحالف الرئاسي من إحراز تقدم في التنمية السياسية بولاية معسكر؟.

ولقد توضح لدينا من خلال البحث أن أدوار الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية تتأثر بصفة مباشرة بأدوارها داخل التحالفات السياسية الحزبية، فالتحالف الرئاسي الذي هو محور دراستنا وجدنا أنه يسير في طريق مغلق نتيجة التنافس والصراع الحاد بين زمره السياسية وكحتمية لطبيعة النظام السياسي المغلق الذي لا يسمح بالحراك السياسي داخل النخب السياسية. وهو الأمر الذي أثر سلباً على مردود أحزاب التحالف الرئاسي مجتمعة على المستوى المحلي والوطني.

## الكلمات المفتاحية:

التحديث السياسي؛ صامويل هنتجتون؛ الثقافة السياسية؛ التنشئة السياسية؛ النخبة السياسية؛ المشاركة السياسية؛ النظم السياسية؛ التحولات الاجتماعية؛ الإصلاحات السياسية؛ محمد زاهي بشير المغربي؛ غابريال ألموند؛ جيمس كولمان.